

مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع دراسات الديمقراطية
في البلدان العربية

مستقبل الديمقراطية في الجزائر

اسماع... ...ل دليو
عل... فيلالي

مستقبل الديمقراطية في الجزائر



مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع دراسات الديمقراطية
في البلدان العربية

مستقبل الديمقراطية في الجزائر

اسماعيل قيرة
علي غربي
فضيل دليو
صالح فيلالي

مقدمة عامة: برهان غليون

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

مستقبل الديمقراطية في الجزائر/اسماعيل قيرة... [وآخ.]؛ مقدمة عامة برهان غليون.

٣٤٤ ص.

بيليوغرافيا: ص ٣٢٣ ـ ٣٣٥.

يشتمل على فهرس

ISBN 9953-431-00-0

١. الديمقراطية ـ الجزائر. أ. قيرة، اسماعيل. ب. غليون، برهان (مقدّم).

321.80965

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢

المحتويات

القسم الثاني
البنى الراهنة والتحول الديمقراطي

شكـــر وتقديـــر

نتوجه بالشكر إلى جميع الأخوة والزملاء الذين ساهموا بآرائهم واقتراحاتهم في إنجاز هذه الدراسة. ونخص بالذكر د. علي خليفة الكواري، منسق «مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية»، الذي عايش وتابع باهتمام كبير مراحل الدراسة كلها، وذلك من خلال اتصالاته المستمرة بنا عبر الهاتف والفاكس، إضافة إلى زيارته الميدانية للجزائر التي كانت فرصة طيبة للتعارف ومناقشة الكثير من القضايا ذات الصلة بإنجاز الدراسة. كما أن ملاحظاته القيمة حول المسودة الأولى ساعدتنا كثيراً على إزالة بعض الغموض وسد الكثير من الثغرات في المسودة الثانية. فله منا كل الشكر والتقدير على ما بذله من جهد ووقت في مساعدتنا على إنجاز هذا العمل.

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ د. برهان غليون على ما بذله هو الآخر من جهد في قراءة المسودتين وما أبداه من نصائح وتشجيع لفريق البحث، كما نشكره أيضاً على تفضله بكتابة مقدمة الدراسة، وهذا يزيدنا فخراً واعتزازاً ويجعلنا نتطلع أكثر إلى ما هو أفضل وأحسن.

ولا ننسى أن نتوجه بالشكر كذلك إلى د. بومدين بوزيد الذي قرأ مسودة الدراسة قراءة علمية نقدية معمقة، تجلت في ملاحظاته القيمة التي شملت الشكل والمضمون والمنهج، وقد استفدنا منها الكثير في تصويب بعض الأخطاء وتوضيح بعض المسائل التي كان يشوبها الغموض، فله منا كل الشكر والتقدير.

والشكر موصول أيضاً إلى د. يوسف الشويري من جامعة اكستر في بريطانيا على ما أبداه من ملاحظات مهمة حول المسودة الأولى والتي استفدنا منها كثيراً عند صياغة المسودة الثانية.

فريق البحث

تقـديــم

تأتي دراسة **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** في سياق دراسة شاملة يقوم بها مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ـ الذي يتخذ من اكسفورد مقراً له ـ في عدد من الدول العربية التي بدأت الانفتاح السياسي، وأصبح من الممكن داخلها طرح قضية الانتقال إلى الديمقراطية وشروط بدء عملية التحول الديمقراطي ومناقشتها بشكل علني من قبل القوى والتيارات جميعها التي تنشد التغيير داخل البلد نفسه.

وتشمل الدراسة التطبيقية هذه خمس دول عربية حتى الآن هي الجزائر والتي كان من حسن الطالع أن دراستها هذه أولى الدراسات التي يتم إنجازها، مؤكدة بذلك أن نظام الحكم الديمقراطي هو المدخل المتاح للخروج من مأزق الصراعات المدمرة والسبيل إلى تأسيس نظام حكم يرتضيه الجميع، يضمن التنافس السلمي بين القوى السياسية وفق شرعية دستور ديمقراطي وتداول السلطة سلمياً بواسطة الانتخابات الدورية الحرة والنزيهة. وقد تفاهم فريق البحث مع اتحاد الكتاب الجزائريين وعدد من مراكز البحث في الجامعات الجزائرية على عقد ندوة وطنية في الجزائر للاطلاع على نتائج الدراسة والاستفادة منها لتنمية رؤية وطنية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في الجزائر.

وإلى جانب الجزائر بدأت الدراسة في المغرب ومصر والأردن وموريتانيا والبحرين أخيراً، وتم نشر تقارير وبعض الأوراق حول دراسات بعض هذه الدول في مجلة **المستقبل العربي**.

وما زال الباب مفتوحاً لدراسة عدد من الدول العربية الأخرى التي

تتوافر فيها ظروف ملائمة لإجراء الدراسة، ومن بين هذه الدول الكويت واليمن ولبنان، حيث البحث جارٍ من أجل تكوين فريق بحث وطني.

وجدير بالذكر أن مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية مشروع دراسي، ينتهي بعقد مؤتمر ختامي يتم التوصل فيه إلى رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية. وذلك بعد أن تعرض على المؤتمر نتائج دراسات مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية إلى جانب حصيلة الحوارات والدراسات الأخرى التي سوف تشكل عناصر معرفية تساعد على تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية تتضمن متطلبات تنفيذها، من منتدى حوار ومركز بحوث وصندوق وقف يساند نشاطاتهما، وذلك وفقاً للأهداف التي حددها المشروع الدراسي لنفسه وعمل على إنجازها تدريجياً طوال فترات نشاطه اعتباراً من عام ١٩٩١.

ولعل كلمة شكر وتقدير واعتزاز واجبة للجهود التطوعية التي بذلت، وما زالت تبذل، من أجل إنجاز «دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية» من قبل فرق البحث والمساندين لجهودهم في البلدان التي بدأت فيها الدراسات، والذين قاموا إلى جانب دراسة بلدانهم بمهمة اللجنة الاستشارية لسائر الدراسات، حيث أغنوا دراسات البلدان الأخرى بتفاعلهم وما أبدوه من ملاحظات ونقد بناء استفادت منه كل دراسة. وإلى جانب هؤلاء الشكر موصول للزملاء الدكاترة رغيد الصلح؛ برهان غليون؛ يوسف الشويري ومحمد عبد الملك المتوكل الذين تابعوا الدراسات وأبدوا عليها الملاحظات وأغنوها بفكرهم ونقدهم الموضوعي.

وأخيراً، لا بد من التنويه بالفضل الذي سبق إليه فريق دراسة مستقبل الديمقراطية في الجزائر، حيث ترجم المنهج الموحد إلى دراسة شاملة تعبر عن واقع ملموس، وكان عليه أن يعد غير مسودة ويناقشها في داخل الجزائر وخارجها حتى تكون دراسته نموذجاً لما يليها من دراسات في موضوعها يمكن إغناؤه والزيادة عليه. فالشكر للإخوان الدكاترة اسماعيل قيره؛ فضيل دليو؛ علي غربي وصالح فيلالي من جامعة منتوري، في قسنطينة على ما بذلوه من جهد علمي، وما حرصوا عليه من مستوى موضوعي وما عكسوه من مسؤولية وطنية في تناول ماضي الحياة السياسية في الجزائر وحاضرها

ومستقبلها. والشكر موصول للإخوان الذين تابعوا وساهموا في إنجاز دراسة الجزائر وهم الأساتذة عبد الحميد مهري؛ د. عمار الطالبي؛ د. علي بن محمد، د. بومدين بوزيد ود. محفوظ السماتي.

فلهم جميعاً الشكر والتقدير والعرفان.

علي خليفة الكواري

منسق دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية

الدوحة ٢/٦/٢٠٠١

مقدمـــة عامـــة

التحدي الديمقراطي في الجزائر

- ١ -

يشكل هذا البحث واحداً من مجموعة معدودة من الأبحاث التطبيقية التي أقرها مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية لإجلاء واقع التحولات السياسية، والتفكير في طبيعة العقبات التي تواجه الانتقال نحو الديمقراطية، وتقديم بعض الرؤى والاقتراحات النقدية التي تساهم في بلورة استراتيجيات العمل لتحسين شروط وفرص توطين النظم الديمقراطية في المجتمعات العربية.

ولدراسة المثال الجزائري مكانة متميزة في هذه الأبحاث لثلاثة أسباب: **الأول** ما تتمتع به الحالة الجزائرية من خصوبة تجعلها تجمع، تقريباً في ذاتها، المكونات الرئيسية للوضعيات العربية المختلفة أو لمعظمها، فهي من البلدان الرئيسية المصدرة للنفط والتي يشكل الريع الناجم عن هذا التصدير أهم مورد من مواردها الاقتصادية. وهي تمثل من هذه الناحية مثالاً للدولة الريعية وتقترب في وضعها الاقتصادي من وضع البلدان الخليجية حيث يتخذ تصدير النفط أيضاً أهمية استثنائية في تأمين استمرار المجتمعات الاقتصادي. لكن الجزائر، بعكس بلدان الخليج الريعية، من البلدان الكثيفة السكان التي تواجه تحديات كبيرة في تأمين الموارد الضرورية للتنمية المستدامة القادرة على أن تستوعب التكاثر السكاني السريع، وتضمن الحد الأدنى من الأمن والاستقرار الاجتماعيين، وهي تشترك في ذلك مع بلدان عربية عديدة مثل مصر وسوريا والعراق واليمن والمغرب والسودان. وأخيراً، اعتمدت الجزائر منذ استقلالها، وخلال ما يقارب ثلاثة عقود، سياسات سميت اشتراكية كانت في الواقع

تجسيداً لإرادة بناء وطني مستقل ولوطنية متفجرة تهدف إلى تأكيد الذات وتحقيق التنمية الصناعية مع أكثر ما يمكن من استقلال عن الدول الصناعية الغربية وما تمثله رأسمالياتها التوسعية من مخاطر على تكوين سوق وطنية. ومن هنا فهي تقترب في النزعة القومية الشعبوية من العديد من البلدان العربية مثل مصر وسوريا والعراق وليبيا واليمن، وتشترك معها في تجربة اعتماد سياسات مقاومة التبعية وتطبيق برامج تنمية إدارية تهدف إلى تحقيق مهام الثورة الصناعية وفي التعاون من أجل ذلك بشكل واسع مع الدول الاشتراكية. هكذا كانت جزائر ما بعد الاستقلال تتمتع بثلاث سمات أساسية من سمات بنية المجتمعات العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، أعني وجود موارد ريعية مهمة، وثورة ديمغرافية جعلت الشباب تحت سن العشرين يشكلون أكثر من ستين بالمئة من العدد الإجمالي للسكان، ونظام اقتصادي واجتماعي بيروقراطي عمومي بسبب انتشار قومية شعبوية تقوم على تأكيد الاستقلال والتعبئة الوطنية.

ودراسة التجربة الجزائرية بقدر ما تظهر لنا عمق التحديات التي يواجهها التحول الاجتماعي في البلدان العربية تساعدنا، ربما أكثر من دراسة أي تجربة عربية أخرى، على معرفة العوامل التي أدت إلى أزمة النظام المجتمعي الذي قام بعد الاستقلال بسماته الثلاث، مع استنفاد المفعول الحاسم للريع النفطي، وتزايد المطالب الاجتماعية بسبب ابتلاع الضغط الديمغرافي لنتائج التنمية وبروز انعدام التماسك النظري والاتساق السياسي في مشروع القيادة القومية الشعبوية لعملية التحويل أو البناء الوطني، وتراجع نفوذ هذه القيادة لصالح السيطرة الشاملة والمنتظمة لبيروقراطية الدولة المدنية والعسكرية.

وثاني الأسباب التي تعطي لدراسة المثال الجزائري أهمية حاسمة في فهم ما يجري في البلدان العربية على صعيد التحولات السياسية هو ما تميزت به الجزائر من تجربة استثنائية في ما ينبغي أن نسميه مرحلة الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى النظام التعددي بعد تفجر الأزمة. وعلى الرغم من أن هذه المرحلة قد ارتبطت بالذاكرة الجمعية الجزائرية والعالمية معاً باندلاع الحرب الأهلية التي أعقبت إعلان قيادة القوات المسلحة في عام ١٩٩٤، عن وقف مسار الانتخابات التشريعية، فإن أموراً عديدة قد تبدلت في الواقع عبر هذه الحرب، وبمعزل عنها معاً، على أثر انتفاضة عام ١٩٨٨ التي وضعت إشارة استفهام كبيرة على استمرار نظام حكم الحزب الواحد الذي كان سائداً منذ

الاستقلال. وهذا يعني أن الحديث عن هذه الحرب التي تشكل حقيقة حزينة لا مهرب منها، لا ينبغي أن يمنعنا من رؤية العديد من التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري خلال العقد الماضي، سواء من حيث تطور الوعي، أو إعادة هيكلة القوى السياسية والاقتصادية، أو من حيث إعادة تعريف دور الدولة وموقعها في الحياة المجتمعية عموماً.

ومن الدروس التي تقدمها التجربة الجزائرية في الانتقال نحو الديمقراطية في مجتمعات عربية ما يتعلق بالتناقضات العميقة التي يثيرها تفكيك النظام القديم وصعوبات السيطرة على عملية الانتقال نفسها في مجتمع بقي مغلقاً لفترة طويلة، ومنها إدراك الدور المتميز الذي أدّته ويمكن لأجهزة الأمن والبيروقراطية الحاكمة أن تؤديه في قطع الطريق على التغيير، أو حرف مسيرة الانتقال الديمقراطي عن اتجاهها. ومنها ضرورة فهم المشكلات الكبيرة التي تطرحها إعادة تعريف دور الدين ومكانته في العملية الانتقالية، سواء من حيث هو وسيلة للتعبئة السياسية، كما أظهره نجاح بعض الحركات الإسلامية الراديكالية، أو من حيث هو نزوع إلى إخضاع الحكم للرؤية الدينية، وبالتالي تضييق دائرة السياسة العقلية لحساب الشريعة النقلية والثابتة، أي الدين. ومن هذه الدروس أيضاً ما يتعلق بسلوك القوى السياسية والاجتماعية عموماً، وفي مقدمتها الطبقات الوسطى التي تشكل أساس المراهنة على فتح آفاق التحول الديمقراطي. فليس هناك شك في أن نجاح السلطة البيروقراطية في تحويل معركة الديمقراطية، إلى معركة بين الدولة الحديثة والحركات الإسلامية الشعبوية المدافعة عن نظرة لاتاريخية لممارسة الحكم، قد أفقد هذه الطبقات الوسطى اتجاهها وساهم في تحييدها. ومن هذه الدروس أيضاً ما يبين الترابط الكبير في أي تجربة تحول ديمقراطي عربي بين الداخل والخارج، والدور الهام الذي يؤديه العالم الخارجي والقوى الكبرى، وكذلك تصور الرأي العام المحلي لما يريده هذا العالم وتسعى إلى تحقيقه هذه الدول، في تحديد سلوك واتجاهات الرأي العام الداخلي الرسمي منه والشعبي. فقد أصبح من الواضح منذ الآن أنه ليس من الممكن أن يتكون قطب ديمقراطي ولا من باب أولى أن يربح المعركة السياسية ما لم ينجح باكتساب ثقة الرأي العام العالمي الرسمي والشعبي أيضاً، إضافة إلى الرأي العام المحلي.

والسبب **الثالث** هو الآفاق التي يبدو أن جزائر ما بعد الحرب الأهلية تفتحها، على الرغم من كل المصاعب التي تواجهها، لتجاوز نموذج التعددية

الشكلية والدخول في تجربة ديمقراطية متنامية. فعلى عكس العديد من التعدديات السياسية العربية التي تعاني التكلس والاختناق، والتي لا يبدو أنها قادرة على تجاوز التعددية الشكلية نحو تأسيس قاعدة المشاركة الفعلية والتعددية في السلطة العمومية، تظهر احتمالات بل عناصر التحول أكثر قوة في الجزائر للسير في الاتجاه الصحيح، أو على الأقل في صعوبة الرجوع عن المكاسب التي تحققت، كما أشار إلى ذلك بحق هذا البحث.

ومهما كان الأمر، يبدو لي أن ظاهرة بروز مسألة الديمقراطية وتصدرها قائمة المطالب السياسية لا تختلف في معطياتها الرئيسية في الجزائر عنها في بقية البلدان العربية والجنوبية عموماً. فلا تعكس هذه الظاهرة، بالضرورة، نضوج الشروط العقدية والسياسية والاجتماعية التي تسمح بتحقيق ديمقراطية ناجزة، ولا ازدياد نفوذ القيم التي يمثلها نظامها والغايات التي يسعى إليها، ولا نشوء الايمان الشامل براهنيتها، بقدر ما يعبر عن ردة أو انقلاب شامل إلى هذا الحد أو ذاك على النظام القائم. والدافع إلى هذا الانقلاب هو الشعور المتعاظم بإفلاسه وإخفاق سياساته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتالي زوال الثقة الكامل بالقيادة الموجودة. ان الحديث عن الديمقراطية في البلدان العربية والحماسة لشعارها على مستوى الجمهور العريض أو على مستوى النخب السياسية هو قبل كل شيء آخر حماسة من أجل التغيير. وتستخدم الديمقراطية من قبل مشاريع التغيير غير الدينية المتعددة والمتنافسة على وراثة النظام القديم كمصدر رئيسي للشرعية، بعد أن فقدت العقائديات التقدمية الكلاسيكية صدقيتها. وهي تقف في هذا السياق بصراع مباشر مع فكرة الدولة الإسلامية التي تستجيب بشكل أكبر لآمال التغيير التي تتمحور بشكل أساسي حول مطالب عدالية ومساواتية استهلاكية. وترتبط هذه الآمال أساساً بجمهور عريض ومتنوع يجمع بين نخب همشت لفترة طويلة وأبعدت عن السياسة، وقطاعات واسعة من الرأي العام لم تحصل على أي ثقافة سياسية حديثة، عدا تلك التي أنتجها نظام الحزب الواحد والقائمة على التبعية والتسليم للدولة والأجهزة عموماً، والاستسلام لسلطة الزعيم المطلق أو الملهم. ونستطيع القول إن التعلق بالتغيير وليس بناء نموذج الديمقراطية ولا تحقيق شعار الدولة الإسلامية هو المحرك الفعلي أو الرئيسي لمقاومة النظام القائم.

في هذه النقطة بالذات تتجلى معضلة التحول الديمقراطي وإشكاليته في الوقت ذاته، إذ ما يبدو واضحاً على مستوى الكلام ليس كذلك بالفعل على مستوى الممارسة. فإذا كان هناك إجماع واسع داخل المجتمعات العربية على ضرورة التغيير، فإن معالم مشروع التغيير هذا لا تزال إما غامضة في جزء كبير منها أو متباينة ومتناقضة. وهذا الغموض وذاك التباين والتناقض هما اللذان يفسران قوة حركة المعارضة ورفض النظم القائمة من جهة، وضعف إنجازات هذه الحركة من جهة أخرى. وهما اللذان يفسران كذلك الانهيار السريع للتحالفات الاجتماعية المعارضة للنظام، أو تفككها، ومن وراء ذلك إجهاض مشاريع التغيير التي برزت بقوة في بعض البلدان، أو تعثرها وتخبط رجالها في بلدان أخرى. فلا الأهداف المنشودة ولا الدوافع المحركة ولا الآمال المعقودة ولا المناهج والوسائل المستخدمة واحدة عند جميع القوى أو معظمها لتحقيق هذا التغيير.

وفي الأحوال كافة تبدو مطالب الحرية والمشاركة في السلطة السياسية أقلها سيطرة ووزناً في مشاريع التغيير المطروحة، بل ليس من المؤكد أن الشروط الصعبة النفسية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي ترك فيها نظام السلطة الأحادية المطلقة مجتمعاتنا تسمح بنشوء قوى ديمقراطية معتبرة، وعلى درجة كافية من النضج، أي من الوعي والاتساق والتنظيم والقدرة، تسمح لها بانتزاع المبادرة لتوجيه حركة التغيير السياسي والاجتماعي الراهنة في اتجاه نظام المشاركة السياسية المعممة. وغياب هذا النضج الذي يعبر عن نفسه عبر تشتت الوعي والخلط المستمر بين الديمقراطية والراديكالية العلمانية أو التقدمية أو الحداثة هو الذي سمح للقوى الإسلامية بالوقوف على رأس حركة الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في العقدين الماضيين.

والمقصود أنه إذا كان من المؤكد أن المخرج الوحيد الناجع لأزمة نظام الحزب الواحد وتصفية ما نجم عنه من فساد وتفسخ في البنيات الاجتماعية هو الديمقراطية، فإن الانتقال من النظم الشمولية نحو نظم ديمقراطية ليست مسألة تلقائية وليست محسومة سلفاً. وهذا من أهم ما تبرزه التجربة الجزائرية. إن الأمر يتعلق بمعركة حقيقية، وبالتالي بقدرة القوى الحاملة بشكل أساسي لمشروع التحول الديمقراطي على إقناع الجمهور الواسع، بما في ذلك النخب

المشتتة والطبقات الوسطى، بصلاح هذا الاختيار وصلاح القيم الإنسانية التي ينطوي عليها والإمكانات التي يحملها من أجل تجديد المجتمع وإطلاق طاقاته المكبوتة. كما يتعلق بقدرة هذه القوى على صوغ الاستراتيجية الصحيحة وبناء التحالفات الناجحة للتغلب على مقاومة القوى القديمة وتحييد القوى المترددة أو الانتهازية وتوحيد أوسع شرائح المجتمع ذات المصلحة بالتحولات الديمقراطية.

لكن حتى في حال النجاح بالتغلب على الصعاب السياسية الكبيرة، وفتح طريق التحول الديمقراطي، التدريجي أو الناجز، تبقى حظوظ استقرار الديمقراطية وتوسع قاعدتها ضعيفة عموماً في البلدان الفقيرة والنامية، ومنها البلدان العربية. فالموارد القليلة التي تملكها، أو بالأحرى هدر الموارد أو احتكارها من قبل طبقات طفيلية وتصديرها إلى الخارج، تجعل من الصعب الركون إلى حركة إدماج وطني قوية للفئات المهمشة في النظام المجتمعي. فمن جهة أولى، تدفع قلة الموارد شرائح واسعة من المجتمع إلى الاستسلام لمشاعر الإحباط والخيبة الطويلة، وتغذي لديها نزوعاً قوياً للخروج الدائم على النظام، ومن جهة ثانية تزيد قلة الموارد هذه من حدة التنافس على احتكار السلطة داخل صفوف النخبة التي تتنازع على التحكم بالقسم الأكبر من الموارد النادرة للاحتفاظ بمواقعها وسيطرتها. فالصراع على السلطة داخل النخب السائدة ذاتها وبين النخب الاجتماعية وبقية الطبقات الشعبية يزداد شدة بقدر تضاؤل الموارد وما يعنيه من محدودية فرص الصعود نحو المراتب العليا الاجتماعية أو البقاء فيها.

وفي الإشارة إلى هذه العلاقة بين السياسي ومعالجة المشاكل الاجتماعية، نحن نضع أصابعنا في الواقع على عامل أساسي من العوامل التي تعيق تطور التجربة الديمقراطية في البلدان العربية، فليس من الممكن الحفاظ على وتيرة ثابتة لدمقرطة المجتمعات النامية، أي لترسيخ قيم ومواقف وسلوكيات ديمقراطية عند الأفراد والجماعات في علاقتها بعضها ببعضها الآخر إلا بالنجاح بإيجاد حلول ناجعة للمشاكل الكبرى غير السياسية، أعني الاقتصادية والاجتماعية. والديمقراطية لا تقدم بذاتها ومن تلقاء ذاتها مثل هذه الحلول، ولا تزيد بالضرورة في فرص نجاعتها. إن العمل على توطين القوى والإطارات والرساميل المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية وتوجيه الأولى والثانية نحو الاستثمارات المنتجة والارتقاء بالنوعية والإنتاجية، كل ذلك لا

ينبع تلقائياً من تطبيق نظام الديمقراطية، ولا من وجود التعددية السياسية والفكرية، ولا من عملية الانتخابات العامة الحرة. وهذا يعني أن النخبة التي تنجح بتوطين نظام الديمقراطية في بلداننا هي تلك التي تستطيع أن تقدم، بفضل ما تتمتع به من كفاية سياسية، ولكن أيضاً من معايير أخلاقية وصفات إنسانية عالية ومهارات علمية وفنية، معالجات أكثر نجاعة وفاعلية للمشاكل القائمة، سواء ما تعلق منها بالتأخر الاقتصادي والبطالة أو بفقدان التنظيم العقلاني والديناميكي للإدارة أو بانعدام الثقة وبسيطرة الاتكالية والجبرية على النفسية العامة.

ومن هنا لا يتعلق التحول الديمقراطي، كما يبدو من الملاحظة السطحية، بالتغيير السياسي الصرف، ولا يتحقق لمجرد التصويت على قوانين أو توقيع مراسيم تبيح التعددية وتسمح بتنظيم انتخابات حرة. إنه يحتاج إلى إعادة بناء النظام المجتمعي بأكمله، ولا يمكن ضمان وصوله لأهدافه إلا إذا تحول إلى مشروع متكامل للتحويل الاجتماعي، الاقتصادي والإداري والثقافي معاً، وهذا يستدعي أن ينجح التيار الديمقراطي بأن يجعل من التغيير السياسي قاعدة للانطلاق نحو تغيير أشمل، اقتصادي واجتماعي وفكري، لا يقل قيمة وأهمية عن التغيير السياسي في الدفع نحو إقامة الديمقراطية وتثبيت أركانها. أما إذا انحصر التغيير الديمقراطي في مستوى البنية السياسية العليا فسوف يبقى تغييراً سطحياً ومهدداً بالتراجع والتقهقر في أي أزمة. ولن يكون هناك أي ضمانة كي لا يستخدم نظام التعددية الحزبية والانتخابات الحرة ذاتها من أجل إعادة بناء نظام الاحتكار الشامل على أسس جديدة. وفي العديد من البلاد التي شهدت تحولاً في البنية السياسية باتجاه التعددية، أدى إخفاق النظام الجديد في إيجاد مخارج وحلول ناجعة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، إلى إفراغ التعددية من مضمونها، وتحويل المؤسسات البرلمانية والحزبية إلى واجهة شكلية تغطي على سيطرة النخبة المطلقة على القرار الوطني، وتحييدها الأغلبية الاجتماعية سواء بالقوة والقمع والتهميش أو بالخديعة والتلاعب وتزوير إرادة الناخبين أو شراء أصواتهم.

والقصد من ذلك أن مستقبل الديمقراطية في البلدان الفقيرة والنامية التي لم تحل الجزء الأكبر من مهام تحديثها وتحولها الرأسمالي وتنميتها وتأهيلها العلمي والثقافي، معلق بصورة مباشرة بقدرتها على توفير شروط أفضل لمواجهة هذه المهمات والمهمات الجديدة التي تنشئها الثورة التقنية والعلمية.

ولن تنجح بالحصول على الشرعية التي يحتاج إليها استمرارها ورسوخها إلا عندما تظهر مقدرة أكبر من النظم السياسية الأخرى، مهما بدت اليوم كراهة هذه النظم، على تحقيق الأهداف الاجتماعية. فبعكس ما هو عليه الحال في البلاد الصناعية الكبرى، لا تشكل ممارسة الحريات الفردية ولا الاعتداد بتوفيرها لجميع الأفراد، مصدراً كافياً للشرعية وضمان أمن النظام الديمقراطي واستقراره. فالنسبة الكبيرة من سكان هذه البلاد مكونة من المحرومين والمهمشين والمستبعدين فعلياً ونظرياً من النظام، أو من مجالاته الفاعلة. وممارسة الحريات الفردية لا تعني لهم بالضرورة شيئاً كبيراً مقابل ما يعنيه توافر السكن والتعليم والضمانات الصحية والعمل والغذاء والضروريات. وتحقيقهم قيمهم الرئيسية أو الأولى، وبالتالي حصولهم على حد أدنى من الرضى عن الذات والشعور بالفاعلية والإنجاز، وبالتالي بالسعادة، لا يتوقف بشكل رئيسي على درجة مشاركتهم في السلطة أو في القرار السياسي، سواء أكان ذلك عن طريق الترشيح لمناصب المسؤولية أم عن طريق المشاركة في الاقتراعات العمومية، بقدر ما يتوقف على الانتقال من وضعية الحرمان والعزلة والإحباط والفقر الروحي والمادي والخوف من المستقبل إلى وضعية إشباع الحاجات والاستفادة من منجزات الحضارة العصرية. إن الاستهلاك هو للأسف العتبة الضرورية لدخول القسم الأكبر من الجمهور الهامشي والمغيب إلى فضاء الحياة السياسية والأخلاقية.

- ٣ -

لا يعني هذا أن توطين الديمقراطية مستحيل في البلدان العربية الفقيرة منها بشكل خاص، ولكنه يظهر التحديات الكبيرة التي يواجهها مشروع هذا التوطين. فالخيار الديمقراطي لم يعد اليوم موضوع مناقشة، أو ليس هو موضوع المناقشة، ذلك أنه قد أصبح الآن، لأسباب داخلية ودولية معاً، الخيار الوحيد المتاح. ولن يكون هناك أي إمكانية لدى أي نخبة اجتماعية في البلدان العربية وغيرها لتثبيت حكمها، بل لإقامة حكم سياسي في الأعوام القادمة، بالقفز عليه أو السير إلى جانبه. لكن موضوع النقاش يتناول ويجب أن يتناول طبيعة النظم الديمقراطية القادمة ونوعيتها ودرجة استقرارها وقدرتها على التطور والتكامل. فمن دون مقدرة على مواجهة التحديات التي ذكرنا، لن تكون نتيجة التحول الديمقراطي شيئاً آخر سوى إقامة نظم تعددية تتقاسم

السلطة فيها نخب محدودة تحتل قنوات السلطة وأجهزة الدولة وتسيطر عليها، وتعيد استخدامها بشكل جماعي لضمان إعادة إنتاج سيطرتها الجماعية على الموارد الوطنية. ونموذج ديمقراطية الأسياد هذا موجود الآن في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الافريقية، حيث لا يؤثر وجود التعددية السياسية وضمان حق الانتخاب لجميع أفراد الجماعة الوطنية إطلاقاً في طبيعة السياسات الاقتصادية الليبرالية أو النيوليبرالية الاقتدائية، ولا في نمط توزيع السلطة السياسية بين النخبة والمجتمع، ولا في نمط توزيع الثروة المادية، بل لقد قدمت بعض التجارب الحديثة الدليل على أن التعددية السياسية المترافقة مع سياسات نيوليبرالية مفروضة من الخارج موضوعياً أو إرادياً تقود أكثر مما فعلت النظم الشمولية السابقة إلى تعميق التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الطبقة العليا المحدودة والضيقة، وبين جمهور الشعب الواسع وزيادة الهوة التي تفصل بين القاعدة والقمة، أي إلى تقليص فرص الديمقراطية الاجتماعية.

ومن الطبيعي أن تتعرض مثل هذه النظم الديمقراطية الشكلية إلى هزات مستمرة، وأن تواجه باستمرار معارضات شعبية قوية وإن كانت مشتتة وفوضوية، وأن تضطر في سبيل الحفاظ على نفسها وعلى النظام والقانون إلى استخدام مقدار متزايد من القمع والعنف والإرهاب والتلاعب والغش. وفي البلدان العربية والإسلامية سوف يبقى مثل هذا النموذج مهدداً من دون رحمة بقوى تخريب قوية لمصادر مشروعيته ولأسسه الفكرية وتوازناته السياسية. والشعور بهذا التهديد هو الذي يفسر خوف النخب العربية العديدة التي قبلت بنظام التعددية من السير خطوات أكبر في اتجاه دمقرطة الحياة السياسية ونزوعها العميق إلى التحالف مع بيروقراطية الدولة والتعلق بأذيالها وتكالبها على احتكار مناصب الدولة والسلطة. وهكذا تجد هذه النظم التعددية نفسها تتقهقر بدلاً من أن تتقدم، وتزيد انطواءها واعتمادها في إعادة إنتاج نفسها على العصبيات القبلية والجهوية والطائفية من خارج النظام، كما تجد نفسها مضطرة لتكريس مبدأ المواطنية المتفاوتة، أي مواطنية السيد صاحب الحقوق جميعاً من جهة، ومواطنية العبد المجهض الحقوق من جهة ثانية، ولا تنجح بضمان حد أدنى من استقرارها إلا بتعليق القوانين بذريعة التطبيق المجحف واللادستوري لقانون الطوارئ. وبالمقابل، بقدر ما نجحت النظم التعددية في بلدان أوروبا الجنوبية المتأخرة، كاسبانيا والبرتغال واليونان، وجزئياً في بقية

أوروبا الوسطى، بالرد على تحديات التنمية والأمن الجماعي وبناء الأمل والثقة بالمستقبل، رسخت أسسها وقضت على خصومها واحتمالات الردة عليها، وصارت إطاراً لتكوين إرادة وطنية جماعية حقيقية متسقة ومنسجمة ومتفاهمة، أي أصبحت أداة لبناء المواطنية المعممة والمتساوية.

إن الدفاع عن الديمقراطية لا يكون وينبغي ألا يكون على حدود العسف واستخدام القوة الأمنية والتجريد العملي الشامل بتطبيق قانون الطوارئ للمواطنين من الحقوق المدنية والسياسية، ولكن بالذهاب في ما وراء الديمقراطية الشكلية، ديمقراطية الواجهة البرلمانية، والبحث عن الحلول الناجعة للمشكلات المصيرية، وفي مقدمها مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وليس هناك شك اليوم في أن مثل هذه الحلول تستدعي تكوين الفضاءات والأسواق الإقليمية الواسعة التي تتيح وحدها خلق شروط تراكم رأسمالي وتقني وعلمي كبير وتزيد من فرص جذب الاستثمارات والخبرات الأجنبية. فما كان لبلدان أوروبا المذكورة أن تتغلب على النزوع نحو النظم العسكرية والفاشية الدكتاتورية العميق فيها، وأن ترسخ أسس ديمقراطيتها الحديثة لولا ما حققه لها اندماجها في الاتحاد الأوروبي من مزايا كبرى اقتصادية وأمنية معاً. وفي الوطن العربي لا يمكن لأي مشروع تحويل ديمقراطي أن يتمتع بحد أدنى من الاتساق والصدقية، ويضمن بناء قوة اجتماعية قادرة على حمله والدفاع عنه ما لم يرتبط بمشروع تنمية اقتصادية واجتماعية مقنع وقابل للتحقيق. وهو ما يوجب حتماً التفكير في أطر للعمل وتثمير الجهد والمبادرة الاستراتيجية والاستثمار الاقتصادي تتجاوز الحدود القطرية أو الوطنية. كما لا يمكن لمثل هذا المشروع أن يثير الحماسة العامة ويشجع على التضحية وبذل الجهد ما لم يترافق بمشروع لبعث القيم الإنسانية وتأكيد احترام الفرد وضمان كرامته الذاتية وتنمية روح الحرية والثقة بالذات والمبادرة والمسؤولية، أي ما لم يقم بإعادة بناء الوعي المدني والتربية العمومية.

ـ ٤ ـ

في الجزائر، كما هو الحال في الواقع في كل البلدان العربية، إذن يتوقف مستقبل الديمقراطية، وبالتالي الاستقرار والتقدم الحثيث والثابت على نوعية الاختيارات التي ستقوم بها النخب الوطنية.

ومن هذه الاختيارات وأولها الاختيارات الأخلاقية والثقافية عموماً. فهل سيقع الاختيار على منظومات قيم توجه المجتمعات نحو بناء نظام غايته تكوين الفرد الخاضع المطيع المعدوم الإرادة الذي يعجز عن أي مقاومة وردة فعل، والذي ينفذ تلقائياً ومن دون تردد أو تساؤل قرارات بيروقراطية يمليها عليه القائد الملهم أو السلطان أو الحزب الحاكم أو الموظف الإداري، أم ستتجه النخب والمجتمعات نحو منظومات قيم تساهم في خلق الأفراد المواطنين القادرين على التفاعل مع محيطهم والقبول والاعتراض والأخذ والرفض، أي أصحاب عقل مستقل وإرادة شخصية ومبادرة حرة؟ فإذا أردنا السير في طريق الاختيار الثاني، فالأمر يتطلب بلورة سياسات ثقافية تقوم على تقديس عقل الفرد وحريته وكرامته، وعلى احترام ضميره وقراراته الذاتية بالفعل. وهذا يستدعي رفع الوصاية الأخلاقية والفكرية والايديولوجية للسلطة العمومية وللدولة عن المجتمع. ومن النافل القول إن الخطر على الضمير هو الذي يشكل في الوقت الحاضر محور أخلاقيات العالم العربي والإسلامي، ولن يكون من الممكن تجاوز البؤس الأخلاقي الذي نعيش فيه ما لم تصبح حرية الضمير مقدسة سواء أكان ذلك في الميدان السياسي أم في الميدان الديني.

ومن هذه الاختيارات ما يتعلق بسلوكنا وممارساتنا السياسية. لقد تكونت الحياة السياسية في المجتمعات العربية جميعاً نتيجة إرثين أساسيين:

- الإرث الاستعماري الذي يعبر عن نفسه في قيام الدولة الحديثة كجهاز مفصول كلياً عن الشعب وعن المجتمع ومعد لتكريس سلطة الأقلية الأجنبية، وهذا هو مضمون بنيته الاستعمارية.

- الإرث التحريري الذي يتضمن تماهي السلطة الوطنية مع نخبة تحريرية، أو مع حركة وطنية سواء أكانت تلك الحركة خارجة من معركة التحرير بما تملكه من شرعية قيادة الكفاح ضد الاستعمار، كما هو حال جبهة التحرير الجزائرية، أم حركة ثورية أو إصلاحية تقيم شرعيتها على تثوير البنيات الاجتماعية وتحقيق برنامج تغيير جذري للمجتمع، كما كان عليه الحال في الناصرية وفي الأحزاب العقائدية الثورية الشيوعية والقومية كلها.

وقد حصل أن النخبة الجديدة التي أرادت التغيير، أو ادعته، قد وجدت من المناسب لها أكثر، كي تحتفظ بسلطة مطلقة تسمح لها بتطبيق برنامج تغييرها من دون اعتراض أو مصاعب، أن تحتفظ بالعلاقة ذاتها بين

الدولة الجهاز والمجتمع الأجنبي. فكان أسهل لها أن تنتعل الحذاء الاستعماري نفسه بدلاً من أن تصنع حذاء على مقاسها، وكانت النتيجة أن الدولة الاستعمارية الأداة أعادت بسرعة إنتاج العلاقة الاستعمارية بين الدولة والمجتمع، وذلك في موازاة تحلل منظومة القيم الوطنية أو فساد النخبة الوطنية وتخليها عن قيم التضحية والتضامن والجد والعمل التي ميزت فترة وقوفها في مواجهة الأجنبي.

وهكذا ستظهر حركة مقاومة الدولة الوطنية المحتفظة ببنياتها الاستعمارية في ما يشبه حركة تحرير ثانية، لكن ملتوية، أي كثورة شعبية اتخذت من الإسلام والتجمعات الإسلاموية محوراً لها وأداة استقطاب. لكن الجوهر هو التمرد على الدولة الأجنبية، وكسرها. وكانت نتيجة ذلك كله انفجار الحروب الأهلية في كل مكان.

وتفرض أزمة الدولة شبه الاستعمارية وما بعد الاستعمارية اليوم الاختيار بين نماذج للدولة تجعل المجتمع أجنبياً، أو تعامله كأجنبي معاد ومصدر حتمي للاضطراب والقلاقل وعدم الاستقرار، وتعمل من خلال نظم إجرائية وقواعد قانونية وبنيات أمنية تهدف جميعاً إلى تحقيق شروط مثالية لردع الأفراد وتسميرهم وتأمين خضوعهم واستسلامهم، أو نماذج أخرى مختلفة تحيل الدولة والممارسة المركزية إلى تجسيد لإرادة المجتمعات بقواها المختلفة وقنوات للتعبير عن مصالحها وأفكارها وتأمين تفاعلها ومشاركتها في صوغ القرارات التي تتعلق بمصيرها. والاختيار الثاني يعني رفع الوصاية السياسية التي فرضتها النخب الحاكمة على المجتمعات العربية منذ الاستقلال، كما يعني الايمان بأن الجماعة قادرة بالتفاهم والتشاور والتحاور على التوصل إلى حلول لمشاكلها وتجاوز تناقضاتها، وأن الشعب ليس بالضرورة مجموعة من الغوغاء التي تهدد بالحرب والنزاع متى ما أطلقت من إسارها وأخلي سبيلها. والوصول إلى هذا الهدف يتطلب تعديلات جذرية في الدستور وفي طبيعة الإدارة وبنياتها وعلاقتها بالجمهور وبمناهج العمل السياسي عند رجال الحكم والأحزاب معاً، كما يتطلب اعترافاً بأصالة الحياة السياسية الحرة والتعددية. وهو يعني بناء نظم سياسية تعكس بالفعل إرادة الأغلبية وتنظم صدور السلطة العمومية عن الإرادة الشعبية. وفي هذه الحالة يجب الحديث عن تأميم الدولة أو السيطرة عليها، بمعنى منعها من أن تكون أداة بيد فئات خاصة لتحقيق مصالح خاصة، ومن ثم بناء الدولة القانونية أو دولة المواطنية التي تساوي بين

المواطنين ليس بالكلام ولكن بالفعل، وتعكس طموحاتهم وتعبر عن آمالهم، بدلاً من أن تكون أداة لقمعهم وتمكين السيطرة عليهم كما هي الآن.

ومن الاختيارات المطلوبة اختيارات اقتصادية. فمنذ الاستقلال عاشت المجتمعات العربية، النفطية منها وغير النفطية، على نظام غير منتج يقوم تراكم الثروة فيه إما على الريع العقاري أو على المضاربة التجارية أو على العوائد النفطية. وفي الحالات كلها حصل تجاهل من قبل النخب الحاكمة للتثمير والاستثمار في النواحي كلها التي تشكل اليوم أساس التراكم الرأسمالي وعوامل تقدم اقتصاد أي بلد، أعني الاستثمار في التقنية وتأهيل اليد العاملة تأهيلاً فنياً قوياً، والبحث العلمي. وكانت النتيجة بناء اقتصاد عربي هش وضعيف غير قادر على تلبية حاجات السكان ولا على المنافسة في السوق العالمية، بل ولا على الاستفادة من المكاسب التقنية والعلمية الخارجية. وهكذا وجدت المجتمعات العربية، التي تريد ضمان المستقبل والاستقرار والسلام الأهلي، نفسها مكرهة على الاختيار بين اقتصاد غير إنتاجي وغير منتج، ريعي، استهلاكي، يشكل اليوم القاعدة الحقيقية للأزمة الاجتماعية الراهنة التي تقسم المجتمع بين مهمشين وفاعلين، بين الدواخل والخوارج، واقتصاد منتج ديناميكي وفاعل لكن مرتبط بالسوق العالمية وغير قادر على التعامل فيها.

ومن هذه الخيارات خيارات اجتماعية. ان ما نعيشه من استفحال التوترات الدينية والطائفية والعشائرية والجهوية وسيطرة الولاءات المتناقضة هو تعبير عن أزمة هوية المجتمع الوطني الذي أعلنا عن إقامته، وظهر بالتجربة أنه يفتقر إلى الحد الأدنى من الصدقية في طبيعة العلاقات التي يقيمها بين أفراده وجماعاته. ففي ما وراء المظاهر المجتمعية الوطنية، ظلت العلاقة الاستعمارية أو شبه الاستعمارية بين أقلية بيضاء وجماعة ملونة، أو أقلية بيضاء الثقافة وأغلبية من دون اعتراف ولا ثقافة معتبرة، هي العلاقة السائدة في الحياة الاجتماعية العربية. وقد أصبح من الضروري الاختيار بين الإبقاء على نموذج المجتمع شبه الاستعماري هذا، وبين بناء مجتمع الجماعة الوطنية الفعلي الذي يفترض وجود بنية حقيقية للمساواة والعدالة والتضامن وصعود ثقافة بديلة لثقافة التمييز والاحتقار والإذلال، أي ثقافة الكرامة والحرية. وهذا يتطلب بناء حراكية تحل معايير الجهد والعمل والنشاط والقدرة محل معايير القيم والمكتسبات الجاهزة والجامدة في تحقيق التمايز الاجتماعي، وهذا يعني

في النهاية الاختيار بين نموذج مستعمر من قبل نخبة خاصة وذات نمط خاص لإنتاجها السياسي والثقافي والاقتصادي من جهة، ونموذج مجتمع تحكمه قاعدة واحدة للارتقاء الاجتماعي ولإنتاج الحاكمين والمحكومين، وللحراك الاجتماعي من جهة ثانية. ولا يمكن تحقيق ذلك من دون تسوية شروط حياة الأفراد القانونية والثقافية وضمان الفصل بين أصحاب السلطة السياسية العمومية وأصحاب السلطة الاقتصادية. وبالتالي وضع حد للفساد الراهن والمعمم القائم على امتلاك الفئة الحاكمة، شرعياً تقريباً، حق التصرف الشخصي بالموارد العامة. ولن يكون من الممكن الخروج من حلقة صراع العصبيات ما تحت الوطنية، العشائرية والطائفية والجهوية والعائلية، ما لم تنجح بالقضاء على هذه البنية العميقة للمجتمعات العربية الراهنة، أعني لهذا الشرخ الذي يوزع الناس إلى صنفين غير متساويين: الداخلين في النظام والخارجين عنه وعليه، في ما وراء المظاهر السطحية للانقسام المهني والثقافي.

ومن هذه الاختيارات أخيراً ما يتعلق بالتصورات الجيوسياسية، فمن الواضح أن البلدان العربية ليست مالكة لمصيرها اليوم. ومقاليد أمورها موجودة مشاركة بين أيادي نخبها المنفصلة أو المبتعدة عن المجتمع وأيادي حماتها في الخارج، الأمر الذي يحرم هذه البلدان من أن يكون لها ديناميكية داخلية مستقلة نسبياً للتحول السياسي، ويجعل مصير هذا التحول مرتبطاً بدينامية العلاقة مع الخارج بالموقع أو المركز الذي يحتله كل قطر عربي في الاستراتيجية الدولية. وهذا يعني، في كثير من الحالات والأوقات، أن الذي يتحكم بالتحول السياسي داخل كل قطر، وبالتالي بالانتقال الديمقراطي أو عدمه، هو حاجات الاستراتيجية الدولية الأطلسية، وأن مصير هذه البلدان معلق إلى حد كبير بغيرها. وهو ما يفسر إلى حد كبير عجزها المرعب عن التفاهم والتعاون والتكامل على الرغم من انتمائها إلى أصول واحدة وقوة دعوتها للوحدة والاتحاد.

والحال أنه في ظروف التحولات العالمية الراهنة وتهافت المنظورات القطرية، حتى في أوروبا الصناعية ذاتها، صار لا بد من الاختيار لضمان الأمن والسلام اللذين يشكلان أساس الاستقرار وشروطاً لا غنى عنها للتقدم الاقتصادي والسياسي والعلمي معاً، بين نموذجين، نموذج العودة إلى إحياء عقود الحماية التقليدية، سواء أكان ذلك بتوقيع اتفاقيات أمنية رسمية مع الدول الكبرى كما فعلت دول الخليج، أم من خلال تفاهمات ضمنية، كما

هو عليه الحال في البلدان العربية الأخرى من جهة، ونموذج التفاهم على تكوين نظام للأمن الجماعي العربي والإقليمي يعتمد الحوار والتعاون والتضامن والبناء على المصالح المشتركة. ويقوم على مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية، وبالتالي يضمن الاستقرار والسلام الدائم من جهة ثانية. إن الهرب من هذا الاختيار لا يعني الحفاظ على الوضع القائم ولكنه يعني القبول بالتدهور المتزايد في هامش الأمن الوطني. وفي سياقه، وكمحاولة لدرء مخاطره، سيعني الاضطرار للتوجه شمالاً وربما، في المستقبل، نحو إسرائيل بحثاً عن التطمينات والحمايات الخارجية، وفي هذه الحالة لن تكون النتيجة تحقيق الأمن والسلام ولكن على العكس، فتح باب جديد لتنمية الصراعات العربية ـ العربية وفقدان فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الوطنية والإقليمية.

برهان غليون

مدخل

التجربة الديمقراطية في الجزائر

يجمع كثيرون من الباحثين على أن الديمقراطية هي عملية تحول تدريجي مستمر ومتواصل، وليست مفهوماً مجرداً جاهزاً، كما أنها ليست نظاماً يولد منذ البداية مكتملاً وناجزاً، لا يحتاج إلا إلى التطبيق في أي زمان ومكان... كل ما في الأمر أنه ليست هناك ديمقراطية نموذجية مثالية على غرار ما تدعيه النظريات الوظيفية وامتداداتها وبدائلها المتناغمة معها - **وبخاصة الاكتساح الواسع للعولمة باعتبارها مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي** - والتي تؤمن بأن الدمقرطة أو التنمية تقوم على ضرورة استيراد النموذج الجاهز من الدول الغربية المتقدمة.

والجدير بالتأكيد أنه إذا كانت للديمقراطية مقومات، اكتسبتها جراء سيرورتها التاريخية، فإن العلاقة التي تربط بين المفهوم والواقع هي علاقة تفاعلية مستمرة التأثير والتأثر، وليست مجرد علاقة حتمية أحادية الاتجاه، بمعنى أن الديمقراطية ليست مجرد انعكاس حتمي لعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية محددة فقط، وإنما هي بدورها تخلق الظروف المؤاتية لمناخ سوسيولوجي متطور ومتجدد في سياق تاريخي متميز أيضاً، وبذلك تترسخ كممارسة حضارية لدى التشكيلات الاجتماعية كافة وعبر المؤسسات كلها، وتأخذ لها مواصفات مميزة من بلد إلى آخر ومن حقبة تاريخية إلى أخرى.

والديمقراطية كثورة سياسية وفكرية واجتماعية لم تأت اعتباطاً، بل عرفت نضالات مستميتة خلال قرون خلت، اعترضتها عوائق جمة في التحرر من الملكيات والإقطاعيات والكهنوتيات التي كانت تعمل على تكريس الوضع السائد وعدم زعزعة مصالح المجتمع التقليدي والريوع التي كانت تشكل اقتصاده.

من هذا المنطلق يمكننا القول إن الديمقراطية هي تجربة إنسانية جاءت لتحاول المحافظة على كرامة الإنسان وتصون قيمه ومعتقداته، وهي وليدة عمليات تحوّل اجتماعي، اقتصادي، سياسي وثقافي طويلة المدى، بمعنى أنها تجربة إنسانية عالمية في المقام الأول يمكن الاستفادة منها حسب ظروف كل مجتمع ومعطياته. فهي ليست دواء عاماً لأوضاع متباينة حضارياً ومعقدة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.. يوصف من دون تهيئة ودون تراكم تاريخي يتناسب مع طبيعة كل مجتمع ومرجعياته.

والسائد أنه بمجرد التطرق إلى الديمقراطية، يتبادر إلى أذهاننا ذلك النموذج من الديمقراطية الغربية الذي أفرزه النظام الرأسمالي، والذي كان نتاجاً فكرياً لفلاسفة التنوير، وبخاصة منهم جان جاك روسو ومونتيسكيو في فرنسا وجون لوك في بريطانيا. غير أن هذه الديمقراطية لم تظهر بشكلها الواضح إلا في عصر النهضة، أي منذ قرنين من الزمن. كما أنها عرفت تعديلات من حيث الشكل والمحتوى خلال مسيرتها التاريخية. فهي بذلك ليست احتكاراً لطرف دون آخر، بل هي تجربة كونية كانت ولا تزال تتشكل طوال التجارب الكثيرة التي خاضها الإنسان في تاريخه، ويمكن القول إن النظم الاستبدادية في الشرق والغرب على السواء، قد ساهمت بما خلفته من حطام ودمار في قناعة الإنسان بالديمقراطية وضرورة تمسكه بها. وعليه فإذا سلمنا بأن الديمقراطية تجربة إنسانية، فمن الأرجح أن نقول عنها انها عبارة عن مشروع وضع لتحسين وتطوير الحياة الاجتماعية، ولا ينتهي إلا بانتهاء الإنسان، بمعنى أن طموح البشر لتحقيق الحرية والعدالة والمساواة لن يتوقف إلا بتوقف الحياة الاجتماعية.

ومن هنا، يمكننا القول إن الديمقراطية، وإن كانت تنهض على مجموعة من المبادئ، تتجسد في مؤسسات تعمل وفق آليات تتميز بها من غيرها من النظم التي تكون فيها السيادة لفرد أو لقلة من الناس، فإنها تخضع باستمرار للنقد والمراجعة والتصحيح، وهذا في حد ذاته من صميم الديمقراطية نفسها، فكلما تعمقت تجربة الإنسان السياسية يصبح من الضروري إدخال تعديلات جديدة، وهذا يعني أن الديمقراطية تصحح نفسها بنفسها من خلال الممارسة العملية في سياق تاريخي متميز، وأن أفضل طريقة لمعالجة الأخطاء الناجمة عن الممارسة الميدانية هو المزيد من الديمقراطية... وهذا في حد ذاته يعني التبدل والاختلاف في الممارسة استناداً لاعتبارات كثيرة.

وعليه نقول إنه لا توجد هناك ديمقراطية نموذجية مثالية جاهزة تقتضي حقن ما تحمله من قيم وممارسات الدول الغربية المتقدمة، والتخلي في المقابل عن كل الخصوصيات التاريخية ـ الثقافية التي تميز الشعوب والأمم الأخرى.

إن مثل هذا الارتباط الذي تأخذ به بعض الدول دون محاولة الاستنبات في مناخاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المتميزة، من المؤكد ألا تتيح الفرصة للجميع في المشاركة، وذلك بحكم عوامل كثيرة متشابكة في ما بينها، ولعل من أهمها عجز اقتصادات مثل هذه الدول عن توفير الاستقرار الضروري لدمج كل الفئات، وبخاصة المهمشة والفقيرة منها، فمجاراة النموذج الغربي الاستهلاكي ـ الليبرالي، والافتقار للإمكانات المادية والنوعية يدفع إلى مزيد من تركيز الثروة بين أيدي فئات مصلحية محدودة، وهذا بدوره يزيد من تفاقم التهميش والتفقير لترتفع بذلك قائمة المنسحبين من تفعيل الساحة الوطنية ليتفرغوا إلى الجري وراء لقمة العيش، هذا إن لم يصيروا من مثيري الشغب والاضطرابات الاجتماعية، كما هو حاصل الآن في معظم بلدان العالم الثالث التي تعاني شدة وطأة الفقر وارتفاع نسبة البطالة.

غير أن الدعوة لضرورة اعتبار الخصوصيات التاريخية ـ الثقافية لأي مجتمع ينشد الديمقراطية كوسيلة للتنمية، لا تعني تجاهل العوامل الخارجية والإنجازات التي حققتها المسيرة الديمقراطية في المجتمعات التي لها سبق النضال في هذا المجال، وذلك لقناعتنا بأن الديمقراطية هي ظاهرة تاريخية كونية مثل ما هي ظاهرة موضوعية وذاتية منبثقة من الواقع التاريخي ـ الثقافي المتميز.

من الواضح هنا أننا لا ندعو إلى الاستيراد الأعمى للنموذج الغربي الذي يتمثل في الديمقراطية الإنكليزية أو الأمريكية أو الفرنسية... فهناك الكثير من التجارب العالمية الجديرة بالاقتداء أو التمعن في بعض إيجابياتها، وبخاصة العالم ـ ثالثية منها، كالتجربة الماليزية والاندونيسية والهندية واليابانية... الخ. فهذه التجارب وإن كانت غير متطابقة تماماً مع تلك التي تعرفها أوروبا الغربية، فإنها تحمل ملامح فكر عصري منطقي يفتح مجالاً واسعاً من الاجتهاد والحرية وجواً من الأمن والاستقرار، حيث يستطيع المرء ممارسة نشاطاته المختلفة دون خوف أو قلق، كما هو الحال للأسف بالنسبة لأغلب البلدان العربية. وعليه فإن أية تجربة ديمقراطية يجب أن تكون أصيلة ومنفتحة على الآخر.

وعلى غرار ما سبق، فإنه من الصعوبة بمكان إيجاد تعريف متفق عليه بين الدارسين بمختلف مشاربهم الفكرية على الديمقراطية، وربما لن يوجد على الإطلاق (وهذا حال المجال المفهومي في العلوم الاجتماعية عموماً والذي يتصف بالمرونة والنسبية)؛ وإنما الإجماع حاصل حول حقيقة مفادها أن الديمقراطية هي مفهوم سياسي يؤثر في المجتمعات التي تجري ممارسة الديمقراطية فيها كما وتؤثر المجتمعات فيه. بكلمة أخرى، الديمقراطية هي ذلك النظام السياسي والفكري الذي ينظم العلاقة بين السلطة والسياسيين والمواطنين، ويكفل حرية الفرد في التعبير عن ذاته والتمتع بحقوقه الكاملة واختيار حكامه بوحي من قناعته وإرادته، إنها الحق في الاختلاف وتعايش مختلف الحساسيات في مؤسسات متفق عليها، تقوم على جملة من المبادئ: الحريات الأساسية والفردية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان والتداول على السلطة واحترام الأغلبية للأقلية... كل هذه المسائل يمكن اعتبارها جوهر النظام الديمقراطي المقابل لمختلف أنواع الأنظمة الاستبدادية.

فالديمقراطية لم تتخذ في مسارها الطويل شكلاً محدداً غير قابل للتغيير، إنما تلك المبادئ التي تقوم عليها هي وحدها الثابتة التي لا تتغير بوصفها مبادئ ذات دلالات نظرية وتصورية؛ لكنها كمفهوم إجرائي وممارسة يومية، تشكلت وتغيرت وفقاً لطبيعة المجتمعات وثقافتها وتراثها، ومن هنا اختلفت الديمقراطية الإنكليزية عن الديمقراطية الأمريكية، وهذه الأخيرة تختلف في صورتها عن الفرنسية والإيطالية والألمانية... ونحن في العالم النامي أو المتخلف يحق لنا أن نختار شكلاً أو أشكالاً ديمقراطية خاصة تتماشى مع واقعنا الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وبخاصة الثقافي، شريطة المحافظة على المبادئ الأساسية للديمقراطية التي سبقت الإشارة إليها، إلا أن العلاقة بين النظرية والتطبيق تبقى مطروحة كإشكالية تتطلب الدراسة والتحليل، وبخاصة في البلدان التي تعرف تخلفاً في المجالات الاقتصادية والثقافية.

وخلال بحثنا هذا لن نسترسل في التعريفات بقدر ما نتتبع الدلالات النظرية للمفهوم من جهة، والممارسات المتباينة التي تتشكل وفقاً لها، في سياقات ثقافية متباينة من جهة أخرى. والملاحظ أنه عند الحديث عن الديمقراطية كممارسة، وبخاصة في مجتمعات العالم النامي، نجد أنفسنا أمام بعض الإشكاليات التي من شأنها إعاقة أو إبطاء المسار الديمقراطي. من تلك الإشكالات ما يتعلق بالظروف الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية أو الثقافية.

وفوق هذا وذاك، يبدو أن الغالبية بدأت تعتقد أن الديمقراطية هي حل لكل شيء... والحقيقة أنها ليست كذلك، فهي وسيلة للإصلاح وأداة من أجل تغيير الأوضاع وفتح المجال أمام الحلول. إنها بمثابة وضع الإطار الأسلم والأصح للتفكير بحلول اقتصادية سياسية واجتماعية جديدة في إطار العولمة. بكلمة أخرى، هي خيار لتنظيم السلطة وليست بديلاً من الحلول المطلوبة منا لمواجهة المشاكل الأخرى التي لا تتعلق بتنظيم السلطة. فالنظام الديمقراطي ليس بديلاً من حل مشاكل التنمية بجميع أوجهها، وإنما هو منهج لضبط العلاقات بين السكان، بين الأفراد، بين المواطنين، بين الدول، وذلك على أسس ديمقراطية: أي ترفض الهيمنة مهما كانت أوجهها ومجالاتها. إن الديمقراطية هي أداة ضرورية لإيجاد الحلول السلمية للمجتمعات، ليست شيئاً مطلقاً ولا نظاماً جاهزاً. إنها حركة في اتجاه توسيع الحريات العامة وفي اتجاه تأكيد الحريات الدستورية، وفي اتجاه تأكيد فكرة التضامن داخل المجتمع الواحد كأساس لخلق قواعد مفيدة للعمل، وتطبيق مناهج جديدة. باختصار شديد، هي نظام سياسي يعتمد على الانتخابات، يعتمد على احترام الحريات، ويعتمد في التغيير على المنافسة السياسية السلمية.

مما سبق نستطيع القول إن الديمقراطية ليست ايديولوجيا جديدة ولا عقيدة ما، وإنما هي بمثابة أسلوب للحكم ووسيلة للتعامل، تقوم على مجموعة من المبادئ - سبقت الإشارة إليها - أساسها احترام إرادة الأكثرية وصيانة حقوق الأقلية من خلال مؤسسات تمثيلية دستورية تدعم الحقوق والحريات والتعبير عن الرأي، وحق الاعتقاد وحق التنظيم الحزبي والمهني وحق المشاركة السياسية في إدارة الشؤون العامة وتولي المناصب العليا.

إن الديمقراطية بقدر ما هي تطوير للواقع وقبول بالتدرجية وامتثال لقواعد ومبادئ التعددية والتداولية، فإنها تشكل الأساس لعملية التغيير السلمي المدني وليس الانقلابي، العنفي، العشيري. وعليه فهي منهج يساهم في توفر مستلزمات التعايش والسلام الاجتماعي والتطور والتراكم لاختيار أسلوب حكم يرتضيه الناس استناداً لخصوصياتهم التاريخية والواقعية، ويحظى بموافقتهم ويستبدلونه كلما شعروا بالحاجة إلى ذلك.

ما يهمنا هنا بعد هذا العرض الموجز لمفهوم الديمقراطية في سياقها العام والمبادئ الأساسية المشكلة لها، هو صياغة تعريف إجرائي لمفهوم الديمقراطية

في الجزائر يكون مقبولاً لدى مختلف التشكيلات السياسية والفكرية سواء المتحالفة منها مع النظام أو المعارضة له. لكن قبل ذلك يستحسن أن نشير أولاً إلى أن الديمقراطية كفكرة وممارسة في الجزائر ليست وليدة الأحداث الأخيرة، بل لها جذورها المتأصلة في تاريخ نضال الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف توجهاتها السياسية والايديولوجية التي كانت تطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية والمساواة مع المستوطنين الفرنسيين في الحقوق والواجبات.

في هذا السياق طالب الليبراليون الجزائريون في الثلاثينيات من القرن الماضي بإدخال إصلاحات اجتماعية وسياسية بحيث تسمح تلك الإصلاحات بالحصول على كامل العضوية في المجتمع الفرنسي، وبالتالي المشاركة في تسيير المؤسسات والمجالس المحلية، وكذا حق التمثيل في البرلمان الفرنسي. وتمثلت الوسائل التي تبنوها من أجل الوصول إلى أهدافهم في الإقناع والعرائض المطلبية، كما أنهم كانوا ملتزمين بالعصرنة، آخذين على عاتقهم مسؤولية توجيه الجماهير المتخلفة نحو طريق أفضل في الحياة. أما الاتجاه الإسلامي المتمثل في حركة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فقد طالب بفصل الدين عن الدولة والسماح بتدريس اللغة العربية والدفاع عن الهوية الجزائرية، إضافة إلى تجديد الفكر الإسلامي ومحاربة الخرافات والفكر غير النقدي. وأهم عمل سياسي قامت به الجمعية هو ترويجها لفكرة الأمة الجزائرية والدفاع عن أصالتها كما هو مبين في الشعار الذي رفعه الإمام عبد الحميد بن باديس «الإسلام ديني والعربية لغتي والجزائر وطني». والملاحظ أن عمل الجمعية على الجبهة الثقافية جعل نضالها ضد الايديولوجية الاستعمارية يكتسب طابعاً سلمياً. في حين طالب الاتجاه الوطني الراديكالي (حزب الشعب، الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية) باستقلال الجزائر وتأسيس دولة ذات توجه ديمقراطي بمحتوى اجتماعي. وقد تجلى ذلك بوضوح في برنامج الحركة الراديكالية في أواخر العشرينيات من القرن الماضي.

أما الشيوعيون الجزائريون الذين كانوا في بداية الأمر يحسبون على الجناح الاندماجي في الحركة الوطنية، فقد طالبوا في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي بإطلاق سراح المساجين السياسيين والاعتراف الرسمي باللغة العربية وخروج القوات العسكرية الفرنسية من الجزائر. وارتبط مفهوم الديمقراطية أيضاً في الوثائق الرسمية لجبهة التحرير الوطني خلال الثورة بمفاهيم الحرية

والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان والمشاركة الجماعية في اتخاذ القرار، وقد ورد ذلك بوضوح في بيان أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ عشية اندلاع ثورة التحرير حيث جاء فيه ما يلي:

ان الهدف الأساسي للجبهة هو الاستقلال الوطني الذي سيسمح بـ:

١ ـ استرجاع سيادة الدولة الجزائرية الاجتماعية والديمقراطية ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

٢ ـ احترام كل الحقوق الأساسية دون تمييز ديني أو عرقي. وفي السياق نفسه ورد في تصريح مؤتمر الصومام سنة ١٩٥٦ ما يلي: إن الثورة هي كفاح طبيعي يهدف إلى تحطيم النظام الاستعماري، وهي ليست حرباً دينية، بل إنها مسيرة نحو الاتجاه التاريخي للإنسانية وليس الرجوع إلى النظام الإقطاعي، وهي في النهاية كفاح من أجل إقامة الدولة الجزائرية ذات المحتوى الاجتماعي الديمقراطي. وأكد التصريح ضرورة اتخاذ القرارات جماعياً (Collegial Decision-making)، وبخاصة المصيرية منها[(١)]. يتضح مما سبق أن النضال من أجل تجسيد المبادئ الديمقراطية المتمثلة في العدالة والمساواة والمشاركة الجماعية في اتخاذ القرار وحقوق الإنسان ليست بجديدة على الساحة الجزائرية كما قد يظن البعض، بل لها امتداد عبر تاريخ الحركة الوطنية قبل الثورة وأثناءها وحتى بعد الاستقلال، حيث أخذت الدولة اسم «الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية»، وتم تبني النظام الحاكم لتلك المبادئ وسعى إلى تجسيدها على أرض الواقع، وقد تجلى ذلك بوضوح في مجالات كثيرة منها ديمقراطية التعليم والعلاج المجاني والتسيير الذاتي للمؤسسات وإعادة توزيع الثورة من خلال اتباع سياسة التوازن الجهوي في التنمية... الخ، وإن كان ذلك في ظل نظام الحزب الواحد، حيث لم يسمح بالتعددية الحزبية إلا بعد أحداث تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ التي كان من نتائجها وضع دستور ديمقراطي سنة ١٩٨٩ حيث أقر فيه السماح بتنظيم الجمعيات السياسية. وقد ترتب على ذلك تأسيس عدد كبير من الأحزاب السياسية، البعض منها يؤسس لأول مرة والبعض الآخر كان يعمل في السرية.

---

(١) صالح فيلالي، «ايديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية،» **الفكر العربي**، السنة ١٧، العددان ٣ ـ ٤ (صيف ـ خريف ١٩٩٦)، ص ٢٠ ـ ٣٧.

وبعد إلغاء نتائج انتخابات المجلس الوطني سنة ١٩٩١ التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية كبيرة، دخلت الجزائر في دوامة من العنف والعنف المضاد من أجل الصراع على السلطة. وكان الصراع واضحاً بين العلمانيين والنظام من جهة، والإسلاميين من جهة ثانية، حيث حاول كل طرف إقصاء الطرف الآخر باسم الديمقراطية. ولتجاوز دوامة الصراع ووضع حد لسياسة الإقصاء، نظمت ندوات سياسية داخل الوطن وخارجه حضرتها غالبية الفعاليات السياسية على الساحة الجزائرية سواء أكان ذلك في ندوتي الوفاق الوطني في شباط/فبراير ١٩٩٤ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ أو ندوة روما في عام ١٩٩٥، وكان هناك شبه إجماع بين الأحزاب السياسية المشاركة في الائتلاف الحكومي والخارجة عنه، حول مجموعة من المبادئ التي يمكن أن تشكل أرضية مشتركة للممارسة الديمقراطية مستقبلاً تؤكد في مجملها على احترام الاختيار الحر للشعب والتداول السلمي على السلطة، واحترام قوانين الجمهورية والحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان، واحترام حرية التعبير والتنظيم والثوابت الوطنية (الإسلام والعروبة والأمازيغية)، وأخيراً العمل على تجسيد الفعل الديمقراطي في الممارسة اليومية.

يلاحظ أن هذه المبادئ الديمقراطية المتفق عليها من طرف القوى السياسية الفاعلة لا تنفصل عن مطالب الحركة الوطنية الجزائرية قبل الاستقلال ومطالب مختلف القوى السياسية بعد الاستقلال. فهي تمثل في مجملها سلسلة مترابطة ومكمل بعضها لبعض، كما أنها غير متعارضة مع الموروث الثقافي والديني للشعب الجزائري، الأمر الذي يجعلها ممكنة التحقيق ميدانياً إذا ما صدقت النيات وتوفرت الإرادة السياسية لدى جميع الأطراف الفاعلة على الساحة الجزائرية من نظام ومعارضة.

وعليه فإن التعريف الإجرائي لمفهوم الديمقراطية الذي نتبناه في هذه الدراسة يمكن صياغته على الشكل التالي:

إن المقصود بالديمقراطية في الجزائر ليس القيام بثورة على منظومة القيم الأخلاقية والدينية والاجتماعية للمجتمع، ولكن المقصود هنا هو تلك المبادئ الديمقراطية التي تشكل قاعدة ممارسة السلطة السياسية، والمتمثلة أساساً في: احترام الاختيار الحر للشعب والتداول السلمي للسلطة عن طريق إجراء انتخابات حرة نزيهة، احترام حرية التنظيم والتعبير والمعارضة والتعددية

السياسية، احترام الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان والثوابت الوطنية، تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون أي اعتبار عرقي أو جهوي. وأخيراً احترام قوانين الجمهورية واستقلال القضاء وعدم الجمع بين السلطات في يد واحدة.

يلاحظ أن هذا التعريف لا يختلف كثيراً عن التعريف الذي أورده د. برهان غليون في مقدمته النظرية لمنهج دراسة **مستقبل الديمقراطية في البلاد العربية** الذي حاول أن يحدد فيه أولويات المطالب الديمقراطية في الوطن العربي التي لا تحتمل التأجيل بالنظر إلى ما يعانيه العرب من تخلف وتشرذم وانقسام على الذات في عالم ليس فيه مكان للضعفاء والمنهزمين والمتآمرين على شعوبهم.

دواعي التحول الديمقراطي

بادئ ذي بدء، تنبغي الإشارة إلى أن التنمية إذا كانت تستهدف في أساسها مصلحة كل فئات المجتمع، فإنها لا يمكن أن تتم من دون ديمقراطية، أي من دون مشاركة مختلف الفئات المجتمعية الفاعلة بالمساهمة في كل جوانبها. كما أن زمن التنمية التي كانت تعتمد على المركزية في السلطة قد مضى وأصبحت غير مقبولة؛ وبالتالي فإن مشاركة المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية أصبح أمراً ضرورياً لتحقيق التنمية المتواصلة والمتكاملة، وأن توزيع السلطة والمشاركة فيها لا بديل منه، وبخاصة بالنسبة لمشاركة الأغلبية في صناعة القرارات التي تخصهم وفي تنفيذها ومتابعتها بما يتفق مع المصالح الخاصة والعامة.

وباعتبار الديمقراطية معركة مستمرة، ولكي تترسخ كممارسة مقبولة في مجتمعاتنا، فإن علينا تعبئة طاقاتنا من أجل العمل على إقامة تكتلات وتحالفات إقليمية تساهم في توسيع هامش المبادرة على المستوى الخارجي، وتفعيل دور التحالف في الحفاظ على ما حققته مسيرة التنمية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية. أما على المستوى الداخلي فيتعين تدعيم الدولة بالقوانين والتنظيمات التي تساعدها في أن تكون أداة لخدمة المصلحة العامة بالعمل على رفع معدلات التنمية وتحسين مستوى معيشة السكان والتخفيف من الفوارق الاجتماعية، ودعم القيم الديمقراطية حتى تصبح ممارسة يومية مستمرة في الفكر والسياسة. وبذلك لا تتعرض إلى انتكاسة مخيبة للآمال.

إن محاولة توصيف التحول الديمقراطي في دولة مثل الجزائر تتطلب إلماماً كاملاً بالأبعاد والمتغيرات المتعددة وبالآليات التي تساهم في تدعيم وترسيخ الممارسة الديمقراطية وانتشارها بين مختلف الفئات الاجتماعية والقوى السياسية على اختلاف مشاربها الفكرية والسياسية والاقتناعية، وتقبلها كممارسة واقعية، واعتبارها مكوناً رئيساً لثقافة سياسية تمثل أداة ووسيلة للتنمية الشاملة المنشودة من الجميع. ومن خلال قراءة سريعة للتاريخ الجزائري الحديث، تبدو أمامنا تلك التحولات الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية والسياسية العميقة. فمنذ الاستقلال نلاحظ أن المجتمع الجزائري قد تجدد ديمغرافياً بحوالى ٨٠ بالمئة، بمعنى أن هذه النسبة لم تعايش الاحتلال مباشرة. وعلى المستوى الاقتصادي كان التحول جذرياً، فبعد ترك النظام الليبرالي الموروث عن الاحتلال حقن النظام الاشتراكي قبل العودة من جديد إلى النظام الليبرالي المبني على اقتصاد السوق. وبالطبع كان المجال السياسي متناغماً مع هذه التحولات إن لم يكن هو محركها الأول. وكل هذه التحولات وما ترتب عنها من تغيرات انعكست على رغبات وتطلعات أفراد المجتمع، مما أدى إلى إنتاج أنماط ثقافية حضارية جديدة ومتجددة. فبعد التحول من نظام الحزب الواحد إلى النظام التعددي، شهد المجتمع حيوية وديناميكية جديدة ساهمت في تشكيل كم هائل من الأحزاب السياسية الطامحة في الوصول إلى مقاليد الحكم (أكثر من ٦٠ حزباً)، حيث أعادت هذه الأحزاب ـ ولا سيما التمثيلية منها ـ قراءة الواقع الجزائري وقدمت مشاريع مجتمعية متباينة ـ جزئياً أو كلياً ـ تبعاً للإطار المرجعي لكل حزب. وبناء على ذلك فقد جرت انتخابات تعددية محلية، تشريعية ثم رئاسية. ولقد بدأت الانتخابات التي تحدث من حين لآخر تبتعد عن الشكلية. ولو أن التشكيك في نزاهتها ووصفها بالتزوير قد استمرا يلاحقانها في كل مرة. كما أن حرية العمل الصحافي والنقابي والتطوعي لم تعد بعيدة المنال، وبدأت تترسخ أكثر فأكثر مقولة تلازم الليبرالية الاقتصادية بالديمقراطية السياسية. وعلى الرغم مما تحمله العملية من إيجابيات، فقد طفت على السطح بعض المظاهر السلبية كتجذر ظاهرة الجهوية والعشائرية والزبونية السياسية. . . وكلها ممارسات تعيق التحول الديمقراطي المنشود.

وغير خاف أن المؤسسة العسكرية في الجزائر كان لها دائماً دور نافذ في تسيير الشأن السياسي. ولكن اللافت للانتباه، أن تزايد تدخل الجيش في الحياة السياسية (سراً أو علانية، مباشرة أو غير مباشرة) خلال الأزمة التي

خبرتها الجزائر في فترة التسعينيات لم يحل دون استمرارية التعددية السياسية من خلال وجود أحزاب متفاوتة الوزن الشعبي، في الحكومة والمعارضة، داخل البرلمان وخارجه. وكذا استمرار مجال تعدد الصحافة (خاصة وعمومية) وتوسع المجتمع المدني (رغم هشاشته)، والمشاركة الشعبية في أهم الانتخابات التعددية.

كل هذه المسائل مجتمعة تشكل دواعي التحول الديمقراطي في الجزائر، وهو تحول منطقي فرضته الأحداث المتتالية التي عرفها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة، ومع ذلك يبقى توصيف واقع المسار الديمقراطي وتحولاته المستقبلية أمراً صعباً يحتمل السيناريوهات التقليدية الثلاثة: الاستمرارية (ديمقراطية نسبية من اختلاط مؤشرات تعزيز الممارسة الديمقراطية بمؤشرات تقيدها)، والتردي (إلى حكم استبدادي مطلق)، والتعزيز (نحو نظام ديمقراطي مستقر).

أهمية استشراف مستقبل التحول الديمقراطي وإمكانية القيام به

لقد أصبحت الديمقراطية في العشرية الأخيرة خياراً ضرورياً يقوم على خصوصية المجتمع الجزائري وتراث الحركة الوطنية منذ «نجم شمال أفريقيا» في بداية العشرينيات من القرن العشرين إلى غاية ظهور جبهة التحرير الوطني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤، كما أن القوى الوطنية الحالية تعمل جاهدة على تحقيق المصالحة الوطنية ووضع حد نهائي للمتاجرة بثوابت الأمة من أجل صعود السلم الديمقراطي بعيداً عن الهزات العنيفة، وعدم الاستقرار الذي ميز المجتمع الجزائري مؤخراً. وعلى رغم وجود المؤسسات التمثيلية والعمل بمبدأ التعددية وحرية الصحافة في حدود تتسع وتضيق، وتعتريها في كثير من الأحيان الضبابية والغموض، فإن المسألة المثيرة للانتباه هي عدم عقلانية بعض الأحزاب وعدم اعتدالها وتبنيها ايديولوجيات متطرفة تدعو في الغالب إلى تكريس النقد الهدام والتشكيك في كثير من قضايا الأمة ومرجعياتها المشتركة. وذلك لغياب استراتيجية متكاملة لديها وسيادة منطق المرحلية والتأقلم مع الظروف، دون قدرتها، أو رفضها، تقديم بديل عقلاني مستمد من خصوصيات البلاد وقادر على تجاوز أزمتها.

وإذا كانت التنمية الشاملة والمستديمة هي هدف الجميع، فإن تحقيقها يستوجب تدعيم وتوطيد الممارسة الديمقراطية اليومية بين الأفراد والمؤسسات

والأحزاب. ومن أجل ذلك يجب العمل على إزالة كل الشروط التي من شأنها أن تساعد على العودة إلى الأوليغاركية العسكرية ـ البيروقراطية، وتجنب ما يحدث هنا وهناك عبر الدول النامية من تدخل سافر للمؤسسة العسكرية (باكستان، تركيا، إكوادور... الخ). فمن الضروري إبعاد المؤسسة العسكرية عن التدخل في الشؤون الداخلية، لأن هذا المجال الأخير يدخل ضمن مهمة المؤسسات المدنية المتخصصة، وأن يقتصر دوره ـ إلى جانب تحوله التدريجي إلى الاحترافية ـ على حماية الدستور والدفاع عن الوطن. وبذلك يكتسب مزيداً من الاحترام من قبل الجميع.

ومهما تعددت الطروحات حول توصيف واقع المسار الديمقراطي وتحولاته المستقبلية وتباينت، فإن الشواهد التاريخية ـ الواقعية تؤكد حقيقتين أساسيتين: تتعلق **الأولى** بغنى الحركة الوطنية في أدبياتها وممارستها لتجسيد الديمقراطية الاجتماعية المتجذرة في عمقنا الحضاري؛ أما **الثانية** فتثري تجربة النضال بتجربة الممارسة الواقعية في تطبيق التسيير الذاتي والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، وتحول الجزائر نحو إقرار مبدأ التعددية والمنافسة الحرة، في الحقلين الاجتماعي والسياسي. هذه العوامل وغيرها ترشح الجزائر لصعود درجات سلم الديمقراطية التي بدأت بوادرها الأساسية تتجسد يومياً في انتخاب مختلف المجالس المحلية والوطنية. ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الجزائرية الحالية (عام ٢٠٠٠) تتكون من ستة أحزاب مصنفة في خانات ثلاث: الوطنيون، والإسلاميون، والعلمانيون، فضلاً عن «المستقلين» الذين يحتلون مراكز أساسية في بنية هذه الحكومة. وعلى رغم ما يبطن هذه التجربة من اختلالات تغذيها أطراف تدعم استمرار البلاد في حالة اللااستقرار والعنف لاستفادتها منه، بالإضافة إلى الأطماع الخارجية، فإن الأسس الأولى لبناء مجتمع يتحول نحو الديمقراطية قد شرع فيها، ولاحت في الأفق بوادر حقيقية لتجاوز الكثير من المشكلات المفتعلة أو الحقيقية التي يخبرها المجتمع الجزائري.

وأمام هذا الوضع فإن مهمة طاقاتنا ونخبنا تكمن أساساً في ضرورة العمل على مقاربة إشكاليات الحركات والأحزاب المختلفة من الديمقراطية، وتوفير الشروط الكفيلة حتى تصبح قادرة على التقدم من حيث تحقيق الممارسة الديمقراطية داخلها أولاً، وممارستها مع الآخرين كذلك، والتقارب حول توجهات التنمية.

خصوصيات الجزائر وانعكاساتها على دراسة الديمقراطية

على الرغم من الخطوات الإيجابية في مجال ممارسة الديمقراطية اليومية، يكاد المحللون السياسيون يجمعون على غياب ثقافة ديمقراطية في الجزائر، بفعل الميلاد العنيف للديمقراطية، التي لم تكن قناعة سياسية واضحة لدى معظم فعاليات السلطة والمعارضة (على حد سواء) غداة أحداث تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨. ومن جهة أخرى، فإن مشكلة ترسيخ الديمقراطية قد اصطدمت بصراعات صورية وذهنية بين مختلف التيارات التي تبدو متناقضة في مشاربها الفكرية والايديولوجية، حيث نجد أن الديمقراطية بالنسبة لبعض المتمسحين بالديمقراطية، تعني العلمانية المتطرفة (المعادية للدين واللاغية لحقوق الإنسان باستشراسها، على حد تعبير كلوفيس مقصود) وتتبدى بخاصة عند الحركة الشيوعية (دون التروتسكية) وبعض مكونات الحركة الإثنية. وهذا الخطاب يسعى إلى ضرب ماهية الأحزاب الإسلامية والوطنية في الوجود مستلهماً قناعته من داخل الثقافة الفرنسية المهيمنة والمرتكزة على علمانيتها الخاصة. ومن ناحية أخرى، تشكك الكثير من الأحزاب الاشتراكية والعلمانية في نية الإسلاميين في بناء مجتمع عصري يقوم بالفعل على أسس علمية ديمقراطية تتيح للجميع حق المبادرة والمشاركة دون إقصاء أو تهميش. وهناك من العلمانيين من يتبنى التعريف الأنكلوساكسوني البراغماتي للديمقراطية باعتبارها مجرد تقنية للحكم بين الخلافات الايديولوجية بحد أدنى من الإجماع الديمقراطي حول المبادئ. أما بالنسبة للتيارات والأحزاب الإسلامية، فإنه نظراً لعدم تطوير الثقافة الإسلامية لآليات الحكم الديمقراطي المعاصر بفعل الطابع الغالب الموالي لمسألة الحكم بالقوة، فقد تعددت الرؤى حولها من العداوة المطلقة (لا للاستبداد ولا للديمقراطية) إلى الطرح الأنكلوساكسوني السالف الذكر، والذي تؤمن به كذلك الأحزاب «الوطنية».

واقع الأمر أن المجتمع الجزائري قد عرف أزمة حقيقية أصابت كل قطاعاته، ومست أغلب فئاته الاجتماعية، وذلك منذ أن بدأت معالمها تتضح مع منتصف الثمانينيات؛ ومن حينها بدأت الأزمة الاقتصادية تتفاقم، حيث ازدادت الطبقات الشعبية فقراً وارتفعت معدلات البطالة (بلغت ٢٩,٥ بالمئة سنة ١٩٩٨ حسب الإحصائيات الرسمية، وإن كان البعض يقدرها بـ ٤٤ بالمئة) وانتشرت بين بعض فئات الطبقة الوسطى. وجراء ذلك فقد اتسعت

الحركات الاجتماعية أكثر فأكثر، لتمس مختلف القطاعات؛ وأمام هذا المد في التذمر الشعبي بدأت ترتفع أصوات على مستويات فئوية عليا تنادي بالمزيد من الحرية: كحرية الرأي، وحرية التجمع، وحرية إنشاء تنظيمات سياسية أو ثقافية... في ظل احترام القانون، ولا سيما حقوق الإنسان. ومن جهتها تبنت الفئات الشعبية المطالبة بضمان حد من المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير فرص العمل أمام الجميع. ولقد استجابت السلطة للمطالب السهلة التحقيق، بمساعدة تشكل آليات المجتمع المدني وتدعيمه للعمل وفق آليات تساعد على فصله عن الاقتران والاحتكاك ببقية الشعب، وتسهيل دمجه في فلكها.

غير أن ضعف الدولة المرتبط أساساً بالوهن الاقتصادي وفقدان الثقة السياسية قد ساعد في فتح الثغرات أمام الحركات الاجتماعية والسياسية والثقافية، حيث تعددت هيئات الدفاع عن حقوق الإنسان وكذا الحركات الشبابية والنسوية، إلى جانب التعدد الواضح للأحزاب السياسية. كما تمدنت الحركة الاجتماعية في شكل جمعيات مختلفة مست مجالات نشاط واسعة (حتى انها صارت موضة، فكل فئة وكل حي وكل مجموعة مهنية تؤسس جمعيتها وتبدأ في المطالبة بالدعم المالي من أجهزة الدولة محلياً ووطنياً، ولا أحد يدري كيف تصرف هذه الأموال..). وبدأت تطفو على الساحة الاجتماعية بوادر لتناقضات مصلحية أثرت سلباً في المسار الديمقراطي، حيث وقع المجتمع في دوامة من الاضطرابات الاجتماعية التي تبنت غالبيتها الحركات الإسلامية، هذه الأخيرة التي وجدت الظروف مهيأة، من فساد للنخبة، وغياب للعدالة الاجتماعية، وهبوط حر لمستوى المعيشة... إلى جانب تبنيها لخطاب نقدي حاد موجه للسلطة، جاء معبراً بصدق عما تؤمن به مختلف الطبقات الشعبية. وأمام هذا الوضع تجلى بصورة واضحة دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلاد، هذا الدور الذي لم تتخل عنه منذ الاستقلال، وبطبيعة الحال فإن الأمل الديمقراطي يخفت في مثل هذه الظروف؛ ومهما اختلفت تبريرات تدخل المؤسسة العسكرية في وقف المسار الانتخابي، فالظاهر أنها خليط من الدوافع الخاصة والعامة.

غير أن التوجه الواضح لترسيخ الممارسة الديمقراطية على مستوى النصوص (دستورا ١٩٨٩ و١٩٩٦) من جهة، ومن جهة أخرى صياغة

منظومة قانونية مكملة تسمح بنمو مجتمع مدني مستقل عن السلطة نسبياً، وتأكيدها على وجود الآليات الكفيلة وتفعيل المؤسسات اللازمة لوضع المبادئ الديمقراطية موضع التنفيذ والاستمرارية، سرع في انتشار ثقافة السلم بين مختلف فئات المجتمع وبخاصة مع انطلاق قانون الوئام المدني.

وعلى الرغم من حالات المد والجزر التي عرفتها الديمقراطية، فإننا ننتظر من التجربة الجزائرية الحالية أن تكون، وعلى غرار ما كانت ثورتها التحريرية، نموذجاً رائداً على مستوى العالم الثالث والوطن العربي. فعلى الرغم من الأضرار التي أصابت مختلف هياكلها فقد استطاعت أن تتغلب على المصاعب وتنطلق في بناء دولة مؤسسات قوية بدأت تتولى إدارة شؤون البلاد بديمقراطية مقيدة وإن كانت لا تزال تتلمس طريقها نحو البناء والتكريس. وما حققته الجزائر ليس بالأمر الهين، حيث بدأت ملامح تعزيز النظام الديمقراطي المستقر نسبياً ترتسم بعد الانهيار الخطير الذي تسببت فيه الأزمة المتعددة الأبعاد.

وعلى هذا يمكننا القول انه فضلاً عن الإطار المؤسستي الذي يضمن الديمقراطية ودولة القانون، يبقى علينا جميعاً ترقية تلك الممارسات والقيم المشكلة للثقافة الديمقراطية الحقة وممارستها داخل الأحزاب والجمعيات التي تنضم إليها طوعياً، تلك الثقافة التي من دونها تبقى مؤسساتنا الديمقراطية مكاسب هشة، إنها حقيقة يجب أن تستوقف بقوة كافة فعاليات المجتمع. وبهذا الخصوص، نكاد نلمح إجماعاً بين مجموعة الباحثين المهتمين بالتحولات الجارية في المجتمع الجزائري حول تشكل بعض القيم التي تتيح العمل لكل الشركاء السياسيين، ومنها حرية التعبير والتنظيم، والحوار، ومرجعية بيان تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤... ولا غرو إذن، أن نجدهم يرون أن ما يحدث في الجزائر من حرية الإعلام والتنظيم الحزبي والمناقشات العلنية في البرلمان ومحاولة استكمال الصرح المؤسستي إلى المناقشات العلمية حول الهوية، والعروبة، والأمازيغية، والإسلام، هي كلها مؤشرات عن بداية تشكل لقيم العمل الديمقراطي وترقية الثقافة الديمقراطية.

منهجية الدراسة وظروف إجرائها

أما عن منهجية الدراسة وظروف إجرائها، فقد ارتأينا في هذه المرحلة الالتزام بالمنهج المقترح من طرف الأستاذين برهان غليون وعلي خليفة

الكواري[٢]، والذي يقوم على ركيزتين: **الأولى** هي تبلور المنهج الثقافوي والأنثروبولوجي والسياسوي معاً، وتبني منهج المقاربة المتعددة التي تفترض وجود تفاعل كبير بين مختلف مستويات البنية الاجتماعية في إحداث أي طفرة في النظام، سياسية أكانت أم اجتماعية أخرى. والركيزة **الثانية** هي رفض الطوباوية والتجريدية التي تنشأ من الاعتقاد بأن الديمقراطية نموذج عالمي وحتمي، والعمل على العكس من ذلك على تحليل آليات وجدليات التراكم والقطيعة التي تقود إلى بلورة العوامل الموضوعية لنمو الحركة الديمقراطية.

لقد تم تبني هذا المنهج على الرغم مما تتميز به التجربة الجزائرية من خصوصيات قد تفرض نفسها على نمط الدراسة وأسلوبها. ونظراً لهذا التميز وحتى نصل إلى نتائج معبرة عن واقع الممارسة الديمقراطية، فإن المقاربة المنهجية الأنسب هي تلك المتعددة الأبعاد مع الاهتداء بالفرضيات الأساسية المتضمنة في المخطط العام لمنهج الدراسة المقترح. وفي محاولة اختبارنا لمدى الصدقية الواقعية ـ تبعاً للتجربة الجزائرية ـ للفرضيات، فقد استعنا، بما خبرته الجزائر عبر تاريخها الحديث، ولو أن متطلبات المحور الأول تستدعي التطرق إلى ما قبل ذلك. وهذه المقاربة التاريخية سيتم ربطها بالتحليل البنيوي المتعدد الأبعاد، عند معالجتنا للأبنية المختلفة المشكلة للواقع الجزائري، وسيكون التركيز أكثر على تلك الأبنية ذات التأثير المباشر في المسيرة الديمقراطية في الجزائر.

أما في الجانب التطبيقي فحاولنا رصد التجربة من خلال استمارتين: إحداهما موجهة لمنظري بعض الأحزاب، وأخرى لأعلام جزائريين نعتقد أن لهم باعاً في مجال الديمقراطية. ويتم دعم ما يجمع عن طريق الاستمارتين وفق تقنية «دلفاي»، بخلاصات لما يراه بعض رؤساء الأحزاب ذات التمثيل الشعبي في المواعيد الانتخابية التي خبرتها الجزائر في العشرية الأخيرة، وبالرجوع إلى برامجها. ونعتقد أن ذلك كاف لإعطاء صورة معبرة عن التجربة التاريخية، والوضع الراهن، وكذا آفاق التطور الديمقراطي على المستوى

---

(٢) انظر: برهان غليون، «منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)، ص ٣٧ ـ ٥٣، وعلي خليفة الكواري، «مخطط عام لدراسة البلدان العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦)، ص ٥٤ ـ ٦٩.

القطري. أما في ما يخص كتابة فصول الدراسة والمراحل التي مرت بها، فإن العمل على العموم كان جماعياً من البداية إلى النهاية، وتبقى الدراسة المقارنة التي تمس أغلب البلدان العربية، وبخاصة الفاعلة منها، لتبين عوامل التشابه والاختلاف، وأي التجارب القطرية هي الأكثر مواءمة لخصوصيات المجتمع العربي، أو الدمج بين بعضها أو أغلبها في ديمقراطية ذات خصوصيات متميزة لا هي شرقية ولا غربية، مع الالتزام بالمبادئ الأساسية للديمقراطية.

القســم الأول

تاريخ التجربة السياسية الجزائرية المعاصرة ومحصلتها

الفصـــل الأول
نبذة تاريخية عن الحياة السياسية والاجتماعية في الجزائر قبل قيام الدولة الحديثة

تعتبر بعض الدراسات المتحيزة للغرب عموماً ولفرنسا خصوصاً، أن جزائر ما قبل الاحتلال الفرنسي منطقة فراغ حضاري تفتقر إلى وجود شعب متكامل، بل إلى مقومات الدولة الخاصة، مبررة بذلك وجود الاحتلال الفرنسي في جزائر كان ينظر إليها الكتاب الفرنسيون ومن حذا حذوهم على أنها جزء من الغرب اغتصب من طرف الشرق. وهي من جهة أخرى لم تعد تتجاوز «لفظاً اخترعه الفرنسيون (L'Algérie) عام ١٨٣٨ ليطلقوه على جزء اقتطع اعتباطاً من أفريقيا الشمالية حسب تعبير «قزال» (Gzell) [. . .] وكانوا يقصدون بتعبير المجتمع الجزائري طائفة المعمرين الدخلاء»[(١)]. ونتيجة ذلك يعتقد بعض الكتاب الجزائريين أن تكوين الأمة الجزائرية يرتبط باندلاع المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي مرجعين أصول الحركة الوطنية إلى مقاومة الأمير عبد القادر، متجاهلين فترة ما قبل الاحتلال بدفاعاتها المستميتة ضد الاعتداءات الأوروبية على الساحل الجزائري. وإلى قريب من هذا ذهب الشيوعيون والاندماجيون الجزائريون أثناء الاحتلال الفرنسي حيث كانوا يدافعون عن شعار «الأمة الجزائرية في طور التكوين» ابتداء من التعايش على الإقليم نفسه لمختلف الفئات السكانية الأصلية والمعمرة: الفرنسية، اليهودية، القبائلية، الميزابية، الشاوية، الإيطالية، المالطية، الأسبانية، العربية. . .[(٢)].

---

(١) ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر**، سلسلة الدراسات الكبرى، ٢ ج (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨)، ج ١: **العهد العثماني**، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٢) أحمد بن نعمان، **فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر: الخلفيات، الأهداف، الوسائل، البدائل** (الجزائر: منشورات دحلب، ١٩٩١)، ص ١١٨.

وبفعل هذه النظرة، ظل تاريخ الجزائر العثمانية أشبه شيء بفترة ما قبل التاريخ، بينما هي - على حد تعبير سعيدوني[٣] فترة حاسمة في تكوين مقومات الأمة الجزائرية وكيان دولتها المتميزة باختيار عاصمة قارة (مدينة الجزائر) ورسم حدود معينة ووضع قوانين إدارية وإقامة أنظمة اقتصادية واجتماعية وعلاقات سياسية خارجية[٤] ضمن نطاق الوحدة الطبيعية التي تربطها بالبلاد العربية والدولة العثمانية. «لقد أدخل الأتراك فكرة الحدود والسيادة الترابية: فنحن مدينون لهم أساساً بإطار الجزائر الممتدة حينها من أدرار إلى القالة ومن مدينة الجزائر إلى بسكرة وورقلة»[٥] وذلك بعدما ظلت هوية الجزائر الإقليمية غير واضحة المعالم (تسمية وحدوداً) أثناء انقسام دولة الموحدين (عام ١٢٦١م) وظهور الحفصيين والزيانيين والمرينيين[٦]، بل حتى قبل ذلك مع الفتح الإسلامي (القرن السابع) وقبله. كما أن عاصمتها «مدينة الجزائر» لم تكن قبل وصول الأتراك سوى بلدة ليس بها حكومة منتظمة[٧]. إن القول بخلاف ذلك يعني إهمال الدولة التي نشأت في «التركيبات غير الرأسمالية» على امتداد ثلاثة قرون قبل أن يغزوها الاحتلال الأوروبي الحديث عام ١٨٣٠. وهو منطلق ايديولوجي دغمائي يحاول تكييف تاريخ دول العالم الثالث مع تنميطه للدول «التابعة» من جهة، ويقدم عن قصد أو عن غير قصد تبريراً نظرياً - تاريخياً للاستعمار الأوروبي من جهة أخرى، ولدعاة الاندماجية من المثقفين المحليين من جهة ثالثة[٨]. وهو يتبع في ذلك تقريرات

---

(٣) سعيدوني، المصدر نفسه، ص ٩ و٢٩.

(٤) لقد أمضى الداي عدة عقود وعقد عدة تحالفات مع دول أخرى - من بينها فرنسا - بين القرنين السادس عشر والثامن عشر دون الرجوع إلى الباب العالي. كما كان لمعظم دول أوروبا وحتى الولايات المتحدة - بعد استقلالها - قنصلياتها الديبلوماسية الخاصة بالجزائر. انظر: Paul Balta et Claudine Rulleau, *L'Algérie des algériens, vingt ans après...*, avec la collaboration de Mireille Duteil, collection «enjeux internationaux» (Paris: Ouvrières, 1981), p. 18.

(٥) Charles Robert Agéron, *Histoire de l'Algérie contemporaine* (Paris: Presses universitaires de France, 1979), p. 4.

(٦) بل إن عبارة «المغرب الأوسط» التي أطلقها العرب المسلمون آنذاك لم تكن تعني بالضبط حدود الجزائر الحالية. لمزيد من التفاصيل، انظر: أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي: من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (١٦ - ٢٠م)** (الجزائر: الشركة الوطنية، ١٩٨١ - ١٩٨٥)، ص ٢٨ - ٢٩.

(٧) بن نعمان، **فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر: الخلفيات، الأهداف، الوسائل، البدائل**، ص ١٠٦.

(٨) وعلى رأسهم فرحات عباس - في بداية حياته السياسية - الذي عبر عن يأسه الاندماجي بقوله: «لو أني اكتشفت الأمة الجزائرية لكنت وطنياً، لا أموت من أجل الوطن الجزائري، لأن هذا الوطن غير =

مؤرخي الاستعمار الفرنسي المستخفين بالشخصية الجزائرية والذين لم يقروا للجزائر ما أقروه لفرنسا فيما يتعلق بفكرة الأمة أو القوم أو الدولة الفرنسية في القرن الثامن عشر: «لما يكيلون بمكيالين ولا يطبقون معاييرهم على الجزائر قبل ١٨٣٠؟ فالجزائريون آنذاك مهما تصورنا كيانهم، كأمة متمثلة في دولة أو كأمة متمثلة في شعب أو كمجرد وطن قومي موحد الكلمة؛ فإن الجزائر قد توفر فيها عامل أساسي[٩] جعلها تصمد ١٣٠ سنة أمام فرنسا».

إذن يمكن اعتبار تأسيس إيالة الجزائر في القرن السادس عشر وما تبعها من جهود تنظيمية ومن تبلور طبيعي لمقومات الدولة الخاصة بلغة تعليمها وكتابتها وبعاصمتها وبأهم حدودها الجغرافية (بيلك تونس ومملكة المغرب التي بقيت مستقلة)، العمق التاريخي الطبيعي لدولة الأمير عبد القادر (١٨٣٢ ـ ١٨٤٨) ثم للدولة الجزائرية الحديثة التي استقلت عن الاحتلال الفرنسي عام ١٩٦٢... هذا إذا اعتبرنا، طبعاً، أن صفة الدولة «الحديثة» لا تنسحب على دولة الأمير عبد القادر، التي أسسها أثناء مقاومته للاحتلال الفرنسي، لكونها تجربة محدودة جغرافياً وزمنياً على رغم أهميتها الرمزية وبعدها الوطني المحلي[١٠]. ويبقى الأمر فعلاً محل نقاش وبحاجة إلى مزيد من التحليلات في

=موجود، إنني لم أكتشفه، لقد سألت الأحياء والأموات وزرت المقابر، لا أحد حدثني عنه «مما فجر صرخة الشيخ بن باديس شعراً (شعب الجزائر مسلم ـ وإلى العروبة ينتسب...)» ونثراً: «فتشنا في صحف التاريخ وفي الحالة الحاضرة، فوجدنا الأمة الجزائرية المسلمة متكونة موجودة كما تكونت ووجدت أمم الدنيا، ولهذه الأمة تاريخها... ولها وحدتها الدينية واللغوية. ولها ثقافتها الخاصة وعوائدها الأخلاقية... ثم إن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا ولا يمكن أن تكون فرنسا، ولا تريد أن تصير فرنسا ولو أرادت... ولها وطن محدود معين هو الوطن الجزائري بحدوده الحالية المعروفة». انظر: **الشهاب** (قسنطينة)، مج ١٢، ج ١ (نيسان/ أبريل ١٩٣٦)، ص ٤٦.

(٩) ولقد تمثل هذا العامل أساساً في الروابط الموحدة دينياً وسياسياً وخلقياً ولغوياً وجغرافياً مكنته من الوصول إلى مرحلة «المجتمع الواعي» المتماسك والمتجاوب وذي الذوق العام والقيم المشتركة والأحكام والمقاييس الأخلاقية والروحية، المبنية أساساً على التشريع الإسلامي، والتي يستند إليها الناس في حياتهم اليومية مهما علت مراتبهم أو بعدت منازلهم. انظر: سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي: من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (١٦ ـ ٢٠م)**، ص ١٤٧.

(١٠) فقد كانت محاولة جادة لإرساء نظام سياسي شرعي ومركز مؤسسياً، وهو ما لاحظه المنظر السياسي دي توكفيل (De Tocqueville) وحذر فرنسا منه بقوله: «إن هذه القوة تبعث الخوف. فعبد القادر هو اليوم بصدد بناء سلطة أكثر مركزية وحركية وقوة.. بل تجربة وانتظاماً من كل هذه المحاولات التي تعاقبت عبر التاريخ، في هذا الجزء من العالم. فيجب عمل كل شيء، من أجل عدم تركه ينهي هذا العمل الخطير». انظر: محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٣٠ ـ ٣١.

مقامات أخرى، لأن ما يهمنا هنا هو عرض الواقع الاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي، والسياسي بغض النظر عن أهلية أسبقية التسمية الخاصة بالدولة «الحديثة» (وهو مصطلح ظهر بمعناه الحديث في القرن السادس عشر في أوروبا): هل هي دولة الدايات (القرن الثامن عشر)، أم هي دولة الأمير عبد القادر (١٨٣٢ ـ ١٨٤٨)، أم هي الدولة التي تحررت من فرنسا عام ١٩٦٢، أم هي دولة ما بعد الاستقلال بعدما استكملت بناء مؤسساتها على نمط بعض دول المعسكر الاشتراكي في نهاية السبعينيات؟ ثم تبعاً لأي من المفاهيم الاجتماعية والسياسية والقانونية المتداولة لاصطلاح الدولة بمعناه الحديث؟

مهما يكن من أمر ذلك، فإننا سنعتبر مبدئياً ولأسباب دراسية دولة الاستقلال (١٩٦٢ ـ) هي الدولة الحديثة، ومن ثمة فإن ما سنقول به من عرض تاريخي للحياة السياسية والاجتماعية قبل قيام الدولة الحديثة سيغطي الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر الحديث (١٥١٦ ـ ١٨٣٠) كمرحلة أولى، وفترة الاحتلال الفرنسي (١٨٣٠ ـ ١٩٦٢) مروراً بدولة الأمير عبد القادر ومختلف مقاوماتها وحركتها الوطنية كمرحلة ثانية، أي انطلاقاً من الدولة «البيلكية» ومروراً بالدولة «الأميرية» والحركة الوطنية ووصولاً إلى الدولة الحديثة.

وسنقوم بذلك من خلال النقاط التالية:

ـ رسم خارطة سكانية للمجتمعات الجزائرية قبل قيام الدولة الحديثة.

ـ التعريف بالتوزيع الإثني للسكان قبل قيام الدولة الحديثة.

ـ عرض نبذة تاريخية عن الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية آنذاك، مع محاولة تحري مدى وجود مشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية ومن خلال أي بنى سياسية وتنظيمية ومدى تأثير ذلك في الأوضاع الراهنة.

أولاً: الخارطة السكانية للجزائر في عهد الدايات

دخل العثمانيون ـ بقيادة الأخوين «عروج» و«خير الدين» بربروس ـ الجزائر كحلفاء ضد الاعتداءات العسكرية الأسبانية المتكررة في عام ١٥١٩م (٩١٧ هـ). وقد تطور هذا التدخل فيما بعد[١١] ليمثل حماية عثمانية تحكم

---

(١١) نتيجة «تفرق أمراء المغرب الأوسط، وصغر إماراتهم، وخلاف بعضهم مع بعض واستنجاد بعضهم بالنصارى ضد بعضهم الآخر...». انظر: محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي** (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٧٩ ـ ١٩٩٢)، ج ٨: **العهد العثماني**، ص ٥٢٦.

بواسطة «بيلر باي» (أمير أو رئيس البايات) في المراحل الأولى، ثم مقاطعة شبه مستقلة (منذ القرن الثامن عشر) تحت قيادة «داي» (كرئيس دولة) يتم انتخابه من قبل الطائفة التركية في الجزائر. وحينها قسمت الجزائر إلى ثلاث مقاطعات (التيتري أو المدية، قسنطينة، وهران: الشلف والتنس أساساً) يشرف على حكم كل منها «باي» يتم تعيينه من قبل داي الجزائر لمدة ثلاث سنوات غالباً، بالإضافة إلى دار السلطان (الساحل العاصمي والمتيجة غرباً) تحت سلطة الداي مباشرة.

وكان البايات يعتمدون في حكمهم على القوة العسكرية أساساً وموظفين مدنيين كجباة لمختلف الضرائب.

أما البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري آنذاك فيمكن القول بأنها كانت تتميز بنوعيتها القبلية خارج المراكز الحضرية وبنوعيتها الطائفية داخلها.

وإذا حاولنا رسم الخارطة السكانية للمجتمعات التي كانت تتكون منها آنذاك «إيالة الجزائر»، فإننا نجد في التجمعات الحضرية الكبرى في الشمال الجزائري الطوائف التالية:

ـ **الأتراك**: وقد كان عددهم غداة الاحتلال الفرنسي يتراوح بين حوالى عشرة آلاف وثلاثين ألف نسمة من الأصليين والمندمجين[١٢]، بينما قدر الكاتب «دابر» عدد الأصليين منهم في القرن السابع عشر بـ ٦٠٠ عائلة في الجزائر العاصمة وحدها[١٣].

ـ **الكراغلة**[١٤]: وهم المتحدرون من آباء أتراك (أصلاً أو بالمهنة من

(١٢) Pierre Boyer, archivist, *L'Evolution de l'Algérie médiane (ancien département d'Alger) de 1830 à 1956* (Paris: A. Maisonneuve, 1960), pp. 61 et 274.

(١٣) سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي: من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (١٦ ـ ٢٠م)**، ص ١٤٣.

(١٤) مفردها «كرغل» أو «كرغلي» وهي كلمة مركبة من أصل تركي (كل ـ أُوغل أو Kul oughlu)، وتعني ترجمتها الحرفية «أبناء العبيد»، وتكتب بالفرنسية «Kouloughli» أو «Kuloughli». انظر: Agéron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, p. 5.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الطائفة موجودة في بلاد أخرى (مصر، سوريا... بل تركيا أيضاً).

الانكشاريين والرياس) وأمهات جزائريات ـ في حالة الجزائر ـ وكان عددهم خمسة آلاف عام ١٨٠٨ حسب تقديرات «بوتان» (Boutin)[١٥] وأكثر من ١٦,٠٠٠، ـ مقابل ١٤,٠٠٠ ـ تركياً فقط كانوا موجودين بالعاصمة في القرن الثامن عشر[١٦].

ـ **البرانية أو الدخلاء**: وهم الأهالي الحديثو الاستيطان بالمدن.

ـ **الحضر أو البلْدية**: وهم يتكونون أساساً من الأندلسيين أو «الموريسكيين» من المسلمين الذين فروا من الاضطهاد والإبادة الجماعية للملوك المسيحيين في الأندلس (أسبانيا حالياً)، بالإضافة طبعاً إلى بقية الأهالي من المستوطنين القدماء في هذه المدن.

ـ **اليهود**: الذين كانوا موجودين بكثرة في قطاع التجارة وفي مختلف البطانات السياسية المتعاقبة على رغم قلتهم. وقد جاء بعضهم من أوروبا في القرن الثامن عشر واستوطن العاصمة. كما ارتفع عددهم نسبياً مع هجرة الأندلسيين طمعاً في حماية المسلمين لهم وبخاصة في مدينتي الجزائر وقسنطينة التي بلغ عددهم فيها قرابة عُشر سكانها[١٧].

هذا بالإضافة طبعاً إلى عدد قليل من المسيحيين الأوروبيين (فرنسيين، مالطيين، إيطاليين. . .) الذين تضخم عددهم بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر ابتداء من عام ١٨٣٠.

وكان مجموع هذه الفئات لا يمثل حسب بعض المصادر أزيد من ٦ بالمئة في أحسن الأحوال من مجموع سكان الجزائر. أما خارج المدن والحواضر الكبرى، فكان عمق الجزائر وسوادها عبارة عن أرياف ذات بنية قبلية تمثل حوالى ٩٤ بالمئة الباقية[١٨].

ويمكن تصنيف سكان الريف الجزائري آنذاك تبعاً لعلاقتهم بالحكم

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٥.

(١٦) Kamel Filali, «Les Kuloughlis: Ces algériens d'origine turque,» papier présenté à: 13ème conférence des études ottomanes et pré-ottomanes, CIEPO, Vienne, 20-25 octobre 1998.

(١٧) سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي: من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (١٦ ـ ٢٠م)**، ص ١٤٦.

(١٨) سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر**، ج ١: **العهد العثماني**، ص ٩٧.

البيلكي إلى الأنواع القبلية التالية:

- قبائل **الرعية** في ما كان يسمى بـ «الأوطان»، وهي مناطق محيطة بالمدن خاضعة للبيلك.

- قبائل **المخزن**: أعوان السلطة في إخضاع قبائل الرعية وجمع الضرائب. وكان بعض قادتها أتراكاً.

- القبائل «الأحلاف» التي تتبادل الخدمات والمصالح مع السلطة، وكانت موجودة أساساً بين قبائل الرعية والقبائل المستقلة، مشكلة مناطق عازلة وأحزمة وقائية للسلطة.

- القبائل **المستقلة**، وكانت موجودة أساساً بالمناطق الجبلية (الدهرة، الونشريس، القبائل، قسنطينة. . .) وبشمال الصحراء، وهي مناطق يقع معظمها في الشرق الجزائري، وبخاصة منه ما كان يعرف ببيلك قسنطينة (حوالى ٧٠ بالمئة من مجموع القبائل).

وأما من الناحية الاجتماعية والتنظيمية، فقد كانت قبائل الريف الجزائري تحت إشراف النبلاء من الأشراف (أو الأجواد) والمرابطين. وكانت هاتان الفئتان متميزتين بنفوذ معنوي وقوى طبيعية فاعلين. فقبائل «المرابطين» كانت تستمد مكانتها من الدين حيث كان قادتها يدّعون الانحدار من أصل شريف: شخص «مقدس» (والي) أو من سلالة الرسول ﷺ - أو أحد صحابته - رضي الله عنهم[(١٩)]. وكانت أشهر هذه القبائل موجودة أساساً في منطقتي المدية والشلف وجنوب الجزائر العاصمة. وأما قبائل «الأجواد» فكانت ذات طابع عسكري تستمد مكانتها من السيف والصيد الجماعي والغزو وادّعاء الأصل العربي. وكانت الطائفتان تتنافسان على السلطة وتنظران إلى بعضهما «نظرة غيرة وازدراء مشتركة». وأما رعاياهما فكان منهم متوسطو الحال والخدم والعبيد.

---

(١٩) وتجدر الإشارة إلى أن هناك من يقصر مفهوم «المرابط» على الانتساب إلى «صحابي جليل» دون «سلالة الرسول ﷺ» التي تختص من جهتها بمفهوم «الأشراف». ولكننا لن نفصل الكلام في ذلك لعدم محوريته الموضوعية، فالذي يهمنا هنا هو البعد الروحي للمفهومين معاً. وما زالت هذه المكانة تستمد إلى يومنا هذا من الدين والسيف. ولعل هاتين الطائفتين تمثلان العمق التاريخي للواقع الحالي مع اختلاف طبيعتهما وبنيتهما.

وأما في ما يخص العدد الكلي لسكان الجزائر، فإننا وفي غياب التعداد الرسمي للسكان، لم نتحصل إلا على تقديرات ومؤشرات رقمية متفاوتة جداً (تبعاً لمصدرها السياسي، العسكري أو الأكاديمي: الأمريكي، الفرنسي أو الجزائري) تخص الفترة الأولى من الاحتلال الفرنسي:

فقد قدر عددهم ياكونو (X. Yacono) عشية الاحتلال الفرنسي بحوالى ثلاثة ملايين نسمة، بينما تذكر مصادر فرنسية أخرى أن عدد سكان الجزائر العاصمة لم يتجاوز خمسين ألفاً، وعدد سكان مدن مهمة (مثل البليدة، مليانة، المدية، القليعة، تنس، شرشال...) يتراوح بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف نسمة، وعدد سكان منطقة القبائل العامرة حوالى ثلاثمائة ألف نسمة[٢٠]... وهي مؤشرات رقمية منخفضة جداً (قد يكون الهدف منها التقليل من شأن حجم ضحايا الاحتلال الفرنسي لاحقاً) بالنسبة للتقدير الإجمالي السالف الذكر، الذي نقله واستحسنه نسبياً أ. هني، وبعيدة كل البعد عن تقدير سيدي حمدان خوجة[٢١] الذي قدر العدد الإجمالي للسكان عام ١٨٣٠ بحوالى عشرة ملايين نسمة، بينما قدر عددهم بحوالى ثلاثة ملايين نسمة بعد مرور حوالى عشرين سنة (عام ١٨٥٢) من الاحتلال العنصري بقمعه وتجويعه الجماعيين.

وأما في ما يخص الخارطة الجغرافية لجزائر عهد الداي والبايات، فعلى الرغم من تقسيمها إدارياً إلى دار سلطان وثلاث مقاطعات شمالية، فإن المتنقل عبر أغلبية أراضيها (خارج المدن والحواضر الكبرى) كان يستهدي في طريقة بمداخل ومخارج حدود محط مختلف القبائل التي كانت تعتبر الإطار الإداري والاجتماعي والسياسي المميز.

ثانياً: التوزيع الإثني للسكان قبل قيام الدولة الجزائرية الحديثة

إن قاعدة السكان في الجزائر وفي شمال أفريقيا، كانت في معظمها[٢٢]

(٢٠) Boyer, archivist, L'Evolution de l'Algérie médiane *(ancien département d'Alger) de 1830 à 1956*, pp. 60-61.

(٢١) Agéron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, p. 5.

(٢٢) كان معظم سكان شمال أفريقيا من البربر وهم من الشعوب الحامية. ولكن شعوباً أخرى استقرت معهم هناك وامتزجت معهم بالتدريج. وكان من هذه الشعوب الفينيقيون، ثم توافد عليهم الإغريق ثم الوندال في نحو منتصف القرن السابع ق. م. انظر: أحمد عزت عبد الكريم [وآخرون]، **المجتمع العربي** (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٠)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

بربرية عند الفتح الإسلامي (القرن السابع الميلادي)، الذي أدخل أهم تعديل إثني - لغوي - عقيدي حديث، لأن الفاتحين كانوا مسلمين عربيي اللسان وليسوا بالضرورة عرباً عرقاً.

أما ثاني تعديل إثني حديث فكان عربياً، تمثل أساساً في القادمين من أعالي مصر من عرب بني هلال وبني سليم النجدية في القرنين الميلاديين الحادي عشر والثاني عشر.

وجدير بالذكر هنا أن قوة الدين التوحيدية الناكرة للعنصرية والعصبية (دعوها فإنها نتنة، لا فرق بين عربي وعجمي إلا بالتقوى...) أدت إلى إشاعة اللغة العربية وبعض القيم الدينية الأخرى المرافقة لعقيدة التوحيد، مما قلل من حدة التمايز العرقي، وذلك على الرغم من كونها لم تؤد كلياً إلى اختلاط عام لمختلف الطوائف، بمعنى أن الأتراك لما قدموا إلى الجزائر وجدوا خليطاً «عربياً بربرياً» في جميع المناطق ولكن بنسب متفاوتة، أكثره حدة التمايز اللغوي وليس الإثني[٢٣] الذي كان سائداً في بعض جبال الشمال الساحلي (منطقة القبائل بخاصة) والشمال الصحراوي (منطقة الأوراس بخاصة). ولكن مثل هذه الاستثناءات خفت حدتها ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر الميلاديين بفعل نزوح اقتصادي لأعداد معتبرة من الأوراسيين نحو الشمال والجنوب (عين مليلة، بسكرة...) ومن القبائليين نحو العاصمة والقبائل الصغرى شرقاً. ومما دعم هذا الاختلاط هروب عرب غرب العاصمة (المتيجة، المدية، مليانة...) من اضطهاد بعض البايات إلى جبال منطقة القبائل الوعرة[٢٤]، وكذا هجرة عائلات مرابطية وشرفية من الساقية الحمراء بالمغرب بخاصة إلى منطقة القبائل الكبرى. وكانت هذه العائلات تدعي أصولها العربية وانحدارها من أصل النبي ﷺ الشريف، فكونوا فيما بعد قرى كاملة منعزلة من «الشرفاء» في البداية ولكنهم ما لبثوا أن اختلطوا بنسبة كبيرة

(٢٣) لأن «نسبة معتبرة من سكان تلك المناطق (المصنف أهلها في عداد البربر في الجزائر وبلاد المغرب عموماً) يعتبرون أنفسهم عرباً [...]، تثبت ذلك الوثائق ويؤكده الواقع المعيشي في المنطقة بأن أجدادهم قد وفدوا على تلك المناطق الجبلية في فترات متلاحقة من التاريخ (إما بغرض نشر الإسلام واللغة العربية في الأول أو هروباً من موجات الاحتلال المتعاقبة للأسبان والفرنسيين فيما بعد) فتأثروا نتيجة لذلك المقام الطويل والطيب - خلفاً عن سلف - في تلك المناطق باللهجة المتداولة فيها، شأنهم في ذلك شأن تأثر أي نازح مهاجر في العالم بلهجة أو لغة البلدة أو المنطقة التي يقيم فيها». انظر: بن نعمان، **فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر: الخلفيات، الأهداف، الوسائل، البدائل**، ص ٣٨٣.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

بالقبائل الأصلية. كما تغلغلت من جهة أخرى الطرق الصوفية في البنية الاجتماعية لسكان الأوراس وتأصلت فيها.

وهناك عائلات من الأشراف جاءت من المشرق (العراق، البقاع المقدسة..) وأخرى رافقت هجرة الأندلسيين إلى شمال أفريقيا لتختلط تدريجياً مع السكان الأصليين.

بعد القرن السادس عشر حدثت تغيرات إثنية أخرى تمثل أهمها في العناصر التالية:

- تمثل العنصر البشري الموالي (الثالث) في هجرة **الأندلسيين** إلى شمال أفريقيا، بما فيه الساحل الجزائري، هروباً من الاضطهاد الأسباني ومحاكم التفتيش المسيحية هناك. وقد نزل عدد كبير منهم بالعاصمة، وشرشال، والمدية، وتلمسان، وبجاية، وجيجل...، وكانوا يُدعون «البلْدية» أو «الحضْرية». ولقد شكلوا طائفة متميزة، معتزين بأصولهم التي يعتبرونها نبيلة وشريفة، فلم يميلوا إلى الاختلاط مع غيرهم من السكان والتزاوج معهم إلا عند الضرورة. كانوا من أكثر الطوائف ثقافة وتعلماً ونشاطاً وتديناً، كما اتصف أفرادهم برقة الذوق في مظهرهم ومأكلهم ومتاعهم وبطريقة تعاملهم المتحضرة. كما تميزوا بلهجتهم العربية الرقيقة المخارج والسهلة التلفظ والتي تأثرت بها جماعة الحضر بالمدن الكبرى الساحلية كتلمسان والعاصمة وبجاية وجيجل. وتأثرت أيضاً بوَلعهم بنظم الموشحات والمدائح الدينية وشعر «المالوف». ولم يلبث العنصر الأندلسي أن اندمج معظمه في بقية السكان، بحيث لم يعد ينتسب رسمياً وعلانية إلى الأصول الأندلسية مع بداية القرن التاسع عشر إلا أفراد قلائل: ٧٠ رجلاً سجلوا أنفسهم رسمياً في سجل أوقاف الأندلس، عشية الاحتلال الفرنسي (عام ١٨٣٠)، من أصل مئات الآلاف، منهم حوالى ٢٥,٠٠٠ بمدينة الجزائر وحدها عام ١٦٠٩[٢٥].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن **العنصر اليهودي**: على الرغم من أن وجوده بالجزائر قديم نسبياً، فإنه برز بخاصة عندما رافق الأندلسيين في هجرتهم الاضطرارية لأنه لم يجد الحماية والأمن آنذاك إلا في ظلال المسلمين في الأندلس وفي شمال أفريقيا. ولقد نزلت أعداد كبيرة من اليهود بالحواضر الكبرى

---

(٢٥) سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر**، ج ١: **العهد العثماني**، ص ٣٢ - ٤٥.

وأصبحت في ظرف قصير تشكل جماعات متميزة تمارس المهن اليدوية ذات المردود المرتفع، ثـم تفننت في أساليب التجارة حتى احتكرت أغلب التجارة الجزائرية منذ عام ١٧٩٨ (شركة بكري وبوشناق) [٢٦] بعد أن احتكرت عام ١٧٩٤ حق شراء القمح وتصديره. وما زال بعض أفرادها في أوروبا يحتكرون استيراد المواد الغذائية للجزائر حتى يومنا هذا[٢٧]. كما أصبح اليهود حينها المستشارين المفضلين لدى الأتراك، بعد قادة القبائل وسلطات الاحتلال الفرنسي. ولكن وجود العنصر اليهودي في الجزائر، والذي دعم بهجرات متتالية رافقت الاحتلال الفرنسي، تضاءل إلى حد الزوال تقريباً بحيث اضطر إلى المغادرة في رفقة المحتل الفرنسي عام ١٩٦٢، نظراً لسمعته السيئة لدى الجزائريين بحكم تواطئه مع سلطات الاحتلال الفرنسي ومستوطنيه الأوروبيين. ولقد هجر معه معظم **الأوروبيين** الذين نزلوا بكثافة في مدن البلاد الرئيسة واستحوذوا على أحسن البنايات والأنشطة التجارية والأراضي الخصبة. وكان يتقدمهم بعْد الفرنسيين، المالطيون ثم الاسبان والإيطاليون والألمان. وبعد أن فرت غالبيتهم العظمى، زال وجودهم كطائفة متميزة في الجزائر على رغم بقاء بعض مزدوجي الجنسية منهم ومعهم اللغة الفرنسية في مجالات مهمة في البلاد.

ـ وأما العنصر **التركي** (الأصلي وبالمهنة) فكان عدده يتراوح بين ١٠ و٣٠ ألف نسمة، إلى أن هجّرهم قصراً الاحتلال الفرنسي ابتداء من عام ١٨٣٠، وذلك بالموازاة مع العمل على إزالة كل معالم حكمهم وآثاره. وكان وجودهم يتركز أساساً بـ «دار السلطان» في العاصمة ثم بمختلف مدن المقاطعات البيلكية الثلاث (المدية، قسنطينة، وهران). وعلى رغم دمجهم لمن سموا لاحقاً «أتراكاً بالمهنة» من النصارى الذي دخلوا الإسلام، ليشكلوا مع «الأتراك الأصليين» طائفة «الرياس» التي أصبحت لها الامتيازات نفسها التي لطائفة «الأوجاق»[٢٨] من الانكشارية التركية السالفة، وعلى رغم تزوج

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٧٥ ـ ٧٧ و١٤٥.

(٢٧) لقد تناولت الصحافة الجزائرية الموضوع بإسهاب في فترة حكومة مولود حمروش ووزيره للاقتصاد غازي حيدوسي (١٩٨٩ ـ ١٩٩١).

(٢٨) «أوجاق» أو «الوجاق»، وتعني بالتركية في الأوساط الجزائرية: موضع النار أو الموقد. وهو اسم تنظيمي مستعار للجيش الانكشاري العثماني. ولقد تمردوا على الباشوات في القرن السابع عشر الميلادي واستولوا على السلطة الفعلية ولم يبق للباشوات سوى وجود رمزي كممثلين ساميين للسلطان. ولقد انتقلت هذه السلطة الفعلية إلى طائفة الرياس (البحارة) ـ في أواخر القرن نفسه ـ ومنذئذ وحتى يومنا =

بعضهم بجزائريات وما نتج من ذلك من طائفة «الكراغلة» المعتبرة، فإنهم في الغالب استنكروا الاختلاط بالأهالي بما في ذلك الزواج منهم[٢٩]. إن نهجهم العنصري هذا هو الذي قد يفسر في نظرنا مكوثهم في الحكم طيلة أزيد من ثلاثة قرون دون أن يتحول حكمهم إلى حكم وطني محلي مع مرور الزمن، وذلك على رغم علاقتهم الشكلية السياسية والرمزية بالباب العالي، إذ لم تكن تربطهم به علاقات اقتصادية عضوية[٣٠]، واشتراكهم مع الأهالي في الدين ولغة التعامل طيلة بقائهم في الحكم. كما قد يفسر من جهة أخرى سهولة تعايشهم مع الحكم الذاتي أو المستقل في عدة مناطق من البلاد.

ومما حال أيضاً دون تحول حكم الدايات في الجزائر إلى حكم محلي هو تميز **طائفة الكراغلة** عنصرياً وتفضيلها عدم الاختلاط بالأهالي من جهة، وإرغامها على عدم الاختلاط بالأتراك من جهة أخرى، على رغم كونها مرشحة طبيعياً وإثنياً لتشكيل حلقة وصل أو كونها المرحلة الانتقالية من الناحية السياسية على الأقل، وبخاصة إذا علمنا أنها كانت من أكثر الطوائف الحضرية ثقافة إلى جانب «العلماء» والأندلسيين. وقد شكلت هذه الطائفة في بعض المناطق قلاعاً بخاصة (بتلمسان مثلاً) وفي مناطق أخرى قبائل بخاصة بها («الزواتنة» المقيمة بحدود منطقة القبائل) وطوائف معتبرة (في العاصمة، وقسنطينة، وميلة..)، فقادت عدة ثورات: ١٥٩٦، ١٦٣٠، ١٦٣٩ (لتحقيق مزايا سياسية، ورمزية، واقتصادية...) ضد الحكم البيلكي التركي، كما حاربت توسع دولة الأمير عبد القادر صوب تلمسان أو الشرق الجزائري.

ـ العنصر **الزنجي** (الأفريقي) وقد استقدم أساساً من جنوب الصحراء في إطار تجارة العبيد. كما قد يكون سبقهم استيطان أفريقي عسكري في القرن العاشر، تشخصه أساساً قبائل «عابد» وهي من قبائل المخزن التي

= هذا وتلك الثنائية السلطوية (الرمزية/الفعلية) تطبع النظام في الجزائر (باستثناء فترة الأمير عبد القادر أو حكم هواري بومدين). وجدير بالذكر هنا أن وظيفة الوجق كانت «تقتضي منهم أن يظلوا عزاباً مدى الحياة» (سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي: من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (١٦ ـ ٢٠م)**، ص ١٣٩)، مما اضطر بعضهم إلى الزواج علانية فخرج من الطائفة خفية أو بطريقة غير شرعية، فكان نتاجهم يدعى «كرغليا».

(٢٩) Boyer, archivist, *L'Evolution de l'Algérie médiane (ancien département d'Alger) de 1830 à 1956*, pp. 13-14.

(٣٠) Ahmed Henni, *Etat, surplus et société en Algérie avant 1830* (Alger: Entreprise nationale du livre, 1986), p 75.

اختلطت عن طريق الزواج بالقبائل المجاورة.

ـ أما **الأوروبيون** (أسبان، مالطيون، فرنسيون...) فقد كان عددهم ضئيلاً جداً قبل أن يكثفوا هجرتهم بعد الاحتلال الفرنسي. فقد بلغ عددهم عام ١٩٥٤، تاريخ اندلاع الثورة التحريرية، أزيد من ٤٠٠ ألف نسمة من بينهم حوالى ٤٠٠ ألف يهودي، والباقي مسيحيون كاثوليك في الغالب وبعضهم بروتستانت.

هذا من الناحية الإثنية، أما من الناحية اللغوية، فيمكن تصنيف سكان الجزائر آنذاك إلى:

ـ البربر (أي الناطقين بالبربرية أساساً) في المناطق الجبلية بخاصة، وهم يتكلمون على الأقل تسع لهجات مختلفة: «لهجة الشاوية بالأوراس، والقبائلية في جرجرة، ولهجة البجاويين في بجاية، والنمامشة في تبسة، والتوارق بتمنغاست، والسيزاريين بتبازة، وبني ميزاب بغرداية، والندارمة بتلمسان، والحراكتة بأم البواقي...»[٣١].

ـ العرب (أي يتكلمون العربية أساساً): وهم «الحضر» من الأندلسيين والعرب الأصليين في المدن و«البدو» في السهوب والهضاب والصحراء.

ـ مزدوجو اللغة (عربية ولغة أخرى: بربرية، تركية أو أوروبية) في المدن بخاصة، وكذا في بعض المناطق الجبلية.

خلاصة القول إن الجزائر وجدت نفسها من الناحية الإثنية أمام خليط إثني بؤرته «بربرية ـ عربية» وغالبية لغوية عربية اللسان[٣٢] متشكلة من مختلف الطوائف الإثنية التي زالت أو امتزج بعضها ببعض[٣٣]، ولكن مع

---

(٣١) بن نعمان، **فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر: الخلفيات، الأهداف، الوسائل، البدائل،** ص ٢٣١.

(٣٢) حيث «كان سكان منطقة القبائل، مثلاً، يتحدثون بلهجتهم لكنهم في التعليم والكتابة يستعملون اللغة العربية». انظر: المصدر نفسه، ص ١٩٧.

(٣٣) الأتراك، الكراغلة ـ رغم بقاء بعض العائلات المعروفة باسمها الذي عادة ما يحمل معاني تركية (لغوية أو مهنية): كولوغلي، قارة علي، كوتشوك علي، دالي شاوش، بسطانجي، باشترزي، تشندرلي، ماسكالجي، تشولاك..، الأندلسيون ـ الذين فقدوا تميزهم العرقي باختلاطهم بباقي الطوائف أو بهجرتهم من الجزائر ـ، الأفارقة، اليهود، الأوروبيون ـ مع بقاء لغة أهم طائفة منهم: اللغة الفرنسية في كثير من دواليب الإدارة والاقتصاد ومراكز اتخاذ القرار ـ.

إيقاظ سياسي ولغوي للقاعدة البربرية الإثنية أثناء الاحتلال الفرنسي (بداية القرن التاسع عشر ثم بعد الحرب العالمية الثانية)، تأجج قوة وعنفاً بعد الاستقلال وبخاصة في المدة الأخيرة، حيث بلغ حد الدعوة إلى محاربة مظاهر اللغة العربية والإسلام والإبقاء على استعمال اللغة الفرنسية واعتبار البربرية ـ بالحروف اللاتينية ـ لغة وطنية ورسمية دستورياً، وكذا الدعوة إلى تقسيم «فدرالي» للجزائر أو «إعادة هيكلة» لها على أساس لغوي ـ جهوي (إحياء لمشروع الجنرال ديغول: ١٩٥٨). وقد تركزت هذه الدعوات المتطرفة في منطقة القبائل (مدينتا «بجاية» و«تيزي وزو» بخاصة) بقيادة نخب[٣٤] سياسية وثقافية فرانكوفونية من المسلمين «جغرافياً» أو «سوسيولوجيا» تحاول إعادة إنتاج جل الأهداف التاريخية للاحتلال الفرنسي بالمنطقة (فرنسة وتنصير وحظر استعمال اللغة العربية ومظاهر الإسلام)، وذلك دون باقي مناطق المغرب العربي المشابهة لها من حيث محافظتها على لهجاتها المحلية (مثل الأوراس وغرداية والهقار داخل الجزائر وسكان الريف من «الشلح» بالمغرب الأقصى) والمختلفة عنها من حيث نظرتها للإسلام واللغة العربية واللغة الفرنسية والتوجه السياسي والثقافي العام والخاص والظروف التاريخية أثناء الاحتلال الفرنسي بخاصة.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى بقايا فرقة دينية متميزة بالجزائر يرجع أصلها إلى الدولة الرستمية بـ «تيهرت». وهي تتمثل في فرقة الإباضية (من أكثر فرق الخوارج اعتدالاً) التي قدمت من تيهرت بالشمال لتقيم بسدراتة ثم بوادي ميزاب (غرداية حالياً) منذ القرن الحادي عشر وإلى يومنا هذا. وهي تمثل مجتمعاً محلياً شبه مغلق، متديناً ويتقن التضامن الطائفي والتجارة وذا لهجة أمازيغية محلية، ولكنه ضد النزعة البربرية العرقية. قدرت بعض المراجع عدد السكان الإباضيين بوادي ميزاب عام ١٩٨١ بحوالى ثمانين ألف نسمة

---

(٣٤) لأن الظاهر أن النفوذ السياسي والإعلامي لهذه النخب التي استغلت غطاء الشرعية الإثنية لتأسيس حركة سياسية متطرفة، أكبر بكثير من حقيقة التوجه الشعبي بالمنطقة (الذي لا يصل إلى حد معارضة سياسة التعريب بقدر ما يطالب بالاعتراف الرسمي بحقه في الاحتفاظ بلغته الخاصة) والذي لم تتمكن النخب غير الفرانكوفونية من الدفاع عنه وإبرازه وتدعيمه، رغم الامتزاج العرقي السالف الذكر والذي لم يتح الفرصة لأي شرعية إثنية أخرى (كرغلية، أندلسية...) خارج منطقة القبائل لاستعماله من طرف الايديولوجية الاستعمارية التفريقية أيام الاحتلال الفرنسي وبعده.

مضافاً إليها عدد القاطنين خارج المنطقة[٣٥]، كما توجد مجموعة إباضية مغاربية أخرى بجزيرة «جربة» التونسية[٣٦] ومجموعات أخرى بالجزيرة العربية.

وتوجد بالجزائر أقلية دينية مسيحية، قد لا يتجاوز عددها بضعة آلاف من أصل حوالى ٢٨ مليون جزائري. ولقد تقلص عددها تدريجياً بعد الهجرة الجماعية التي صاحبت طرد الاحتلال الفرنسي من الجزائر. فقد قدر أحد القساوسة عدد كل المسيحيين الموجودين في الجزائر (وليس المتجنسين فقط) عام ١٩٨١ بحوالى ٧٥ ألف نسمة[٣٧]، وذلك بعد أن بلغ مئات الآلاف عشية الاستقلال، وقد تقلص هذا العدد إلى حد كبير في العشريتين الأخيرتين.

ثالثاً: الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية

١ ـ الحياة السياسية (تنظيم السلطة والمشاركة السياسية)

إن تاريخ الجزائر السياسي قبل قيام الدولة الحديثة كانت تتقاسمه أو تتنافس عليه ـ وما زالت حتى اليوم ـ قوتان: تستمد الأولى مكانتها من الدين (مرابطون، صوفيون، علماء، شيوخ...) والثانية من السلاح (إنكشاريون، رياس، قادة، جنرالات...). وكانت القوة الأولى بحكم طابعها الديني أقل اعتماداً على العمق العرقي (تركي، عربي، بربري...) من العسكريين على رغم الانتشار الطبيعي للروح والحماس الدينيين بين طوائف وقبائل دون أخرى. وكانت القوتان في تنافس أو تحالف اضطراري مستمر حتى الآن، باستثناء الفترة القصيرة للدولة الأميرية بقيادة الشيخ محيي الدين الحسني ثم ابنه الأمير عبد القادر (١٨٣٢ ـ ١٨٤٨)، التي انفردت في تقديرنا بتشخيص واندماج القوتين في آن واحد وفي سلطة واحدة، بل في شخص واحد متدين ومحارب، تمكن إلى حد ما من الجمع بين أكثر العائلات المرابطية

---

(٣٥) Henri Sanson, *Laïcité islamique en Algérie*, collection «recherches sur les sociétés méditerranénnes» (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1983), p. 134.

(٣٦) Antonio Marquina, éd., *El Magreb: Concertación, Cooperación y Desafíos*, Colección «Política Arabe Contemporánea»; 3 (Madrid: M.A.E., Agencia Española de Cooperación Internacional, Instituto de Cooperación con el Mundo Arabe, 1993), p. 252.

(٣٧) Sanson, Ibid., p. 149.

المشهورة بقوتها القتالية. والظاهر أنه وجد صعوبة بالغة في تفعيل هذه الثنائية، لأن مشكلة فاعلية السلطة في الجزائر كانت وما زالت تتمثل في صعوبة انفراد إحدى القوتين بالسلطة، وكذا الجمع بينهما من خلال أشخاص يتمثلون البعدين الروحي والمادي. وهو ما أكده الأمير عبد القادر منذ أزيد من قرن ونصف حينما اعترف بصعوبة إيجاد أشخاص يصلحون للأمرين معاً: «لم أجد أحداً حسب رغبتي، بعضهم يصلح للدين وليس للحكم وبعضهم يصلح للحكم ويحارب الدين»(٣٨)، وهما الأمران اللذان تجسدا في شخصه. يقول البشير الإبراهيمي ـ أحد رموز الفكر الإصلاحي في الجزائر ـ أن الأمير جمع في شخصه هذين الأمرين باعتباره «أمير السيف والقلم، تجمع شخصيته بين خصال المفكر وخصال القائد، بين الأدب والتصوف والسياسة الداعية إلى توحيد الأمة. فبه توضحت صورة الشخصية الوطنية»(٣٩).

ومهما يكن من أمر ذلك، فالمعروف أن المرابطين هم الذين كانوا في أغلب الأوقات ـ طيلة أزيد من ثلاثة قرون ـ من يقود ويوجه الفكر القومي ويعلن الجهاد كقوة رائدة أو كدعامة أساسية للحكم. وكذلك كانت الحال أثناء الاحتلال الفرنسي «حيث إن العديد من الثورات التي قامت ضد الفرنسيين تزعمها مشايخ الزوايا حتى آخر القرن التاسع عشر، ونذكر من هؤلاء: الأمير عبد القادر، أولاد سيدي الشيخ، لالا فاطمة أنسومر، المقراني، الشيخ حداد، بومعزة، بوعمامة..»(٤٠). وبغية فاعلية أكبر، فإن القوتين عادة ما كانتا متحالفتين، لأن تاريخ الجزائر كان دائماً مليئاً بالتحديات والمخاطر الخارجية، مما فرض عليهما التعاون والتكامل في معظم الأحيان... فقد تحالف المرابطون وشيوخ الزوايا والعلماء مع العسكريين الأتراك (الانكشاريين ثم الرياس) ضد الاعتداءات الأسبانية المتكررة، كما تحالفت قبائل الأجواد الحربية وقبائل المرابطين المتدينة ضد الاحتلال الفرنسي للجزائر

---

(٣٨) Boyer, archivist, *L'Evolution de l'Algérie médiane (ancien département d'Alger) de 1830 à 1956*, p. 85.

وفي ما يلي النص بلغته الأصلية لرفع الالتباس المحتمل حول كلماته المشحونة سياسياً:
«Je n'ai trouvé personne selon mon cœur... L'un convenait pour la religion et pas du tout pour le gouvernement, l'autre marchait à pieds joints sur la religion et convenait pour le gouvernement».

(٣٩) **رسالة الأطلس** (الجزائر) (١ ـ ٦ شباط/فبراير ١٩٩٩)، ص ١٢.

(٤٠) بن نعمان، **فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر: الخلفيات، الأهداف، الوسائل، البدائل**، ص ١٠٣.

حيث قادت هذه الأخيرة ـ كما مر معنا ـ معظم الانتفاضات والثورات ضده حتى نهاية القرن التاسع عشر. وأخيراً مهد النشاط الثقافي، التأصيلي والإصلاحي للعلماء للثورة التحريرية (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢) التي أشعل فتيلها شباب وطنيون[٤١] وكان وقودها وقاعدة عملها المسلح الريف الجزائري بحماسه الديني وقوة شكيمته.

والواقع أنه لا يمكن تفسير تاريخ الجزائر دون الرجوع إلى مظاهره الروحية والرمزية بتنظيماتها المرابطية الشريفية (من القرن السابع حتى القرن الرابع عشر) والمرابطية المؤسسة للقبائل (القرن الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر) والمرابطية الصوفية (القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر)[٤٢] ثم العلماء (النصف الأول من القرن العشرين)، وأخيراً الحركة الإسلامية المعاصرة (منذ السبعينيات). كما لا يمكن من جهة أخرى إغفال طابعه الثوري المستمر ضد الاعتداءات الخارجية أو الاستبداد الداخلي.

إن تنظيم السلطة في الجزائر في العهد العثماني كانت تتجاذبه قوتان أساسيتان: العسكريون الأتراك (إنكشاريون ثم رياس) الذين كانت بيدهم القمة السياسية، والمرابطون ـ في الريف عموماً ـ والعلماء ـ في الحضر أساساً ـ كحلفاء أو وسطاء لهذه السلطة السياسية بصفتهم الزعماء الروحيين لمختلف التشكيلات الاجتماعية من قبائل: رعية، أعوان، أحلاف أو مستقلة. ولكن مع ملاحظة أن قوة المرابطين والعلماء قد ضعفت مع مرور الزمن، فبعدما كانوا قادرين على تحدي النفوذ المركزي والاستيلاء على الحكم (على رغم إخفاق ثوراتهم في ذلك) أصبحوا عشية الاحتلال الفرنسي لا يقدرون سوى على انتزاع الاعتراف بقبائلهم والحرص على ضمان مصالحهم. وهذا لا يعني أن حالة السلطة المركزية كانت أحسن، بل إن الضعف والوهن أصاب الاثنين معاً، مما ساهم بقسط وافر في تمهيد الطريق للغزو الفرنسي.

إن القمة السياسية كانت في عهد الباشوات تحت قيادة «ديوان» (مجلس) يرأسه الباشا ويتكون من عدد محدود من «بولوك باشي» (قادة عسكريون)

---

(٤١) كان معظمهم ذوي أصول ريفيه وايديولوجية شعبية بهويتها العربية الإسلامية، أما معظم أفراد النخب الجديدة ذات الأصول الاجتماعية المتوسطة، فلم يكن لهم سوى دور ثانوي نظراً لكونهم كانوا واقعين تحت تأثير الثقافة الفرنسية، إضافة إلى كونهم كانوا قد التحقوا بالثورة متأخرين. انظر: الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ص ٤٢.

(٤٢) Kamel Filali, «Sainteté maraboutique et mysticisme (XVI-XVIII siècle),» (Thèse de doctorat, Université de Strasbourg, Faculté des sciences humaines, 1994), pp.17 et 37.

وخمسة موظفين أتراك (ممثلو كل من الخزينة والخيل والجيش والبحرية والباشا نفسه)، بينما كان الإنكشاريون يمثلون العمود الفقري للسلطة ومصدر الترقية للوظائف العليا، بما فيها وظيفة الباشا بعد عام ١٦٥٩[٤٣].

وكانوا كلهم من أصل تركي أو أتراكاً بـ «المهنة» من غير الكراغلة والأهالي.

وبعد تلاشي انسجام السلطة الباشوية وضعف علاقاتها بقبائل المرابطين في ثلاثينيات القرن السابع عشر، قررت إنشاء قبائل المخزن بفرقها العسكرية: «الزمالة»، كقوة محلية لجمع الضرائب وفرض سلطة الحكم في الريف، مما اضطر بعض القادة المرابطين إلى التعاون مع هذه القبائل العسكرية المستحدثة في حدود أراضيهم، بينما بقيت القبائل الأخرى مستقلة أو شبه مستقلة في شكل تجمعات قبلية مرابطية محدودة أو «أميريات» أوسع، ولكنها كانت في فترات معينة في تنافس وصراع مستمرين لأسباب داخلية وخارجية.

وفي القرن الثامن عشر تغيرت نسبياً طبيعة الحكم في الجزائر، حيث أصبحت هذه الأخيرة مقاطعة شبه مستقلة يقودها «داي» (كرئيس دولة بدلاً من الباشا) يتم انتخابه محلياً من قبل الطائفة التركية في الجزائر. وقد رافق ذلك تقسيم الجزائر إلى: «دار السلطان» (الساحل العاصمي وسهل المتيجة) تحت سلطة الداي مباشرة، وثلاث مقاطعات (شرق، وسط، غرب) يشرف على حكم كل منها «باي» يتم تعيينه من قبل داي الجزائر لمدة ثلاث سنوات. أما قاعدة الحكم البيلكي فلم تتغير أساساً حيث ظلت عسكرية، معتمدة على طائفة «الرياس» العسكرية (بدلاً من الانكشاريين) والقادة والحكام العسكريين في الأرياف والمدن، أي: الجيش البري، البحرية، الحكام ـ داخل التجمعات الحضرية ـ والقادة ـ في المناطق الريفية. أما مجموعة الطوائف الحضرية، فكان على كل طائفة منها أمين كواسطة بينها وبين السلطة، بالإضافة إلى العلماء الذي لم يشاركوا مباشرة في الإدارة ولكنهم كانوا «يشكلون النخبة الروحية للمدن، أي ما يسمى اليوم بالرأي العام[٤٤]. أما الأرياف (باستثناء مناطق

---

(٤٣) Charles André Julien, *Histoire de l'Afrique du nord: Tunisie, Algérie, Maroc,* bibliothèque historique (Paris: Payot, 1969), p. 275.

(٤٤) Boyer, archivist, *L'Evolution de l'Algérie médiane (ancien département d'Alger) de 1830 à 1956*, p. 60.

قبائل المخزن والرعية) بمناطقها الجبلية، والسهلية، والسهبية، والصحراوية، فكانت قبائلها تحت سلطة النبلاء من الأجواد والمرابطين وبقيادة شيوخ القبائل وعلماء الدين فيها.

إن العلاقة التي كانت قائمة بين سكان الريف والسلطة يمكن اعتبارها حجز الزاوية للحياة السياسية في الجزائر (وكذا الاقتصادية والاجتماعية)، بحيث مثلت قبائل المخزن القاعدة الأساسية للسلطة السياسية في الريف، وكانت هذه القبائل في أول الأمر تتكون من «تجمعات سكانية اصطناعية متمايزة في أصولها، مختلفة في أعراقها، فمنها من أقره الأتراك بالأراضي التي وجدت عليها [...]، ومنها من أعطيت لهم الأراضي لتستقر عليها، ومنها من استقدم كأفراد مغامرين أو متطوعين من جهات مختلفة ليؤلف جماعة شبه عسكرية ترتبط مصالحها بخدمة الحكومة التركية»[٤٥]، ثم أدرجت ضمنها لاحقاً بعض قبائل الأهالي الثائرة لتعطى هي أيضاً صلاحية مراقبة المناطق التي شهدت ثوراتها وفرض سلطة البيلك عليها، مقابل استفادتها من بعض المنح العينية والإعفاءات الضريبية.

وأما بقية القبائل (الرعية، المتحالفة أو المستقلة)، فكانت علاقتها بالسلطة متفاوتة: فقبائل الرعية كانت «خاضعة لمختلف المطالب البيلكية المنفذة بواسطة قبائل المخزن، بينما كانت القبائل المتحالفة والمستقلة ـ الممتنعة عن حكم البيلك ـ تدفع ضريبة «اللزمة» فقط وتطلب منها المعونة عند الضرورة مقابل تقديم الخلع والهدايا والترضيات لشيوخها وزعمائها ورجال الدين[٤٦] منها.

وفي الأخير، يمكن القول ان الحياة السياسية في الجزائر أثناء الحكم البيلكي تميزت في الحالات العادية (من غير فترات الاعتداءات الخارجية أو الثورات الداخلية) بانعدام شبه كلي لمشاركة الأهالي في اتخاذ القرارات على المستوى العام، وكذا في إدارة شؤون البلاد السياسية، حيث اقتصر ـ في الغالب ـ دور شيوخهم وزعمائهم وعلمائهم على الوساطة بينهم وبين السلطة. واستمر هذا الوضع أثناء الاحتلال الفرنسي، باستثناء طبعاً الفترة التاريخية

(٤٥) سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر**، ج ١: **العهد العثماني**، ص ٩٨.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٥٠ ـ ٥١.

المتميزة بحكمها الأهلي المحلي التي مثلتها التجربة القصيرة لدولة الأمير عبد القادر (١٨٣٢ ـ ١٨٤٨)، حيث كانت بنية السلطة فيها هرمية: مَثّلت **القبيلة** (من دون قبائل الرعية والمخزن التي زالت) قاعدتها بقيادة «شيخ الشيوخ»، تليها **القيادة** المتكونة من عدة قبائل برئاسة «قائد»، ثم **الأغاليك** التي كانت تضم عدة قيادات برئاسة «آغا»، ومجموع هذه الأخيرة كان يشكل **خليفليك** يرأسه خليفة. وفي الأخير، فإن مجموع الخليفليك يكون الدولة بقيادة «الأمير» عبد القادر(*)، والذي أقام بالموازاة مع ذلك نظاماً قضائياً قوامه مجلسان للعلماء والقضاة(٤٧).

إن طبيعة المشاركة على مستوى المجتمعات والفئات الاجتماعية كانت «قبلية» أصلاً، أي تدار بواسطة مجالس عائلية أو عشائرية داخل القبيلة أو العشيرة نفسها (ومثلها قبيلة الأمير عبد القادر نفسه)، أو بواسطة مجالس رؤساء القبائل وشيوخها على مستوى أوسع ولمواجهة تحديات أكبر. كان معظمهم (ومنهم أهالي جبال «القبائل») «يحلون نزاعاتهم بفضل الجماعة (جمعية العقلاء) وكانوا يطبقون قانون الشرف والأخلاق المستوحى من القيم الإسلامية»(٤٨). ولكن طبيعة تسيير هذه القبائل لم تكن موحدة النمط، فلقد فرق ابن خلدون بوضوح مثلاً، بين القبيلة «الديمقراطية» التي لا يتمتع رئيسها إلا بسلطة معنوية وتسود فيها مواصفات: التنافس في الخير والحياء من الأكابر وتوقيرهم، والتدين، وإنصاف المستضعفين...، والقبيلة «الدكتاتورية» الأكثر انسجاماً والتي يحتكر رئيسها السلطة المادية والسياسية ويسود فيها القهر والغدر والانقياد إلى الباطل...(٤٩).

أما طبيعة العلاقة التي كانت تجمع بين مختلف القبائل، فكانت تتراوح بين الاحترام المتبادل والتنافس السياسي والاجتماعي والتجاري أحياناً، والغيرة والازدراء والصراع أحياناً أخرى. وكان ذلك، على ما يبدو، أكثر حدة بين

(*) انظر: الشكل رقم (٢ ـ ١) وخريطة التنظيم الإداري لدولة الأمير عبد القادر (عام ١٨٣٩) في الفصل الثاني في هذا الكتاب، ص ٨٣ ـ ٨٥.

(٤٧) Boyer, archivist, Ibid., pp. 85-91.

(٤٨) بن نعمان، **فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر: الخلفيات، الأهداف، الوسائل، البدائل**، ص ١١٩.

(٤٩) Henni, *Etat, surplus et société en Algérie avant 1830*, p. 32, et الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ص ١٦.

«المرابطين» و«الأجواد»، أو بين «المرابطين» و«البدو» أو بين قبائل رعاة السهوب والقبائل الرحل الصحراوية. . . ولم يقلل من حدتها سوى العامل الديني والتجاري. وعلى العموم فقد كانت قبائل البدو منها أكثر «نزوعاً إلى الالتحام» ـ على حد تعبير ابن خلدون ـ من قبائل الحضر لقلة العصبيات بها[٥٠].

وأما بعد القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر من طرف الاحتلال الفرنسي (عام ١٨٤٨)، فلم يسمح للنخب الجزائرية المتبقية ـ بعد تحطيم أو إزاحة النخب والزعامات التقليدية الوسيطة ـ بالمشاركة في الحياة السياسية العامة إلا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث فتحت أمام الفئة المثقفة آفاق المشاركة الانتخابية المحدودة والتي كانت دوماً محفوفة بتردد مزمن واستنكار ضاغط. فعلى الرغم من أن هذه المشاركة كانت صورية في شكلها وبعيدة عن التأثير في القرارات، وعلى رغم أن مشروع التمثيل البرلماني المقدم من طرف الجزائريين عام ١٩٢٥ قوبل بالرفض، فإن المستوطنين استنكروا هذه المشاركة لأن الأهلي المسلم ـ في رأيهم ـ ليس قادراً على أداء واجبه الانتخابي لأنه ينتمي إلى طبقة أمية غير مثقفة، وينتخب حسب ما يفرضه عليه المرابطون، أو رجال الدين أو السياسة، أو حتى حسب ما يتقاضاه من أجر لبيع صوته. ثم إن عملية اختيار الممثلين الجزائريين في المجالس كانت تخضع إلى إرادة الإدارة التي تنتقيهم من بين الموالين لها من غير الوطنيين.

ومع ذلك فقد استفاد الجزائريون من نضالهم في الأحزاب الوطنية والجمعيات الثقافية وجهادهم ضد الاحتلال الفرنسي في صفوف جبهة التحرير الوطني، فكون بعضهم رصيداً سياسياً وخبرة معتبرة في العمل الجماعي العام لم يثمّن للأسف الشديد بعد الاستقلال (عام ١٩٦٢)، حيث ظهر جيل جديد من العسكريين واحتكر التمثيل السياسي للشعب، فاستبعد أو همّش النخب السياسية والدينية، وكذا معظم الزعماء التاريخيين للثورة التحريرية وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، بالإضافة طبعاً إلى الأعضاء «المصاليين» من حزب الشعب (لموقفهم المعادي أثناء الثورة). . . ولم ينج من هذه الغربلة سوى غالبية إطارات الحزب الشيوعي الجزائري الذين استطاعوا أن يتهيكلوا داخل فدراليات الحزب الواحد المسيطر ليشكلوا تياراً ضاغطاً ثم حليفاً تكتيكياً. . .

---

(٥٠) الهرماسي، المصدر نفسه، ص ١٦.

ومن ثم لم تعد الأحزاب السياسية ولا المجتمع المدني بنخبهما محور الحياة السياسية بعد أن أصبح الجيش المؤسسة المركزية للمجتمع التي توظف باقي الواجهات السياسية والمدنية بما فيها الحزب الواحد. وهو ما سنوضحه بالتفصيل لاحقاً.

٢ ـ الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية

لقد سبق وأشرنا إلى أن تاريخ الجزائر الحديث لا يمكن تفسيره دون الرجوع، إلى العوامل البشرية الخارجية[٥١] من جهة، ومن جهة أخرى إلى مظاهره الروحية والرمزية. لقد أكد ابن خلدون من جهته، دورها الحاسم في المغرب الأوسط[٥٢]، وبخاصة في الفترة العثمانية، التي «تعتبر بمثابة المعبر الزمني الذي حافظ على قيم الجزائر الحضارية وتراثها الإسلامي العربي»[٥٣]. ومما حافظ على هذه الأبعاد طيلة هذه الفترة اشتراك الحكام والأهالي في الدين الإسلامي بمختلف قيمه وتعاليمه وفي اللغة (في الكتابة والتعليم على الأقل)، حيث اقتصر الصراع على النفوذ السياسي والمصالح الاقتصادية.

وعلى العموم، يمكن القول إن هذه المظاهر جعلت الجزائر يغلب عليها الطابع الروحي الذي كان أساسه، ولمدة طويلة، إسلاماً «مرابطياً»[٥٤] متجذراً بقوة في الحياة اليومية بمزاراته وزواياه، ولكنه في الفترة الأخيرة (القرن

---

(٥١) الوجود العثماني، المسيحي واليهودي والهجرات القسرية للأندلسيين، التي سبقت الإشارة إليها.

(٥٢) Henni, Ibid., p. 6.

(٥٣) سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر**، ص ٩.

(٥٤) كان «الرباط» بالجزائر في بداية الأمر عبارة عن رباط بحدود أرض الإسلام والثغور الإسلامية (ك «وطنية دينية» ضد غارات المسيحيين منذ القرن التاسع بعيداً عن التصوف الإغراقي والشعوذي)، ثم تحول إلى طلب العلم والتعلم ثم إلى تجمعات دينية للدعوة والعبادة بزواياها ومزاراتها، ليقتصر في الأخير على الشخصيات وأماكن زيارتهم للتبرك بهم. وهي «فترة جددت فيها النزعة الصوفية دورة المرابطين ولكن بمنطلقات مغايرة، مما جعل بن نبي يصفها بـ «الخطرة»، ذلك أن الحلقة لم تستأنف بالفقه والرباط، بل بالتميمة والزاوية» (مالك بن نبي، **شروط النهضة**، ترجمة عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين (بيروت: دار الفكر، ١٩٦٦)، ص ٢١)، فساد الظلام وخيم الجمود الفكري وكثرت البدع وعطل الفكر، وحتى الفقهاء الذين عرفوا بمعارضتهم الصوفية أصبحوا بدورهم «طرقيين»، فسيطرت الطرق الصوفية على المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، سيطرة مذهلة، فبلغ عدد الزوايا في الجزائر ٣٤٩ زاوية وعدد المريدين أو الإخوان ٢٩٥٠٠ مريد. انظر: عمار الطالبي، **كتاب آثار ابن باديس**، ٢ ج (الجزائر: دار ومكتبة الشركة الجزائرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٨)، ص ١٨.

العشرون: وبخاصة أثناء الاحتلال الفرنسي)، وبدفع من «العلماء»، استرجع الإسلام السني مكانته الريادية وتمثل المطالب الوطنية التحريرية، أي أن الإسلام في الجزائر قبل قيام الدولة الحديثة حافظ على حيويته ذات الطابع المرابطي ثم استرجع تدريجياً معالمه السنية، ليقف في وجه خطط المحتل الفرنسي التدجينية: تأميم أملاك الأوقاف واستمالة بعض المشايخ والعلماء المرابطين وإثارة الخلافات بينهم، والتنصير والفرنسة...

إن الخارطة الدينية للفترة العثمانية من تاريخ الجزائر كانت تتكون من ثلاثة عناصر، حصر بواييه(٥٥) عنصرين منها في المرابطين المحليين أو شيوخ الزوايا (Santons)، ثم في مناطق نفوذ الطرقيين (Confréries). إن كثافة المرابطين تقل تدريجياً كلما توغلنا جنوباً في الهضاب العليا وتركنا وراءنا جبال البربر، حيث يكثر عدد المرابطين المحليين الذين كانوا محل زيارات عديدة، ويقل عدد قبائل المرابطين الطرقية (القادرية، التيجانية، الرحمانية، الدرقاوية، الطيبية، العزوزية، الحنصلية...) التي تنتشر أكثر في الهضاب والجنوب. أما العنصر الثالث الذي أغفله بواييه فكان يتمثل في «العلماء» ومدارسهم في المدن والتجمعات الحضرية، حيث كانوا يتابعون عمل «فقهاء» القرون الثلاثة السابقة من إحياء للسنة والعناية بالمسائل الفقهية، وذلك على الرغم من أن تيار العصر كان يتماشى أكثر مع التصوف.

أما أثناء الاحتلال الفرنسي فقد تغيرت هذه الخارطة الدينية، بحيث كاد ينعدم وجود ونفوذ بعض الطرق الصوفية في العاصمة (الدرقاوية، الطيبية...) بخلاف الرحمانية وعلماء «الجمعية» الذين كثفوا نشاطهم بالمنطقة بعد عام ١٨٣٠. وعلى العموم، فإن نفوذ الفرق الصوفية كان دائم الحركة: فقد تمركز بعد عام ١٨٥٠ في الريف بخاصة، وكذا في الغرب الجزائري (العلوية، السنوسية، الدرقاوية، الشيخية، القادرية...) والشرق الجزائري (الرحمانية، العامرية، العيساوية...) على رغم المنافسة القوية للعلماء السنيين الذين تمكنوا من استقطاب العديد من المرابطين وشيوخ الزوايا والمثقفين الجدد. وكان ذلك خاصة في وسط وشرق البلاد. أما من حيث المذاهب الفقهية التي كانت سائدة، فكان المذهب المالكي مهيمناً باستثناء بعض الأحناف في

(٥٥) Boyer, archivist, *L'Evolution de l'Algérie médiane (ancien département d'Alger) de 1830 à 1956*, p. 54.

العاصمة (معظمهم تأثر بالأتراك) والإباضيين في منطقة غرداية خصوصاً. وأما عن التوجه العام للتدين في الجزائر المحتلة (١٨٣٠ ـ ١٩٦٣)، فيجب «التفرقة بين تطور العامة والنخب. استمر عامة الناس في تطبيق إسلام «شبه سني» ولكنه متجذر جداً في الحياة اليومية. ولقد صمد هذا الأخير من دون عناء أمام هجمات الحضارة الغربية [...] أما النخب الشابة لأعوام ١٨٩٠ ـ ١٩٣٠ والتي أبدت عدم مبالاتها وعدم التزامها ببعض مظاهر الإسلام دون رفض مباشر له، فقد عرفت تطوراً فجائياً (ثنائياً ومتناقضاً) تحت ضغط الظروف السياسية، وبخاصة نشاط «جمعية العلماء»: علمنة أو لائكية على المستوى الشخصي وتشدد إسلامي على المستوى الاجتماعي، ليتمثّل هذا الأخير تدريجياً، وعند البعض، القضية الوطنية[٥٦].

لقد كانت الحياة الثقافية عموماً عند دخول الفرنسيين إلى الجزائر تعتمد أساساً على الزوايا، والمساجد والمدارس و«المسايد» (وهي عبارة عن مدارس ابتدائية، ومفردها «مسيد»: وهي كلمة دارجة نحتت من كلمة مسجد العربية تبعاً للهجة تميم التي تلفظ «الجيم» «ياء») وبعض المكتبات كمراكز تربوية، تعليمية وتثقيفية، وعلى مدخول الأحباس والأوقاف كمورد أساسي للإنفاق عليها.

ففي المدن كانت الحياة الثقافية تنشطها في الغالب ثلاث مجموعات: الخواجة الأتراك والكراغلة المثقفون والعلماء من الأهالي والأندلسيين. أما المقاهي ومسارح «عرائس القراقوز» والظل الصيني، فكانت أهم أماكن التسلية الشعبية في المدن.

وفي الأرياف، بجبالها وسهولها وصحاريها، شكلت الزوايا ملاجئ ثقافية مهمة توارثتها الأجيال بحماس واعتزاز، بينما شكلت الأسواق مدار حياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

إن التربية والتعليم إذن، وإن كانا يمثلان هاجساً عمومياً ويلاقيان دعماً رسمياً متفاوتاً، فإنهما تركا للمبادرة الفردية و«الجمعوية»، تقوم بهما في المدن «المسايد» بواسطة «المؤدب» ثم المدارس أو الزوايا بواسطة «المدرس» في المرحلة الموالية ليتخرج منها «طلبة» يقومون بمهام التعليم أو القضاء لاحقاً. وكان

---

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٣٧٤ ـ ٣٧٥.

«المسيد» والمدرسة في الغالب عبارة عن ملحقات المساجد الموجودة غالباً في المدن، أما الزوايا فكانت منتشرة أكثر في الريف. وأما عددها، فتذكر بعض المراجع الفرنسية أن الجزائر العاصمة كان فيها حوالى ٨٠ مسيداً وأكثر من عشر زوايا، أو ما يعادل ٢٠ بالمئة من شبابها المتمدرس[٥٧]. كما تذكر بعض المصادر الجزائرية أن مدناً مثل تلمسان، وقسنطينة وبجاية كان بها في القرن التاسع فقط ما يزيد على ست مدارس وقرابة ستين مسجداً[٥٨] وأن نسبة الجزائريين الذكور، الذين كانوا يعرفون الكتابة والقراءة في وقت الغزو، بلغت حوالى ٤٠ بالمئة[٥٩].

لكن الاحتلال الاستيطاني والحضاري الذي فرضته فرنسا ابتداء من دخولها الجزائر عام ١٨٣٠، جعل سياسة الفرنسة والتنصير، بالإضافة إلى الوجود المكثف للمستوطنين الأوروبيين (فرنسيون، أسبان، إيطاليون، مالطيون. . .) يحدث خللاً كبيراً على مستوى القيم والعادات العامة بخاصة بالمدن، ثم في منطقة القبائل بالذات. فقد أُدخلت عدة عادات استهلاكية وثقافية غريبة عن المجتمع، حيث أنشئت حينها بعض الجمعيات اليهودية والماسونية والعديد من الجمعيات والكنائس المسيحية وحولت بعض المساجد إلى كنائس مسيحية وبيعات يهودية. فالعمل الكنسي في الجزائر لم يفصل عن العمل الاحتلالي حتى بعد فصل الدين عن الدولة عام ١٩٠٧، إذ بعد الحملات التنصيرية الأولى لرجال الكنيسة المرافقة للاستيطان كوّن الكاردينال لافيجري (Lavigerie) عام ١٨٦٨ فرقته من «مبشري أفريقيا» أو «الآباء البيض» بغية تنصير الأهالي جملة وتفصيلاً وتحويل الجزائر قطعة مسيحية فرنسية: «علينا أن نجعل من الأرض الجزائرية مهداً لدولة مسيحية عظيمة، أعني بذلك فرنسا أخرى يسودها الإنجيل ديناً وعقيدة، فهذه هي آية الله»[٦٠]، ولكنه ما لبث أمام صعوبة مهمة تنصير الكبار أن وجه عمله

---

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٧٠ ـ ٧٢.

(٥٨) وكان عدد هذه المؤسسات التعليمية في انتشار متزايد في بعض المدن، بالتوازي مع نمو عدد سكانها. انظر: سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي: من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (١٦ ـ ٢٠م)**، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٥٩) عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية**، ترجمة فيصل عباس؛ مراجعة خليل أحمد خليل، السلسلة التاريخية، ط ٢ (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢)، ص ٩٣.

(٦٠) يونس درمونة، **المغرب العربي في خطر** (القاهرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٥٦)، ص ٣٠.

نحو تنصير يتامى مجاعة ١٨٦٦ ـ ١٨٦٧ ثم نحو شباب منطقة القبائل في إطار دعم سياسة التفرقة بين الأهالي، وذلك في الاتجاه نفسه للتدخل الاستدماري في مجال التعليم، الذي قامت به السلطات المدنية والعسكرية رسمياً منذ عام ١٨٨٣ (مرسوم جول فيري)، وقبل ذلك بتدخلات تنص خصوصاً على هدم الجهاز التربوي والديني بصورة مباشرة وتضييق أسسه المادية والاجتماعية مع بناء جهاز تعليمي بديل مفرنس للعقول والقلوب[٦١]. فلقد صرح سكرتير المارشال بيجو سنة ١٨٣٨: «أن العرب لا يقبلون فرنسا إلا إذا أصبحوا فرنسيين ولن يصبحوا فرنسيين إلا إذا أصبحوا مسيحيين»[٦٢]. كما دعمت هذه السياسات بعض البعثات التنصيرية الأوروبية الأخرى (من منطقة الألزاس، سويسرا، ألمانيا. . .) وبخاصة البروتستانتية منها، المنافسة للآباء البيض[٦٣]. هذا بالإضافة طبعاً إلى محاربة فرنسا عمل الزوايا بالمنطقة وحظر الفقهاء من الانتقال إليها ومنع التكلم فيها بغير اللهجات البربرية واللغة الفرنسية[٦٤]. وقد كان لهذا التمييز الجامع بين الفرنسة والتنصير لهذه المنطقة آثاره المعروفة في مستقبل البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية للجزائر المعاصرة، وذلك على الرغم من أن النتائج الآنية ـ بعض المئات من المتنصرين[٦٥] ـ لم تكن في مستوى المجهودات التي بذلك آنذاك بغية تنصير وفرنسة أهل المنطقة. كما كان لعمليات هدم الجهاز التربوي والديني، على مستوى أعم، آثارها المدمرة على المستوى الفكري والعقدي ثم على المستوى الاقتصادي، مما سنوضحه لاحقاً.

أما في ما يخص التاريخ الاقتصادي للجزائر قبل قيام الدولة الحديثة، فكان عموده الفقري التجارة الخارجية وخلفيته القاعدية الريف الجزائري الزراعي. «إن الدافع الاقتصادي كانت توجهه العلاقات الخارجية من خلال

---

(٦١) لقد عرف التعليم الإسلامي الابتدائي والعالي هبوطاً شديداً وبخاصة بعد عام ١٨٧٠، نتج منه «تمزق فكري عقائدي» أدى إلى الجهل والفقر، ولكن هذا التراجع لم يعوض بارتفاع كمي وكيفي في التعليم الفرنسي بل بتناقص واضح. انظر: جغلول، المصدر نفسه، ص ٧٥ ـ ٧٧ و٩٣.

(٦٢) درمونة، المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٦٣) Boyer, archivist, *L'Evolution de l'Algérie médiane (ancien département d'Alger) de 1830 à 1956*, pp. 366-367.

(٦٤) ساطع الحصري [أبو خلدون]، **حولية الثقافة العربية، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨**، ٦ ج (القاهرة: جامعة الدولة العربية، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨)، ص ٤٧٦.

(٦٥) Boyer, archivist, Ibid., p. 367.

نشاط القرصنة ونظام الإتاوات والهدايا الإلزامية»[٦٦]. فالمغرب الأوسط كان يعتبر منذ القدم مفرقاً مهماً بين المشرق، أفريقيا وأوروبا. «فلقد ازدهرت من جديد التيارات التجارية الدولية مع الفتح الإسلامي، ولهذا كان الهدف الأساسي للحكام والمتعاقبين على المنطقة تطوير ومراقبة المدن والطرق التجارية قبل اعتمادهم على الرعي والزراعة بالداخل، حيث كانت التجارة تمثل عامل اندماج اجتماعياً مهماً للتشكيلة الاجتماعية»[٦٧]. كما أن العلاقة التي كانت قائمة بين سكان الريف والسلطة يمكن اعتبارها حجر الزاوية للوضع الاقتصادي آنذاك، بحيث مثلت من جهة، قبائل المخزن ـ المسيطرة أو المشرفة على مناطق مهمة من الريف ـ القاعدة الأساسية للحكم ممونة إياه بالمنتوجات الزراعية، ومن جهة أخرى وبصفة أعم كان الريف ينتج للمدينة قُوْتَها ويحرك أسواقها بالماشية والخضر والحبوب وينشط تجارة الحبوب الخارجية.

أما القطاع الصناعي، فكان تقليدياً يقتصر على إنتاج التجهيزات العسكرية وعلى بعض المحاجر والمخابز والإنتاج الحرفي المرتبط بالإنتاج الزراعي وأدواته الحديدية أو الطينية أو الخشبية.

ومن جهة أخرى، لعبت المؤسسات الدينية (الأحباس والأوقاف) دوراً مهماً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أيضاً بإيداعاتها النقدية والعينية المهمة التي تعيد توزيعها على الفقراء وعلى صيانة المساجد والزوايا والمكتبات ودفع أجور المؤدبين والمدرسين والأئمة (أي التكفل بقطاع خدماتي مهم مما يسمى اليوم بقطاع التربية والتعليم)، مما أثار لاحقاً حفيظة الفرنسيين فأمموا معظم أملاكها.

وأما أهم النشاطات الاقتصادية فكانت تشمل:

ـ التجارة الخارجية والتي كان يسيطر عليها في البداية الأتراك والفرنسيون واليهود، لينفرد هؤلاء باحتكار أغلبها منذ نهاية القرن الثامن عشر، وكان ذلك بقيادة شركة «بكري وبوشناق» اليهوديين اللذين احتكرا حق شراء القمح وتصديره منذ عام ١٧٩٤، وذلك على رغم احتجاج القنصل الفرنسي رسمياً لدى الداي.

(٦٦) سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر**، ج ١: **العهد العثماني**، ص ٤٩.

(٦٧) Henni, *Etat, surplus et société en Algérie avant 1830*, p. 19.

ـ التجارة الداخلية التي كانت تعتبر مدار حياة السكان وعاملاً اندماجياً مهماً، وكان قوامها الأساسي خارج المناطق الحضرية: القبيلة، وداخل المدن: الموظفين، والعمال، والبحارة، والجند، والتجار، والحرفيين وبعض فلاحي البساتين الخواص. وكان أثراهم، اليهود، والأتراك، والكراغلة، والأندلسيين الذين ركزوا نشاطهم على احتكار بعض الصناعات والمهن وممارسة التجارة.

ـ فلاحة البساتين في الجبال والسهول والرعي في السهوب والصحراء. وكان ذلك يتم على فئات متعددة من الأراضي: أرض البيلك (ملكية خاصة للأقلية التركية الحاكمة التي تسخر الأهالي لخدمتها)، أراضي العزّل (وهي أراضي واقية تحيط بأرض البيلك، تصادر أو تشترى رسمياً ليتنازل عنها لصالح كبار موظفي الدولة أو لقبائل المخزن، ولكنها تبقى ملكية غير مستقرة بسبب إمكانية تغيير مالكيها عند عدم تحقق الهدف من منحها)، الأراضي القبلية (المستقلة وشبه المستقلة: كانت تحوز حوالى ثلثي التراب الجزائري. أما طبيعة ملكيتها فكانت غير مستقرة: عروشية ـ جماعية عادة أو خاصة في بعض الأحيان)، بالإضافة طبعاً إلى أراضي الحبوس ذات الملكية الدينية الثابتة[٦٨].

ـ الضرائب بمختلف أنواعها (اللزمة، الغرامة، المعونة، الإتاوة، العادة، الزكاة، الضيفة).

ـ الأسواق والجمارك.

ـ الإتاوات والقرصنة البحرية إلى حين عام ١٨١٩، عقب مؤتمر «اكس لا شابيل»، عندما «أجبرت أوروبا حكومات المغرب على إنهاء القرصنة البحرية، وعلى فتح أسواقها للبضاعة الأوروبية»[٦٩]، مما أفقدها مورداً مالياً ضخماً وجعلها تضيف من عبء الضرائب الداخلية[٧٠].

وتجدر الإشارة في الأخير إلى «أن السلطة العثمانية في الجزائر لم تكن

---

(٦٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: سعيدوني، المصدر نفسه، وعبد اللطيف بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي ١٨٣٠ ـ ١٩٦٢**، ترجمة نخبة من الأساتذة؛ راجعه عبد السلام شحادة؛ دققه وأشرف عليه محمد يحيى ربيع (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٩).

(٦٩) الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ص ٢٤.

(٧٠) جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية**، ص ٤٣.

لديها ارتباطات اقتصادية عضوية مع الدوائر العثمانية... فعلاقات ولاء الجزائر للباب العالي كانت سياسية رمزية محضة»[(٧١)] انقطعت في بعض الأحيان[(٧٢)]، ومن ثم فلم تكن هناك علاقة استغلال أو نهب اقتصادي خارجي مثل ما حدث لاحقاً أثناء الاحتلال الفرنسي، بل كانت هناك علاقات مصلحة متبادلة.

وعلى العموم، فإن موارد الدولة بدأت تضعف تدريجياً وتزامن ذلك مع احتكارها للتجارة وتورطها بعقود وديون مع شركات أجنبية ونخب يهودية، بالإضافة طبعاً إلى انحطاط ثقافي عام وتفكك اجتماعي. كل ذلك وفر شروط «قابلية الاستعمار» ـ على حد التعبير الشهير لمالك بن نبي[(٧٣)]، في وقت كان هذا الأخير في نمو اقتصادي وعسكري تصاعدي، مما جعله يستهدف الجزائر كمجال لتوسعه.

أما في عهد الاحتلال الفرنسي فإن أهم ما ميز الاقتصاد الجزائري كان يتمثل في ما يلي:

ـ إلحاق الاقتصاد الجزائري بفرنسا وفتح سوق الجزائر أمام منتجاتها المستوردة، مع الاعتماد على المحاصيل الزراعية على رغم فقر المجتمع واحتياجه إلى المحاصيل الاستهلاكية.

ـ ملكية الأراضي من طرف المستوطنين وحرية التصرف فيها، ومساعدة الإدارة الفرنسية لهم للحصول على الأراضي بشتى الطرق[(٧٤)]: الشراء العادي، المصادرة، التأميم، الضرائب والمراسيم، المضاربات الربوية: القرض والرهن... فإلى سنة ١٩١٩ فقط، فقد الجزائريون ٢,١٢٣,٢٨٨ هكتاراً من الأراضي و ١٩٤,١٥٩ هكتاراً من الغابات. وكانت صحيفة **الإقدام** لصاحبها

---

(٧١) Henni, *Etat, surplus et société en Algérie avant 1830*, p. 75.

(٧٢) سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي: من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (١٦ ـ ٢٠م)**، ص ١٤٠.

(٧٣) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم «قابلية الاستعمار» وأهميته في تفسير التخلف، انظر: بن نبي، **شروط النهضة**.

(٧٤) Mahfoud Kaddache, *Histoire du nationalisme algérien: Question nationale et politique algérienne, 1919-1951*, 2 vols., 2ème éd. (Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1980-1981), tome 1, pp. 59-69.

الأمير خالد «تفضح ما يصيب الفلاح الجزائري من انتزاع للملكية كان يبلغ نسباً تفوق حد التصور في تلك الفترة، إذ كان الاستعمار ـ بعدما تمكن من أراضي الشمال بخضرها وفواكهها ـ يثب متهالكاً على الجنوب».

ـ تعاظم دور العنصر اليهودي في تمزيق الاقتصاد الجزائري. ولقد عايش المفكر الجزائري مالك بن نبي هذا «التمزق الاقتصادي» الذي بلغ ذروته في أعقاب الحرب العالمية الأولى، فوصف لنا نموذجاً منه في الشرق الجزائري: «كنت أعي في مقهى بن يمينة آثار التمزق الفكري العقائدي [...] وكانت «البرجوازية» القديمة ترهن آخر حليتها لدى مصرف القروض الربوية [...] بين سنة ١٩٢٠ و١٩٢٥ [...] وكان يهود قسنطينة [...] يقرضون المال بربا قدره يتراوح بين الخمسين والستين في المائة، حتى كان «شيدي المشلم» (باللفظ اليهودي) يوقع على بياض أحياناً سندات الدين [...] والفلاحون الذين كانوا ما يزالون يملكون أرضاً أو بعض أرض في منطقة سطيف أو قالمة أو عنابة إنما كانوا يفدون على تلك الحوانيت [...] فيسلخون عنهم كل ما كسبوا بعرق الجبين (مقابل مال لإحياء عرس أو شراء سيارة أو قضاء سهرات ماجنة). وكان الأسلوب واحداً: الورقة الموقعة على بياض.

وكان ذلك الأسلوب يوحد الدارة المحتومة على «الملكية الأهلية المحلية». وقد غدت الحوانيت اليهودية أداة انتقال (لنزع الملكية من الأيدي الجزائرية).

وهكذا كان التمزق الاقتصادي يتتابع بأثره المزدوج جاعلاً الملكية تنتقل من الأيدي الجزائرية إلى الأيدي اليهودية أو الأوروبية من جهة، ومن أيدي برجوازية وراثية إلى أيدي برجوازية تجارية من جهة أخرى».

إن عملية التمزق والتراجع نفسها شهدتها تربية المواشي والصناعة التقليدية. وعلى رغم أن الجزائر غنية بأنواع المعادن، فإن هذه الأخيرة كانت تستخرج لترسل إلى فرنسا وتسترجع مصفاة غازية الأسواق الجزائرية دعماً للاقتصاد الفرنسي.

وقد نتج من ذلك أن ارتفعت نسبة الفقر بين الجزائريين وتوالت عليهم المجاعات، فأجبرتهم على النزوح الريفي والهجرة إلى الخارج وامتهان التسول[٧٥]. وكان المعمرون بالتعاون مع اليهود يعمدون إلى استغلال هذه

---

(٧٥) Zahir Ihaddaden, *Histoire de la presse indigène en Algérie: Des origines jusqu'en 1930* (Alger: ENAL, 1983), p. 8.

المجاعات لتجريد المنكوبين مما تبقى من أملاكهم عن طريق قروض بفوائد عالية «تتراوح بين ٤٠ و١٠٠ بالمئة لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر فقط [...]. وقد أورد المؤرخ الفرنسي بيدولت في كتابه **الحقيقة في الجزائر** - (باريس ١٨٧١) - الكثير من الحوادث المؤكدة لما ذكرناه، [...]، ثم يقول إن السماسرة اليهود يتدخلون لخفض أسعار حبوب الجزائريين حيث تخصب أراضيهم المتبقية بنسبة ٢٠ إلى ٣٠ بالمائة [...]، وأن أهالي عمالة وهران مثلاً يدفعون لليهود أموالاً ضخمة جداً كربا يقدر بأكثر من أربعة أضعاف ما يدفعونه لفرنسا كضرائب. وبشكل عام، فإن يهود الجزائر أصبحوا من المساعدين الأساسيين للفرنسيين في فرض سيطرتهم على الجزائر بتمزيقها اقتصادياً. وقد ختم ساسة فرنسا بالجزائر استراتيجيتهم المدمرة بترك الاقتصاد الجزائري تحت سيطرة الرأس المال الفرنسي، وهو ما عكسته بعض فقرات أرضية «اتفاقيات ايفيان» التي اعترفت على رغم ذلك بالاستقلال السياسي للجزائر(٧٦).

(٧٦) انظر: بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي ١٨٣٠ - ١٩٦٢**، ص ٤٩٢ - ٤٩٤.

الفصـــل الثانــي

دواعي قيام الدولة الحديثة وعوامل استمرارها

يقول جوفنيل (Jouvenel) «إن كلمة «سياسي (ـة)» لا تخص شيئاً بعينه، بل تشير إلى مجموعة أشياء: نشاطات، مصالح، صراعات، أحزاب... لا يمكن حصرها. لكننا في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي نفرق على العموم بين الفكر السياسي وتطبيقاته العملية (Politics & Policy) كمجالين مختلفين للدراسة العلمية، وإذا كانت دراسة المجالين لا تخلو من الأحكام القيمية، فإن ثانيهما أكثر طواعية للعمل الموضوعي، وهو ما سنحاول القيام به من خلال تقويم بُعدي لوقائع الحياة السياسية في الجزائر مبرزين بعض قواعد عملها، وتمفصلاتها الأساسية، وأهم أحداثها ومحطاتها التاريخية.

لقد تميزت الحياة السياسية في الجزائر المستقلة (بعد عام ١٩٦٢) بعدة توترات سياسية طبعت تاريخها، وسنقتصر هنا على تناول جانب أساسي منها يتمثل في دواعي قيام الدولة الجزائرية الحديثة وعوامل استمرارها، وذلك من خلال محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية: ما الأسباب التي أدت إلى قيام الدولة الراهنة؟ وما العوامل التي انبثقت عنها حركة تكوين الدولة؟ ما الدوافع الداخلية والخارجية التي ساعدت على انبثاق حركة تكوين الدولة الحديثة؟ وما مدى استمرار كل من تلك الدوافع؟ ما الشعارات التي قامت الدولة على أساس تحقيقها؟ وما العصبية التي قامت عليها، وما القوى التي استندت إليها، وما مدى استمرارية ذلك؟ وفي الأخير ما تأثير كل ذلك في القبول الشعبي أو قبول النخب للنظام السياسي واستحسانها للشعارات التي قد يرفعها والعلاقات الإقليمية والدولية التي قد يقيمها؟

دواعي قيام الدولة الحديثة وعوامل استمرارها

إن ما اصطلح على تسميته بالدولة الحديثة في شكلها الوطني المعاصر في بلد كالجزائر تعتبر ـ كما مر معنا في الفصل السابق الخاص بالنبذة التاريخية ـ استمراراً لدولة تقليدية قائمة منذ القرن السادس عشر ميلادي جددت وتجذرت من الناحية الرمزية مع قيام «دولة الأمير عبد القادر» (١٨٣٢ ـ ١٨٤٨)، بالإضافة طبعاً إلى ما خبره الشعب الجزائري طيلة فترة احتلال فرنسا للجزائر (١٨٣٠ ـ ١٩٦٢)، من مقاومات مختلفة ضد محاولة اقتلاع جذوره وتدمير مختلف بناه الاجتماعية والسياسية والثقافية.

إن مقومات التجربتين التأسيسيتين السابقتي الذكر: الحدود الجغرافية، العاصمة القارة، الإدارة المركزية والسلطة العليا المنتظمة، الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، العلاقات السياسية الخارجية، السيادة الترابية ولغة التعليم (العربية)... شكلت في مجملها الأسباب الداخلية التي أدت إلى قيام الدولة الحديثة الراهنة (١٩٦٢). وأما في ما يخص الدفاع الخارجي المباشر الذي ساعد على انبثاق حركة تكوين هذه الدولة وسابقتيها، فكان يتمثل دائماً في الاعتداءات ومحاولات الغزو الخارجي الأوروبي: لقد تأسست «إيالة الجزائر» في القرن السادس عشر بعد دخول الأخوين بربروس الجزائر كحلفاء ضد الاعتداءات العسكرية الأسبانية المتكررة عام ١٥١٥م. واستمر مفعول هذا الخطر الخارجي الأوروبي الدائم معززاً فكرة الحدود والسيادة الترابية ومحفزاً أساسياً للجهود التنظيمية الذاتية الرامية إلى بلورة مقومات الدولة الخاصة. ومما ساعد على ذلك ضعف علاقة الجزائر بـ «الباب العالي» (الدولة العثمانية) وبخاصة منذ القرن الثامن عشر حيث كانت سياسية رمزية محضة، بل انقطعت في بعض الأحيان.

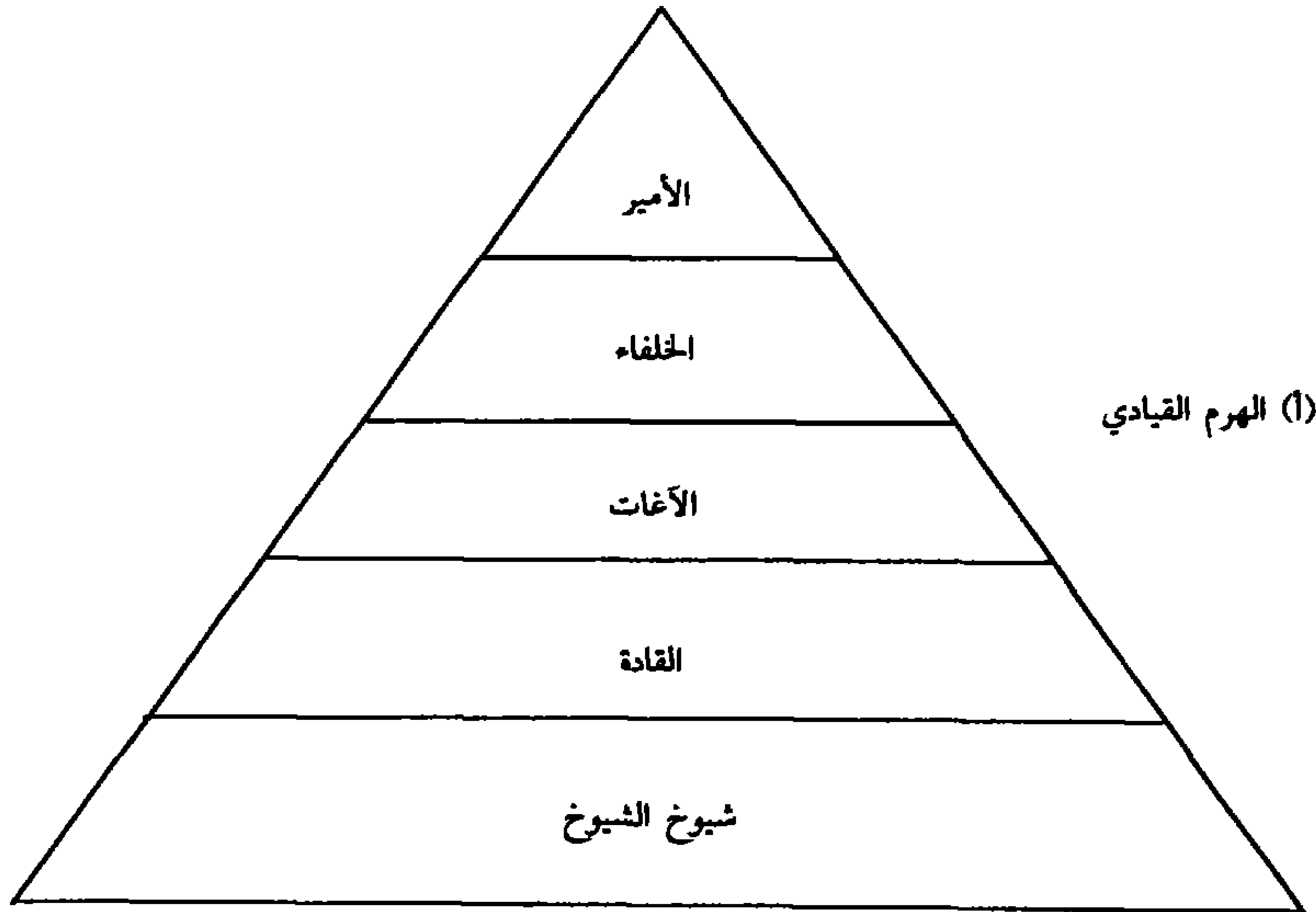
كما أن «دولة الأمير عبد القادر» (١٨٣٢ ـ ١٨٤٨) قامت أساساً كرد فعل على غزو أوروبي خارجي تمثل هذه المرة في المحتل الفرنسي الذي دخل الجزائر عام ١٨٣٠. وبعد تردد قصير ناتج أساساً من فراغ في هرم السلطة السياسية بعد استسلام «الداي»، اختير الأمير عبد القادر «شورياً» من قبل أهم قبائل وسط وغرب الجزائر ـ انطلاقاً ـ لقيادة المقاومة ضد المحتل الفرنسي. ولقد اضطره ذلك إلى بذل جهود تنظيمية كبيرة مكنته من وضع أساس التنظيم الإداري لدولة جزائرية جديدة ذات نمط هرمي يقودها «أمير» بمساعدة خلفاء

يشرفون على مقاطعات (خليفليك) تضم عدة ولايات (أغاليك)... (انظر شكل وخريطة التنظيم الإداري لدولة الأمير عبد القادر (عام ١٨٣٩))، بالإضافة طبعاً إلى إقامة أنظمة عسكرية وقضائية وجبائية خاصة قوامها مجلسان للعلماء والقضاة.

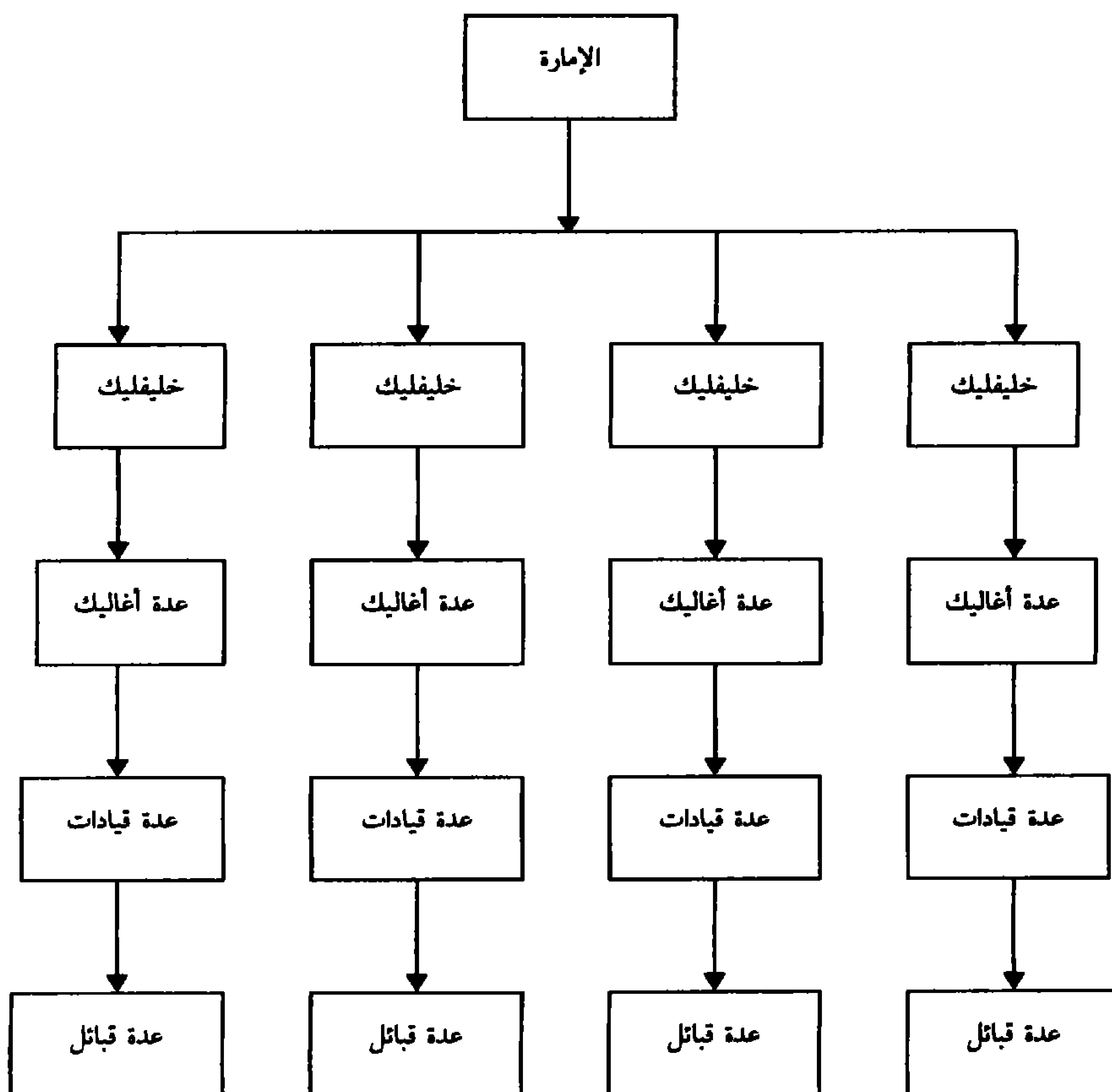
وإذا كانت دولة الأمير عبد القادر قامت كرد الفعل على الاحتلال الفرنسي للجزائر، وأخفقت في إخراجه بعد مقاومة دامت حوالى خمس عشرة سنة، فإن الدولة الجزائرية الحديثة (١٩٦٢-) قد قامت بعد حوالى قرن من الزمن من القضاء على دولة الأمير لتطرد المحتل بعد مقاومات عدة وحرب تحريرية دامت سبع سنوات (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢). وما زالت الدولة الراهنة حتى يومنا هذا تلوح في أوقات الأزمات بمروحة الخطر الخارجي مع اللجوء إلى رمزية الحرب التحريرية ومخلفات الاحتلال الفرنسي.

الشكل رقم (٢ ـ ١)

بنية السلطة الهرمية في دولة الأمير عبد القادر

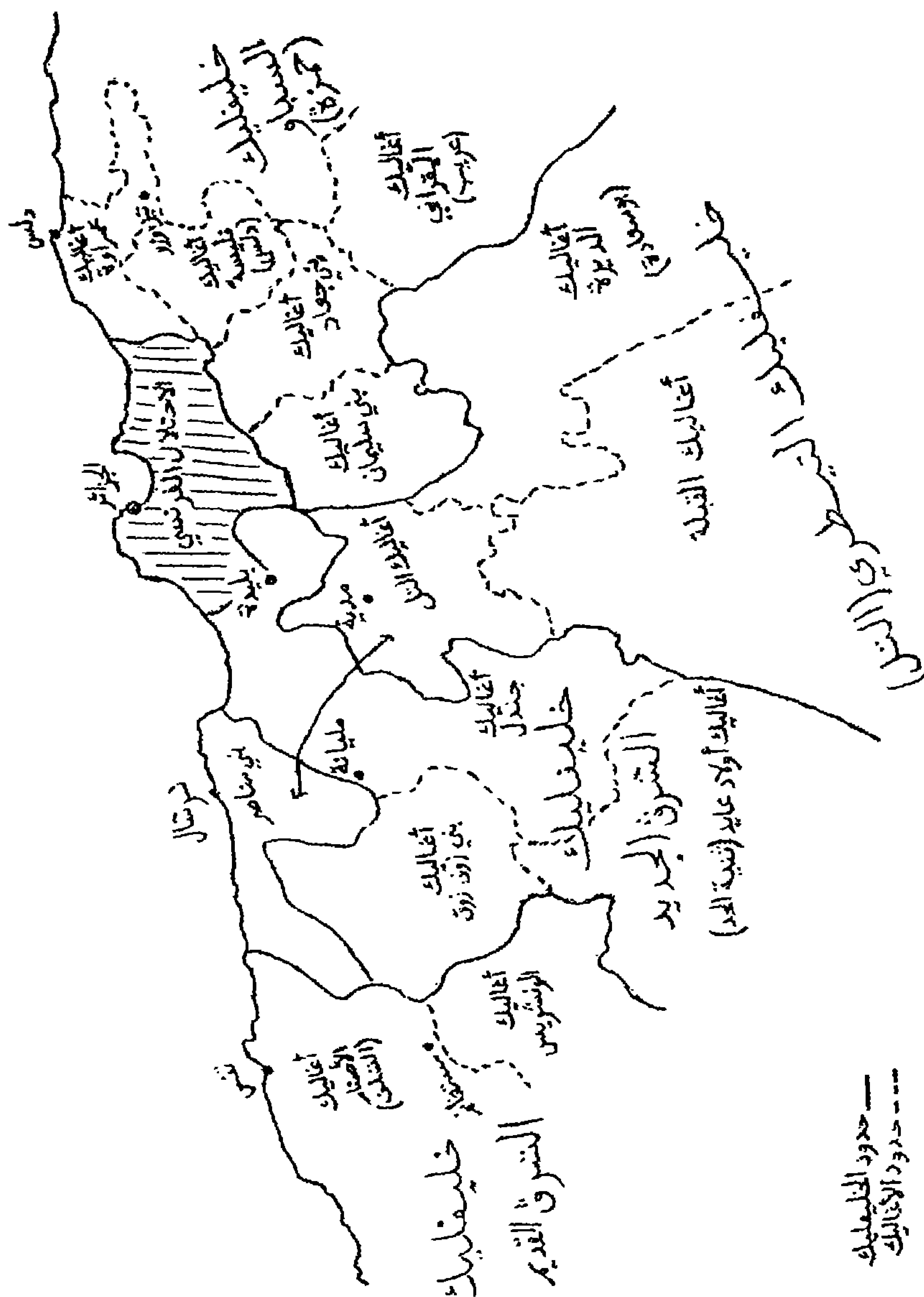


(ب) الهيكل التنظيمي



المصدر: إعداد شخصي.

خريطة التنظيم الإداري لدولة الأمير عبد القادر (عام ١٨٣٩)



ملاحظة: سلم الخريطة: ٠١ سم = ٢٠ كلم.

المصدر: بتصرف عن: Pierre Boyer, archivist, *L'Evolution de l'Algérie médiane (ancien département d'Alger) de 1830 à 1956* (Paris: A. Maisonneuve, 1960), pp. 84-85.

وإذا كانت جل المقومات والدوافع الداخلية مستمرة مع تفاوت في العمق والشمولية (التركيب القبلي والإثني، عامل ازدواجية أو ثلاثية اللغة. . .)، فإن العامل الخارجي ما زال كذلك مستمراً ولكن في ثوبه المعاصر (المديونية، التبعية الثقافية والاقتصادية. . .) المعنون بالنظام العالمي الجديد، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ووكلائها و/أو حلفائها الأوروبيين وبخاصة فرنسا، في ما يخص الجزائر، لقوة ارتباطها بها مالياً (التبادل التجاري والمديونية وبخاصة عن طريق نادي باريس) وثقافياً عن طريق بعض النخب المحلية.

وإذا كانت دولة الأمير عبد القادر واضحة المعالم منذ البداية: دولة «أميرية شوروية» ذات مرجعية دينية قوية، فإن وطأة الاحتلال الفرنسي التدميرية لمختلف البنى الاجتماعية والثقافية[١] لم تسمح للشعب الجزائري بتكملة إو إعادة استئناف لجزائر ما قبل الاحتلال. ومع ذلك فإن المقاومات المختلفة بقيادة بعض مشايخ الزوايا وعمل «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين» التأصيلي والنهضوي، بالإضافة إلى زخم نشاط الحركة الوطنية الذي توج بجبهة للتحرير الوطني. . . حافظت على الأساس: فبيان الأول من تشرين الثاني/نوفمبر، الذي يعتبر الشعار والإعلان الرمز للثورة التحريرية وثمرتها الدولة الحديثة، وعلى الرغم من كونه فضفاضاً يسمح ببعض التأويلات الايديولوجية، فإن قاعدته الأساسية المؤطرة (المبادئ الإسلامية) وهدفه الأسمى المتمثل في تحقيق الاستقلال الوطني كشعار جامع وَحّد كلمة الجزائريين، ربط حاضر الشعب الجزائري بماضيه.

لقد ورد في بيان الأول من تشرين الثاني/نوفمبر وصفاً عاماً لخصائص الدولة الجزائرية المزمع بناؤها بعد الاستقلال: «دولة جزائرية ذات سيادة ديمقراطية وشعبية، في إطار المبادئ الإسلامية»: فلليبراليين «ديمقراطيتهم» وللاشتراكيين «شعبيتهم». . . ولكن في «إطار المبادئ الإسلامية»، فهو حاو للتوجهين الايديولوجيين الغربيين السائدين شريطة تأطيرهما بالمرجعية

---

(١) لقد استعمل الاحتلال الفرنسي كل الوسائل للقضاء على النخب التقليدية للشعب الجزائري: القتل والتهجير والإخضاع والإهانة. . . فعملية تهجير الأمير عبد القادر مثلاً، رافقتها رحلة الآلاف من رجال النخبة التقليدية، قدر عددهم برونو ايتيان بـ ١٥٠٠٠. انظر: Bruno Etienne, *Abdelkader: Isthme des isthmes (Barzakh al-barazikh)* (Paris: Hachette, 1994).

الإسلامية، أي تكييفهما مع المنطلقات الحضارية للجزائر. إن هذه الشمولية، اتجاهاً وتأطيراً، ناتجة أساساً من جهة، من بعض التوجهات الغربية لبعض النخب، ومن جهة ثانية من طابع الثورة الجزائرية الشعبي والعاطفة الإسلامية القوية التي شكلت وقود دافعية المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي المسيحي. ولذلك فإن الدولة الجزائرية الراهنة قامت على «عصبية الشرعية التاريخية الشعبية» دون عصبية لغوية أو عرقية أو عائلية(٢). وما زالت كذلك إلى يومنا هذا، لتشكل المرجعية الأساسية للسلطة في الجزائر والنشاط السياسي الرسمي للأحزاب فيها: بموجب ما نصت عليه المادة الثامنة من دستور ١٩٨٩ بمنع اعتماد أحزاب خالف موقفها مصالح ثورة التحرير، بل إن أعلى منصب في الدولة: رئيس الجمهورية، يشترط في المرشح له «السلوك الحسن أثناء الثورة التحريرية»، وبموجب المادة ٧٣ من دستور ١٩٩٥ يشترط على المرشح إثبات مشاركته في ثورة الأول من تشرين الثاني/نوفمبر إذا كان مولوداً قبل تموز/يوليو ١٩٤٢ وإثبات عدم تورط والدي المرشح في أعمال مضادة للثورة إذا كان مولوداً بعد ذلك. فرؤساء الدولة الجزائرية منذ الحكومة المؤقتة وحتى اليوم: بن خدة، بن بله، بومدين، بن جديد، بوضياف، علي كافي، زروال، بوتفليقة كلهم من «قدماء المجاهدين»، وكذا أهم معارضيهم في الفترات المتعاقبة(٣).

ولكن هذه الشرعية التاريخية أو الثورية التي تستمد قوتها الرمزية من «منظمة المجاهدين» وباقي منظمات ما يسمى في الجزائر بالأسرة الثورية (منظمات أبناء الشهداء، أبناء المجاهدين، قدماء معطوبي حرب التحرير... - كهياكل وليس كأفراد) وقوتها الفعلية من الجيش الوطني الشعبي «سليل» جيش التحرير، بدأت تتآكل نظراً لاستهلاكها المفرط وتعاقب الأجيال الذي جعل المجتمع الجزائري مجتمعاً شبابياً ولد معظمه بعد الاستقلال ويعاني حالياً أزمة نفسية واقتصادية، وأصبحت المرجعية الثورية التاريخية بشعاراتها الفخورة غير

(٢) وهذا لا ينفي بالطبع بقاء ترسبات العصبية القبلية والجهوية التي ما زالت تعتمد لحد الآن في الترقيات الاجتماعية والسياسية وتدعم ظاهرة «الزبونية» في مختلف المجالات.

(٣) **الحكومة المؤقتة**: بومدين، **رئاسة بن بله**: شعباني، بوضياف، آيت أحمد، لخضر بورقعة، كريم بلقاسم، بن خدة، أحمد طالب الإبراهيمي، رابح بيطاط...، **رئاسة بومدين**: آيت أحمد، فرحات عباس، كريم بلقاسم، الطاهر الزبيري، بن يوسف، بن خدة، أحمد محساس ...، **رئاسة بن جديد**: بن خدة، آيت أحمد، مصطفى بويعلي، عباسي مدني...

كافية لاسترضاء الشباب، وبخاصة بعد تشخيصها المتكرر في بعض الأفراد التاريخيين الذي رسخت تصرفاتهم الغريبة والمتكررة نظرة سلبية في عيون الشباب والنخبة المثقفة.

ومع ذلك فإن البيان السياسي لهذه الشرعية التاريخية (بيان الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر) لا يزال يشكل في التسعينيات المرجعية الوحيدة التي تجتمع عليها الطبقة السياسية الحالية بمختلف توجهاتها الأيديولوجية (الإسلاميون، الوطنيون، العلمانيون) لأنه يتضمن من الناحية الشكلية اختلافات الاتجاهات الثلاثة، وإن كانت روحه أكثر عمقاً وحصافة: فهو يفتح باب الاجتهاد والعصرنة دون قطيعة مع المرجعية الإسلامية، بل يجعل هذه الأخيرة قاعدة الانطلاق والتعامل مع الفكر والتراث الإنسانيين ببعديهما الليبرالي والموجه، المركزي واللامركزي، الكفوء والعادل...

أما في ما يخص المؤسسة العسكرية، ذات العلاقة الوطيدة بالسلطة في الجزائر وببناء دولتها، والتي كانت تتمتع برمزية معنوية لصيقة هي أيضاً بالشرعية التاريخية المرتبطة ببيان الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر وجيش التحرير، فقد بدأت تتآكل رمزيتها هي الأخرى نتيجة إقحامها المباشر من طرف البعض في الساحة السياسية بخياراتها المتناقضة، وكذا نتيجة التصرفات العامة (وبخاصة الاقتصادية منها والتجارية) لبعض رموزها السابقين، وذلك لصالح الانزلاق نحو «هيبة ورهبة» مبنيتين أساساً على قوة مادية محضة، بينما كان قوام النظرة إليها في السابق «الاحترام». ولعل دورها الأخير الموجه لـ «المصالحة الوطنية» قد يسهم في استرجاع بعض مكانتها السابقة. والظاهر أن أحد الأهداف الأساسية من ترسيم «الهدنة» مع «الجيش الإسلامي للإنقاذ» يكمن ـ حسب راموني (Ignacio-Ramonet) ـ في محاولة «إعادة الشرعية للقوات المسلحة وصقل الوفاق الوطني الضروري لاستقرار الدولة بعد صدمات قرابة عشرية من الحرب الأهلية»(٤). ولكن السؤال يبقى مطروحاً حول مدى نجاعة ذلك.

وتجدر الإشارة في نهاية هذا المبحث إلى أهم الشعارات الوطنية التي استعملت من أجل الضبط أو التخلص من حق مشاركة الشعب في عملية

---

(٤) *Le Monde diplomatique* (juillet 1999), p. 1.

اتخاذ القرارات الجماعية، فكانت في عهد الرئيس بن بله ذات إشعاع عاطفي قوي جداً، وتأتي في مقدمتها: «الوحدة الوطنية» في وجه دعاة التعددية السياسية، و«لا جمع بين الثورة والثروة لرجال السلطة» في وجه المشاركين في السلطة أو الراغبين في ذلك. ثم «الاشتراكية» بـ «تسييرها الذاتي» كشعار حزبي طبعاً.

أما أهم الشعارات التجنيدية في عهد الرئيس هواري بومدين، فكان أبرزها: «من الشعب وإلى الشعب»، «العدالة الاجتماعية»، «الثورة المستمرة»... وغيرها من الشعارات ذات التوجه التعبوي اليساري.

وأما عهد الشاذلي فقد عرف ذيوع شعارات تواجه البذخ وإشاعات الفساد من جهة، وتدعو إلى الرفاهية من جهة أخرى، ومن ذلك مثلاً: «من أين لك هذا؟»، «من أجل حياة أفضل»... ولم يكن لها وقع الشعارات نفسها للعهدين السابقين.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن العشرية الأخيرة عرفت عودة الشعارات العاطفية وذات البعد التاريخي من جهة، والطابع المناسباتي الظرفي اللصيق بالأزمة السياسية والأمنية التي تعيشها البلاد من جهة ثانية. ومن أمثلة ذلك: «الجزائر قبل كل شيء» و«الوثبة الوطنية» و«جزائر العزة والكرامة»، و«المصالحة الوطنية» و«الوئام المدني»...

الفصل الثالث

الحياة السياسية عبر تاريخ الدولة الحديثة

إن توصيف الحياة السياسية في الجزائر المستقلة (١٩٦٢ ـ ٢٠٠٠) أمر معقد للغاية بسبب تداخل عوامل تفعيلها من جهة، وحداثة تجربتها من جهة أخرى. ومع ذلك فإن نصوص مرجعيتها وممارساتها السياسية أفرزت بعض المؤشرات المنتظمة نسبياً يمكن تشخيصها من خلال أهم المظاهر المميزة لها والتي يمكن إجمالها في ما يلي: كيفية تداول السلطة؛ تجارب نظام الحكم المتعاقبة فيها، ومن خلال الأزمات الكبرى الداخلية والخارجية التي مرت بها أنظمة الحكم المتتالية؛ ثم تاريخ المعارضة وأساليب عملها ومدى فاعليتها.

أولاً: كيفية تداول السلطة

إن تاريخ الجزائر الحديث أنتج في الغالب قيادات وسلطات تفرض نفسها على الهياكل المعترف بها، إنه تاريخ الانقلاب المستمر على الشرعية (التاريخية، أو الثورية، أو الحزبية، أو الشعبية ـ الانتخابية) بالطرق السلمية أو العنيفة. وقد نجد سوابق لذلك في عمق التاريخ الجزائري، منذ تأسيس «إيالة الجزائر» في القرن السادس عشر، حيث فرض الانكشاريون سلطتهم الفعلية على سلطة البايات الرسمية، وكذلك فعلت بهم طائفة الرياس. وإذا استثنينا فترة الأمير عبد القادر القبلية ـ الشورية، فإن تاريخ الحركة الوطنية بعد ذلك عرف نماذج «إعادة النظر في النظام القائم» والسطو على السلطة الشرعية بطرق مختلفة: لقد كان «حزب الشعب الجزائري» ـ العمود الفقري للحركة الوطنية ـ أكبر مسرح لذلك: حركة انتصار الحريات الديمقراطية بجناحيها، والمنظمة السرية، واللجنة الثورية للوحدة والعمل، ولجان مصغرة عدة، وجبهة التحرير الوطني. . . ومعلوم أنه قد تتولد من هذه الديناميكية بعض الأمور

الإيجابية، ويمكن اعتبار ثورة الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ التحريرية إحداها[١]. لكن لا يمكن اعتبار أن عمليات السطو على السلطة أو اغتصابها بالقوة الفعلية تنتج دائماً أوضاعاً إيجابية، لأن هذه الديناميكية الجذرية استثناء غالباً ما لا يمكن تقدير عاقبته ولا جدواه. لذا يفضل في الغالب اتباع القاعدة العامة الملازمة للتداول الشرعي والسلمي على السلطة. وهو ما لم يغلب على الساحة السياسية في الجزائر الحديثة، حسب قناعة شائعة أكدها أحد فاعليها الطاهر الزبيري[٢] بقوله: «ألاحظ فقط أن التداول على السلطة من فريق لآخر لم يرجع إلى الشرعية إلا كتبرير بعدي لأمر واقع. فهل استيلاء بن بله على السلطة في تموز/يوليو ١٩٦٢ كان شرعياً مقابل الهيئات السياسية العليا للثورة (المجلس الوطني والحكومة المؤقتة)؟ وماذا يعني ١٩/٦/١٩٦٥ من الناحية الدستورية؟ وهل كان تنصيب بن جديد من طرف ما تبقى من طرف أعضاء مجلس ضامر[٣] للثورة نموذجاً للديمقراطية؟»[٤]. وماذا عن إلغاء نتائج أول انتخابات تشريعية تعددية (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١) وابتداع هيئات غير دستورية تتبع بتنصيب فوقي لرؤساء استقدموا من منفاهم السياسي أو التقاعدي الإرادي أو القسري؟

هذه باختصار أهم المحطات التاريخية لتداول السلطة الرسمية في الجزائر، أو بالأحرى استمرارية السلطة الفعلية فيها، وفي ما يلي تفصيل بعض حيثيات ذلك:

إن تداول السلطة في الجزائر الحديثة تميز منذ البداية بطابعه العنيف الذي ارتبط أساساً بقوة نخبة السلطة العسكرية. فلقد أطيح بالحكومة المؤقتة، التي قادت مفاوضات إيفيان والترتيبات التقنية لخروج فرنسا من الجزائر،

---

(١) إن تمرد مجموعة شبابية عن قيادة الحزب بجناحيها «المصالي» و«المركزي» فرض شرعية فعلية نجحت بتفجير ثورة التحرير الكبرى.

(٢) أحد قادة الثورة التحريرية وقائد أركان الجيش في فترة بومدين إلى حين محاولته للانقلاب على هذا الأخير في عام ١٩٦٧.

(٣) ثمانية أعضاء من أصل ستة وعشرين: وزيران (بوتفليقة والطيبي العربي) وستة عقداء (عبد الغني، بلهوشات، بن الشريف، الشاذلي، دراية ويحياوي). انظر: Paul Balta et Claudine Rulleau, *L'Algérie des algériens, vingt ans après...,* avec la collaboration de Mireille Duteil, collection «enjeux internationaux» (Paris: Ouvrières, 1981), p. 40.

(٤) *Algérie actualité* (22-28 octobre 1992), p. 11.

بالقوة العسكرية، واعتلى بن بله السلطة كرمز سياسي بفضل دبابات بومدين، وذلك على رغم معارضة ومقاومة بعض قيادات جيش الولايات الداخلية (وبخاصة منها الولايتان الثالثة والرابعة وبعض عناصر الولاية الثانية)[٥].

لقد كان تاريخ ١٩٦٢/٣/١٩ مفجراً للصراع بين أنصار أولوية العمل العسكري وأنصار أولوية العمل السياسي، بين القيادة العامة لجيش التحرير (في الخارج) بقيادة العقيد هواري بومدين وبين بعض القيادات العسكرية للولايات في الداخل والحكومة المؤقتة بقيادة يوسف بن خدة. وكان نتيجة هذا الصراع الدموي، الذي حسم لصالح بومدين، الطابع العسكري الأحادي للسلطة في الجزائر، بالإضافة إلى شرخ نفسي كبير بين بعض إطارات وقادة ثورة التحرير لا تزال آثاره مستمرة إلى يومنا هذا[٦].

والجدير بالذكر هنا أن مراجعة تاريخ الثورة الجزائرية تكشف لنا بوادر هذه «الأحادية» والنزوع نحو إقصاء الآخر واستعمال العنف للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها وذلك منذ عام ١٩٥٦، تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام، حيث عمل بعض منظريه ومنظميه[٧] على تأويل بيان الأول من تشرين الثاني/نوفمبر المرجعي لصالح تيار سياسي ودور آخر، مما أدى إلى زرع بوادر الفتنة بين الولايات وقيادات الداخل والخارج وجيش التحرير وجبهة التحرير وفتح فصل التسابق على السلطة بتداعياته الأليمة. «كل هذا وغيره مما دار أثناء المؤتمر بقراراته وتياراته وخلفياته جعلت زيغود يوسف يقول لرفاقه من وفد

---

(٥) قرر مؤتمر الصومام (١٩٥٦) تقسيم الجزائر جغرافياً إلى ست ولايات عسكرية ـ بعدما كان عددها خمساً في بداية الثورة ـ: كانت الولاية الثالثة تشمل منطقة القبائل، والولاية الرابعة تشرف على العاصمة ومحيطها المباشر، أما الولاية الثانية فكانت تضم منطقة الشمال القسنطيني (وهي التي انقسم أعضاؤها، فانضم فريق منهم إلى جماعة تلمسان ـ بن بلة وبومدين ـ والتزم الفريق الثاني الحياد).

(٦) ومنها العداوة المعلنة أيام الترشيحات لرئاسيات ١٩٩٩ بين عبد العزيز بوتفليقة ـ أحد مقربي بومدين ـ والزعيم التاريخي يوسف الخطيب، أحد قادة الولاية التاريخية الرابعة، أو ما عمله محمد بوضياف خلال توليه المجلس الأعلى للدولة من مباشرة محو بعض آثار هواري بومدين والتقليل من شأن عهدته: التقليل من شأن تخليد يوم وفاته، حذف اسمه من ملعب رياضي بالغرب الجزائري...

(٧) كان محرره الرئيسي عمر أوزقان ـ أمين عام سابق للحزب الشيوعي الجزائري ـ أما مهندسه والمستفيد الأساسي منه فكان عبان رمضان، الذي اغتيل لاحقاً (١٩٥٧/١٢/٢٢) في ظروف غامضة بعدما اتهم بـ «الخيانة.. والاتصال ببعض الأطراف الفرنسية» و«حب السيطرة» و«تصفية بعض معارضي مؤتمر الصومام: عباس الغرور، الأخوين منتوري»، كما أكد ذلك بعض معاصريه من قادة الثورة: علي كافي، أحمد محساس.. انظر: الخبر (الجزائر)، ١٩٩٩/٩/٢٩، ص ٣.

الولاية الثانية وهم راجعون: إن الاستقلال سنحصل عليه لا ريب، ولكن الثورة انتهت». ولقد علل ذلك أحمد محساس بوجود مشروعين في الخمسينيات: «الأول عربي إسلامي، والثاني تغريبي وكان عبان رمضان من أنصار المشروع الثاني»[٨]. ولقد توّج هذا «الابتداع» ما جاء في برنامج طرابلس (عام ١٩٦٢)، الذي صادق عليه بصعوبة المجلس الوطني للثورة، من تبني الأحادية السياسية: «فطهّر صفوفه من التعصب القديم للأحزاب»، والنهج الاشتراكي: «إن الشعب الجزائري لم يبلغ فقط الهدف ـ الاستقلال ـ ولكن تعداه إلى الاتجاه نحو الثورة الاقتصادية والاجتماعية» بقيادة جبهة التحرير الوطني التي عرفها بوصفها «نزعة طلائعية [...] وحزباً ثورياً» بعدما تم تحويلها إلى الحزب الواحد. وهكذا «لفق» نص هذه الوثيقة ذات الأهمية القصوى في مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي من دون نقاش جدي وباستخفاف، لإفساح المجال للطموحات الشخصية، حيث إن ما كان استحوذ على العقول إذاك هو تكوين مكتب سياسي يتقلد مصير البلاد بعد الاستقلال.

بعد سنتين من ذلك رسّم «ميثاق الجزائر» (عام ١٩٦٤) الأحادية المركزية و«البناء الواعي للبلاد في إطار المبادئ الاشتراكية» (بديلاً من «ديمقراطية وشعبية في إطار المبادئ الإسلامية» التي سنها البيان المرجعي للثورة التحريرية: ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤)، كما تم تحييد أول جمعية وطنية تأسيسية (تم انتخابها الأحادي يوم ١٩٦٣/٩/٢٠) من القضايا السياسية، بل إن أول دستور عرفته الجزائر (نوقش وتمت المصادقة عليه خارج قاعة الجمعية التأسيسية ـ في دار سينما ـ يوم ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣) نص هو كذلك في مادته ٢٣ على الأحادية الحزبية[٩].

هذا على مستوى الوثائق والمؤسسات الرسمية، أما آثار ذلك في الواقع الاجتماعي والسياسي، فقد تشخصت في عدة اغتيالات منذ مؤتمر الصومام

---

(٨) **الخبر**، ١٩٩٩/٩/٢٩، ص ٣. ومن الشواهد الآنية على ذلك كون رموز التيار التغريبي الحالي في الجزائر (الحزب الشيوعي، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية..) يبالغون في تمجيد عبان رمضان مقابل تهميش رفاقه، بل حتى قادته أثناء الثورة.. فقد حاول سعيد سعدي ـ زعيم «التجمع» ـ مثلاً، وفي العديد من المرات، ربط المرجعية التاريخية الوطنية لمشروعه السياسي بشخصه.

(٩) سعيد بوالشعير، **النظام السياسي في الجزائر** (الجزائر: دار الهدى، ١٩٩٣)، ص ١٨٠.

عام ١٩٥٦[١٠] ومنع أي نشاط سياسي أو إعلامي معارض بعد الاستقلال بقوة القانون[١١] أو الفعل. وهو ما حدث للحزب الثوري الاشتراكي لمحمد بوضياف، أو لحزب القوى الاشتراكية لآيت أحمد، أو لبعض أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أو لبعض قيادات الثورة غير المهيكلين في أحزاب أو جمعيات معارضة: محمد شعباني، محمد خيضر...

لقد دشن إذن الشعب الجزائري أول عهده بالاستقلال بصراع الإخوة الأعداء من بعض رموز الثورة، حسمته دبابات «جيش الحدود» الذي تغطى بواجهة سياسية رمزية (أحمد بن بله)، وأخرى حزبية أحادية (جبهة التحرير الوطني) ليعملوا معاً على إقصاء المنافسين السياسيين بشتى الطرق. ولكن تلك الواجهة الشخصية «الرسمية» لم تعمر طويلاً، وهذه الواجهة المؤسستية غُلبت على أمرها أمام طموحات السلطة «الفعلية»، التي انقلبت على بن بله في ١٩/ ٦/ ١٩٦٥، حيث تم اعتقاله ليخلفه بومدين على رأس «مجلس للثورة» مبتدع. أما الحزب الواحد فقد بدأ تهميشه في عهد بن بله قبل أن يغمر دوره في عهد بومدين.

وهكذا تم أول تداول حقيقي على السلطة تحت وقع الدبابات ورفقة اعتقالات ضيقة وسيل محدود لدماء الجزائريين بنسبة أقل مما تم عندما نزعت السلطة السياسية من الحكومة الانتقالية عام ١٩٦٢. ولكن هذه المرة وبفعل امتزاج السلطة الرسمية بالسلطة الفعلية، في شخص العقيد هواري بومدين ومجلسه الثوري، عمرت السلطة السياسية وباسم «الشرعية الثورية» لمدة أطول (١٩٦٥ ـ ١٩٨٧) تاريخ وفاة قائدها).

لقد تقرر خلال هذه الفترة انتهاج سياسة الصناعة التصنيعية كمحرك للتنمية وخطاب شعبي تعبوي أحادي أرفق بسياسة محكمة للترغيب والترهيب وبإلغاء العمل بالدستور وبجميع المواثيق السابقة يوم ١٠/ ٧/ ١٩٦٥[١٢]،

---

(١٠) لقد عد المؤرخ الجزائري محمد حربي ثلاثة عشر إطاراً سامياً للثورة ذهبوا ضحية التصفيات الجسدية الداخلية إبان ثورة الجزائر.

(١١) استناداً إلى المادة ٢٣ من دستور ١٩٦٣ قامت السلطات الجزائرية بمنع تشكيل أحزاب سياسية معارضة وتأكد ذلك بمرسوم ١٤/ ٨/ ١٩٦٣، الذي نص على «أنه ممنوع على كامل التراب الوطني أي تشكيلة أو تجمع ذي طابع سياسي». ولكن هذا لم يمنع ظهور حركات سياسية مارست عملها في السرية بقيادة زعماء تاريخيين: آيت أحمد، كريم بلقاسم، بن بله...

(١٢) *Le Monde*, 2/8/1965, p. 5.

لتستبدل لاحقاً بدستور وميثاق ١٩٧٦ اللذين عمقا التوجه الأحادي للنظام السياسي (المادتان: ٩٥، ٩٤ من دستور ١٩٧٦) وخففا بالمقابل من التوجهات الاشتراكية السابقة على رغم استمرارية التحالف التكتيكي المحدود مع الحزب الشيوعي الجزائري في هذه العشرية.

بعد وفاة بومدين، وعلى الرغم من تطور المحيط السياسي الدولي لصالح الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية، فقد تدخلت المؤسسة العسكرية لتحسم الصراع السياسي على السلطة بين جناح محمد الصالح يحياوي الحزبي وجناح عبد العزيز بوتفليقة الدبلوماسي لصالح عقيد من صفوفها: الشاذلي بن جديد (تحت شعار: أقدم ضابط في أعلى رتبة). ولكن هذه المرة كان التداول على السلطة سلمياً على رغم كونه تم خارج إرادة الشعب وباسم ما تبقى من مجلس الثورة الذي أعلن منذ ١٩٧٨/١١/٢٠ (تاريخ شغور السلطة بسبب مرض بومدين) رسمياً توليه الإدارة السياسية للبلاد، وذلك على الرغم من أن اعتماد دستور ١٩٧٦ كان يعني ضمنياً زواله، فملئ به الفراغ المؤقت للسلطة.

ومن جهتها تميزت فترة حكم الشاذلي بن جديد ببعض الانفتاح السياسي والإعلامي والاقتصادي، حيث بدأ الكلام حينها عن «الحساسيات السياسية»، و«الفاعلية الاقتصادية» وعن تخلي النظام عن التحالف التكتيكي مع التيار الشيوعي الذي سوي منذئذٍ بباقي الحساسيات السياسية. ولكن ظروف انخفاض سعر البترول وتدهور الاقتصاد الجزائري وغلاء المعيشة التي توجتها أحداث تشرين الأول/اكتوبر الدامية أدت إلى المصادقة على دستور ١٩٨٩، الذي شكلت بعض مواده (المادة ٤٠: حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي المعترف به) منعطفاً قانونياً جذرياً أمضى رسمياً شهادة وفاة الأحادية الحزبية والاحتكار السياسي في الجزائر، مشكلاً بذلك المرجعية القانونية العليا للتداول على السلطة مستقبلاً. وبالفعل لقد تم التداول على السلطة على المستوى القاعدي في أول انتخابات محلية عرفتها الجزائر في تموز/يوليو ١٩٩٠ بطريقة ديمقراطية حرة سمحت بفوز عريض لأكبر حزب معارض آنذاك (الجبهة الإسلامية للإنقاذ).

تم خلال هذا التحول (عقب أحداث تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨) التضحية بالأمين العام للحزب الواحد (الشريف مساعدية) والإبقاء على رئيس الدولة (الشاذلي بن جديد) كصمام أمان في وجه أي طارئ سياسي، كالذي حدث بالفعل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، حيث أكدت الجبهة الإسلامية

للإنقاذ سيطرتها على الساحة السياسية بفوزها بالدور الأول لأول انتخابات تشريعية تعددية تجري في الجزائر. ولكن قبول الرئيس بنتائج الاقتراع الحر وحرصه على تطبيق الدستور، وبالتالي التعايش مع الحزب الإسلامي المعارض، أدى بالمؤسسة العسكرية، التي كانت نخبتها غير مستعدة لذلك، إلى إجباره على تقديم استقالته ليتم بعدها تدخل الجيش باسم مجلس أمن الدولة لتأجيل الدور الثاني من الانتخابات (وليس لإلغائها لأنه كان متخوفاً في البداية من رد الفعل الشعبي. وبالطبع تحول التأجيل «الرسمي» في ما بعد إلى إلغاء «فعلي») وذلك بعد تنصيب «مجلس أعلى للدولة» بقيادة محمد بوضياف يوم ١١/١/١٩٩٢ ثم حظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الربيع الموالي وفرض قانون الطوارئ الذي يحد من الحرية السياسية والإعلامية والذي لا يزال ساري المفعول إلى يومنا هذا.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى حظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، العمل على إضعاف أو تطويع أو تدجين معظم الأحزاب السياسية الفاعلة من طرف السلطة «الفعلية» التي أصبحت بعد ذلك مرجعاً حتمياً لمعظم الأحزاب قبل الإعلان عن مواقفها من الأحداث السياسية وبخاصة بعدما لاحظت ما حدث لـ «الجبهات الثلاث» (الإنقاذ، التحرير، القوى الاشتراكية) من حلّ ومحاصرة وتفجير من الداخل نتيجة معارضتها لرغبات واستراتيجيات السلطة الفعلية. وبالفعل فقد عايشنا مؤخراً مسايرة معظم الأحزاب والجمعيات لرغبات السلطة «الفعلية» غير المباشرة في تدعيم ترشيح عبد العزيز بوتفليقة وبرنامجه الانتخابي: بعضها قبيل انتخابات ٢٢/٤/١٩٩٩ (حزب جبهة التحرير الوطني، النهضة، التجمع الوطني الديمقراطي، حمس.. الاتحاد العام للعمال الجزائريين، اتحاد الفلاحين..)، وبعضها الآخر بعدها (التحالف الوطني الجمهوري، التجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب التجديد)، لتنحصر بعد ذلك المعارضة الحقيقية في «جبهة القوى الاشتراكية» و«حزب العمال»، وبعض مرشحين الرئاسيات الأخيرة، وبخاصة منهم أحمد طالب الإبراهيمي ومولود حمروش وعبد الله جاب الله.

لقد أصبح الاعتراف بمرجعية الجيش في توجيه الحياة السياسية أمراً معلناً وعاماً بعدما كان حكراً على بعض الأوساط المثقفة والمقربة من الفعل السياسي. فعلى الرغم من أن قادة الأحزاب (باستثناء بعض العلمانيين المتطرفين والمعجبين بالنموذج التركي لتيقنهم من استحالة وصولهم إلى سدة

الحكم بطريقة ديمقراطية) والمنظمات الدولية تطالب الجيش بالعودة إلى الثكنات والثقة في حكم المدنيين، إلا أنها وأمام قوة الأمر الواقع أصبح معظمها يعمل على إقحامه في الحياة السياسية، استرضاءً أو استجداءً أو استنصاراً. وهو الأمر الذي سهل عليه الاستمرار في تطبيق ما يسمى بنظرية «الطوق العازل» أو ما هو شائع في الجزائر باسم «القوابس والقواطع الكهربائية» (Fusibles et Disjoncteurs) أو «الخرفان السياسية» و«عرائس القراقوز».

وتعبر هذه النظرية عن «وجود واجهة مدنية تخفي وراءها الحكم العسكري الصريح. ولعل المثال على ذلك هو فترة حكم كل من بن بله وبوضياف (والشاذلي وعلي كافي...). ومن هنا فلا نستطيع الحديث عن جناح مدني للنخبة الحاكمة في الجزائر وإنما مجرد واجهة مدنية شكلية لا تتمتع بسلطة حقيقية».

وتتكون تلك الواجهة المدنية أساساً من رئيس الدولة، كقاطع كهربائي أساسي أو آخر طوق عازل ـ بحكم الصلاحيات الواسعة التي يمنحها إياه الدستور الجزائري ـ ومن رئيس الحكومة أو الوزير الأول، كقابس كهربائي أو طوق عازل ثانوي. وعادة ما يمتد هذا الاستعمال الوقائي ليشمل الوزراء، والأمناء العامين للحزب الحاكم ومنظماته الجماهيرية في عهد الأحادية الحزبية، وبعض قادة الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني في عهد التعددية الحالية.

ولعل أهم فترة سياسية طبقت فيها هذه النظرية هي العشرية الأخيرة... فبعد أحداث تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ استعمل الرئيس الشاذلي بن جديد تقنية حرق «القوابس» في العديد من المرات قبل أن يحترق هو أصلاً كـ «قاطع» أساسي. وبالفعل ففي غياب حكم عسكري مباشر على الرغم من قوة نفوذ الجيش الجزائري في الساحة السياسية، توجه هذا الأخير قبل استيلاء بومدين على السلطة (١٩٦٢ ـ ١٩٦٥) وبعد وفاته (نهاية عام ١٩٧٨) إلى استعمال أو وضع ثقة محدودة في حكومات «لاسياسية» متكونة من تقنيين أو تكنوقراطيين كواجهة سياسية. ولقد برز ذلك واشتدت وتيرته بعد أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ حيث تمثلت الضحية الأولى أو كبش الفداء الأول في الأمين العام للحزب الواحد آنذاك (شريف مساعدية). ومنذ ذلك الحين، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك، حرق القابس أو استبدل الطوق العازل الذي أصبح يشخصه في فترة التعددية الصورية رئيس الحكومة أو الوزير الأول:

قاصدي مرباح، مولود حمروش، سيد أحمد غزالي، بلعيد عبد السلام، رضا مالك، مقداد سيفي، أحمد أويحيى...

وهكذا استهلك الشاذلي بن جديد وحده ثلاثة قوابس قبل أن يُستهلك هو نفسه يوم ١١/١/١٩٩٢، ثم تلته باقي القواطع السياسية الآلية (بوضياف، كافي، زروال) بقوابسها.

ولكن هل يمكن تشخيص من يقف وراء كل ذلك؟ أو بكلمة أخرى من هم الكهربائيون أو «المقررون» ـ على حد تعبير محمد بوضياف ـ الذين ذهبوا بعيداً في فن استعمال الأطواق العازلة إلى حد جعل الانتخابات نفسها طوقاً عازلاً: حوالى عشرة انتخابات في عشر سنوات (١٩٨٩ ـ ١٩٩٩)؟ ومن أحسن من محمد بوضياف يعرف أن المقررين الذين استقدموه من منفاه الطويل بالمغرب ونصبوه على رأس المجلس الأعلى للدولة (بداية عام ١٩٩٢) هم أنفسهم من نمط الذين فضلوا أحمد بن بله عليه ساعة الاستقلال ثلاثين سنة قبل ذلك (عام ١٩٦٢). إنهم أعضاء النخبة العسكرية: السلطة الحقيقية في الجزائر.

فمنذ ذلك الحين لم يترك الجيش أي قوة تنظم نفسها خارج منطق سلطته. وكذلك تعامل مع جبهة التحرير الوطني التي حولت إلى مجرد جهاز رجع الصدى نحو الأسفل لمدة حوالى ثلاثين سنة(١٣)، ثم مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي حلت ربيع ١٩٩٢، وكذا مع الجبهات الثلاث عندما اختلفت استراتيجيتها لحل الأزمة، الناتجة من الإلغاء القسري لنتائج أول انتخابات تشريعية تعددية تعرفها الجزائر، مع استراتيجية السلطة منذ أوائل عام ١٩٩٢(١٤).

---

(١٣) لم يكن حزب جبهة التحرير الوطني طرفاً فاعلاً في النظام، بل كان واجهته فقط، فالمعارضة وحتى عناصر من الجيش حاولوا توجيه النقمة ضده بعد أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨. كما مورست ضده ضغوط كثيرة، لما تبنى المعارضة بعد ذلك.

(١٤) لقد تم لقاء مهم مباشرة بعد الإلغاء بين رابح كبير، عبد القادر حشاني، ومحمد السعيد ـ عن جبهة الإنقاذ ـ وبين عبد الحميد مهري ومولود حمروش... ـ عن جبهة التحرير ـ تم فيه الاتفاق على عدم استعمال العنف والمحافظة على الوحدة الوطنية، اتبعه لقاء مع آيت أحمد ـ عن جبهة القوى الاشتراكية ـ اتفق فيه على الأمور نفسها (وقد أضافت بعض الشائعات الاتفاق على اقتسام السلطة السياسية بين الجبهات الثلاث). ثم تكفل مهري بإبلاغ مسؤولين في الجيش (الجنرال خالد نزار)، الذين قالوا حينها بأن لهم استراتيجية أخرى وأن هذا الأمر تجاوزه الزمن.

فبعد إزاحة يوسف بن خدة بحكومته المؤقتة عام ١٩٦٢، وإقالة أحمد بن بله عام ١٩٦٥، وفرض تنصيب الشاذلي بن جديد عام ١٩٧٩، ثم إقالته في مطلع عام ١٩٩٢ وتعويضه ورئيس حكومته ـ لاحقاً ـ بمحمد بوضياف على رأس مجلس أعلى للدولة مبتدع وبرئيس حكومة ثان: بلعيد عبد السلام (بعد سيد أحمد غزالي) كلفه اعترافه الحماسي علناً ومباشرة في التلفزة الوطنية وتحت ضغط اللوبي الفرانكو ـ علماني في صيف ١٩٩٣: «إنني غير مسؤول إلا أمام الجيش»، كلفه ذلك عزله من منصبه(١٥)... وتتوالى سلسلة التعيينات أو التزكيات. ولكن وللأسف الشديد كلف تطبيق نظرية الطوق العازل هذه الكثير من الخسائر البشرية والمادية وبالغ الآثار النفسية لأن تداولها في الأوقات الحرجة والمحطات الحاسمة (الأعوام ١٩٦٢، ١٩٦٥، ١٩٨٨، ١٩٩٢) ـ مما سنوضحه لاحقاً ـ لم يتم بطريقة سلمية، بل وسط عنف لفظي ومادي مكلف جداً (مئات الآلاف من القتلى وملايين من الدينارات وشروخ نفسية عميقة في النسيج الاجتماعي الجزائري). وهي المحطات التي يتحول فيها «الطوق العازل» إلى «وجه لوجه» مع شرائح من الشعب على غرار ما سماه بعض المختصين الجزائريين «الوجه لوجه بين الثكنة والمجتمع وسحبه على تاريخ الجزائر منذ تأسيس «الإيالة» من قبل خير الدين وبابا عروج قبل أكثر من أربعمائة عام»(١٦). وهو في نظرنا وصف بليغ لكننا نعتبره تعميماً غير مؤسس تاريخياً، فهو في حقيقته ليس بهذا الاختزال أو النمطية، بل هو «وجه لوجه» بين النخبة العسكرية والنخبة القبلية أو الدينية أو السياسية

---

(١٥) لم تكن هذه الفلتة اللسانية الأولى على لسان مسؤول سام في الدولة إلا تأكيداً للشائعات... ففتحت المجال لمزيد من التأكيدات العلنية، لرئيس الحكومة الأسبق مولود حمروش: «رسمياً قدمت حكومتي استقالتها، ولكن لم يكن أمامها خيار آخر لأن قيادة الجيش ضغطت بشدة لإقالتها، فخيرت الرئيس بن جديد بين الانقلاب العسكري أو الإطاحة بالحكومة، وكان اختياره للحل الأخير طبيعياً»، ثم لبلعيد عبد السلام نفسه بعد عزله: «فالسلطة الحقيقية كانت خارج حكومتي» (انظر: **رسالة الأطلس** (الجزائر): (١ ـ ٦ شباط/فبراير ١٩٩٨)، و(٢٠ ـ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩))، ثم لمثقفين ومؤرخين مثل محمد يزيد الذي صرح للصحف الوطنية بعد ذلك بستة أشهر: «الجيش كان دائماً هو الذي يعين المسؤولين أو يزكيهم لذلك»، ومحمد حربي: «المعروف أن مصدر السلطة في الجزائر هو الجيش ولكن ما كان يجهله الكثير هو أن الجيش لم يعد مؤسسة هرمية موحدة النمط، إنها مؤسسة تشكل بداخلها مصالح الأمن الحزب الحقيقي في الجزائر». انظر: *El Watan*, 4/8/1992.

(١٦) محمد العربي ولد خليفة، **النظام العالمي: ماذا تغير فيه؟ وأين نحن من تحولاته؟: مدخل لدراسة الهيكلة الجديدة للعالم من الحرب الباردة إلى الأحادية القطبية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٨)، ص ٣٦٥.

كأطواق عازلة ـ في الغالب ـ أو مع مظاهرهما أو تعبيراتهما الشعبية المباشرة أحياناً.

وعلى كل حال، فإن العديد من المحللين لتاريخ الجزائر السياسي، قبل قيام الدولة الحديثة وبعدها، يبرزون الدور والمكانة التاريخية والراهنة للمؤسسة العسكرية باعتبارها القطب الأساسي للسلطة المركزية، سواء أكان ذلك في دورها كأداة للسلطة (البيلكية، أو القبلية، أو الأميرية، أو الحزبية، أو الرئاسية... على التوالي) أو في دورها كمصدر لها لبعض «الانكشاريين»، أو «الرياس» أو العسكريين. ولكنها على العموم تتميز بكون جيشها جيشاً شعبياً سواء أكان محترفاً أو متطوعاً أو مجنداً. فهو يتشكل من جميع فئات المجتمع بخلاف الجيوش الكلاسيكية.

ثانياً: تجارب نظم الحكم المتعاقبة

إن تراجع الاحتلال الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية نتج منه قيام أو استرجاع سيادة عدة دول سميت بالوطنية، يقع معظمها في أفريقيا وآسيا، الموطن الرئيس للشعوب العربية الإسلامية التي أدى بها انحطاط حضارتها وقابليتها للاستعمار من جهة، والنشاط التوسعي للدول الأوروبية من جهة أخرى، إلى غزوها واستغلالها لأزيد من قرن من الزمن.

إن الجزائر، قلب المغرب العربي وبوابة أفريقيا الشمالية، والتي عانت أكثر من غيرها من ويلات الاحتلال المادية والمعنوية والتنظيمية قرابة قرن ونصف من الزمن (١٨٣٠ ـ ١٩٦٢)، وجدت نفسها بعد الاستقلال مدفوعة من طرف أهم الشرائح الشعبية التي حافظت على ثقافتها وتقاليدها الوطنية (الفلاحون وبعض مثقفي الحضر من الإصلاحيين ـ كما مر معنا ـ) إلى رفض كل تدخل أجنبي في شؤون البلاد الداخلية وتفضيل الحلول الجذرية لأن الشعب الجزائري في الأساس شعب أُخرج من التاريخ السياسي والجغرافي بعنف استئصالي وعاد إليه بعنف تحريري. لكن عامة هذه الشرائح كانت مهتمة أكثر بمشاكلها المحلية اليومية من المسائل السياسية والمجردة، والتي كانت محط أنظار وتهافت النخب المثقفة، وبخاصة منها تلك المتشبعة بالثقافة الأوروبية. وهذا يعني أن هؤلاء كان نموذجهم السياسي يتمثل في ما كان سائداً آنذاك في أوروبا من كتلتين أو معسكرين ايديولوجيين (الاشتراكي والرأسمالي) حاول كل منهما استقطاب نخب الحركات التحررية قبل استقلال

دولها وبعده. وبالفعل فإننا نجد انعكاس ذلك ـ بدرجات متفاوتة طبعاً ـ في المواثيق والمحرَّرات الإعلامية للثورة التحريرية الجزائرية بدءاً ببيان الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ ـ المعلن عن اندلاع الثورة التحريرية ـ مروراً بوثيقة مؤتمر الصومام عام ١٩٥٦ ووصولاً إلى محررة برنامج طرابلس عام ١٩٦٢.

وإذا كان توجه نظام الحكم في الجزائر المستقلة لم يحسم ظاهرياً في الوثيقة المرجعية للثورة التحريرية (بيان الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤)، فإن مرونة وشمولية هذا البيان التاريخي لبعدي الحرية والعدالة وللمبادئ الإسلامية كإطار لهما مع توقيفه على تحقيق غاية نبيلة وجامعة: الاستقلال الوطني، بالإضافة إلى التجربة الثرية كنضال الحركة الوطنية وجهاد الخيرين من أبنائها في ممارسة فعلية للتعددية والاختلاف في الرأي في ما يخص الوسائل والإجراءات المؤدية إلى الهدف المجمع عليه: «الجزائر ليست فرنسا ولا يمكنها أن تكون كذلك حتى لو أرادت»، فشكلوا أحزاباً وجمعيات ينحصر الاختلاف بينها جميعاً (باستثناء بعض الاندماجيين والحزب الشيوعي الجزائري) حول تحديد متى يكون الاستقلال وكيف؟[١٧] كان من المفروض أن تؤدي هذه المرونة وتلك التجربة والسمعة الدولية الطيبة بزعماء الاستقلال إلى التنافس السياسي حول كيفية تحقيق الغاية الجديدة: «البناء الوطني» أو «التنمية الوطنية» لمحو الآثار الاجتماعية والثقافية والاقتصادية «للاستدمار» الفرنسي، وليس إلى التنافس الدموي حول من يستولي على السلطة لإقصاء الآخر بجعل الغلبة للأقوى عسكرياً، وبتأسيس نظام سياسي شمولي اشتراكي الطبع يتحول التنافس فيه بين النخب المتنفذة إلى الخيار بين الاعتدال والتطرف في إطار محاولة تطبيق المبادئ الاشتراكية والشيوعية (بل لقد بلغ «التشيع» ببعض مناقشي «ميثاق ١٩٦٤» حد الجدال حول مدى أفضلية اتباع الستالينية أو التروتسكية) ضاربين بعرض الحائط مرجعية عامة شعبهم ومبادئ وروح بيان ثورة تشرين الثاني/نوفمبر، والتي لم تكن تعبر عن أية أحادية إلا ما اتصل منها بتحقيق هدف استقلال الجزائر والإطار الإسلامي المرجعي لأي اجتهاد كان. وهما توجهان ـ كما مر معنا في المبحثين الأخيرين ـ يفتحان باب الاجتهاد والعصرنة، دون قطيعة مع المرجعية الإسلامية ولا خوف على

(١٧) تزخر الخبرة الجماعية للشعب الجزائري بما يشبه الإجماع على رفض التسلط والإكراه، كما يؤكد ذلك السياق التاريخي الذي مر معنا في الفصل الأول.

استقلال الجزائر، لجميع التيارات الفاعلة في الساحة السياسية الجزائرية التي كانت فاعلة قبيل انطلاق حرب التحرير في ١/١١/١٩٥٤.

ولكن هذا لا يعني أن الرسم الأحادي لأول مسار لنظام الحكم في الجزائر كان عفوياً، بل كان وليد صراع بين خيارين خرج منه فائزاً ابتداء التصور الأحادي الذي رافقته القوة والعنف والإقصاء باسم دولة الحزب الواحد التي كرستها أول حكومة جزائرية بقيادة الثنائي أحمد بن بله رئيساً وهواري بومدين وزيراً للدفاع ونائباً لرئيس مجلس الوزراء بسرعة ومغالاة لحسم الصراع السياسي نهائياً وطمس معالم التجربة التعددية للحركة الوطنية وإحياءً لما يسمى في موروثنا الحضاري بـ «الملك العضوض» في صيغته المعاصرة[١٨].

لقد تم تحويل جبهة التحرير الوطني، التي لم تكن حزباً سياسياً بالمعنى المتعارف عليه، بل جبهة ظرفية لجميع القوى الوطنية بهدف تحقيق الاستقلال، إلى حزب جبهة التحرير الوطني ذي اتجاه اشتراكي[١٩] كرسته نصوص مؤتمر طرابلس عام ١٩٦٢ وتوجهات الحكومة.

في ظل التطورات السريعة والمتلاحقة التي غذتها أزمة صيف ١٩٦٢ (حرب الولايات وجيش الحدود) تم تشكيل «المكتب السياسي» لجبهة التحرير الوطني. هذا المكتب الذي تحول إلى نواة الحزب بفضل مساهمة بن بله الذي

---

(١٨) تمر الأمة الإسلامية بمراحل أخبر عنها الرسول ﷺ بقوله: «تكون فيكم النبوة ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة [. . .]، ثم يكون فيكم ملكاً عاضاً [. . .]، ثم يكون ملكاً جبرياً [. . .]، ثم تكون فيكم خلافة على منهاج النبوة»، رواه بن حنبل (انظر: أحمد بن حنبل، [الإمام]، **المسند**، الكتاب ٤، الحديث رقم ٢٧٣): لقد دشن فترة «الملك العضوض» العصر الأموي بينما تبدأ صياغته المعاصرة «الملك الجبري» المستوردة كلياً أو جزئياً بشكليها (الديمقراطية المقيدة أو الواحدية السياسية) بعد حصول معظم الدول العربية الإسلامية على استقلالها السياسي. ولقد نتج من كلا الصياغتين إفرازات سلبية على المستويات النفسية، الوجدانية، الفكرية والعلمية. . . بينما كان الأحرى بنخب هذه الدول تطوير سوابق موروثنا السياسي الإسلامي في فترته الراشدة (الانتخاب المباشر، الاستخلاف الواعي، الاختيار الحر بين معيّنين. .) بإبداع نماذج تفصيلية لكيفية ممارسة الحرية السياسية، آخذة بعين الاعتبار المصالح المرسلة لشعوبها، وأسس هذا الموروث ومستجدات الفكر الإنساني والواقع المحلي والدولي.

(١٩) ومع ذلك تباينت آراء المجتمعين حول النظام الذي سيعتمد: فاقترح البعض نظاماً برلمانياً يعتمد التعددية الحزبية ورأى من حسموا الأمر أن النظام الأمثل هو النظام الاشتراكي (انظر: بوالشعير، **النظام السياسي في الجزائر**، ص ٣٨) بحزب واحد طلائعي وثوري، وأما من كان مذهبه وسطياً تواصلياً نحو جبهة تحافظ على الصيغة الائتلافية لتجمع كل العائلات السياسية النشطة فكان يمثل الأقلية.

أسندت إليه مهمة البت في القضايا السياسية في ظل إقصاء واضح للجمعية الوطنية التأسيسية ـ وهو أول برلمان يتم انتخاب أعضائه ولكن بعد تعيينهم من طرف الحزب يوم ١٩٦٢/٩/٢٠ ـ وخصوصاً بحق التوسع في الفكر السياسي للأمة. وقد كشفت المراجعات الكلامية بين بن بله وفرحات عباس ـ رئيس الجمعية التأسيسية ـ مثلاً، عن طبيعة الصراع بين من يتمسك بفكرة وجود حزب «حتى وإن لم يكن في الحكم بما فيه الكفاية ويعاني من نقاط ضعف كبيرة»، ومن يرى «أن الحزب غير موجود، ولا يوجد من محاربين بجبهة التحرير الوطني إلا أولئك الموجودين في الجمعية وفي الحكم وفي الجيش». وقد شاب هذا الأمر الكثير من التردد (تصريحات متعارضة للأمين العام للمكتب السياسي للجبهة محمد خيضر: «أنه لا يعارض تعدد الأحزاب طالما عملت في إطار الدستور»، «ضرورة إشراف الحزب على نشاطات الدولة»...)[٢٠] قبل أن يحسم الأمر لصالح الأحادية، مما أدى إلى انسداد الساحة السياسية وبدء المعارضة السياسية السلمية والمسلحة. ولكن هذا لا يعني، من جهة أخرى، أن أول نظام حكم في الجزائر المستقلة كان نظام الحزب الواحد الذي يهيمن مكتبه السياسي على السلطة والدولة معاً هيمنة مطلقة، على غرار بعض نماذج الدول الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي آنذاك، بل إن الحزب «لم يكن في الحكم بما فيه الكفاية» ولمدة قصيرة ليزاح من السلطة ويتم تحويله إلى مجرد واجهة سياسية وحزب للدولة بدلاً من دولة الحزب. وبالفعل فقد سارع بن بله إلى إقصاء رئيس المكتب السياسي للحزب محمد خيضر، مبرراً قراره بحاجة الجزائريين إلى «سلطة محترمة لا تقبل التحدي من أية سلطة أخرى»... ومن ذلك الحين والسلطات الفعلية المتعاقبة في الجزائر تحتج بهذا الثابت الذرائعي: «عدم قبول التحدي من أية سلطة أخرى» أو ما يشابهه بهدف إقصاء الآخر، حزباً كان أو جمعية أو رئيساً... أو أية شخصية دينية أو ثقافية أو سياسية.

وهكذا بعد تجاوز أزمة صيف ١٩٦٢ ـ ليس سلمياً وبإجماع ما، بل بالقوة المادية نتيجة اختلال موازينها ـ عمل بن بله على تمثّل السلطة شخصياً، فقام بتجميد العمل بالدستور في ١٩٦٢/١٠/٣ بحجة المخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد الجمهورية الفتية (وهو الثابت الذرائعي الثاني المعيق

(٢٠) **رسالة الأطلس** (٢١ ـ ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨).

للتعددية)، مما خول له السلطة المطلقة (جميع الصلاحيات الدستورية) كما تنص على ذلك المادة ٥٩ من الدستور المجمد، وذلك بعدما أصدر مرسوماً يوم ١٤/٨/١٩٦٣ يمنع به إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي وقبل أن يعزل رئيس المكتب السياسي للحزب الواحد ـ كما مر معنا.

مما سبق يتضح أن نظام الحكم في بدايته كان أحادياً مشخصاً في زعيم سياسي مدعوم عسكرياً ومن دون قاعدة حزبية. ونظراً لذلك لجأ بعض الزعماء التاريخيين إلى المعارضة الفردية والجماعية السلمية والمسلحة: فلجأ محمد بوضياف في ٢٠/٩/١٩٦٣ إلى تأسيس الحزب الثوري الاشتراكي وتبعه آيت أحمد عام ١٩٦٤ بإنشاء جبهة القوى الاشتراكية، وذلك بعد أن أخفقا في محاولتهما للعمل معاً من خلال واجهة سياسية مشتركة: «لجنة الدفاع عن الثورة» التي شكلاها في ٦/٧/١٩٦٢، مبلورين الصراع حينها بين ما كان يدعى بـ «جماعة تيزي وزو» القبائلية و«جماعة تلمسان» في الغرب الجزائري. كما تمرد في إطار مغاير العقيد محمد شعباني في حزيران/يونيو ١٩٦٤ في منطقة الأوراس الشرقية.

أما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي لم يسمح لها بمعاودة نشاطها الإصلاحي بعد الاستقلال، فقد اضطر بعض شيوخها إلى المعارضة السلمية، كتابة وخطابة، لكل هذه التوجهات الاشتراكية الرسمية والمعارضة معاً(٢١)، والتي كانت سائدة آنذاك في أوساط الكثير من السياسيين الجزائريين بحكم الجو السياسي الدولي العام الذي كان حينها لصالح التوجه الاشتراكي المناهض للدول الرأسمالية التي كانت محتلة لنا بالأمس القريب؛ بالإضافة طبعاً إلى أثر زخم روح الوحدة الشعبية والوطنية التي أخرجت المحتل الفرنسي والتي استغلها أنصار التوجه الاشتراكي الأحادي لنبذ التعددية السياسية ونعتها بالمرادفة للفرقة والتقسيم والصدام؛ كل ذلك وسط مشاكل خطيرة: اقتصاد معطل، شرائح واسعة من الشعب مشردة أو مهجرة، جيش منقسم... كان من الممكن لتعددية مطلقة وفورية أن تعمق خطورتها وتفجر الوضع من

---

(٢١) ومن الأمثلة المعبرة عن ذلك «البيان التاريخي» الذي أصدره رئيس جمعية العلماء البشير الإبراهيمي يوم ١٦/٤/١٩٦٤ وندد فيه بـ «الأسس النظرية التي يقيمون (المسؤولون) عليها أعمالهم» مقابل دعوته إلى «العودة إلى الشورى». انظر: فوزي بن الهاشمي أوصديق، **محطات في تاريخ الحركة الإسلامية بالجزائر، ١٩٦٢ ـ ١٩٨٨** (الجزائر: دار الانتفاضة للنشر والتوزيع، ١٩٩٢)، ص ٣٣.

جديد. ومع ذلك فقد كان من الممكن تدارك الوضع لاحقاً داخل جبهة تعددية أولاً، ثم خارجها ثانياً.

بعدما أُفرغت الساحة من حوله من أهم «التاريخيين» (بوضياف، بيطاط، آيت أحمد، بورقعة، شعباني..) و«الرموز الإصلاحية» (البشير الابراهيمي، عبد اللطيف سلطاني..) بالسجن، والحظر، والإقامة الجبرية، والتهميش... وجد بن بله نفسه وحيداً ووجهاً لوجه مع وزير للدفاع (هواري بومدين) طموح لم يعد بالفعل يهاب «التاريخيين» ورجال الإصلاح، والنتيجة كانت منتظرة على رغم استبعادها آنذاك من طرف الرئيس[٢٢].

ففي ١٩/٦/١٩٦٥ عرفت الجزائر بداية ثاني وأهم نظام حكم عمر في البلاد، لقد انقلبت السلطة العسكرية على السلطة الفردية الزعيمية ليس لتعيد للحزب الواحد سلطته المهيمنة التي حرمه منها بن بله ـ كما كان يعتقد في البداية بعد الوعد بعقد مؤتمر للجبهة، طال انتظاره، وبإقامة «دولة ديمقراطية جدية» ـ أو للشعب سلطته الانتخابية التي سلبت منه بعد الاستقلال مباشرة، بل لإقرار سلطة عسكرية باسم «شرعية ثورية» شخصت في مجلس للثورة تحول بدوره تدريجياً إلى واجهة رمزية تضمر يوماً بعد يوم، بفعل شخصية وسلوكات قائده هواري بومدين: «من بين أعضائه الـ ٢٦، حكم على أحدهم بالإعدام، اغتيل اثنان أو دفع إلى الانتحار ـ وهو أمر أخطر ـ: سعيد عبيد، وأحمد مدغري، اثنان ماتا في حادثين: العقيدان «عباس» و«شابّو»، ثلاثة اضطروا إلى الهجرة: بشير بومعزة، علي محساس وقايد أحمد، وسبعة ضبطت

---

(٢٢) الذي أكد في حديث خاص يوم ١٥/٥/١٩٦٥ أن بومدين لن يصل إلى الحكم مطلقاً «لأسباب عديدة:

أولاً: لأنه شخص من صنعي شخصياً ولا أحد عليه فضل مثلي... فأنا الذي أوصلته إلى تلك المرتبة..

ثانياً: إن حب الجماهير لي [...] يمنع كل من تحدثه نفسه سوءاً أو مكروهاً يلحقه بي.

ثالثاً: انعقاد المؤتمر الأفرو ـ آسيوي الثاني في بلادنا على الأبواب [...] ولا أعتقد أن أحداً يجرؤ على المغامرة بالوطن. وأعدكم أنه بمجرد انتهاء المؤتمر سأضع بومدين في مكان أعرفه جيداً... فلا داعي إذن للخوف». انظر: لخضر بورقعة، **شاهد على اغتيال الثورة** (الجزائر: دار الحكمة، ١٩٩٠)، ص ١٣٧.

وتجدر الإشارة هنا فيما يخص فضله عليه، أن بومدين الذي لم يكن مناضلاً في الحركة الوطنية وكان مجهولاً يوم انطلاق الثورة، أدمج فيها بفضل رسالة توصية من بن بله قدمها بومدين عند وصوله إلى المغرب عام ١٩٥٦. ومن جهته قال بومدين لاحقاً في حديث مع صحافي أجنبي بأن «القوى التي أوصلت بن بله إلى السلطة هي التي نزعته». انظر: أحمد مراح، **قضية بويعلي كما عايشها أحمد مراح، أو، كيف يؤدي نظام استبدادي إلى التمرد** (الجزائر: المؤلف، ١٩٩٨)، ص ٥١.

أنفاسهم أمنياً: يوسف الخطيب، علي منجلي، محمدي السعيد... (وآخرون صدتهم الإغراءات المادية). لقد حكم الجزائر لأكثر من عشرية ببعض الزملاء وبفيلق من الجواسيس والمعذبين». كانت هذه إجابة العقيد وأول قائد لأركان الجيش الوطني الشعبي: طاهر الزبيري عن سؤال حول تقويم طبيعة نظام الحكم السياسي لهواري بومدين(٢٣)، وذلك بعد أكثر من عشرين سنة من قيادته لمحاولة انقلابية ضده عام ١٩٦٧، مضيفاً بأن بومدين عرف كيف يسيطر على الوضع فابتدع «نظام قوى متوازنة» ينفي بدورانها بعضها بعضاً، يتحكم هو في محور النظام ليطرد إلى أطرافه الدائرية الرجال والمشاكل الأساسية: التاريخيون مقابل التكنوقراطيين، قدماء ضباط الجيش الفرنسي مقابل قدماء المجاهدين، نشاط جبهة التحرير الوطني مقابل العمل الموازي غير المعلن للحزب الشيوعي، النخبويون مقابل الشعبويين... بعث فئات مصلحية والتقنين لها «مع الحرص على تحديد الإطار وطرق العمل التي تتماشى مع أهداف النظام»(٢٤). لذا يلاحظ في الجزائر تضخم معتبر في عدد الجمعيات والمنظمات الفئوية في عهد بومدين. لقد بذل جهده لشل حركة المعارضة مستغلاً بذكاء تناقضات التيارات الفكرية: فأطلق سراح قيادات الحزب الشيوعي وعرض عليهم مسؤوليات في المجال الاقتصادي. ومنح للمعارضة الكامنة ترقيات مختلفة في إدارة شركات ووكالات وطنية، كما وجه الضباط غير المرنين إلى القطاع الخاص ومنحهم قروضاً سخية، وبالمقابل برهن على قوة الأمن العسكري وقساوته(٢٥).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن استغلال هذه الموازنات بين الفئات والجماعات الضاغطة الفعلية والوهمية المبتعثة أصبح من ثوابت الديناميكية السياسية في الجزائر حتى يومنا هذا(٢٦).

---

(٢٣) *Algérie actualité* (22-28 octobre 1992).

(٢٤) محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٩٩.

(٢٥) **Balta et Rulleau**, *L'Algérie des algériens, vingt ans après...*, p. 58.

(٢٦) لقد طبق السيناريو نفسه حتى في عهد التعددية الحالية، حيث تكاثر عدد الجمعيات النقابية، والدينية (الصوفية بخاصة)، والعرقية والتاريخية والظرفية.. والمجندة سياسياً - أحياناً - أكثر من الأحزاب السياسية نفسها، والتي خضعت هي الأخرى لهذا التوليد الحيواني (أكثر من ستين حزباً) التعويمي للأحزاب الفاعلة.

لقد مر معنا من قبل أن هذه «الشرعية الثورية» الجديدة باشرت عملها بخلق فراغ تشريعي بإلغاء العمل بدستور عام ١٩٦٣، وبعدم الاعتراف بميثاق طرابلس (عام ١٩٦٢) والجزائر (عام ١٩٦٤) بعد حوالى شهر من الإطاحة بالرئيس بن بله، ولكنها لم تكتف بذلك، فقد عمقت قطيعتها مع سابقتها باستبدال مبدأ «التسيير الذاتي» بالثورات الثلاث (الصناعية والزراعية والثقافية) معتمدة في ذلك على تحالف تكتيكي مع بعض دول المعسكر الاشتراكي والحزب الشيوعي الجزائري. كما عملت من جهة أخرى على إدماج بعض المعارضين (المسجونين أو المهاجرين أو المهمشين: أحمد طالب الإبراهيمي، رابح بيطاط، بوعلام بن حمودة..) في الساحة السياسية. وبعد حوالى عشرية من الزمن من توطيد دعائم سلطتها «قررت القيادة الثورية التي ربحت المنافسة تنظيم الحياة السياسية واستطاعت المحافظة على استقرار الطاقم الحكومي (تعديلان مهمان فقط من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٨: الأول في تموز/يوليو ١٩٧٠ والثاني في نيسان/أبريل ١٩٧٧). وفي سنة ١٩٧٦ ظهرت وثيقتان مهمتان: هما الميثاق والدستور وتم تبنيهما»[٢٧] بعد مناقشات عامة مؤطرة. لقد أكد الخيار الاشتراكي المشار إليه في ميثاق طرابلس عام ١٩٦٢ والمعمق بحدة في ميثاق الجزائر عام ١٩٦٤، ولكنه جعله «عالم ثالثياً» ولا يتعارض مع «الإسلام كدين للدولة»، وكذا أحادية الحزب ورئيس للدولة بسلطات واسعة.

والظاهر أن السلطة أرادت من خلالهما ومن خلال انتخابات أحادية محلية (بلدية: ١٩٦٧، ١٩٧١، ١٩٧٣ وولائية: ١٩٦٩، ١٩٧٤، ١٩٧٥)، ورئاسية (١٠/١٢/١٩٧٦)، وتشريعية (٢٥/٢/١٩٧٧) متتالية للدخول في مرحلة جديدة، مرحلة بناء المؤسسات السياسية لاستبدال «الشرعية الثورية» بـ «الشرعية الشعبية». ولكن ذلك كان عبارة عن عمل فوقي باسم الشعب وليس بالشعب، كرس احتكار السلطة المركزية عن طريق وزراء القطاعات المختلفة والولاة المعينين (الممثلين المحليين المباشرين لسلطة الدولة)، ولهذا فإن التصور السائد لـ «المشاركة» كان أقرب إلى مفهوم «التعبئة» منه إلى المشاركة، كمبدأ سياسي وكإجراء نظامي، وكجوهر للمفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية. والمتوقع في هذا الإطار هو أن لا يسمح بوجود معارضة

(٢٧) الهرماسي، المصدر نفسه، ص ٩٨.

نظامية»[٢٨] ولا حتى بمعارضة داخلية مثمرة داخل حزب واحد لا تسمح آليات عمله بتعدد الآراء وتداول المسؤوليات نظراً لافتقاده لقاعدة شعبية عريضة ومهيكلة، ولطبيعة تنظيمه البيروقراطية وايديولوجيته الشمولية وقياداته الزعيمية. ولا يمكنه غير ذلك لأن خلفيته النظرية أحادية التصور (في إطار ما يسمى «المركزية الديمقراطية» والتي هي في حقيقتها «مركزية بيروقراطية - أمنية») تتعارض أصلاً مع ما يراد من استراتيجيات وأهداف نمط سياسي آخر ينحو منحى المشاركة السياسية الحقيقية وتعدد الآراء والنقد والتقويم الحرين. لذا يبقى هذا النموذج التعبوي غير واقعي على غرار نموذج «المركزية الديمقراطية» - الأوروشرقية - أو «الديكتاتورية العادلة» اللصيقة أكثر بمخيال الشعب الجزائري.

ولقد توفيت واجهة هذا النموذج التعبوي (هواري بومدين) قبل ذهابه بعيداً في مشروعه ليخلفه على كرسي الحكم الشاذلي بن جديد الذي وافق دوره مباشرة الانفتاح الحذر في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

وإذا كانت من أهم سلبيات نظام بومدين التعبوي محدودية ممارسة الحريات الفردية والجماعية والكفاءة الاستهلاكية بسبب ضعف التنمية الفلاحية أساساً، فإن هذه المرحلة تعتبر من أنضج مراحل الجزائر المستقلة حيث تم فيها بناء أهم مؤسسات الدولة - بغض النظر عن طبيعتها المختلف حولها - والقيام بالكثير من الإنجازات الصناعية والثقافية التي جسدت إلى حد مقبول العدالة الاجتماعية وإتاحة فرص الترقية الاجتماعية لأبناء الفقراء، مما جعل الجزائر تتميز بطبقة متوسطة عريضة - التي تعتبر عماد أي استقرار اجتماعي - كما أن طبيعة نظام الحكم في الجزائر منذ الاستقلال، وبخاصة في مرحلة هواري بومدين، وبحكم المد الإشعاعي التحريري والتضامني لثورته الكبرى التي حظيت بتعاطف واحترام وسمعة عالمية، جعله يتميز بامتداد خارجي نشط (مكن دبلوماسيتها من لعب أدوار مهمة في بعض الأزمات الدولية: العربية/ الإسرائيلية، العراقية/الإيرانية، شمال/جنوب..) جعل للجزائر وزناً ومكانة دوليين يفتحر بهما كل جزائري، بل كل عربي مسلم على الخصوص أو عالم ثالثي على العموم. ويندرج هذا الإنجاز ضمن ما أسماه محمد العربي ولد

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٩٨ - ٩٩.

خليفة[٢٩] «مكاسب العشرينية الذهبية (١٩٥٤ ـ ١٩٧٥) أو منجزات حركة التحرر والتضامن الأفرو ـ آسيوي».

أما الفترة الموالية فقد تميزت بداية بمتغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية على الجبهتين الداخلية والخارجية أثرت سلباً على المدى القريب والمتوسط والبعيد في طبيعة النظام السياسي في الجزائر وفي مستقبله، ونخص منها بالذكر انخفاض سعر البترول، وحرب الخليج الأولى، وانهيار المعسكر الاشتراكي، والثورة الإيرانية، وتعميم سياسة الانفتاح أو التفتح، وتراكم المديونية، والاضطرابات الداخلية، والصراعات الحدودية. . . كل هذه المؤشرات تعتبر دلائل توجيهية لفهم طبيعة النظام السياسي في الجزائر في العشرية الموالية. ومع ذلك فقد اختلف الجزائريون في وصفها، فبعضهم يلقب واجهتها السياسية (الشاذلي بن جديد) بأبي الديمقراطية الحقيقية بينما يصفه البعض الآخر بأبي العشرية السوداء، وبخاصة في المجال الاقتصادي لأنه تم خلالها تكسير النموذج القديم ـ غير الكفء اقتصادياً رغم عدالته المقبولة ـ دون النجاح في إرساء بديل يجمع بين الكفاءة والعدالة كشرطين أساسيين من شروط التنمية. ومع ذلك فقد «شهدنا ـ حسب أحمد طالب الإبراهيمي، الذي عايش عن قرب الفترتين ـ المزيد من الاعتبار لممارسة الناس والسياسيين لحرياتهم الفردية[٣٠] (وإن كان ذلك) على حساب العدالة الاجتماعية وضعف الطبقة المتوسطة»[٣١].

ولقد تفاقم هذا الوضع في العشرية الأخيرة على المستوى الاقتصادي وتراجع بعد أن بلغ ذروته عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ على المستوى السياسي والثقافي والأمني إلى درجة جعلتنا نحس بأننا نعيش وضعاً شبيهاً بالذي وصفه العلامة عبد الحميد بن باديس في ثلاثينيات هذا القرن: إننا نعيش في وسط سادت الفوضى فيه من جميع جهاته، فمن الفوضى في الدين إلى فوضى في

---

(٢٩) ولد خليفة، **النظام العالمي: ماذا تغير فيه؟ وأين نحن من تحولاته؟: مدخل لدراسة الهيكلة الجديدة للعالم من الحرب الباردة إلى الأحادية القطبية**، ص ٦.

(٣٠) إلى درجة جعلت رئيس حزب «الحركة من أجل الديمقراطية والتجديد في الجزائر» سليمان عميرات يقول في مقابلة متلفزة: «كان سي بومدين يقول للشعب: كل من يتكلم أضعه في السجن. . فسكتنا. . فجاء سي الشاذلي ليقول للشعب: كل من لا يتكلم أضعه في السجن، فها نحن نتكلم!!؟» انظر: أبو جرة سلطاني، **الصراع في الجزائر** (الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، ١٩٩٥)، ص ٦٦.

(٣١) **رسالة الأطلس** (١ ـ ٦ شباط/فبراير ١٩٩٩).

الأخلاق إلى فوضى في الاقتصاد، وزادتنا الأيام على كل ذلك فوضى جديدة، ربما كانت أخطر الفوضات وأشدها تأثيراً في الأمة، وهي فوضى التكلم باسم الأمة»[٣٢].

وما دام مبحثنا الحالي يخص تجربة نظام الحكم، فسنحصر حديثنا في الجانب السياسي للعشريتين، بينما سنتعرض للمجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية في مباحث لاحقة.

إن طبيعة النظام السياسي في الجزائر في العهد الأول للشاذلي بن جديد (١٩٧٩ ـ ١٩٨٩) لم تتغير في صيغتها السياسية والدستورية، بحيث بقيت مثل سابقتها تعتمد على الواحدية الحزبية بموجب المادة (٩٤) من دستوره (عام ١٩٧٦) التي تقول: «يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد» مشخصاً عملياً في حزب جبهة التحرير الوطني الذي يعمل على «انتصار الاشتراكية»، كما أثبتت ذلك المادة الموالية. ولكنه بخلاف سابقه خفف من الطابع العسكري للحكومة والإدارة العليا، بحيث لم يحصر المناصب الحساسة لحكوماته وللإدارة العليا للبلاد في ضباط من الجيش والمناصب «غير السياسية» لتقنيين، بل جعل شعاره التسيير التكنوقراطي لشؤون الدولة إلى حد ذيوع وصف حكوماته الأخيرة بحكومات التكنوقراطيين. وعلى الرغم من الإبقاء على التمثيل العالي للمؤسسة العسكرية في مؤتمرات الحزب الواحد (مثلاً ٦٠٠ مندوب من أصل ٣٠٠٠ مشارك في المؤتمر الاستثنائي لكانون الثاني/يناير ١٩٧٩)، قرر العمل على ثلاثة صعد: الانفتاح والمصالحة الوطنية (بدءاً بإلغاء طلب رخصة السفر إلى الخارج وإصدار العفو على الزعماء السياسيين)، وإعادة هيكلة وتنشيط الحزب الواحد (بتشجيع الإدارة الجماعية وحرية الانتخاب الداخلي)، وتطهير الحياة السياسية والاقتصادية (بدءاً بحملة خريف ١٩٨٠ في أوساط الإطارات ومديري الشركات الوطنية وتقرير التوظيف في هذه الشركات على أساس المسابقة العلنية...).

أما عن طبيعة النظام السياسي في العهد الثاني للشاذلي بن جديد (عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠)، فقد تميز ـ كما مر معنا ـ بتفاقم الوضع على المستوى الاقتصادي قبل أن يبلغ ذروته على المستوى السياسي والثقافي والأمني. وقد

---

(٣٢) **الشهاب** (قسنطينة)، مج ١٢، ج ١ (نيسان/أبريل ١٩٣٦).

تشخصت أولى ثمارها المرة في ضحايا أحداث تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ جراء تدخل الجيش، والتي قدرت حسب رئيس الحكومة السابق مولود حمروش بحوالى ٣٠٠ قتيل[٣٣].

وتجدر الإشارة هنا إلى الاختلاف البين في تفسير تحرك الشارع الجزائري حينها، ففريق (مثل مولود حمروش) يرى أنه كان عفوياً، وفريق آخر (مثل عبد العزيز بوتفليقة) يرى أنه كان مرتباً، ولكن الظاهر أنه كان خليطاً من الأمرين. ومهما اختلفت الدوافع، فإن الأمر كاد يفلت لولا التدخل العنيف لقمع المظاهرات واضطرار «النظام آنذاك أن يتحالف مع (يلجأ إلى) الإسلاميين لتهدئة الشارع، وكان الشيخ علي بلحاج في مقدمة الذين أسهموا في عملية التهدئة»[٣٤].

بعدها أدرك النظام أو وجد مسوغاً لضرورة القيام بتغييرات سياسية جذرية تمثلت في اتخاذ قرارات الإصلاحات السياسية والاقتصادية اعتماداً على مبدأي حرية السوق والتعددية السياسية. ولكن النتائج الأولية للمسار الديمقراطي الذي أفضى إلى فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية (البلدية والولائية) أدى منذ البداية ـ حسب مولود حمروش الذي كان رئيساً للحكومة آنذاك ـ «إلى سريان القلق في دوائر قيادة الجيش حيث طرحت فكرة التدخل عبر تعديل الدوائر الانتخابية وعبر نزول دبابات الجيش إلى الشوارع. وبينما بقي التدخل مجرد هاجس يلوح في الأفق، كانت هناك اتصالات مكثفة بين الجيش والنظام والإسلاميين لتصعيد الموقف ولتوسيع نطاقه لإسقاط الحكومة، والانقلاب على جبهة التحرير، وبعدما سقطت الحكومة (صيف ١٩٩١) انقلب الجيش على الإسلاميين الذين كانوا قليلي الخبرة بالعمل السياسي»[٣٥]. فعمل بداية على تفجير جبهة الإنقاذ من الداخل (انشقاقات صيف ١٩٩١) ثم على شل حركتها بسجن قيادتها (عباسي مدني وعلي بلحاج ثم عبد القادر حشاني) ثم بحظرها عقب إلغاء المسار الانتخابي بعد انقلاب كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ واعتقال إطاراتها وأنصارها في محتشدات

---

(٣٣) أما المصادر الرسمية فقد أشارت يوم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر عبر مختلف وسائل الإعلام إلى حصيلة ١٥٩ قتيلاً و١٥٤ جريحاً و١٦١ مليار دينار من الخسائر. انظر: **رسالة الأطلس** (٢٠ ـ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩).

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) المصدر نفسه.

أمنية بالصحراء. كما عملت من جهتها جبهة الإنقاذ على تطبيق مبدأ «المغالبة» باستظهار عضلاتها في الشارع وفي المساجد بشتى الطرق، لينتهي الأمر إلى المواجهة المسلحة الشاملة. ومنذ ذلك الحين دخلت الجزائر في ما أصبح يسمى بـ «العشرية الحمراء» بضحاياها العامة (حوالى مائة ألف قتيل) وباغتيالاتها السياسية والفكرية والنقابية والعسكرية.

وجدير بالذكر هنا أن هذه المواجهة الدموية كانت تدريجية وتصاعدية لاحترازات تكتيكية سببها الجهل النسبي بإمكانات الآخر والخوف من التداعيات السلبية الممكنة على المصيرين الخاص والعام. كما كانت ملازمة من جهة أخرى ومنذ البداية باتصالات بين الطرفين لم تنقطع أبداً وإنما انتقل الفعل فيها من الطرف السياسي لكل جهة إلى الطرف العسكري، لتحسم تقريباً باتفاق «الهدنة» الذي رسمه سياسياً الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في إطار قانون الوئام المدني الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه ودعمه تجاوب الشعب الجزائري من خلال استفتاء ١٦/٩/١٩٩٩، الذي تضمن سؤالاً أوسع بكثير من قانون الوئام نفسه (غير الشامل) ليفسح المجال واسعاً أمام رئيس الجمهورية للذهاب بعيداً في مسار تحقيق السلم، فكان نصه: «هل أنتم مع المسعى العام لرئيس الجمهورية الرامي إلى تحقيق السلم والوئام المدني؟».

ولكن ما دام الحسم عسكرياً ـ أمنياً فإن بعض الأطراف الفاعلة في الساحة الجزائرية ما زالت متخوفة من انسداد الوضع في الجزائر لاعتبارها أن قانون الوئام المدني، وعلى الرغم من إيجابياته، غير كاف على الإطلاق لإخراج الجزائر من أزمتها السياسية إذا لم يدعم بخطوات أخرى لا مبرر للتخوف منها بعد المساندة السياسية والشعبية التي حازها الاستفتاء.

إن أحزاب الائتلاف الحكومي بوطنييها وإسلامييها وعلمانييها (جبهة التحرير، النهضة، التجمع الوطني الديمقراطي، حمس، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية)، قيمت إيجابياً قانون الوئام المدني فاعتبرته على التوالي:

ـ «بث في الجزائر روحاً جديدة وأملاً كبيراً في الحاضر والمستقبل، وسوف يحسب له أمران: الأول أنه اعترف بالهدنة بين الجيش الوطني وجيش الإنقاذ، والثاني أنه أحدث فرزاً بين التنظيمات والجماعات الإسلامية وميز بين الإرهابيين ودعاة العنف وغيرهم من الراغبين في العمل ودعاة الحلول

السلمية»: رئيس التجمع الوطني الديمقراطي أحمد أويحيى[٣٦]، وهو تقريباً الرأي نفسه لجبهة التحرير التي تدعو من جهة أخرى إلى تدعيمه بغية تغليب مسار تعميقه. وهي تلتقي بذلك مع حليفيها في الحكومة من التيار الإسلامي (حمس والنهضة) اللذين اعتبراه بمثابة نقلة نوعية مهمة يجب أن تدعم وتعمق بمختلف الوسائل. وأما حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية العلماني فقد سانده لاعتقاده بأنه يُرسّم استسلام ما تبقى من الإرهابيين لسلطة الدولة.

أما الأحزاب المعارضة بإسلامييها ووطنييها وعلمانييها أيضاً (حركة الإصلاح الوطني، الوفاء والعدل، جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال) فقد انتقدته هي وبعض الشخصيات السياسية والمدنية الفاعلة وبعض الممثلين السياسيين لطرف أساسي في الأزمة («جبهة الإنقاذ» المحظورة).

ـ لقد اعتبر المتحفظون من الجناح السياسي لجبهة الإنقاذ على قانون الوئام المدني بأن هذا الأخير «بصورته الراهنة مفرغاً للوئام المنشود من مضمونه ولا يحقق المصالحة الوطنية بله يعد نوعاً من تقنين الاستئصال»[٣٧].

ـ واعتبره عبد الله جاب الله «علاجاً قاصراً للشق الأمني للمشكلة ويستبعد كل ما هو سياسي من الموضوع»[٣٨].

ـ أما أحمد طالب الإبراهيمي فقد اعتبر بأن القانون لم يأت ليصفي النفوس ويصلح ذات البين بل ليكرس صيغة الغالب والمغلوب، وهو ما سيؤدي إلى إبقاء نار الأحقاد تحت الرماد بدلاً من إطفائها[٣٩].

ـ كما اعتبر مولود حمروش أن سلبياته أكثر من حسناته لأنه حل جزئي يعمل على وقف العنف فقط لا على حل الأزمة التي يكتسب النظام في الجزائر مبررات استمراره منها. فهو يريد أن يتصدى لهدف كبير بأدوات ضعيفة وفهم قاصر لأنه تعامل مع الأزمة باعتبارها مشكلة أمنية وليست سياسية. ومن ترتيبات ذلك مثلاً إلغاء القانون لجهاز العدالة وإعطاؤه كل السلطة للأجهزة الأمنية والتنفيذية في تطبيق القانون نفسه[٤٠].

---

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) **رسالة الأطلس** (٦ ـ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩)، ص ١٢.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٣٩) **رسالة الأطلس** (تموز/ يوليو ١٩٩٩).

(٤٠) **رسالة الأطلس** (٢٠ ـ ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩)، ص ١٢.

ـ وأما حسين آيت أحمد فقد اعتبره حلاً أمنياً في غلاف سياسي هدفه استمرارية السلطة بواجهة أخرى[٤١].

فالمعارضة الأساسية للقانون تكمن أساساً في جزئيته وعدم شموليته للجانب السياسي، بل إن الرئيس بوتفليقة نفسه اعتبره في السابق مجرد خطوة أولى ولكنها مهمة في مسار الوئام المدني والمصالحة الوطنية. لكن التخوف الأساسي للمعارضة يكمن في تحوله إلى مجرد آليات تقنية من دون عمق نفسي اجتماعي ومن وسيلة إلى هدف نهائي، فيحجم المسعى العام الذي طرح في الاستفتاء في شكل القانون نفسه.

ومن جهتنا نلاحظ أن الاتفاقات المبرمة بين السلطة والمعارضة كانت دائماً وما زالت يشوبها بعض الضبابية بفعل قلة شفافيتها والاختلاف الواضح في مقاربة الطرفين لها: ففي ما يخص آخرها مثلاً (العفو الرئاسي الشامل والحل الذاتي للجيش الإسلامي للإنقاذ) يتضح مما نشرته الصحف صبيحة الاتفاق (١٢/١/٢٠٠٠) من أن بيان الجيش الإسلامي للإنقاذ، الذي أعلن فيه عن حل نفسه، يتحدث ـ بالإضافة إلى العفو الشامل ـ عن «التزام الدولة الرسمي بالتسوية الشاملة لمخلفات الأزمة (إطلاق سراح جميع المعتقلين، عودة المطرودين من العمل إلى مناصبهم، معالجة ملف المفقودين، فتح المجال السياسي والإعلامي أمام الجميع...)»، وفي المقابل فإن بيان الرئاسة بمرسومه المتضمن العفو الشامل (في مواد قانونية) لم يتحدث سوى عن قضية أمنية قانونية محضة في سياق الوئام المدني ومن دون أدنى إشارة لقضايا عالقة أو لحلول «لمخلفات الأزمة». فهل هو خطاب مزدوج موجه لمن يهمه الأمر من الخلفيتين تدعمه ثقة متبادلة في تسوية الأمور في حينها وحسب مستجدات الواقع، أم هي مقاربة مزدوجة تترك الباب مفتوحاً على المجهول؟ هذا ما سيكشف عنه جديد الساحة الجزائرية لاحقاً.

ثالثاً: تاريخ المعارضة في الجزائر الحديثة

لقد ارتبطت محطات تاريخ نظام الحكم في الجزائر، وكذا معارضته بالتغير السياسي على رأس هرم السلطة منذ الاستقلال وحتى عهد التعددية

---

(٤١) *La Nouvelle république*, 31/8/1999.

الحالية (١٩٦٢ ـ ١٩٦٥ ـ ١٩٧٩ ـ ١٩٨٩...) وذلك نظراً لطبيعة نظام الحكم السلطوي، بطريقة «رسمية» أو «فعلية»:

١ ـ المعارضة في عهد الحزب الواحد (١٩٦٢ ـ ١٩٨٨)

لقد أشرنا من قبل إلى أن نظام الحكم بعد الاستقلال كان أحادياً لاغياً للتعددية السياسية «رسمياً» باسم النصوص الرسمية، و«فعلياً» مشخصاً في زعماء سياسيين وتاريخيين وعسكريين... ومما عمق هذا التوجه وجذر المعارضة الصراع الدموي الذي تخلل أزمة «صيف ١٩٦٢» وانقلاب عام ١٩٦٥، الذي رسم «فعلياً» منذئذٍ الطابع العسكري للسلطة.

والجدير بالذكر هنا أن مراجعة تاريخ الثورة الجزائرية (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢) تكشف لنا عن بوادر هذه «الأحادية» والنزوع نحو إقصاء الآخر بـ «القلم» أو «السيف» منذ عام ١٩٥٦، تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام، الذي خرج ـ كما مر معنا ـ نصاً وفعلاً عن روح بيان الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ الجامع. ولقد توج هذا «الانحراف» في برنامج طرابلس (حزيران/يونيو ١٩٦٢) وتجذر بعد سنتين من ذلك في «ميثاق الجزائر» (عام ١٩٦٤)، الذي رسم الأحادية المركزية و«البناء الواعي للبلاد في إطار المبادئ الاشتراكية»، بل إن أول دستور عرفته الجزائر (١٩٦٣/٩/٨) نص في مادته ٢٣ على الأحادية الحزبية، وكذلك فعل دستور ١٩٧٦ (المادتان: ٩٤ و٩٥).

ولقد تشخصت آثار هذه التأسيسيات النظرية في اغتيالات عدة، وفي منع أي نشاط سياسي أو إعلامي معارض بعد الاستقلال بقوة القانون أو الفعل. ونظراً لذلك لجأ بعض الزعماء التاريخيين إلى المعارضة الفردية والجماعية السلمية والمسلحة، فلجأ محمد بوضياف في ١٩٦٣/٩/٢٠ إلى تأسيس الحزب الثوري الاشتراكي ثم آيت أحمد عام ١٩٦٤ بإنشاء جبهة القوى الاشتراكية كدعامتين للنشاط المسلح المؤقت، الذي باشراه على انفراد. كما تمرد العقيد محمد شعباني في حزيران/يونيو ١٩٦٤ في منطقة الأوراس. ومن جهته بقي الحزب الشيوعي الجزائري ـ بفعل طبيعة تنظيمه السياسي والمحيط الدولي وموقف السلطة التكتيكي منه لوجود بعض العناصر المتنفذة في السلطة والمتعاطفة معه ـ الحزب السري الوحيد، الذي كان «يتميز بترخيص غير رسمي لمتابعة نشاطه، مما جعله يقرر تقديم دعمه النقدي للسلطة ثم دعوته

لاحقاً لدعم هواري بومدين»[٤٢].

أما كريم بلقاسم ونتيجة اختلافه الشخصي مع آيت أحمد، فقد لجأ في ١٨/١٠/١٩٦٧، إلى تأسيس «الحركة الديمقراطية الثورية». لقد كان من أهدافه تطهير[٤٣] صفوف الجيش من مدسوسي فرنسا. ولكن حركته لم تكلل بالنجاح، ومما أضعفها اختراقها أمنياً والتصاق تهمة التطرف والجهوية الضيقة (البربرية) بها، وبعد اغتيال قائدها في فرانكفورت بألمانيا توقفت عن النشاط.

وأما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي لم يسمح لها بمعاودة نشاطها بعد الاستقلال بدعوى أن مهمتها دخلت بمهمة الدولة، فقد اضطر بعض شيوخها إلى المعارضة السلمية كتابة وخطابة، لكل هذه التوجهات الاشتراكية الرسمية والمعارضة معاً.

فبعدما لاحظ أعضاء جمعية العلماء بوادر الانحراف السياسي والثقافي على مستوى التصريحات والمؤتمرات الرسمية ذات التوجهات السلطوية والاشتراكية والممارسات الواقعية المخلة بموازين القيم الإسلامية، رأى رئيس الجمعية (الشيخ البشير الإبراهيمي) «بعد أن صبر مدة حفاظاً على الوحدة الوطنية»، أن يخرج عن صمته ويسدي النصح، فأصدر تصريحاً (البيان التاريخي) لينبه إلى خطورة أزمة روحية لا نظير لها [. . .] ومشاكل اقتصادية عسيرة الحل»، ويندد بـ «الأسس النظرية التي يقيمون (المسؤولون) عليها أعمالهم (والتي) يجب أن تبعث من صميم جذورنا العربية الإسلامية»، ويدعو إلى «العدالة» و«الحرية» و«التقوى» و«العودة إلى الشورى»[٤٤].

---

(٤٢) Balta et Rulleau, *L'Algérie des algériens, vingt ans après..*, p. 43.

(٤٣) لقد كانت قضية «التطهير» محورية في الصراع العسكري والسياسي غداة الاستقلال، وكانت تعني بخاصة ضباط الجيش الفرنسي من الجزائريين الذين التحقوا مع نهاية حرب التحرير بالمجاهدين، وكذا بعض الإطارات الإدارية. ولقد تعدت المطالبة بالتطهير المعارضة لتشمل جبهة التحرير الوطني نفسها التي طالب مناضلوها في مؤتمرهم الأول (نيسان/أبريل ١٩٦٤) بـ «التطهير في جيش التحرير»، ولكن المعارضة القوية لقائد الجيش ووزير الدفاع آنذاك بتحديه قاعة المؤتمر بقوله الشهير: «ترى من هو الطاهر بن الطاهر الذي يريد أن يطهر الجيش؟» حسم الموضوع باسم «وحدة الصف وتأمين وحدة الجيش» مقابل من يرى بأن ذلك كان تأميناً ـ غير مقصود ـ «لأول قاعدة للانحراف وأول جسر للعمالة الجديدة للاستعمار في الجزائر المستقلة». انظر: بورقعة، **شاهد على اغتيال الثورة**، ص ١٢٦.

(٤٤) انظر نسخة البيان الأصلي بخط الشيخ البشير الإبراهيمي، في: أوصديق، **محطات في تاريخ الحركة الإسلامية بالجزائر، ١٩٦٢ ـ ١٩٨٨**، ص ٣٣.

ولقد قوبل نصحه هذا بفرض الإقامة الجبرية عليه إلى أن مات يوم ١٩٦٥/٥/٢٠. ومعلوم أن جنازة الشيخ البشير الإبراهيمي شيعها جمع غفير من العامة ووزراء الدولة ورؤساء المنظمات الوطنية، مما يدل على احترام الساسة[٤٥] وحب العامة له على رغم معارضته للنظام.

هذا أبرز ما تم على مستوى الأفراد. أما على مستوى المؤسسات والجمعيات، فإن أهم عمل قام به تيار الإصلاح الديني والثقافي هو تأسيس جمعية القيم في رمضان ١٣٨٢هـ.(١٩٦٣/٢/٩) التي واجهت بدورها العديد من المضايقات الرسمية إلى أن حلت رسمياً في جمادى الأول ١٣٨٦هـ. (١٩٦٦/٩/٢٢)[٤٦]. ولمواجهة نفوذ تيار الإصلاح الديني، أوكل النظام ـ بعد عام ١٩٦٥ ـ لوزارة الشؤون الدينية مهمة الترويج القسري لمواضيع مثل الاشتراكية والثورة الزراعية والدعوة إلى «المجاهدين» الفييتناميين بالنصر على الأمريكيين. . . مما أدى إلى تنحية كل من رفض تسخير المساجد لمثل هذه الأغراض السياسية الحزبية، وكان أبرزهم الشيخ عبد اللطيف سلطاني (عام ١٩٧١). وأما الحركة الدينية الإباضية فقد تابعت نشاطها الثقافي وحفلاتها الدينية داخل محيطها دون إثارة حفيظة السلطة.

وتجدر الإشارة إلى أن انقلاب ١٩٦٥/٦/١٩، لم يأتِ بجديد من حيث طبيعة نظام الحكم الفردي. ولكنه تميز في بداية عهده بمحاولة قائده (العقيد هواري بومدين) الحصول على موافقة غالبية مراكز القرار والعمل على لمّ شمل المعارضة لصالحه، فأصدر العفو في حق معارضين محكوم عليهم بالإعدام وأطلق سراح مساجين سياسيين ورحب بعودة فارين سياسيين، كما عمل لاحقاً على ضمان تأييد الحزب الشيوعي الجزائري المحظور ومن ورائه مباركة قائد المعسكر الاشتراكي (سابقاً)، وذلك بالسماح له بصفة غير رسمية بالنشاط السياسي والتعبوي في إطار «تحالف» تكتيكي. ولكنه أبقى على بن بله في السجن طيلة حكمه.

---

(٤٥) ومنهم وزير الدفاع ورئيس الحكومة آنذاك (هواري بومدين) الذي قال في حقه: «رجاؤنا من الله أن يهيئ لنا من أسبابه تحقيق كل الأهداف المثلى التي عاش من أجلها. . .» وقد وردت بعض تحذيرات الشيخ الإبراهيمي ـ مع تكييفها سياسياً ـ في «بيان التصحيح الثوري»، ١٩٦٥/٦/١٩. انظر: سلطاني، **الصراع في الجزائر**.

(٤٦) أوصديق، المصدر نفسه، ص ٥٥.

ولكن بعض التاريخيين (بوضياف، آيت آحمد، كريم بلقاسم...) لم يطمئنوا للطريقة التي وصل بها بومدين إلى الحكم ولا لوعوده المبكرة الواعدة، وبقوا في المعارضة لهذه الأسباب ولأسباب أخرى نفسية تاريخية. كما أن طريقة قيادته لمجلس الثورة (الهيئة العليا الجديدة القائدة للبلاد) وبعض تصرفاته السياسية اللاحقة من تهميشه للحزب الواحد وقسوته على الرأي المخالف، أدت إلى استمرار المعارضة(٤٧).

وفي عام ١٩٦٧ قام العقيد الطاهر الزبيري، قائد أركان الجيش، بحركة ١١/١٢/١٩٦٧ التمردية، «ولم تكن تلك المحاولة التمردية الأولى ولا الأخيرة من نوعها طيلة حكم بومدين... بل سبقتها محاولات ولحقتها أخرى... أقبر جميعها في المهد، ولم يظهر منها للعيان إلا القليل نظراً لقوة المخابرات ووسائل الدعاية على طمس الحقائق وتحريفها»(٤٨) من جهة، وربح رهان الرأي العام الداخلي، والعالم ثالثي تدريجياً من جهة أخرى.

أما الحركة الإصلاحية فقد تابعت نشاطها بعد توقيف جمعية القيم، سراً بنشاط جماعة الدعوة والتبليغ التي تأسست عام ١٩٦٦، وعلناً بجهود بعض شيوخها من أمثال الشيخ مصباح (مبارك) حويذق، الذي نفي إلى أفلو ثم مستغانم ومنع من زيارة المدن الكبرى، وريادة المفكر مالك بن نبي، الذي تجند للعمل الفكري بغية تنشيط النهضة الحضارية التي نظّر لها في كتبه التي كانت محاصرة في الجزائر. فقام بتنشيط حلقات فكرية علنية في بيته، تحولت في ما بعد إلى نواة لملتقيات الفكر الإسلامي التي تبنتها الدولة لاحقاً إلى حين إلغائها في عهد محمد بوضياف. ولقد تابع نشاطه الفكري على رغم مضايقة بعض دوائر النظام له وتحرش عناصر شيوعية وتروتسكية به، إلى أن مات وهو يقوم بمهمة ثقافية بالصحراء عام ١٩٧٣.

ولقد تأسست في سياق عمله ما عرف لاحقاً بـ «جماعة الجزأرة»، بقيادة

---

(٤٧) باستثناء الحزب الشيوعي الذي دخل الصف من جديد بعد أن اختار الدعم النقدي للنظام: «إن تميزه بدعم الاتحاد السوفياتي سابقاً وبمناضلين نشطين متواجدين داخل اتحاد الشبيبة الجزائرية وجبهة تحرير الوطن نفسها، مكنه من الحصول على رخصة غير رسمية لسنين عديدة، فجرائده ومنشوراته كانت تعد وتسحب وتوزع من داخل التراب الوطني». انظر: Balta et Rulleau, *L'Algérie des algériens, vingt ans après...*, p. 57.

(٤٨) بورقعة، **شاهد على اغتيال الثورة**، ص ١٥١.

محمد بوجلخة التيجاني ومحمد السعيد. كما رافق ظاهرة فتح المساجد الجامعية آنذاك ظهور حركة «الإخوان المحليين» ـ النهضة حالياً ـ عام ١٩٧٤ في الشرق الجزائري بقيادة عبد الله جاب الله، ليشارك الجميع في انتقاد النظام سراً أو علانية من داخله أو من خارجه.

في منتصف السبعينيات، وبعد «نداء الأربعة» الصادر في آذار/مارس ١٩٧٦ والرافض مسبقاً لمشروع «الميثاق الوطني» ومطالبته بـ «الانتخاب عن طريق اقتراع عام، مباشر وجدي لمجلس وطني تأسيسي وسيد»، وزعت مناشير من طرف لجان مساندة جهوية للنداء العلني الذي وقعه أربعة قادة تاريخيين (من تيارات سياسية مختلفة) تتهم فيها بومدين بالحكم الفردي وتدعوه إلى تحرير النظام. وكان رد فعل السلطة فرض الإقامة الجبرية عليهم وقطع خطوط هواتفهم بالإضافة إلى مضايقتهم مهنياً. أما حزبي آيت أحمد وبوضياف فقد دعيا من جهتهما إلى المقاطعة أو التصويت بـ «لا» على الميثاق، كما عبر الشيوخ أحمد سحنون وعبد اللطيف سلطاني وعمر العرباوي عن معارضتهم له.

وأما حركة الشيخ محفوظ نحناح («جماعة الموحدين» آنذاك) فقد حاولت من جهتها معارضة مشروع الميثاق الوطني بعملية ميدانية تخريبية صيف ١٩٧٦ مرفقة بتوزيع منشورات تندد فيها بسياسة القمع وتدعو فيها إلى الرجوع إلى الإسلام كمصدر للتشريع ونبذ الاشتراكية. وبعد خمسة أشهر من الحادثة تمكن النظام من إلقاء القبض على معظم قيادات الجماعة ومنها محفوظ نحناح، الزعيم الحالي لحزب «حمس»[٤٩].

كما شهدت هذه العشرية أعمال عنف نفذتها المعارضة «البربرية» بقيادة منظمة «جنود المعارضة الجزائرية» التي كان يقودها مولود كعوان من باريس. ونذكر منها على الخصوص التفجيرات التي استهدفت الممثليات الجزائرية في فرنسا (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) ومقر يومية **المجاهد** بالجزائر عام ١٩٧٦، التي اتهم فيها أيضاً بعض مسيري «الأكاديمية البربرية» التي أنشئت في باريس عام ١٩٦٧[٥٠].

---

(٤٩) أوصديق، **محطات في تاريخ الحركة الإسلامية بالجزائر، ١٩٦٢ ـ ١٩٨٨**، ص ١٠٥.

(٥٠) أحمد بن نعمان، **فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر: الخلفيات، الأهداف، الوسائل، البدائل** (الجزائر: منشورات دحلب، ١٩٩١)، ص ١٥٩ ـ ١٦٣.

في نهاية عام ١٩٧٨ برز على السطح صراع المعارضة في الوسط الجامعي. فظهر تنظيم «لجنة التروتسكيين الجزائريين»، الذي كثف نشاطه في أوساط الطلبة الذين بدأوا يتحررون من قوالب اللجان الجامعية «للحزب الشيوعي الجزائري - الذي كان متحالفاً حينها مع السلطة - وتستهويهم التنظيمات ذات التوجه العربي الإسلامي، التي اقتادتهم وراءها في الإضراب الوطني الشامل في كليات العلوم الإنسانية خصوصاً ليحققوا تعريبها. ومنذئذٍ وبعد وفاة بومدين كاد يقتصر نشاط اليساريين على جامعة تيزي وزو القبائلية، التي شذت لاحقاً عن فوز التيار العربي الإسلامي في انتخابات ممثلي الطلبة في جميع جامعات الوطن.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن أهم تحد خارجي واجهته السلطة في عهد بن بله تمثل في التحرشات الحدودية للجيران بعد الاستقلال مباشرة، ونخص بالذكر منها المحاولة الفاشلة للحسن الثاني ملك المغرب للاستيلاء بالقوة على منطقة «تندوف» وما جاورها. فقد زحفت قواته على الحدود الغربية يوم ٩/ ١٠/ ١٩٦٣ واحتلت جزءاً منها مدة حوالى أسبوعين قبل أن «يوافق الملك على قرار وقف القتال تحت ضربات الثوار الجزائريين... وضغط الرأي العام الدولي»[٥١]. وجدير بالذكر هنا أن هذه الأزمة وحدت صفوف الجزائريين إلى حين، بحيث التحقت قوات المعارضة الداخلية بالجبهة تقاتل جنباً إلى جنب مع باقي فصائل الجيش الوطني الشعبي.

وأما في عهد بومدين فإن أهم تحد واجهته السلطة على الصعيد الخارجي تمثل في «قضية الصحراء الغربية» الحدودية التي اختلف حولها مع جاره ملك المغرب، بحجة الالتزام بالدفاع عن حق تقرير مصير الشعوب، مقابل دفاع خصمه عن مغربية الأراضي الصحراوية أصلاً. وقد كان لهذه الأزمة التي وصلت إلى حد المواجهة المسلحة المحدودة أثرها الإيجابي التماسكي (فالخطر الخارجي يوحد الصفوف الداخلية) داخل الدولتين، والسلبي على المستوى المغاربي. وفي السياق نفسه يمكن ذكر حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ «العربية - الإسرائيلية» التي قوت صف السلطة بحصولها على دعم بعض قطاعات المعارضة.

---

(٥١) بورقعة، **شاهد على اغتيال الثورة**، ص ١٣٤.

أما أهم شعارات المعارضة الناقدة للنظام فقد شملت أساساً: «الديمقراطية الحقة والحرية» و«التطهير من مدسوسي فرنسا» و«العودة إلى الجذور العربية الإسلامية». ولكن وعلى رغم عمومية وقوة جاذبية شعاراتها، فلم تستطع المعارضة الاشتراكية والتاريخية والإصلاحية أن تتوحد لتفعل تأثيرها بسبب بعض الحساسيات الشخصية في صفوف بعض الاشتراكيين والتاريخيين من جهة، ولاختلاف استراتيجيتها وأهدافها مع الإصلاحيين، ولعدم مناسبة الظرف التاريخي (حداثة التحرير الدموي الذي كلله الشعب بشعار «سبع سنين بركات» ـ يكفي ـ) من جهة ثالثة، وعدم تمكن زعماء أخطر معارضة بالولاية الثالثة (منطقة القبائل) من التخلص من تهمة التطرف والجهوية العرقية المهددة للوحدة الوطنية من جهة رابعة.

وأما عن المعارضة في العهد الأول للشاذلي بن جديد (١٩٧٩ ـ ١٩٨٨)، فقد دشنت بعض أطرافها عهده بإصدار بعض المناشير والبيانات السياسية من دون جدوى. ولكنها كانت منذرة بتجذر المعارضتين الإثنية والإسلامية.

فقد بدأت تظهر بوادر الحركة الإسلامية المسلحة (MIA)[٥٢] والجناح المسلح لـ «الحركة الثقافية البربرية»، وطغت على الساحة الإعلامية أحداث تيزي وزو (نيسان/ابريل ١٩٨٠)[٥٣]، وأحداث جامعة بن عكنون التي انتهت بمقتل أحد الطلبة[٥٤]. بعدها حدث أول تجمع علني وشعبي للإسلاميين بالجامعة المركزية في ١٢/١١/١٩٨٢ دعا له الشيوخ أحمد سحنون وعبد اللطيف سلطاني وعباسي مدني من خلال وثيقة نصح نددوا في مقدمتها بتبعات أحداث تيزي وزو وجامعة بن عكنون وغيرهما من «إرهاب واختطاف

---

(٥٢) كان رئيس هذه الحركة ضابطاً في صفوف ثورة التحرير، وكان من الغاضبين على الحكومة المؤقتة وعلى رئاسة بن بله فانضم إلى صفوف «جبهة القوى الاشتراكية» ثم تحول مع بداية الصحوة إلى خطيب بمسجد العاشور بالعاصمة، ليخطط بعدها لثورة حقيقية على النظام إلى حين وفاته عام ١٩٨٧.
انظر: سلطاني، **الصراع في الجزائر**، ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

(٥٣) المطالبة أساساً بإعادة الاعتبار للثقافة البربرية ولكنها شهدت بعض التجاوزات تمثلت في إهانة بعض الرموز الوطنية والدينية من لغة وعلَم ومصاحف القرآن.

(٥٤) بعد إخفاق محاولة الاستيلاء على مقر لجنة الحي الجامعي من قبل مجموعتين طلابيتين (تروتسكية وبربرية)، كان يشرف على إحداها سعيد سعدي، الزعيم الحالي لـ «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية». وبعد اتفاق المتصارعين على عقد جمعية عامة، حدث اشتباك عنيف عند محاولة إلصاق الإعلان عنها ذهب ضحيته أحد الطلبة المحتجين يوم ٢/١١/١٩٨٢. انظر: المصدر نفسه، ص ٨٨.

وسجن وتعذيب وتوريط الدولة.. في خدمة المستعمر لضرب ديننا الحنيف وتهديد وحدة وطننا»[٥٥]. وكعادتها أعقبت السلطة هذه المعارضة بالاعتقالات والإقامات الجبرية.

ومن جهته سارع بن بله بعد إطلاق سراحه إلى تأسيس «الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر» في بداية الثمانينيات ودعمها بإصدارات إعلامية وبجناح مسلح مؤقت. بعد ذلك طفت على السطح قضية مصطفى بويعلي وجماعته الإسلامية المسلحة التي اتسعت دائرتها لتشمل مجموعات أخرى منفصلة في عدة أنحاء من التراب الوطني. ومعروف أن السنة الموالية كانت مسرحاً لأحداث تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ الدموية التي كانت فاتحة عهد جديد. ومهما يكن الأمر، فمعلوم أن هذا الحدث الحاسم لاحت بوادره في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ عندما حدثت مظاهرات طلابية وشعبية في قسنطينة وسطيف بالشرق الجزائري.

ومع ذلك فقد بقيت المعارضة عاجزة عن توحيد صفوفها، حيث كانت الصراعات الداخلية ظاهرة عامة شملت كلاً من أجنحة الحركة الإسلامية (الجزأرة، الإخوان، الإقليميون، الدعوة والتبليغ، السلفيون، الجهاد...) والحركة الشيوعية (الماركسيون والتروتسكيون) والحركة القومية (البعثيون والاشتراكيون) والحركة البربرية (الجناح العسكري والسياسي والثقافي) وحتى فصائل الحزب الحاكم (المحافظون والمجددون ودعاة الليبرالية والجناحان اليساري والإسلامي داخل جبهة التحرير). وأما معارضة الشخصيات «التاريخية» فقد حاول بعضها توحيد الجهود «فوقياً» دون جدوى: المؤتمر المشترك لآيت أحمد وبن بله بلندن (١٦/ ١٢/ ١٩٨٥)، والذي نتج منه بيان سياسي مشترك تضمن تسع نقاط مطلبية أيدتها شخصية تاريخية أخرى: بن خدة....[٥٦]. ولكن البريق التاريخي لهؤلاء تآكل مع الزمن ولم يتمكنوا سوى من التأثير المحدود في بعض الفئات الشعبية بتحسيسها بضرورة وجود المعارضة السياسية.

٢ ـ المعارضة في عهد التعددية الحزبية (١٩٨٩-)

لقد أدت أحداث تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ إلى ميلاد دستور جديد

(٥٥) أوصديق، **محطات في تاريخ الحركة الإسلامية بالجزائر، ١٩٦٢ ـ ١٩٨٨**، ص ١٣٥.

(٥٦) Ramdane Redjala, *L'Opposition en Algérie depuis 1962 (Le PRS-CNDR, le FFS)* (Alger: Rahma, 1991), p. 176.

(شباط/فبراير ١٩٨٩) يسمح بتأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي، فأصبحت بذلك المعارضة السياسية ممكنة، مما أدى إلى صمت المعارضة المسلحة التي لم تثق في النظام ولا في «لعبته الديمقراطية» إلى حين. وعلى رغم الاختلاف في التأريخ لبداية المعارضة المسلحة في عهد التعددية، لكن المتفق عليه أنها لم تبرز إلى السطح بشكل قوي إلا بعد تأجيل الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث دخلت الجزائر بعدها في دوامة «حرب أهلية» ذهب ضحيتها أكثر من مئة ألف جزائري. وقد تمثلت أطرافها في مختلف قوات وأعوان الأمن والجيش الجزائري وميليشيات(٥٧) التيار الاستئصالي من جهة، والجماعات المسلحة التابع منها للجبهة الإسلامية للإنقاذ والمعارض لها مثل أهم فصائل الجماعة الإسلامية المسلحة. وقد توجت مؤخراً الاتصالات بين أهم الأطراف المتصارعة بالتزام الجيش الإسلامي للإنقاذ هدنة منذ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧(٥٨) رسمها مؤخراً (عام ١٩٩٩) الرئيس بوتفليقة في إطار من «الوئام

---

(٥٧) تحتمي هذه الميليشيات بلافتات «الحرس البلدي» وميليشيات «الدفاع الذاتي» وتتحرك تحت غطاء مكافحة الإرهاب، وقد أشارت بعض الصحف إلى أعمالها الإجرامية (قتل، اغتصاب ورسائل تهديد) مذكرة بأسماء بعضها: «فيالق الموت»، المنظمة السرية للدفاع عن الجمهورية، ومنظمة الشباب الجزائري الحر التي ذهب ضحيتها في مدينة التنس مثلاً ١٧٣ قتيلاً. انظر: **الخبر**، ٧/٧/١٩٩٩؛ *Le Matin*, 24/2/1999, et *Libération*, 14/4/1998.

(٥٨) وعن خلفيات هذه الهدنة لخص مسارها عضو قيادي في جيش الإنقاذ مؤكداً بأن الاتصالات مع السلطة قائمة منذ وقف المسار الانتخابي، ولم تنقطع إلا بعد إخفاق جولة الحوار سنة ١٩٩٥، حيث قررت السلطة العسكرية أخذ الاتصال بجدية مع جيش الإنقاذ (وطي ملف الجناح السياسي للجبهة) [...] وعلى أساس ثقة مقدسة وضعت سنة ١٩٩٥، تم التوصل إلى الاتفاق في ١٩٩٧/٧/١١ [...] ثم على أثره الإفراج عن الشيخ عباسي مدني يوم ١٩٩٧/٧/١٥... وإصدار بيان الهدنة في تشرين الأول/أكتوبر الموالي. انظر: **الخبر**، ١٩٩٩/١٢/٢٨.

وقد تضمنت وثيقة اتفاق الهدنة بحسب بعض المصادر الصحفية (**رسالة الأطلس** (٣ ـ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠) عن الشرق الأوسط بنوداً ذات طابع أمني وأخرى ذات طابع سياسي، فنصت مثلاً على:

ـ الاعتراف بوجود جيش واحد في البلاد هو جيش التحرير الوطني.

ـ وقف منظمة الجيش الإسلامي للإنقاذ كل عملياتها العسكرية ثم إعلانها عن الهدنة من طرف واحد ودون قيد أو شرط بعد شهر واحد من التوقيع مع دعوة المنظمات المسلحة الأخرى إلى الانضمام إلى الهدنة.

ـ التزام الدولة بإعلان عفو شامل عن عناصر منظمة الجيش الإسلامي وأعضاء المنظمات الأخرى التي انضمت إلى اتفاق الهدنة.

ـ عودة الحزب المحل (ج. إ. إ.) إلى الساحة السياسية بقيادة جديدة واسم جديد في إطار دستور ١٩٩٦.

ـ اعتبار جميع من سقطوا بسبب دوامة العنف ضحايا المأساة الوطنية والتزام التكفل بهم بدون تمييز.

ـ التزام منظمة الجيش إ. إ. وباقي المنظمات بتحويل الهدنة إلى وقف نهائي ودائم لكل عملياتها =

المدني»، وكل ذلك في سياق تحسن واضح للوضع الأمني. كما تم مؤخراً (١١/١/٢٠٠٠) الاتفاق (بين الرئاسة والجيش الجزائري من جهة، وقيادة جيش الإنقاذ من جهة أخرى) على إصدار عفو رئاسي شامل في حق المهادنين وحل هؤلاء لتنظيماتهم العسكرية.

أما في ما يخص المعارضة السياسية إثر انقلاب كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، فنستعرضها في ما يلي:

بدأت بوادر أهم معارضة للنظام الجديد بمجلسه الأعلى للدولة بمحاولة الجبهات الثلاث (الإنقاذ، التحرير، القوى الاشتراكية) تنسيق جهودها لإيجاد حل سياسي للأزمة منذ مطلع عام ١٩٩٢ وانتهت محاولتها بما سمي «مجموعة العقد الوطني» (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤) بعد انضمام كل من النهضة وحزب العمال (وحزب الجزائر المسلمة المعاصرة الذي حل لاحقاً وحزباً حماس والتجديد اللذان انسحبا بعد اللقاء الأول)، ولكنها اصطدمت كغيرها من المحاولات الإصلاحية الجزائرية والعربية[٥٩] باستراتيجية سلطوية مغايرة لا تسمح بالمبادرات الغيرية ولا بالوساطة والمساعي الإصلاحية الفردية والجماعية إلا كإجراءات استنزافية هدفها الأساسي ـ كما استشفه بعض الوسطاء العرب ـ «معرفة نوايا الخصم لتفعيل استئصاله أكثر وليس للتصالح معه»[٦٠]، وذلك حتى لو اضطرت إلى توقيف مسار وفاقي بادرت به هي نفسها، كما حدث مثلاً مع لجنة الحوار الوطني (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤)، التي ترأست لجنتها شخصية تاريخية: يوسف الخطيب، والتي كان من المفروض أن تتوج بالمصالحة الشاملة في ندوة الوفاق الوطني مطلع عام ١٩٩٥. لكن ما أكد جهله به رئيس اللجنة هو «أسباب عدم إطلاق سراح ممثلي الإنقاذ للمشاركة في الحوار أو الندوة» لتجهض المبادرة السياسية الأخيرة[٦١]. وأما الطرف الآخر ـ وعلى لسان رئيس الحكومة السابق أحمد أويحيى ـ فيرجع تأخر إيجاد

= العسكرية. بعدها يتم ترسيم الهدنة من خلال قانون تعده الحكومة ويصادق عليه البرلمان بغرفتيه ويوقعه رئيس الجمهورية (إن معظم هذه البنود تدعمها عدة قرائن تخللت الساحة السياسية طيلة العامين الأخيرين).

(٥٩) كانت أهمها جهود: بعض إطارات المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء، وبعض الشخصيات الوطنية التاريخية والسياسية مثل يوسف الخطيب وقاصدي مرباح...، لجنة وساطة عربية كان من أهم شخصياتها: المفكر المصري فهمي هويدي....

(٦٠) فهمي هويدي، في برنامج «الاتجاه المعاكس» على قناة الجزيرة القطرية، ١٩٩٨.

(٦١) **رسالة الأطلس** (٢٢ ـ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٩).

حل للأزمة إلى تعنت شيوخ الإنقاذ وسوء تقديرهم في الاتصالات التي جرت معهم، من جهة، وإلى إفلات الأمور من أيديهم من جهة ثانية، مما أضاع الكثير من الفرص[٦٢].

وفي ما يخص «الجبهات الثلاث»، فقد واجهتها السلطة بحظر الأولى ومحاصرة الأخريين سياسياً وإعلامياً مع محاولة تفجيرهما من الداخل أو استبدال قيادتهما، ففلحت في عزل جبهة القوى الاشتراكية وكسر شوكة جبهة التحرير بتغيير أمانتها العامة. كما عملت من جهة أخرى على استدراج أحزاب أخرى (من التيارين الإسلامي والعلماني) إلى أحضانها بالترغيب والترهيب وتحت شعار المصلحة العليا للبلاد، مما أدى إلى حيرة وتشتت قواعد المعارضة التي لم يكن معظمها يمارس الديمقراطية داخل تنظيمه[٦٣] ليصحح المسار. فمهد ذلك لظهور بوادر تغييرات في هيكلة الساحة السياسية ولكن من الناحية الشكلية والتنظيمية فقط لأن محاور التيارات السياسية في الجزائر تبقى ثابتة («الوطني» و«الإسلامي» و«العلماني»). وختمت المعارضة هذه الفترة (١٩٩٢ ـ ١٩٩٩) بتنسيق المواقف السياسية لستة مرشحين أثناء الحملة الانتخابية للرئاسيات الأخيرة ليكللوها بالانسحاب الجماعي المعروف من السباق لطعنهم في صدقية الانتخابات. وفي المقابل استطاع الرئيس الجديد تجاوز فترة الانطباع السيىء الذي خلفته الانتخابات الرئاسية وذلك بالاستحواذ على وسائل الإعلام الثقيلة وبانتزاع المبادرة السياسية من خصومه بقانون الوئام المدني واستفتاء ١٦/ ١٩٩٩/١١، واستطاع بعد ذلك ترسيم كسب بعض أحزاب التيار البربري والعلماني لصفه. ولكن صورته العمومية تشهد الآن بعض التآكل نتيجة جمود الساحة السياسية وقلة تفعيل العمل على الجبهة الاقتصادية والاجتماعية.

---

(٦٢) **رسالة الأطلس** (٢٠ ـ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩).

(٦٣) فرؤساء الأحزاب إما شيوخ مرجعيون و/أو زعماء تاريخيون و/أو قادة مؤسسون يشبه مسارهم مسار من يصل إلى السلطة في العالم الثالث فلا يغادرها إلا باستقالة جبرية أو انقلاب عنيف أو اغتيال غادر أو موت طبيعي... فلا تكاد تجد أميناً عاماً لـ «جبهة التحرير الوطني» تنحى جانباً طواعية ولا زعيم «جبهة القوى الاشتراكية» تقاعد لأحد نشطاء حزبه ولا رئيس «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» تحمل وجود منافسة داخلية ولا شيوخ الأحزاب الإسلامية احترموا مجالس شورتهم. فجل الأحزاب لم يتم التداول على قيادتها منذ أن كانت سرية ولم تعمل بجدية على إشراك قواعدها في اتخاذ القرارات الحاسمة المرتبطة بمخلفات الأزمة الناجمة عن إلغاء انتخابات ١٩٩١ (الخيارات السياسية والاقتصادية..)، مما جعل السلطة غالباً ما تتعامل مع شخصيات سياسية وليس مع أحزاب.

الفصل الرابع
محصلة التجربة السياسية

أولاً: أسس نظام الحكم في الجزائر وتداول السلطة فيها

لقد تبين لنا من خلال تحاليل الفصول السابقة أن الديمقراطية المعلن عنها في الجزائر بعد عام ١٩٩١ ليست تمثيلية ولا مشاركتية، بل هي عبارة عن ديمقراطية مقيدة، وأن الوضع السياسي الحالي يتميز بإعادة تشكيل الخارطة السياسية الجزائرية قوامها أحزاب الائتلاف الحكومي الجديد بتياراتها المختلفة: الوطني والإسلامي والعلماني (التجمع الوطني الديمقراطي، جبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم، النهضة، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية. . .) من جهة، والمعارضة الكلاسيكية بتياراتها المختلفة كذلك (الجبهة الإسلامية للإنقاذ ـ المحظورة رسمياً ـ، جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال. . .) والجديدة ممثلة في أهم منشطي الحملة الانتخابية في الانتخابات الرئاسية الأخيرة (نيسان/أبريل ١٩٩٩) من جهة ثانية، حيث عبر معظم المرشحين عن نيتهم في تشكيل أحزاب سياسية جديدة لما لاقوه من استجابة شعبية متفاوتة القوة.

وبالفعل فقد عمد أحمد طالب الإبراهيمي إلى محاولة صهر التيار العربي الإسلامي في حزب جديد أسسه تحت اسم «حركة الوفاء والعدل» (أودع ملف اعتماده يوم ١٩٩٩/٧/٥ وعقد مؤتمره التأسيسي في شهر كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها، ولكن السلطات رفضت اعتماده لحد الآن: ٢٠٠٠/٩)، واستمرت جماعة مولود حمروش ممثلة لإصلاحيي جبهة التحرير الوطني في التنسيق مع المعارضة الجديدة على رغم تراجعها عن فكرة تأسيس حزب آخر شعاره التغيير والديمقراطية. كما لجأ عبد الله جاب الله ـ الرئيس

السابق لحركة النهضة ـ إلى تأسيس حزب «حركة الإصلاح الوطني» مفضياً إلى انشقاق كبير في حزب النهضة. أما رئيس الحكومة السابق سيد أحمد غزالي فقد أسس حزب «الجبهة الديمقراطية» معتبراً نفسه أحق من غيره بالأصوات الليبرالية من مناضلي جبهة التحرير عموماً، وسكان الغرب الجزائري خصوصاً[١]. وحاولت شخصيات أخرى موالية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة و«لجان مساندته» تأسيس «حزب الرئيس» الجديد من دون جدوى لحد الآن. وستكون المحطة الانتخابية القادمة المحك الرئيس لإعادة تشكيل هذه الساحة السياسية إذا جرت في ظروف عادية طبعاً.

وأما الأحزاب التي دعمت الرئيس الجديد أثناء حملته الانتخابية (جبهة التحرير، النهضة، التجمع الوطني الديمقراطي، حمس) أو بعدها (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، التحالف الوطني الجمهوري وحزب التجديد الجزائري)، فقد اندمجت في مشروع الرئيس على رغم بعض تناقضاتها الفكرية الجذرية ومنُحت حقائب وزارية متفاوتة الأهمية في الحكومة الائتلافية التي شكلت مؤخراً في الجزائر، مما دفع بحزبي «العمال» و«جبهة القوى الاشتراكية» المعارضين العتيدين إلى اعتبار ذلك «تدعيماً لنظام تسلطي... يعمل على إخفاء خطة الاستئصال الجديدة.. وتمرير الاختيارات المغالية في الليبرالية والمسرّعة لوتيرة الخوصصة»[٢].

وتجدر الإشارة من جهة أخرى إلى مفارقة سياسية مهمة تتمثل في توزع ممثلي كل محور من المحاور السياسية الثلاثة (الإسلامي والوطني والعلماني) بين الائتلاف الحكومي والمعارضة الجديدة، بحيث أصبح الكلام الآن عن «أحزاب النظام» و«أحزاب المعارضة» وليس عن تيارات سياسية بعينها.

وإذا كانت هذه هي تشكيلة الساحة السياسية التي أسفر عنها لحد الآن النظام السياسي الجزائري، فإن جذور ذلك يمكن إرجاعها إلى آثار الهيمنة والاستغلال الاستعماري الذي دام ما ينيف على ١٣٢ سنة وظفت في إضعاف المجتمع الجزائري وتحطيم بنيته. فضلاً عن ذلك، فإن التغيرات الحاسمة التي اعترت المجال الاجتماعي للمجتمع الجزائري منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا،

---

(١) ينتمي كل قادة الأحزاب السياسية المعتمدة في الجزائر إلى منطقتي الوسط والشرق الجزائريتين، مع ملاحظة أن الرئيس الحالي من الغرب الجزائري.

(٢) الخبر (الجزائر)، ٢٨/١٢/١٩٩٩.

لم تتم بشكل تلقائي، وإنما كانت تتم إما كرد فعل لمؤثرات خارجية مباشرة على القرارات الداخلية التي تمس مختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والثقافية، أو كرد فعل للقرارات السياسية الداخلية التي يصدرها الحكام تحت ضغوط أزمات سياسية واقتصادية.

ومن نافلة القول أن نذكر أن التحكم والهيمنة التي تمارسها الدولة في المجتمع، تجد تبريرها في أولويات هذه الدولة المتعلقة بالتحديث والتنمية المختلطين بجرعات قوية من الطموحات الشخصية وبحقن فكرية غريبة عن نسيج المجتمع، مما جعل الحصيلة ليست في مستوى الأهداف والتوقعات سواء بالنسبة للوسائل التي استخدمت أو الطاقة التي استهلكت. وجاء كل هذا انعكاساً لعدم تطوير وتنمية منظومة قانونية وهياكل وأجهزة الدولة التي ظلت حبيسة عقليات ضعيفة الثقة بنفسها وبموروثاتها الخاصة، الأمر الذي قاد الدولة الجزائرية وعلى مدى العشريات الأربع الأخيرة إلى المعاناة من أزمة الهوية السياسية. فلا هي طورت موروثها الحضاري ولا هي أتقنت الاستفادة من ميزات الدولة الرأسمالية الحديثة: فهي تختلف عنها على رغم استعارتها لبعض هياكلها وأساليبها التنظيمية والوظيفية. لقد أخذت مثلاً بمبدأ «الفصل بين السلطات الثلاث»، إلا أن معطيات الواقع تؤكد أن السلطات التشريعية والتنفيذية تتخذ الطابع الشكلي بسبب التوجيه الصارم الذي تتلقاه من طرف الدولة المنكمشة على نفسها في دوائر ضيقة، خلايا سرية وجماعات غير رسمية متحركة ومتجددة بفعل نفوذ أعضائها الموجودين في المخابرات وقمة هرم المؤسسة العسكرية وفي مؤسسة الرئاسة وبعض إدارات وأجهزة الدولة.

وفي هذا الخصوص، تهمنا الإشارة إلى أن كثرة الأدبيات التي كتبت حول طبيعة ووظيفة الدول التابعة في التشكيلات الاجتماعية «الطرفية» (الدولة التقليدية، البيروقراطية، السلطوية، المتفاقمة النمو، دول الاستعمار الجديد..) لم تدرك أن هذه الدولة ليست نتاج التناقضات الملازمة للرأسمالية، كما أنها دولة خارجية المنشأ والنمو بالنسبة للمجتمعات التي تحكمها وتهمشها. فهي دولة هجينة كما هو الحال اليوم في الجزائر حيث يعمل النظام على تحويل وصفة الإصلاحات الديمقراطية إلى سلاح مضاد لاستمرار الفئات المهيمنة نفسها في حصد الامتيازات وإنتاج نظام سياسي غير متجانس ينقصه التخصص المؤسساتي، ويتميز أساساً بأنه نظام دولاني (Etatiste) يسعى إلى التنظيم الكلي للمجتمع. ومعلوم أن هذا التسلط المولد للاحتكار يغذي في

الغالب الفساد الاجتماعي والإداري، بحيث أصبح في الفترة الراهنة المسماة باقتصاد السوق، وسيلة لتبييض أو غسل وإعادة تدوير الأموال المتراكمة بسبب الرشوة والاختلاسات(٣).

ولا يجوز أن ننسى في خلاصة هذا التحليل أن نشير إلى أن الجزائر قد شهدت قيام أنظمة سياسية متنوعة: بالإقناع (الإسلام) أو القوة (الاحتلال) أو عن طريق التقليد (الاشتراكية، الديمقراطية)، ولكنها لم تحسن تفعيل ذلك. إن العملية التي يجب التأكيد عليها في هذا السياق هي ضرورة كسر طوق التسلط والاحتكار والعنف الفكري والمادي، لأن أسلوب الحياة الكريمة لا يبنى ولا يؤسس إلا في ضوء الآليات والأنشطة الجامعة بين الحرية والمساواة، والمصلحة الخاصة والعامة، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي.. ولا ريب في أن هذه الأنشطة تعمل على تغيير التنظيم العقلي للفاعلين الاجتماعيين وتدفعهم إلى إعادة تنظيم مختلف الأبنية التي يعيشون في إطارها، كما أنها ترتبط من جهة أخرى بإجراء إصلاحات عميقة تمس كل هياكل وأجهزة الدولة حتى يتسنى لهذه الأخيرة تحقيق استقلالها النسبي عن هيمنة مختلف البنى والمؤسسات الأخرى ليقتصر دورها على البعد التحكيمي عموماً والتعديلي خصوصاً.

لذلك فإن ما تخبره الجزائر من محاولة الانتقال إلى النظام الليبرالي واقتصاد السوق يتطلب تحديد دور الدولة كقوة عمومية والحالات التي تستدعي تدخلها. والواقع أن قضية تحديد معالم دور الدولة في ظل التعددية السياسية واقتصاد السوق كانت مثار اهتمام واسع من جانب عدد من الباحثين والسياسيين الجزائريين في السنوات الأخيرة التي تواجه فيها الإصلاحات الجارية حالياً تحديات كبيرة على مختلف الجبهات الأمنية والسياسية والاقتصادية بمخلفاتها النفسية والاجتماعية على صعيد التنمية البشرية خصوصاً.

ثانياً: مؤشرات التنمية البشرية

إن تقييم أداء النظام السياسي الذي أسفرت عنه التجربة السياسية في الجزائر لا يمكن أن يتم من دون التطرق إلى مجموعة من المؤشرات القياسية:

---

(٣) A. Dahmani, «L'Etat dans la transition à l'économie de marché, l'expérience algérienne des réformes,» *Cahiers du CREAD*, no. 50 (1999), pp. 45-69.

الاقتراع الحر، الفصل بين السلطات، حرية الإعلام، سجل حقوق الإنسان، التنمية البشرية... وسنقتصر في مبحثنا هذا على التطرق باختصار شديد إلى إنجازات التجربة السياسية المعاصرة من خلال قراءة مؤشرات التنمية البشرية.

بداية يمكن القول إن أهم مؤشر تنموي في الوطن العربي عموماً يخص تحديداً ما اصطلح على تسميته بمهمشي عملية التنمية أو بـ «كلفتها البشرية».

ومعروف أن هناك محاولات عديدة تبذلها مختلف الدوائر الأكاديمية للمساهمة في بلورة الاتجاه المتنامي حول إنتاج معرفة منتظمة عن الفئات الهامشية التي تندرج ضمن مسميات عديدة. وثمة أدلة وافية توحي بتنامي عدد العناصر المنعدمة كلياً والمحرومين والفقراء والبطالين وغيرهم ممن يعيشون على هوامش الاقتصاد المنظم في عالم يتعولم حول رأسمالية كونية ذات آثار مدمرة في سبل عيش ملايين البشر[٤] الذين سيظلون شهود عيان على ما يجري الآن على مستوى الاقتصادات الوطنية من حيث إعادة الهيكلة وما ينجر عنها من انهيار في المؤسسات وتزايد في حدة الصراع الاجتماعي.

وغير خاف أن تقاطع هذه العملية مع سيرورة وصول أنماط التنمية في البلدان العربية إلى أفقها المسدود، وعجزها عن حل المشكلات المرافقة لها، وسقوط قناع حملة المشروع التحديثي العربي[٥]، وإخفاق الطبقة الحاكمة في تجسيد وعودها، خصوصاً تلك المتعلقة بمكافحة الفقر واستيعاب الفئات الدنيا في العمالة المؤجرة، قد زاد من تدهور الظروف الاجتماعية، مع تزايد سوء التغذية والبطالة الحضرية، وعدد الفقراء والمهمشين.

ولعل أول الحقائق الرقمية التي يجب تأكيدها هنا هي أن ٦٠ مليون عربي يعانون الأمية و٧٣ مليون عربي يعيشون تحت مستوى خط الفقر، مع وجود ١٠ ملايين عربي لا يحصلون على الغذاء الكافي إلى جانب حرمان نصف سكان المناطق الريفية العربية من المياه النقية، وعدم حصول ثلثي هذه المناطق على الخدمات الصحية الأساسية[٦]. وفي هذا الصدد، تشدد الدراسة

(٤) عصام الخفاجي، «هوامش،» **جدل**، العدد ٤ (١٩٩٣)، ص ٤ ـ ٦.

(٥) اسماعيل قيرة، «الذات العربية الممزقة: التحديات الراهنة والمستقبل،» **شؤون عربية**، العدد ٨٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)، ص ٣٥.

(٦) ياسر حسن صالح، «بعض الإشكاليات المرتبطة بمفهوم الفئات الهامشية،» **جدل**، العدد ٤ (١٩٩٣)، ص ٧١.

الموسعة التي أصدرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية عن السكان والموارد الغذائية والبيئة في الوطن العربي، على أن العرب يعانون مشكلات جوهرية أهمها البطالة والكساد واتساع مساحة الفقر والأمية الثقافية والتخلف التقني، وفقدان الأمن الغذائي والمائي. ولقد استغربت هذه الدراسة في بحثها عن سوء التغذية في الوطن العربي أن العرب يستوردون ١٧ بالمئة من حجم التجارة العالمية للحبوب، في حين أنهم يشكلون فقط ٤,٦ بالمئة من مجموع سكان العالم[٧].

وتبدو الأدلة شديدة التأكيد لفكرة تنامي عدد المهمشين والفقراء والمحرومين في البلدان العربية التي تخضع لمتطلبات قانون التراكم المحيطي - «المعاق» منذ ولادته والمنتج للفئات الهامشية[٨].

ففي الجزائر تؤكد الشواهد الواقعية أن هذه الفئات قد أخذت في النمو المحسوس في الحجم المطلق والوزن النسبي خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٦١ و١٩٧٩، ثم واصلت تلك الفئات توسعها بوتيرة عالية ابتداء من بداية الثمانينيات بسبب نقص مداخيل النفط وتناقص الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، وتعرض الاقتصاد الجزائري لاختلالات هيكلية. وثمة شواهد توحي بتزايد وتعقد هذه الاختلالات التي بدأت انعكاساتها السلبية تظهر على التركيبة الاجتماعية، وبخاصة بالنسبة للفئات الضعيفة التي ازدادت أوضاعها تردياً وتدهوراً في ظل التحول المفاجئ والسريع من نمط اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق، ويضبطه قانون المنافسة في ظل وجود جهاز إنتاجي ضعيف أحدث رجة كبيرة في مستوى معيشة المواطنين، حيث تؤكد الإحصاءات الرسمية أن ١٤ مليون جزائري بحاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد عملية رفع الدعم على الموارد الأساسية ابتداء من نيسان/ أبريل ١٩٩٢.

وفي هذا السياق، يبين **دليل التنمية البشرية** المعد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة ١٩٩٦ أن السكان الجزائريين من دون خدمات صحية بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٥ بلغ نصف مليون، ووصل عدد السكان دون حياة مأمونة، بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥، إلى ٧٩ بالمئة؛ فيما بلغت نسبة الأمية

---

(٧) عباس محمد، «٧٣ مليون عربي تحت عتبة الفقر،» **النصر**، العدد ١٥١، - /٩/١٩٩٧، ص ١٢.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٣.

بين الكبار (١٥ سنة فأكثر) في سنة ١٩٩٥، ٦,٦ مليون نسمة، ونسبة الأمية بين الإناث (١٥ سنة فأكثر) ٤,٣ مليون، أما عدد الأطفال خارج المدارس الابتدائية فقد وصل سنة ١٩٩٢ إلى ٥٣٤ ألفاً، وانتقلت نسبة القيد في جميع مراحل التعليم (لمن أعمارهم بين ٦ و٢٣ سنة) من ٥٢ بالمئة عام ١٩٨٠ إلى ٦٠ بالمئة عام ١٩٩٠. كما بلغ عدد الأطفال (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥) دون الخامسة الذين يعانون سوء التغذية ٣٣٤ ألفاً، في ما بلغ عدد الأطفال الذين يموتون دون سن الخامسة (عام ١٩٩٤) ٥٠ ألف طفل. أما العمر المتوقع منذ الولادة فكان عام ١٩٦٠، ٤٧ سنة، ووصل عام ١٩٩٣ إلى ٦٧,٣ سنة.

بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن السلطات العمومية في الجزائر، حاولت وضع آليات لحماية الفئات المتضررة تتمثل حالياً في ما يسمى بـ «الشبكة الاجتماعية» التي تنقسم إلى فرعين اثنين هما المنحة الجزافية للتضامن الموجهة لأرباب العائلات العديمي الدخل والمعوقين وغير القادرين على العمل، والتعويض المرتبط بالنشاط ذي المنفعة العامة. لكن مشاكل البيروقراطية والفساد الإداري والزبونية الاجتماعية والسياسية أضعفت عقد هذه الشبكة.

ونحن نعتقد أن الجزائر وعلى غرار بعض الدول النفطية أظهرت عدم كفاءتها في تحويل ثرواتها إلى تنمية اجتماعية، وإلا كيف يمكن تفسير انخفاض جل المؤشرات الاجتماعية؟ في عام ١٩٩٧ صنفت الجزائر، حسب **دليل التنمية البشرية** (مؤشرات الثروة، التعليم، الصحة...)، في المرتبة ٨٢ عالمياً (بعدما كانت في المرتبة ٦٩ من أصل ١٧٣ دولة)، وفي المقابل تقدمت بـ ١٧ درجة في ما يخص نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام[٩]، وهو ما يؤكد عدم تفعيل ثروتها اجتماعياً. فالبيانات الرقمية تؤكد أن معدل البطالة قد بلغ ٢٩,٥ بالمئة[١٠]، مما ساهم بقسط معتبر في تفكك النسيج الاجتماعي، حيث ارتفعت حالات الطلاق (٣٥٠,٠٠٠ سنة ١٩٩٩) والانتحار (أكثر من مئة في العاصمة

---

(٩) United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report, 1997* (Oxford: Oxford University Press, 1997), p. 147.

(١٠) والمشكلة بحسب تقدير بعض المهتمين بالبعد الديمغرافي للأزمة أن عدد الوافدين على سوق العمل سيستمر في الارتفاع المنتظم حتى حوالى عام ٢٠٠٥ حيث سيستقر الطلب ثم يبدأ بالتراجع. انظر: Philippe Fargues, «Demographic Explosion or Social Upheaval?,» paper presented at: *Democracy without Democrats?: The Renewal of Politics in the Muslim World*, edited by Ghassan Salamé (London: I. B. Tauris, 1994), pp. 156-157.

سنة ١٩٩٩) في المدن الكبرى بنسب مخيفة.

وعلى رغم إيجابية التقرير الأخير (عام ٢٠٠٠) لصندوق النقد الدولي(١١) على مستوى توازنات الاقتصاد الكلي، فإن الوضع لم يتحسن في السنوات الأخيرة، فقد كشف مؤخراً(١٢) أبو جرة سلطاني، وزير العمل والحماية الاجتماعية، عن أرقام مأساوية: ١٢ مليون جزائري لا يتجاوز دخلهم ٨٠ ديناراً جزائرياً (حوالى دولار واحد)، قرابة أربعة ملايين بطال، والذين يلتحق بهم سنوياً ربع مليون آخر، مليونا محتاج يسكنون في ٢٠٠ ألف بيت قصديري يفتقر لأدنى شروط الحياة الكريمة، إضافة إلى أن ١٨ بالمئة من الجزائريين لا يستفيدون من أي رعاية صحية.

هذا ويشهد المجتمع الجزائري فروقاً اقتصادية واجتماعية رهيبة، تتراوح بين ١ و١٢ من حيث مقاييس الاستهلاك الفردي الذي يقدر (سنوياً/ الفرد) بالنسب لأفقر الفئات ذات المدخول بـ ٢٤٢١ ديناراً جزائرياً، في حين يصل عند أغنى ١٠ بالمئة من الجزائريين إلى ٢٩٠٠٠ دينار جزائري، وفضلاً عن ذلك فإن الإحصاءات الرسمية نفسها تؤكد أن ١٠ بالمئة الأكثر غنى يستهلكون ٣٢ بالمئة من الدخل الوطني، في حين أن ٤٠ بالمئة الآخرين لم يستهلكوا من الدخل إلا ٦ بالمئة.

وفضلاً عما سبق، تؤكد الأدبيات المتوفرة عن مجتمع التهميش في الجزائر، أنه آخذ في النمو والتوسع، حيث ضمت إليه في السنوات الأخيرة الفئات الوسطى التي أصبحت بحاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الكبير الذي عرفته وضعيتها الاقتصادية ـ الاجتماعية، وكذلك الفئات الاجتماعية الجديدة (من خريجي الجامعات) التي تضاف يومياً إلى سوق العمل. ولقد دفعت كل هذه الاعتبارات بعض الباحثين إلى القول إن مجتمع التهميش يتكون سوسيولوجياً من الفئات المبعدة عن العملية الإنتاجية والاستهلاكية من مجتمع يتميز بسيطرة فئات السن الصغرى، آخذين بالاعتبار بأن النظام المدرسي الذي

---

(١١) إن أول ملاحظة تم تسجيلها من طرف التقرير هي اعتبار التحولات الهيكلية عبر عام ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠ إيجابية مع توقع نسبة نمو تتراوح ما بين ٤ إلى ٥ بالمئة كنسبة حقيقية والتي اعتبرها الصندوق غير كافية، لأن من الضروري تحقيق نسبة تتجاوز ٦ بالمئة وخارج نطاق المحروقات لامتصاص البطالة التي تجاوزت سقف ٣٠ بالمئة. انظر: الخبر، ٥/٨/٢٠٠٠، ص ٣.

(١٢) **رسالة الأطلس** (الجزائر)، العدد ٢٩٦ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٠).

يتسرب منه سنوياً مئات الآلاف من التلاميذ يعمل على توسيع قاعدة التهميش، خصوصاً في المدن الجزائرية الكبرى.

ومن هنا تتضح الأسباب الكامنة وراء تأكيد الدارسين على الطابع الشعبي لمجتمع التهميش وتضخم أهم قطاعاته، وهو القطاع المسمى بالاقتصاد الموازي. والواقع أن هذه القضية تحظى حالياً باهتمام كبير داخل الفكر الاجتماعي والسياسي المتمحور حول معوقات تطور المجتمع الجزائري نحو الديمقراطية، باعتبار أن الإخفاق في التنمية البشرية وما ينتج منه من تضخم مجتمع التهميش يؤدي بالضرورة إلى توتر الجبهة الاجتماعية وصعود نجم الذرائع السياسية والإثنية والعاطفية والأمنية الممهدة للطريق أمام الممارسات التسلطية.

ثالثاً: مؤشرات الديمقراطية ومرتبة نظام الحكم

على الرغم من عدم وجود تعريف جامع مانع للديمقراطية تستخلص منه مؤشرات قياسية ثابتة لها، إلا أنه يمكن الحديث عموماً عن بعض مظاهرها الدالة على مستوى الممارسة الديمقراطية في ضوء مفهومها العام الذي اعتمد في هذه الدراسة. ومعلوم أن هذا المفهوم ما زال بعيداً عن الوضوح النظري على رغم التركيز المتزايد على بعض المبادئ التي تشكل مضمونه وترسم حدوده (ضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية، تداول السلطة سلمياً، العدل وسيادة القانون، الفصل بين السلطات..). وفي هذه الحالة فإن الحديث عن إمكانية توظيفه في بيئات اجتماعية مختلفة يحتم علينا تناوله باعتباره مفهوماً حياً متحركاً من ناحية، ووسيلة وأداة من أجل الإصلاح والتغيير وتسيير الشؤون العامة من ناحية أخرى.

على أية حال، فعلى الرغم من حالات المد والجزر التي عرفتها الديمقراطية، فإن التجربة الجزائرية تعد تجربة رائدة على مستوى العالم الثالث والوطن العربي، من حيث العبر التي يمكن استخلاصها من آثار ممارساتها السلبية والإيجابية. إن جزائر بداية الألفية الثالثة، على الرغم من الأضرار الأساسية والجانبية التي لحقت بها على مختلف الصعد، قد بدأت تتولى إدارة شؤون البلاد بديمقراطية «مقيدة» و«انخراطية»، متلمسة طريقها نحو البناء والتكريس المؤسستي. ونعتقد أن تموضعها ضمن سلم التحول الديمقراطي

للدول النامية، الذي اعتمدته دراسة الديمقراطية في البلدان العربية[13]، قد يرقى إلى مرتبة وسطية: نجاح مختلط جزئي (Relative Mixed Success) الذي تتسم ديمقراطيته المقيدة عموماً بعدم استقرار بعض مؤشرات العمل الديمقراطي وغموض بعضها الآخر، وهو أمر معقول، خصوصاً بعد الانهيار الخطير الذي تسببت فيه أزمة بداية التسعينيات المتعددة الأبعاد. وفي ما يلي توصيف بعض مؤشرات هذا التصنيف:

ـ إن مؤشرات الديمقراطية على مستوى النص ـ الدستور والقوانين ـ مشجعة لتوفرها على الحد الأدنى من المبادئ الديمقراطية التي نص عليها دستور شباط/فبراير ١٩٨٩ ودستور تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ المعدل له، ويمكن إجمال أهمها في: إقرار التعددية السياسية والحزبية (سميت باحتشام في الدستور الأول: الجمعيات ذات الطابع السياسي)، ضمان الحريات الفردية والجماعية، استقلالية السلطة القضائية...[14].

ويعتبر دستور ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الساري المفعول، الوثيقة الدستورية الرابعة في تاريخ الجزائر الحديثة، ويغلب عليه الطابع الرئاسي مثل سابقيه (الأعوام ١٩٦٣، ١٩٧٦، ١٩٨٩)، حيث تتعدى صلاحيات الرئاسة إلى صلاحيات الجهاز التنفيذي[15]، وهو في ذلك أثقل وطأة من دستور ١٩٨٩ بتميزه بإدراج حق الرئاسة في تجاوز الجهاز التشريعي والتنفيذي بالحكم بالأوامر (Ordonnances) بين دورات البرلمان؛ ولكنه أخف وطأة من دستور ١٩٧٦، الذي تميز باستعارة معظم ما يوسع صلاحيات الرئيس من دستور

---

(١٣) علي خليفة الكواري، «مخطط عام لدراسة البلدان العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)، ص ٦٣.

(١٤) تنص المادة (٧) منه على «أن الشعب مصدر كل سلطة وأن السيادة الوطنية ملك للشعب وحده»، والمادة (٣٢) «أن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة»، كما تنص المادة (٤٣) على ضمان حق إنشاء الأحزاب السياسية.. ليس على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي.. كما لا يجوز لها اللجوء إلى استعمال العنف أو الإكراه.. وكذا الارتباط بمصالح أو جهات أجنبية. ومن جهتها تنص المادة (١٣٨) على أن السلطة القضائية مستقلة، وتمارس في إطار القانون.

(١٥) وآخر مثال على ذلك قيام الرئاسة بتعيين رؤساء الجامعات والمراكز الجامعية (آب/أغسطس ٢٠٠٠)، بدلاً من الجهاز التنفيذي. هذا إذا لم نقدر بأن هذا الأمر من اختصاص الأسرة الجامعية نفسها، التي يفترض فيها توليها انتخاب مسؤوليها بكل حرية كإجراء ديمقراطي. والشيء نفسه يمكن قوله عن تعيين أعضاء الحكومة دون استشارة رئيسها والتشريع الرئاسي بالأوامر لتجاوز الحكومة والبرلمان معاً. وقد عبر عن ذلك بوضوح رئيس الحكومة السابق بن بيتور في نص استقالته التي نشرتها يوميتا **الشعب والمجاهد** العموميتان بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٢٧.

الجمهورية الخامسة الفرنسية ومن دستور النظام الرئاسي الأمريكي، لأنه أضاف صلاحية سحب الثقة مثلاً للبرلمان، ليصبح بذلك النظام السياسي الجزائري خليطاً من النظام الرئاسي والبرلماني.

ولكن تبقى البنية القانونية لدستور ١٩٩٦ تتضمن بعض النصوص المقيدة للمبادئ الديمقراطية التي أقرها، مثل الصلاحيات الواسعة الممنوحة لرئيس الجمهورية وبعض القوانين المنظمة لبعض المجالس الدستورية العليا (الأمنية، القضائية، الإسلامية، اللغوية. . .) ولكيفية تشكيل هيئة «مجلس الأمة» (الغرفة البرلمانية الثانية)، حيث تم إحكام تقييد استقلاليتها بجعل ثلث مناصب عضويتها ذات طابع تعييني ومن صلاحيات رئيس الجمهورية، بل إن بعض المحللين للساحة السياسية في الجزائر (الهادي شلبي) يرى أن السلطة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية على حساب المؤسسات الدستورية الأخرى تتسع لتشمل الأحزاب السياسية وهو ما يرجع بنا إلى النظام الأتاتوركي[١٦]. إن محتوى التحولات الديمقراطية تسمح بقياس طبيعة «الصفقة» التي تظهر الأحزاب السياسية كتنظيمات مؤيدة لتحولات محددة لها ومن خارجها: وهو ما يؤكد، بالنسبة لمعظم الأحزاب، سلبيتها تجاه «المشروع الديمقراطي» الرسمي وتبعيتها المستمرة[١٧].

كما أن القانون العضوي الخاص بالأحزاب السياسية والذي صودق عليه يوم ٦/٣/١٩٩٧ من طرف برلمان المؤسسات الانتقالية، أكد حيطة السلطات تجاه الأحزاب الشعبية التي قد تطيح بها، حيث ذهب بعيداً في التوسع في المادة ٥ من الدستور التي نصت على شروط حظر النشاط الحزبي، وذلك لتمكين السلطة من معاملة الأحزاب السياسية معاملة انتقائية وحالة بحالة تبعاً لحجمها الانتخابي وخطورتها عليها. وهو ما أكده وزير الداخلية آنذاك بقوله: «إن إعادة التكييف القانوني لا تطبق بالطريقة نفسها على جميع الأحزاب، بل إن تطبيقها سيختلف من تشكيلة إلى أخرى»[١٨]، ليدعم في ظاهره القطب

(١٦) انظر: Maurice Duverger, *Les Partis politiques*, sciences politiques, 9ème éd. (Paris: A. Colin, 1976), p. 374.

(١٧) Elhadi Chalabi, «La Constitution du 23 février 1989: Entre dictature et démocratie,» *Naqd* (Alger), no. 1 (octobre-janvier 1992), p. 31.

(١٨) H. Gourdon, «La Constitution algérienne du 28 novembre 1996,» *Monde arabe, Maghreb-Machrek*, no. 156 (1997), p. 46.

«الديمقراطي» (العلماني). ولكن البعض يعتبر هذا القطب، كما بينه محمد حربي ومونيك قادون[١٩] بأنه «تحرر خداع لا يصلح إلا لرسم تحول ديمقراطي موجه للمحافظة على الأشخاص نفسهم في السلطة. فشروط اعتماد وتمويل الجمعيات ذات الطابع السياسي تبين وحدها أن مالكي الدولة باقون دون أدنى اكتراث بإقامة دولة قانون حقيقية».

وأما البنية القانونية للدستور نفسه فتتميز من جهة أخرى بالمبالغة في شروط تقرير القوانين الاستثنائية والطارئة وتوسيع صلاحيات عملها، وهو أمر لاغ لجل المبادئ الديمقراطية التي يقرها الدستور ويصبح خطيراً في بلدان عالمثالثية مثل الجزائر، إذا أخذنا بالاعتبار تجارب بعض الدول العربية التي استقعدت الاستثناء واستثنت القاعدة لأزيد من ثلاثين سنة... وحالة الطوارئ عندنا قاربت العشرية من الزمن وأجلها غير مسمى. فحرية التنظيم والتعبير تصبح مضمونة بمزية السلطات الرسمية التي تحتفظ بسيف مقتضيات قانون الطوارئ معلقاً فوق رؤوس الجميع ويسل عند الضرورة للحفاظ على بقائها في السلطة.

بالإضافة إلى ذلك، لا تخلو البنية القانونية لتنظيم المؤسسات على مستوى الحكم المحلي (المجالس الولائية والبلدية) من حيف قانوني في حقها لصالح ممثل الدولة (الوالي)، المعين عادة من طرف رئيس الجمهورية، والذي يتمتع بصلاحيات تنفيذية واسعة وبسلطة معنوية عالية على حساب المجالس المنتخبة.

- إن هذه المؤشرات النصية الأخيرة والمتعلقة بالبنية القانونية تفسر لنا نسبياً بعض التجاوزات التطبيقية وتجعل من وضع تلك المبادئ الديمقراطية السالفة الذكر موضع التطبيق شأناً انتقائياً يفسح المجال للتعسف في اعتماد الجمعيات الخيرية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية والمؤسسات التجارية الكبيرة والإصدارات الإعلامية[٢٠]، بل حتى في الانتخابات السياسية (معروف

(١٩) Benjamin Stora, *L'Algérie en 1995: La Guerre, l'histoire, la politique: Essai,* collection «idées et controverses» (Paris: Michalon, 1995), p. 83.

(٢٠) فتسريع الاعتماد أو تأخيره أو تعطيله نهائياً يخضع لمؤشرات سياسية - انخراطية أساساً، وكذا تيسير العمل ومنح الامتيازات المادية والمعنوية، السياسية والإعلامية. كما يرتبط من جهة ثانية بالاحتكاك مع الأوساط الغربية عموماً والفرنسية خصوصاً. ففي المجال الإعلامي مثلاً يؤكد بعض الصحافيين المغاربة المخضرمين (من تونس والجزائر: صالح كركر، سعد بوعقبة...) أن حرية الصحافة في الكثير من بلدان الوطن العربي لا تمارس إلا خارج الحدود المادية والمعنوية والحضارية للأمة، وأن أزمة حرية الصحافة في =

أن جل الأحزاب طعنت في صدقية نتائج الانتخابات التشريعية والمحلية التي فاز بها التجمع الوطني الديمقراطي، كما طعن المترشحون الستة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة). زاد الطين بلة الأزمة الأمنية التي تخبرها الجزائر منذ بداية التسعينيات، والتي يسرت للبعض جعل كل ما يريدون مباحاً تحت ستار مكافحة الإرهاب والأصولية.

وإذا أمعنا النظر على مستوى الممارسة الفعلية في ميدان آخر يخص المجتمع المدني مثل الحريات النقابية المضمونة دستورياً (المادة ٤٣ من دستور ٩٦ وقبلها قانون الجمعيات لعام ١٩٨٧ ثم لعام ١٩٩٠)، نجد أن أحد أهم المعنيين المباشرين بذلك: «النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية»، ما فتئت تشكو (منذ فرض الطوارئ شباط/فبراير ١٩٩٢) من العراقيل الممارسة ضد الحريات النقابية «من طرف بعض الجهات وبإيعاز من الاتحاد العام للعمال الجزائريين»، الابن المدلل والموالي للسلطة، وتطالب قبل كل شيء (بما فيها المطالب الاجتماعية، نظراً لأهمية حرية العمل) بـ «اعتراف السلطات العمومية في البلاد بالتعددية النقابية كواقع جديد وبعدم عرقلة هيكلة فروعه في مختلف الهيئات»، من خلال الالتزام بمبدأ «العدالة في توزيع الإمكانات[٢١] بين مختلف النقابات والتزام الحياد في التعامل معها»[٢٢].

= بلداننا تكمن في كون قمع الأنظمة يمكن أن يقاوم من خارج البلدان العربية وبواسطة صحافة مهاجرة أو صحافة مقيمة ولكنها عميلة للخارج. انظر: **اليوم** (الجزائر)، ٣١/٥/٢٠٠٠. فحرية الإعلام أصبحت مرادفة لتضخيم محلي لمضامين السياسات الإعلامية المتبعة في الدول المهيمنة وللإشادة بسياسات واستراتيجيات السلطات المحلية. لقد اعترف مؤخراً (*Demain l'Algérie*: 13/11/1998, et 14/11/1998)، أحد مديري الصحف الجزائرية الخاصة ـ من مقر إقامته بفرنسا ولصحيفة: Libération ـ بأن الصحافيين استعملوا كقميص عثمان ديمقراطي، فوجدوا أنفسهم ولسنين طويلة على الخط نفسه مع السلطة: «الكل الأمني»، أحياناً برضى منهم وأحياناً أخرى بحسابات منهم، لأن السلطة استعملت معهم سياسة الترهيب والترغيب معاً، أي استخدام العصا عندما لا تكفي أو لا تجدي الجزرة أو تنطلي الدعاية. وهو ما دفع بممثل «الفدرالية الدولية لمنظمة حقوق الإنسان» برفض وصف الصحافة الجزائرية بالمستقلة لأن معظمها «صحافة» (يجب وضع كلمة مستقلة التي توصف بها بين قوسين) وأنها صحف ليست سوى واجهات للتعبير عن مصالح جهات تحظى بالنفوذ المالي والعسكري. انظر: **الخبر**، ١٣/٦/٢٠٠٠، ص ٤.

(٢١) حسب العدد ٣٥ من **الجريدة الرسمية**، قرر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منح الجمعيات ذات الطابع النقابي ٥٠٠ مليون سنتيم، يتم اقتطاعها من ميزانية عام ١٩٩٩، وهي القيمة التي يتوقع أن تعود حصة الأسد منها للاتحاد العام للعمال الجزائريين. انظر: **الخبر**، ١٣/٥/١٩٩٩، ص ٥.

(٢٢) **الخبر**، ٢٨/٦/٢٠٠٠، ص ٣.

والمشكلة الكبرى أن لهذه الممارسات على المستوى الوطني العام أثر الكرة الثلجية في المستويات الدنيا التي أصبحت تستشري فيها عدوى الممارسات غير الديمقراطية، وهو أمر أصعب للمعالجة من سابقه.

ومما يدعم هذا الوضع التعسفي، في مجال الاتصال، كون وسائل الإعلام «الثقيلة» (راديو وتلفزيون) ما زالت محتكرة من طرف السلطة، وأن حساسية هذا القطاع وتعويل السلطة عليه في تلميع صورتها وتنفيذ استراتيجيتها جعلاها تقصر خدمته العمومية على خدمة السلطة وتمنع المعارضة منه وتجعل من منصبي مدير التلفزيون ووزير الاتصال دون مقاسات معروفة.

ومعروف أن هذا الوضع غير الطبيعي أثر سلباً في مؤشرات الديمقراطية على مستوى تنظيمات المجتمع المدني (نقابات وجمعيات وتنظيميات وطنية)، والتي يحلو لبعض الصحافيين عندنا وصفها بـ «الجسور المتحركة نحو الثراء والسلطة»(٢٣)، لأنها كررت سيناريو الأحزاب الفقاعية لبداية التسعينيات (توجد في محافظة الجزائر العاصمة فقط حوالى ١٠ آلاف جمعية محلية) بتسهيلاتها الإدارية ودعمها المالي العشوائي وغير العقلاني مقابل نشاطها المناسباتي ومبايعتها للسلطات المحلية والوطنية. ولكن ذلك لم يعفها من الدخول في عدد لامتناه من الصراعات المصلحية الضيقة، ومن تبعيتها في غالب الأحيان للأحزاب، متناسية أن العمل الجمعوي مسؤولية وتمثيل وتلحيم اجتماعي قاعدي أساساً، وبين القمة والقاعدة أيضاً، ونشاط شعبي نضالي ورقابي يتطلب استقلالية نسبية على الأقل، عن السلطات العمومية وأحزاب المعارضة(٢٤). وهما الأمران اللذان تفتقدهما معظم تنظيمات مجتمعنا المدني التي تسيس بعضها حتى النخاع وتمصلح بعضها الآخر حتى الوريد. وهو ما جعل بعض الأوساط السياسية تتكلم علانية عن ضرورة احترام روح ونص القوانين المنظمة لها، بل عن ضرورة تعديل هذا القانون أصلاً، والظاهر أن الحكومة في طريقها لتفعيل ذلك.

---

(٢٣) اليوم، ٢٩/٤/٢٠٠٠، ص ٤.

(٢٤) فمثلاً يلاحظ حالياً (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠) أن من بين الأعضاء التسعة أعضاء المشكلين للأمانة الوطنية للاتحاد العام للعمال الجزائريين خمسة هم أعضاء في المجلس الوطني لحزب التجمع الوطني الديمقراطي أو في مكتبه الوطني. كما أن جل تنظيمات الطلبة (الاتحاد الوطني، الاتحاد العام، الرابطة الوطنية...) تابع للأحزاب (جبهة التحرير، حمس، النهضة...)، بيد أن القانون المنظم لها (١٩٩٠) ينص صراحة على ضرورة تميز الجمعيات من الأحزاب واستقلالها عن السلطات العمومية.

وأما في مجال حقوق الإنسان، فإن هدفنا هنا ليس القيام بجرد مفصل لكل عمليات المساس بالحريات الفردية والجماعية، فالتقارير الصحافية وتقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية[٢٥] ترصد دورياً نماذج منها، لكن ما يهمنا هو طبيعة تعامل الطبقة السياسية (رئاسة حكومة ومعارضة) معها. فالأحداث الواقعية تؤكد عدم تمأسس وثبات وتحكيمية نظرة أجهزة الدولة ومعظم مكونات الطبقة السياسية لها، فهم يعملون تبعاً للحسابات السياسية ولبعض الضغوط المناسباتية الداخلية والخارجية.

ومعروف أن حالة الحصار ثم الطوارئ (المرسمتين في تموز/يوليو ١٩٩١ ونيسان/أبريل ١٩٩٢ على التوالي) ليستا دستوريتين، وكذا المؤسسات التي استحدثت قبل انتخابات عام ١٩٩٥ (لأن أصلها «المجلس الأعلى للدولة»، يفترض فيه أن يكون مجرد هيئة استشارية للرئيس ـ المادة ١٦٢ من دستور ١٩٨٩ ـ)، بل إن تشكيلة المجلس الدستوري نفسه لم تكن دستورية، بله عن طبيعته الأصلية التي تؤهله نظرياً (نسبياً) للسهر على احترام الدستور وعملياً (مطلقاً) لتعميق سلطات رئيس الجمهورية: ترسيم إلغاء انتخابات عام ١٩٩١، وإنشاء هيئة المجلس الأعلى للدولة. . . وأخيراً الحكم بعدم دستورية التنظيم الإداري لمحافظة الجزائر الكبرى بناء على طلب الرئيس الحالي بعدما استحدثت في عهد الرئيس السابق.

وتجدر الإشارة في الأخير وبإيجاز إلى أحد مؤشرات الديمقراطية على مستوى الإدارة العمومية والتي يشوبها الفساد الإداري المتفشي في بعض قطاعاتها. وخير دليل على ذلك ما أفادت به التصريحات الأخيرة للولاة ـ المفصولين من مناصبهم ـ بالأملاك الواردة في الجريدة الرسمية (٢٤/٥/ ٢٠٠٠): استفادات متعددة، شقق وقطع أرضية بالدينار الرمزي. . . وما قاله رئيس الجمهورية مراراً، لدى حديثه عن قطاع العدالة، بأن الرشوة أفسدت القطاع والعاملين[٢٦] به. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن الدولة الجزائرية اتخذت مؤخراً (آب/أغسطس ٢٠٠٠) إجراء يقضي بتغيير ٨٠ بالمئة

---

(٢٥) حيث تعددت هيئات الدفاع عن حقوق الإنسان في الجزائر: رابطة حقوق الإنسان لـ «علي هارون»، ورابطة «غشير»، والمرصد الوطني لحقوق الإنسان. . . ورغم أن بعضها يدور في فلك السلطة إلا أن وجوده يعتبر مؤشراً ديمقراطياً إيجابياً في مثل ظروف الجزائر.

(٢٦) الخبر، ٩/٨/٢٠٠٠.

من رؤساء المحاكم و٩٩ بالمئة من رؤساء المجالس القضائية في مسعى لتدارك الفساد وتحقيق الإصلاحات المتوخاة في قطاع العدالة. بيد أن الواقع المادي لجهاز القضاء يوحي بأن إصلاحه لا يتمثل في تغيير الأشخاص بقدر ما يتمثل في توفير ضمانات أكبر للمواطن وصدقية أكبر لأحكام العدالة، فضلاً عن إدراج إصلاح العدالة ضمن إصلاح الدولة.

وإذا كانت الرشوة وما شابهها من الأمراض الاجتماعية لها حدود دنيا معقولة تأتي في سياق ما يعرف باسم «الزبونية الاجتماعية والسياسية» كظاهرة أنثروبولوجية عالمية، فإن نسب ومجالات تفشيها في الجزائر تبدو عالية بفعل سرعة اشتعال وقودها مؤخراً: «محدودية الخير» (الفقر والتخلف وقلة فرص الترقية الاجتماعية..)، بحيث تجلب المنافع الدنيوية وتقضى مصالحها اللازمة والمتعدية (على حساب الغير) اعتماداً على كل محاور تكوين الزبونية المعروفة نظرياً[٢٧]: تبادل المنافع، والعلاقات الأسرية والجهوية، والتبادل الرمزي بدافع ايديولوجي، ومحور السلطة المحلية والوطنية عن طريق الأحزاب والأجهزة البيروقراطية... فالمناصب والمسؤوليات والخدمات الخاصة والمنافستية (الإدارية، الاستشفائية، التعليمية، الاقتصادية...) تخضع في مجملها لسلطات الزبونية الاجتماعية والسياسية.

ومعروف أن النشاط الاقتصادي يتأثر بمدى صدقية النظام التشريعي، فأحكام القانون تسمح بتدعيم الشعور بالحماية من طرف الدولة لحقوق الملكية الفردية والمنافسة الشريفة. وإذا كان هذا الأمر متيسراً عموماً على مستوى النصوص، فهو على مستوى التطبيق بحاجة ماسة إلى تجاوز فوضى القوانين المتتالية وما سبق ذكره من الزبونية الاجتماعية والسياسية.

نتائج عامة

١ - إن مشكلة الجزائر ليست مشكلة نصوص بقدر ما هي مشكلة تطبيقات، رغم أهمية الأمرين معاً.

٢ - من الثوابت الذرائعية للسلطة الحاكمة في الجزائر منذ الاستقلال

---

(٢٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: José Antonio González Alcantud, *El Clientelismo Politico* (Barcelona: Anthropos, 1997).

وحتى الآن: سلطة محترمة لا تقبل التحدي من أي سلطة أخرى، سواء كانت فردية أو شعبية أو حزبية... دينية أو عرقية أو سياسية. كما أن التداول على السلطة من فريق لآخر لم يرجع في الغالب إلى الشرعية إلا كتبرير بعدي لأمر واقع.

٣ ـ المعروف أن مصدر السلطة في الجزائر هو الجيش ولكنه ـ على حد تعبير محمد حربي ـ يعتبر مؤسسة تشكل بداخلها مصالح الأمن الحزب الحقيقي في الجزائر.

٤ ـ استعمال السلطات المتعاقبة لنظام قوى متوازنة تنفي بدورانها بعضها البعض، وتتحكم السلطة الفاعلة في محور النظام لتطرد إلى أطرافه الدائرية الرجال والمشاكل الأساسية.

٥ ـ تطبيق ما يسمى بنظرية «الطوق العازل» أو ما هو شائع في الجزائر باسم «القوابس والقواطع الكهربائية» أو «الخرفان السياسية»، و«عرائس القراقوز» كواجهة مدنية تخفي وراءها الحكم العسكري الصريح.

٦ ـ يمكن تحديد الطابع الغالب على نظم الحكم المتتالية في الجزائر بالمواصفات المتعاقبة التالية: «الشعبوية» (بن بله)، «التعبوية» (بومدين)، «التكنوقراطية» (الشاذلي) وأخيراً «العنف والانتقالية»: إذا كانت صفة «العنف» ظاهرة فإن «الانتقالية» هي أحسن تعبير عن «الأزمة» مُشخصة لتعريف غرامشي (Gramsci) الشهير لها: «مات القديم ولكنه تعذر ولادة الجديد».

٧ ـ إن الاستراتيجية المتبناة لحل الأزمة في شقها السياسي، والتي اعتمدت في بدايتها على محاولة بناء قطب «ديمقراطي» (علماني) خارج جبهة التحرير الوطني والتيار الإسلامي وعلى حساب المعارضة التاريخية (حسين آيت أحمد، أحمد بن بله)، يحرر بواسطته التحول الديمقراطي في الجزائر، قاصرة نظرياً وغير عملية لأنها أساساً: تحمل في جذورها إقصاء الآخر، وفرضت من الأعلى، ولا تستند في الواقع إلى قاعدة شعبية عريضة.

والنتيجة كانت ضعف التمثيل السياسي للمجتمع الجزائري، وإفراغ الوعاء السياسي التقليدي، من محتواه، وعدم تمكن القطب «الديمقراطي» المصطنع والمدعم بغالبية الصحف الفرانكفونية من تشكيل عمود أو قاطرة التحول السياسي: «فمجهودات السلطة لتكسير جهاز جبهة التحرير، ودعم

ظهور تيار إسلامي «معتدل» خارج جبهة الإنقاذ، وتقسيم الحركة البربرية وإضعاف جبهة القوى الاشتراكية لآيت أحمد، لم تلق نجاحاً كبيراً لحد الآن [. . .]. فالجبهات الثلاث تمثل ـ كل واحدة على طريقتها وبأسمائها الحالية أو بغيرها ـ تيارات ثقيلة وتاريخية للأمة والمجتمع: الإسلام والقومية العربية والبربرية. فالمشكل لا يكمن في البحث عن طريق ثالث وهمي (أي قطب ديمقراطي محسن)، بل في التأثير والبحث عن الحلول داخل الوعاء السياسي الحقيقي»[٢٨] الجامع للتيارات الثلاثة وليس المقصي للآخر. فالقطيعة العنيفة أو المفروضة غالباً ما لا تكون مبدعة خير، ولنا في التحول الديمقراطي السلمي في دول المعسكر الاشتراكي سابقاً خير مثال يمكن أن تكيف آلياته محلياً.

٨ ـ إن الجزائر مثلها مثل باقي أقطار العالم الثالث تحافظ السلطة فيها على استمراريتها لأنها، حسب تعبير الضابط العسكري السابق والسياسي الحالي مولود حمروش، «استوردت من الغرب أمرين: تنظيم المخابرات وتنظيم الجيش لكنها أحجمت عن استيراد نظامه السياسي الديمقراطي (كلياً أو جزئياً)، وكانت النتيجة أن أصبحت دول ذلك العالم في ظل أجهزة قوية ومجتمعات ضعيفة ومفتتة حيث قامت السياسات والأساليب العصرية بحماية أنظمة وحكام ينتمون إلى القرون الوسطى»[٢٩]. ولقد نتجت من ذلك إفرازات سلبية على المستويات النفسية، والوجدانية، والفكرية، والعلمية. . . بينما كان الأحرى بها تطوير سوابق موروثنا السياسي الإسلامي العام في فترته الراشدة (الانتخاب المباشر، الاستخلاف الواعي، الاختيار الحر بين معيّنين. .) أو الجزائري الخاص في فترة الأمير عبد القادر بإبداع نماذج تفصيلية لكيفية ممارسة الحرية السياسية، آخذة بالاعتبار المصالح المرسلة لشعوبها، وأسس هذا الموروث ومستجدات الفكر الإنساني والواقع المحلي والدولي.

٩ ـ إن تأثير الثقافة واللغة في المسار السياسي في الجزائر كان ولا يزال ذا شأن، بل يعتبر محرك خطابات معظم التيارات السياسية الفاعلة في الجزائر.

١٠ ـ إن الاحتلال الفرنسي ترك بصمات واضحة في الجزائر، فالروح الاستعمارية ما زالت حية في الجزائر عن طريق القوانين والأوامر المنظمة لأهم النصوص مثل قانون الأحوال الشخصية (لمدة طويلة)، وقانون التجارة،

---

(٢٨) Stora, *L'Algérie en 1995: La Guerre, l'histoire, la politique: Essai*, pp. 103-105.

(٢٩) **رسالة الأطلس** (٢٠ ـ ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩).

وقانون الضرائب.. وحتى بعض المواثيق والدساتير السياسية، وذلك منذ (١٩٦٢/١٢/٣١)، حيث قررت أول جمعية تأسيسية في الجزائر المستقلة استمرارية العمل بتشريع المحتل «الفرنسي» (مبدئياً حتى عام ١٩٧٥!) لتسيير وبناء دولة «جزائرية» متميزة كلياً منه في مرجعياتها الحضارية والثقافية. والمشكلة ليست في كون القوانين الفرنسية جيدة أو سيئة بطبعها، بل في كونها أعدت لغير الجزائريين، فقد تكون مناسبة للفرنسيين ولكنها بالضرورة غير مناسبة لغيرهم لأنها لم تراعِ تاريخهم وواقعهم.

١١ ـ وتجدر الإشارة في الأخير إلى مؤشرين إيجابيين يخدمان التحول الديمقراطي، أولهما على مستوى النص، وثانيهما على مستوى التطبيق: يتمثل **الأول** في غلبة الطابع الديمقراطي على روح الدستور والقوانين المنظمة للحياة السياسية في البلاد على رغم المحددات النصية والتطبيقية السابقة الذكر، **وثانيهما** في التعقل والاعتدال المتنامي (قولاً وفعلاً) لدى معظم الفاعلين السياسيين من مختلف التيارات، نتيجة ما خبروه في العشرية الماضية من آثار مدمرة للعنف الفكري والمادي.

القسم الثاني

البنى الراهنة والتحول الديمقراطي

على رغم تعدد المداخل المنهجية والنظرية لدراسة البنى الراهنة في مجتمع محدد تاريخياً وحضارياً، إلا أنها تُسلم جميعاً بانتماء المجتمعات النامية إلى تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية وثقافية متقاربة، وإن أخذ الانتماء أشكالاً متباينة أحياناً، بفعل اختلاف المحددات الخاصة ببعض التجمعات الإقليمية (أمريكا اللاتينية، العالم العربي ـ الإسلامي، جنوب شرق آسيا. . .).

ويجدر بنا أن نشير منذ البداية إلى أن هدفنا في هذه الفصول التالية ليس حسم النقاش الدائر حول المكونات الأساسية لمختلف بنى المجتمع الجزائري، وإنما هدفنا الأساس هو تحليل الأوضاع الراهنة ومحاولة التعرف على طبيعة البنى السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والجيوستراتيجية، من أجل توصيف الواقع الراهن وإلقاء بعض الضوء الكاشف على إمكانية تحديد انعكاساتها على التحول الديمقراطي، ودراسة الأثر المتبادل بين هذا التحول وأنماط هذه البنى القائمة من ناحية (انظر الشكل رقم (١))، وتحديد عقبات وممكنات التحول الديمقراطي في مجتمع توصف بنيته الاقتصادية ـ الاجتماعية والثقافية من خلال مفهوم الانتقالية وتعددية الأنماط الإنتاجية والقيمية والثقافية والأيديولوجية من ناحية أخرى.

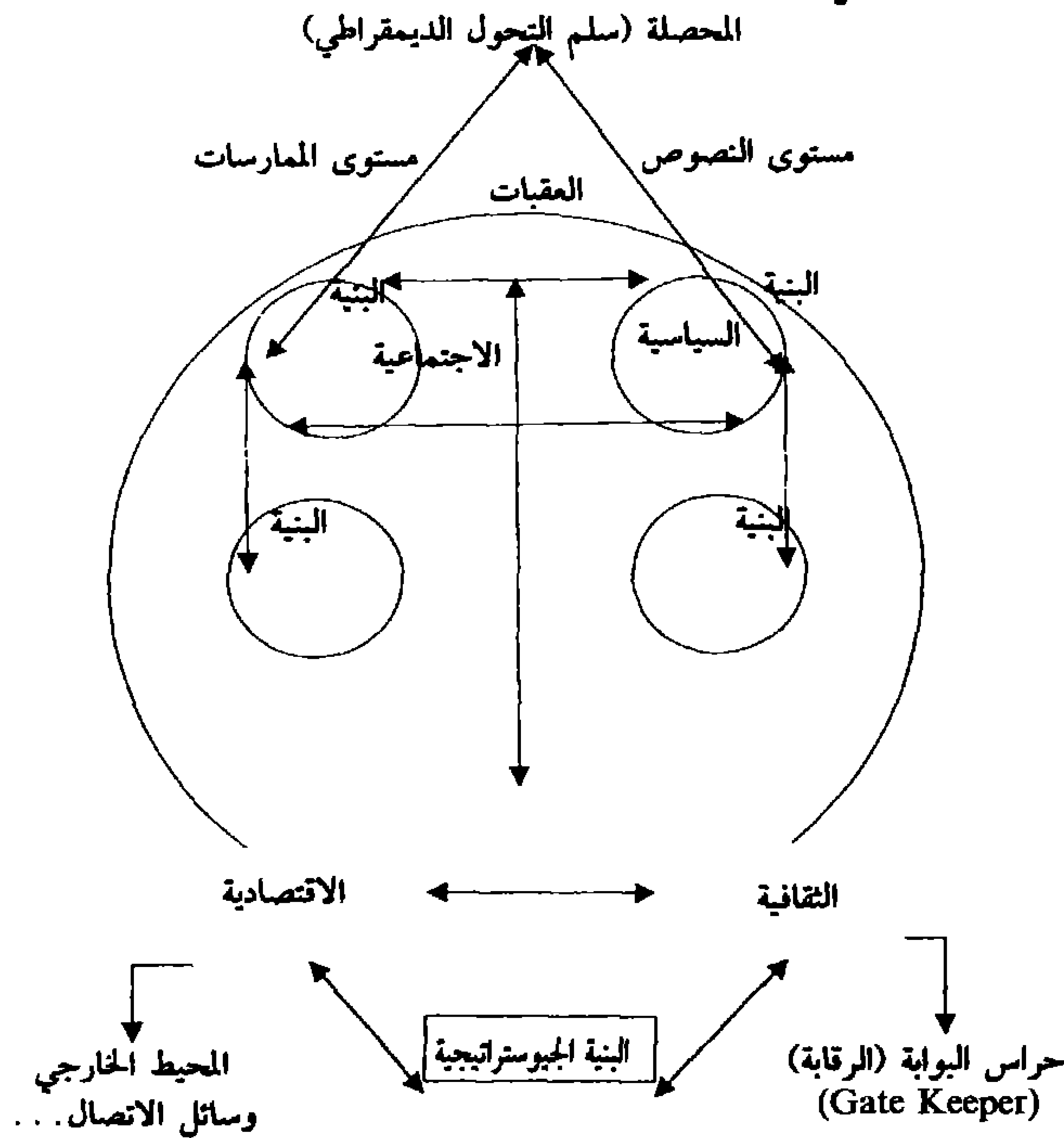
وهكذا فإنه من العبث النظر إلى الديمقراطية، باعتبارها ظاهرة أو نظاماً جاهزاً أو ساكناً تاريخياً، بل هي نظام متحرك يؤثر ويتأثر بأنماط البنى السائدة، وأنماط التغير والتمايز الاجتماعي، فضلاً عن أنه لا يمكن أن يوجد من دون محتوى اجتماعي وثقافي خاص به، لأنه في الواقع تعبير عن حركة سياسية اجتماعية محكومة بعوامل ذاتية وموضوعية (البنى) التي قد تدفع إلى إحداث طفرة في النظام السياسي القائم والمتسم بعدم الاستقرار وعدم الاستمرارية. ومن جهة أخرى يمكن القول إن تجارب مجتمعات عدة من التي

خبرت ظاهرة الانتقال من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي تؤكد أن «اللعبة» السياسية هي مفتاح تحقيق الحلول الوسطى بين قيم متنافسة أو متصارعة (الحقوق والواجبات، كفاءة الأداء وعدالة التوزيع، المصلحة الشخصية والمصلحة الوطنية، المبادئ الدينية والممارسات العلمانية. . .). كما أن قواعد استلام السلطة وكيفية استعمالها في مختلف المجالات تتم هي الأخرى داخل مؤسسات سياسية. ومعلوم أن هذه الخيارات ليست مستقلة بل هي متجذرة تاريخياً وحضارياً وتحكمها عادة الظروف الآنية التي تفرزها مختلف البنى. ومن هنا تبرز أهمية تناول هذا النظام في علاقته التفاعلية معها.

وتأسيساً على ذلك، فليس من المستغرب إذن، أن نبدأ المحور الثاني المخصص لتحليل البنى الراهنة، وتحديد انعكاساتها على التحول الديمقراطي في الوقت الحاضر، بتوصيف النظام السياسي القائم، وتحديد طبيعة القوى الفاعلة ودورها، لننتقل بعد ذلك إلى تحليل البنى الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الجيوستراتيجية، حتى يتسنى لنا تبيان فرص وعقبات التحول الديمقراطي في المجتمع الجزائري.

الشكل رقم (١)

علاقة التحول الديمقراطي بمختلف البنى ومحصلتها كما تشخصه بنية الدراسة الحالية



الفصل الخامس
الوضع السياسي الراهن

يختص هذا الفصل بتحليل الوضع السياسي الراهن من خلال توصيف النظام السياسي القائم، وتحديد طبيعة القوى الفاعلة (المؤسسة العسكرية، الأحزاب السياسية، تنظيمات المجتمع المدني. . .) ودورها، وذلك من خلال التعرف إلى البنية الدستورية وطبيعة السلطة ومصادر شرعيتها.

أولاً: البنية الدستورية وطبيعة النظام السياسي

لقد تطرقنا في فصل الحياة السياسية عبر تاريخ الدولة الحديثة إلى طبيعة النظام السياسي القائم، وذلك من خلال تحليلنا لعوامل استمرار قيام الدولة الحديثة وكيفية تداول السلطة فيها، حيث خلصنا إلى أن الدولة الجزائرية الحديثة قامت على «عصبية الشرعية التاريخية الشعبية» دون عصبية طبقية أو لغوية أو عرقية أو عائلية.

ولكن الملاحظ مؤخراً أن بعض الولاءات الجهوية واللغوية والعائلية (شرقي، غربي، قبائلي، شاوي، ميزابي، سوفي، معرب، مفرنس. . .) أصبحت تنازعها الآن، وعلى مستوى الممارسة الفعلية غير الرسمية، مرجعيتها للسلطة في الجزائر. وأما على المستوى الرسمي، فلقد شاع الكلام مؤخراً عن ضرورة صقل الطابع الرئاسي للدستور ووضع مبدأ الشرعية الانتخابية، المنصوص عليها دستورياً وقانونياً، موضع التطبيق، ولكن الظاهر أنه سيصعب التخلي عن الشرعية التاريخية بسبب الاختلاف والتردد في تقدير استمرارية فاعليتها السياسية والشعبية، وخصوصاً بعدما انفرد بيان الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ التاريخي بإجماع الطبقة السياسية في الفترة الأخيرة (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠).

معروف أن البنية الدستورية والقانونية للسلطة في الجزائر، على مستوى الوثائق الرسمية ومنذ الاستقلال (عام ١٩٦٢)، تنص على أن الجزائر «جمهورية ديمقراطية شعبية»، تعتمد على نظام خليط يجمع بين الطابع البرلماني والرئاسي. ولكنها، على مستوى التطبيق والممارسة، أصبحت تتميز بالطابع الرئاسي المهيمن على باقي المؤسسات الدستورية، من حيث موقعها المادي والنفسي وقدرتها الذاتية وقوتها التأثيرية. ولا يشذ عن هذه القاعدة ـ وكما مر معنا في الفصل السابق ـ إلا المؤسسة العسكرية ذات العلاقة الوطيدة بالسلطة في الجزائر وببناء دولتها، والتي تعودت على عدم السماح لقوى من خارجها ـ بما فيها الرئاسة ـ بتجاوز ما أصبح شائعاً في الجزائر بـ «الخطوط الحمراء»، والتي تقرر الإشراف عليها مباشرة أو توجيهها من بعيد.

لقد عرفت الجزائر منذ استقلالها أربعة دساتير فرضت جميعها من الأعلى من دون إشراك فعلي لمختلف القوى المجتمعية الفاعلة، وذلك حتى في عهد التعددية عامي ١٩٨٩ و١٩٩٦:

فدستور عام ١٩٨٩ أشرف على تحريره حصراً بعض «إصلاحيي» حزب جبهة التحرير الوطني (فريق مولود حمروش). وفي عام ١٩٩٦ أصدرت الرئاسة توجيهات لتعديل الدستور السابق لمختصين قانونيين اختارتهم مسبقاً. وعلى الرغم من الاستشارات السياسية الواسعة التي قامت بها، فإنها حافظت على مشروعها الأصلي دون تعديل جدير بالذكر. وهو ما يحد طبعاً من قيمتهما كوسائل للحصول على الشرعية السياسية أو تحقيق الإجماع الوطني حول وثائق مرجعية، ومع ذلك فإن هاتين الوثيقتين الدستوريتين شملتا مبادئ ومؤشرات ديمقراطية مهمة أثرت في المسار السياسي للبلاد:

فدستور شباط/فبراير ١٩٨٩ فتح باب التعددية السياسية (ضمان حق تكوين جمعيات ذات طابع سياسي) وقلص بعض الشيء من صلاحيات الرئاسة على رغم محافظته على بعضها وتضخيم بعضها الآخر: فللرئيس حق تعيين رئيس الحكومة وتنحيته، وكذلك حق حل البرلمان متى شاء وإجباره على معاودة الاجتماع للمصادقة على قانون لم يصادق عليه من قبل. يتمتع الرئيس كذلك بصلاحيات واسعة لحكم البلاد في الحالات الاستثنائية. وأما دستور تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ فقد جاء من جهة لسد الفراغات القانونية التقنية التي اكتشفت في سابقه، ومن جهة ثانية لتعميق وتوسيع صلاحيات الرئاسة

(مثل حقها في تجاوز الجهاز التشريعي والتنفيذي بالحكم بالأوامر بين دورات البرلمان)، وإنشاء غرفة برلمانية ثانية (مجلس أمة) غير منتخبة بطريقة مباشرة (الثلثان من انتخاب المنتخبين المحليين والثلث الباقي من تعيين الرئاسة) لمراقبة البرلمان (المجلس الوطني الشعبي) الذي قد يسيطر عليه حزب قوي. إن القيد الوحيد الذي وضع للرئاسة مع دستور عام ١٩٨٩ هو حصر فترة الرئاسة في عهدتين فقط.

فالنصوص إذن تعطي صلاحيات واسعة جداً للرئيس، وذلك على حساب السلطتين التنفيذية والتشريعية: فالحكومة تابعة للرئاسة والبرلمان مجرد غرفة «رجع صدى» مقررات فوقية. فإذا كان الجهاز التنفيذي لا يحكم والجهاز التشريعي لا يشرع بترسيم وتسييس مشاركة مختلف تيارات الرأي العام وبمساهمته في المعالجة السلمية لمختلف المشاكل، وبخاصة في الفترات الانتقالية، فإن الانتخابات التشريعية تفقد معناها وشرائح واسعة من المجتمع تفقد ثقتها فيها. ومع ذلك فالملاحظ واقعياً أن البرلمان المنتخب عام ١٩٩٧ لعب دوراً معتبراً ـ على رغم محدوديته ـ في الحياة السياسية في الجزائر بفضل حرية التعبير الممارسة في داخله ونقل الكثير من نقاشاته المهمة على البرنامج المباشر في التلفزة الوطنية.

وأما في ما يخص القوانين الانتخابية، فمعروف أن نتائجها تختلف باختلاف طبيعتها. فمنها مثلاً «التمثيل النسبي» و«نظام الأغلبية بدورين» اللذان دار حولهما نقاش حاد في جزائر العشرية الأخيرة: يتميز النظام الأخير بخدمة الأحزاب الكبيرة، وذات الأصوات المركزة في مناطق بعينها، وضمان الاستقرار الحكومي. وبخلاف ذلك، فإن النقد الأساسي الموجه لطريقة التمثيل النسبي يتمثل في كونها تؤدي إلى نتائج انتخابية مشتتة ولا تسمح عادة بحصول حزب واحد على الأغلبية بمفرده، مما قد يصعب من أداء الحكم واستقراره السياسي (انظر النموذج الإيطالي ومشاكله)، كما أنه يميع مسؤولية المنتخبين ـ كأفراد أمام منتخبيهم ـ في مسؤولية حزبهم لأن التصويت يتم على قائمة حزبية وليس على فرد بعينه. وفي مقابل ذلك يقوي الأحزاب الصغيرة.

استعملت الجزائر طريقة التمثيل النسبي لأول مرة في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٧، وذلك بعدما جربت نظام الأغلبية بدورين في بداية التعددية السياسية، حيث أقرت استعماله حكومتان بتبريرات شتى: كان هدف

رئيس الحكومة آنذاك (م. حمروش) تفضيل الأحزاب الكبيرة[1] أو تلك التي تتركز أصوات ناخبيها في دوائر انتخابية معينة[2]، ومعروف أن خليفته سيد أحمد غزالي حافظ على طريقته مع تطعيمها بمواد تشجع المرشحين الأحرار على تفتيت الأصوات ومحاولة تشكيل كتلة برلمانية لصالحه. ولكن النتائج جاءت مخالفة لتوقعاتهما ففازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتدخل الجيش لإلغاء الانتخابات ودخلت الجزائر في عشريتها الحمراء. وهو ما جعل بعض المتتبعين ينصحون من جهة، بإشراك الفاعلين السياسيين في صياغة القوانين وإنشاء المؤسسات الدستورية حتى يلتزم الجميع بنتائجها، ومن جهة ثانية باتباع طريقة التمثيل النسبي لفرض الائتلاف الحكومي والتحالفات، مع عدم الإفراط في صلاحيات الرئاسة على أهميتها. وكل ذلك بحجة اعتبارها مناسبة أكثر للفترات الانتقالية مثل التي تمر بها الجزائر.

هذا في ما يخص البنية الدستورية وبعض تفريعاتها، وأما البنية القانونية فهي لا تختلف كثيراً عن سابقتها، إذ تتميز بمركزيتها الرئاسية وممثليها (الولاة) المعينين على رأس كل ولاية من ولايات الوطن (تنقسم الجزائر إدارياً إلى ٤٨ ولاية وتتضمن كل ولاية عدداً محدوداً من البلديات)[3]، حيث تنفرد باتخاذ أهم القرارات، مما يبعدها نسبياً عن بعض مؤشرات الديمقراطية التمثيلية والمشاركتية، وهو الأمر الذي لا يخدم كثيراً استقلالية الإدارة العامة ولا يخفف من بيروقراطيتها.

وهنا يبرز دور القوى السياسية التقليدية وفاعلية مؤسساتها التمثيلية

---

(١) وعلى رأسها جبهة التحرير الوطني، كما كان يفضل دور المرشح الفرد على حساب القوائم الحزبية. مما سيسمح - في رأيه - «بتجديد جبهة التحرير بتطعيمها بمناضلين جدد أقرب إلى القاعدة وتجاوز عقبة محافظي جبهة التحرير الذين كانوا حينها يسيطرون على عملية إعداد القوائم الانتخابية للحزب». انظر: **William B. Quandt, *Between Ballots and Bullets: Algeria's Transition from Authoritarianism* (Washington, DC: Brookings Institution, 1998), p. 170.**

كما عمل على تضخيم نسبة تمثيل الدوائر الانتخابية في جنوب الجزائر وفي المناطق النائية التي فاز فيها حزبه في الانتخابات المحلية السابقة.

(٢) والمقصود بها جبهة القوى الاشتراكية، وبالفعل فقد تحصلت هذه الأخيرة على عدد أكبر من المقاعد من جبهة التحرير الوطني رغم حصولها على أقل من ثلثي أصواتها.

(٣) يدير شؤونها العامة مجلس ولائي ومجالس بلدية منتخبة، ولكن صلاحياتها التنفيذية تبقى محدودة أمام تلك الموكلة للوالي، كممثل للدولة وللحكومة كهيئة تنفيذية وطنية، مما يستوجب في نظرنا اعتماد المزيد من اللامركزية في مجال اتخاذ القرارات وتنفيذها في تسيير الشؤون المحلية.

كقوى موازنة للدولة ومؤثرة في تسيير شؤونها وفي توجيه الرأي العام. ونظراً لضعف المجتمع المدني - على كثرة عدد تنظيماته وتسيسها - واستقلاله النسبي، بسبب تبعيته للسلطة أو للأحزاب السياسية المشاركة في الحكومة أو المعارضة، فسنقصر توصيفنا لهذا الجانب من الأوضاع السياسية الراهنة على أهم مكوناته: الأحزاب السياسية.

ثانياً: الأحزاب السياسية

لا يمكن فهم الأوضاع السياسية الراهنة ودراسة مكونات طبقتها السياسية في جزائر «التعددية» قبل الرجوع إلى عهد الحزب الواحد (١٩٦٢ - ١٩٨٨)[٤]، أي قبل صدور دستور شباط/فبراير ١٩٨٩.

١ - قبل دستور شباط/فبراير ١٩٨٩

بعد الاستقلال واستناداً إلى المادة ٢٣ من دستور عام ١٩٦٢ قامت السلطات الجزائرية بمنع تشكيل أحزاب سياسية معارضة، وتأكد ذلك بمرسوم ١٤/٨/١٩٦٣، الذي نص على «أنه ممنوع على كامل التراب الوطني أي تشكيلة أو تجمع ذو طابع سياسي». وهكذا لقيت جبهة التحرير الوطني نفسها وحيدة في ممارستها للعمل السياسي والحزبي، ولكن هذا لم يمنع ظهور أحزاب سياسية أخرى مارست عملها سراً.

وكان من بين مطالب بعض هذه الأحزاب والمنظمات السياسية المحظورة: وضع حد للأحادية الحزبية[٥]، وانتخاب برلمان، وتمكين الشعب الجزائري من تقرير أموره بكل سيادة...

ونقوم الآن بتسليط الضوء على أهم الأحزاب التي عرفتها الساحة السياسية في الجزائر قبل الإعلان عن دستور شباط/فبراير ١٩٨٩، واستمرت في الوجود بعد ذلك، بالإضافة طبعاً إلى أهم الأحزاب التي ظهرت بعد ذلك.

---

(٤) بل إلى بوادر الحركة الوطنية في بداية هذا القرن، لكن ضيق مجال الدراسة وقوة دلالة فترة الحزب الواحد جعلانا نقتصر على فترة الاستقلال كمرحلة تمهيدية لعهد التعددية.

(٥) في فترة متأخرة نسبياً - السبعينيات - لأن معارضة أهم زعمائها مثل بوضياف وآيت أحمد لم تكن تعني الأحادية الحزبية بقدر ما كانت رد فعل ضد التهميش والإقصاء.

أ ـ حزب جبهة التحرير الوطني(FLN)

في أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ انطلقت جبهة التحرير الوطني لتقود الثورة الجزائرية إلى التحرر من الاحتلال الفرنسي، وكان لها ذلك في أقل من ثماني سنوات. بعدها حاولت خط ثورة مكملة عرفت باسم «ثورة البناء الذاتي» لتتخلص من مخلفات «الاستدمار» الفرنسي. واستلزمت هذه النظرة الجديدة للجبهة لاستكمال الثورة البناء من جديد، وكانت الوسيلة لتحقيق ذلك، هي تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب حاكم. وتم ذلك بعد اقتناع أغلبية قادة الحزب بأن الطريقة الأحادية في الحكم هي الأنسب للوضعية والأكثر تماشياً مع مرحلة تطور البلاد، وبخاصة بعد مرحلة الاستقلال.

وقد شهدت الفترة الأولى لحكم الحزب الواحد (١٩٦٣ ـ ١٩٦٥) سيطرة كاملة من طرف الرئيس أحمد بن بله، الذي لجأ إلى مبدأ سيادة الحزب الواحد، ممثلاً في شخصه، للإطاحة بكل من يعارضه في الحكم إلى أن تدخل الجيش علناً في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٥ بزعامة العقيد هواري بومدين الذي تعهد باسم مجلس الثورة على تصحيح الأوضاع داخل الحزب، بالعمل على تحويله إلى حزب ديناميكي. إن أهم الإصلاحات التي تمت في هذه الفترة هي تحويل المكتب السياسي إلى الأمانة التنفيذية التي شرعت في وضع برنامج إصلاحي شامل لحزب «جبهة التحرير» تحت شعار العودة إلى المنابع التي كرستها الثورة المسلحة في الماضي[٦]. ولكن ذلك كان مجرد غطاء لتهميش أكبر للحزب، حيث عرف خلال فترة رئاسة هواري بومدين، ولأول مرة الركود والتقهقر. كما اتضح أيضاً، أن الركيزة الأساسية للنظام القائم لم يكن حزب «جبهة التحرير» بل «جيش التحرير الوطني».

ومع نهاية شهر كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، انعقد مؤتمر استثنائي لمناقشة اختيار خليفة الرئيس هواري بومدين، وتشكيل لجنة قيادية للحزب. وعلى أثر ذلك تمت تزكية مرشح الجيش، الشاذلي بن جديد، لمنصبي رئيس الجمهورية والأمانة العامة للحزب، الذي أصبح يتمتع منذئذ بحضور معتبر في مختلف المجالات، وبما أمده من هياكل حزبية قاعدية ومركزية، حيث أصبح يملك

---

(٦) نبية الأصفهاني، «مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق،» **السياسة الدولية**، (السنة ١٧، العدد ٦٤ (نيسان/أبريل ١٩٨١)، ص ٦٩.

ولأول مرة جهازاً تنظيمياً وسياسياً مكتمل الأركان. وعلى رغم كل ذلك، طفت على السطح بعض مظاهر القصور التي كانت تحد من فعالية الحزب، نتيجة عدم قيام بعض قياديي وأعضاء الحزب بمهامهم وعدم استيعابهم الجيد للمتغيرات الجديدة.

فخلال تلك الفترة، ظهرت على الساحة السياسية بوادر الصراع داخل الهياكل الحزبية القاعدية التي اتسمت بسيطرة البيروقراطية، ومحاولة تحويل الحزب إلى حزب فئة ذات مصالح مادية وأغراض غامضة. وقد عجز الحزب في فرض نفسه كقوة مسيرة للمجتمع الجزائري، لاصطدامه بعدة مصاعب، كما تراكمت الأخطاء التي شجعها السكوت وعدم المحاسبة، وتكاثرت إلى أن أصبح الأمر يتطلب علاجاً سريعاً. وهو ما شجع «المعارضة وحتى عناصر من الجيش على توجيه النقمة ضد جبهة التحرير بعد أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨».

وبصدور دستور شباط/فبراير ١٩٨٩، لم يعد حزب «جبهة التحرير» الذي حكمت باسمه البلاد منذ الاستقلال، الحزب السياسي الوحيد. فبينما كان الدستور القديم ينص على أن النظام السياسي هو نظام الحزب الواحد، وتضمن نصه كلمة «الحزب» أو «جبهة التحرير الوطني» ٢٦ مرة، فإن هاتين الكلمتين منعدمتان في الدستور الجديد الذي نص من جهته على حرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي. فالحل السياسي الذي ارتضته السلطة لحل الأزمة آنذاك هو تغيير النظام السياسي من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية.

من برنامج حزب جبهة التحرير الوطني (١٩٨٩ ـ ١٩٩٦):

إن حزب جبهة التحرير الوطني حزب سياسي يستمد عناصره من مختلف الشرائح الاجتماعية المؤمنة بالثوابت الأساسية الوطنية، وهو يسعى من أجل:

ـ إرساء قواعد سليمة للممارسة الديمقراطية وترسيخ مبدأ دولة القانون.

ـ الإسراع بتطبيق كل ما يجسد التوجهات الديمقراطية في مجالات الحياة الوطنية المختلفة.

ـ إضفاء الصبغة الإسلامية على برنامجه وحماية وتجسيد الثوابت التي

ضحى في سبيلها الشعب الجزائري.

ـ القيام بإصلاح شامل للنظام الاقتصادي يتمحور في آن واحد على تغيير جذري.

ـ محاربة الانعكاسات الاقتصادية السلبية: التضخم وتآكل القدرة الشرائية، وانتشار المضاربة والنشاطات الطفيلية ووضع برنامج عمل متميز في هذا المجال.

ـ المحافظة على قطاع عام واسع لأنه يشكل ورقة رابحة قصوى لاستمرارية التنمية والازدهار شريطة أن يتم تدعيمه وتوسيعه خارج القيود والوصايات الإدارية السياسية.

ـ التركيز بخاصة على تنمية القطاعات المنتجة ولا سيما الفلاحة والصناعة وقطاع التربية والتكوين.

ـ تحسين مردودية النظام الصحي وتدعيم استقلالية التسيير للهياكل الصحية.

ـ ضمان أوسع لمشاركة الأطراف المعنية في التشاور الدائم من أجل تحسين تسيير المنظومة التربوية.

ـ التعريب لأنها مهمة وطنية استراتيجية ينبغي إلزام كل الهيئات الوطنية بتطبيق القرارات الصادرة في هذا المجال.

ـ اعتبار الهوية الثقافية العربية الإسلامية هي أساس الانتماء الحضاري وإطار التنمية الثقافية.

ـ إثراء الثقافة الوطنية بخيرة ما أنتجه الفكر الإنساني في المجالات المختلفة: العلمية والتكنولوجية والأدبية (من برنامج جبهة التحرير الوطني).

ب ـ جبهة القوى الاشتراكية (FFS)

إن فكرة إنشاء جبهة القوى الاشتراكية تعود هي الأخرى إلى تداعيات أزمة صيف ١٩٦٢، عندما أخفق آيت أحمد في معارضته داخل المجلس التأسيسي. فبعد تعيينه كنائب عن سطيف في المجلس التأسيسي ـ على رغم تحفظاته على ظروف تشكيله غير الديمقراطية (١٩٦٢/٩/٢٠) ـ لاقى نشاطه في داخله معارضة شديدة، بالإضافة طبعاً إلى إقصائه رسمياً عن بعض

الوظائف السامية في الدولة (وزارة الخارجية التي كانت شاغرة في حينه وسفارة واشنطن..)[٧]، مما جعله يفكر جدياً في معارضة من خارج النظام، فعمد إلى تكوين حزب معارض في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣، حيث طرح فكرة مقاومة السلطة بجميع الوسائل السياسية والعسكرية. ولكن حرب الحدود مع المغرب أتاحت الفرصة لالتحاق بعض قادة الحزب ومعظم عناصر جناحه العسكري بالسلطة، مما أضعف مقاومته التي انحصرت في منطقة القبائل، العاصمة والمهجر[٨]. وبعد فترة من الركود ظهر على الساحة في عام ١٩٧٩ في منطقة القبائل من خلال تحالفه مع الحركة الثقافية البربرية. وقام بعدها مناضلوه بتأسيس رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في الجزائر برئاسة المحامي المعروف علي يحيى عبد النور. وبعدما جاء عهد التعددية السياسية حصلت جبهة القوى الاشتراكية في ٢٠/١١/١٩٨٩ على الاعتماد القانوني للحزب، وبهذا يدخل الحزب السري الثاني عهد الشرعية[٩].

وتجدر الملاحظة هنا إلى أنه على رغم تمركز هذا الحزب في منطقة القبائل مثل حزب «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» الفتي ومشاركته إياه معظم مطالب «الحركة الثقافية البربرية»، إلا أنه يختلف عنه جذرياً في تعامله مع السلطة، وكذا في بعض منطلقاته السياسية: فجبهة القوى الاشتراكية حزب علماني لكنه ديمقراطي وغير لاغ للآخر، كما أنه ـ وبخلاف حزب «التجمع» أيضاً ـ ضمّن منطلقاته الحضارية المرجعية العربية ـ الإسلامية (لغة وديناً) ولم يقصرها على الأمازيغية.

من برنامج جبهة القوى الاشتراكية:

ـ إقامة ديمقراطية سياسية وتجسيد دولة القانون، من خلال دستور يعكس روح الأمة والذي يتصوره ويعده مجلس تأسيسي منتخب.

---

(٧) بعد هروبه من السجن (١٩٦٦) نشرت مجلة *Paris-Match* الفرنسية تصريحاً لآيت أحمد اتهم فيه بن بلة بالتسلط وتغطية التعذيب وبحرمانه من وزارة الخارجية التي كانت تعتبر من حقه، وبخاصة بعدما مثل جبهة التحرير في المؤتمر الأفريقي ـ الآسيوي الأول عام ١٩٥٥: «لم يكلف نفسه حتى عناء اقتراحها علي. عرفت حينها بأن اللعبة السياسية مغشوشة». انظر: Ramdane Redjala, *L'Opposition en Algérie depuis 1962 (Le PRS- CNDR, le FFS)* (Alger: Rahma, 1991), p. 161.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٣٩ ـ ١٥٣.

(٩) آيت أحمد في برنامج «لقاء الصحافة» على التلفزيون الجزائري، ١٣/٢/١٩٩٠.

ـ لا لجمهورية دينية متطرفة ولا لدولة بوليسية.

ـ الانفتاح التنافسي للجزائر داخل اقتصاد دولي متفتح، لأن اقتصاد السوق وحده هو الكفيل بخلق التنافس.

ـ السعي من أجل تحقيق مدرسة تقوم على أسس ديمقراطية.

ـ اعتبار الاختلاط كحقيقة لا يمكن التراجع عنها لتحقيق تطور منسجم متوازن للمواطنات والمواطنين.

ـ إعطاء الفرص نفسها الموجودة في الجزائر من دون تمييز، وتطوير المبادلات الثقافية على المستوى الوطني والمغاربي وفي اتجاه المهاجرين (من برنامج حزب جبهة القوى الاشتراكية).

ج ـ الحزب الاجتماعي الديمقراطي (الحزب الشيوعي سابقاً)

إن حزب الطليعة الاشتراكية (P.A.G.S.) تأسس في ١٩٦٦/١/٢٦، وهو منبثق من الحزب الشيوعي الجزائري، الذي خرج من رحم الحزب الشيوعي الفرنسي ـ أثناء الاحتلال ـ لمواصلة النضال على المبادئ الماركسية ـ اللينينية. وحسب رئيس الحزب السابق صادق هجرس، بقي الحزب يعمل سراً وبموافقة ضمنية بخاصة داخل بعض أجهزة الدولة ومنظماتها الجماهيرية. وبعد إخفاق معارضته المشتتة لنظام بومدين، تحالف الحزب الشيوعي الجزائري معه في بداية السبعينيات (وذلك بعدما بدأ التقارب بينهما مبكراً كما سنوضح لاحقاً) تحالفاً صريحاً ومطلقاً ودعم بعض التوجهات الجديدة التي جاء بها عام ١٩٧١ وبخاصة في ميادين الثورة الزراعية، مستغلاً ذلك لمحاربة التيارين الوطني والإسلامي داخل ما كان يسمى بالمنظمات الجماهيرية.

بعد وفاة بومدين، وبخاصة بعدما صادق المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني (عام ١٩٨٠) على المادة (١٢٠)، التي تقضي بإقصاء غير الجبهويين من المنظمات الجماهيرية، كان المتضرر الكبير من ذلك الحزب الشيوعي الجزائري الذي أقصي عدد كبير من مناضليه المندسين في المنظمات الجماهيرية، وبخاصة منها اتحاد الشبيبة الجزائرية والاتحاد العام للعمال الجزائريين، وذلك بخلاف باقي الحساسيات السياسية الأخرى التي لم تستفد من امتيازاته نفسها قبل المادة (١٢٠).

وبعد المصادقة على الدستور الجديد في ١٩٨٩/٢/٢٣ وصدور قانون

(٨٩ ـ ١١٨) المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، تحصل الحزب على الشرعية القانونية. ولقد حول اسمه بعد الإخفاق في الانتخابات البلدية، وحدوث خلافات في صفوفه ليصبح اسمه «التحدي» ثم «الحركة الديمقراطية الاجتماعية»، وذلك بعدما اضطر بعض قادته بغية تشديد قبضتهم وفرض سيطرتهم الكاملة على الحزب، إلى ضرب خصومهم داخل الحزب من خلال عمليات التطهير والإقصاء بخاصة. ومعروف عنه أنه يتميز بنفوذ واضح في العديد من الصحف الصادرة بالفرنسية وفي بعض دوائر السلطة.

من برنامج الحزب الشيوعي الجزائري[١٠]:

ـ الدعوة إلى تطبيق اللائكية في النظام السياسي ورفض وجود أحزاب غير علمانية في الساحة السياسية. وقد ركز برنامجه في العشرية الأخيرة على محاربة التيار العربي الإسلامي «المحافظ والأصولي»، جاعلاً من قضايا الخوصصة الاقتصادية وغلق الشركات الوطنية وتسريح العمال أمراً ثانوياً. أما أدبياته فتشير إلى النقاط التالية:

ـ الحفاظ على مبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته على جميع المستويات وإجباريته.

ـ إضفاء الطابع الوطني على محتويات وبرامج وطرق التدريس في مؤسساتنا التربوية والجامعية.

ـ القضاء على الرقابة والإرهاب الفكري من حيث توفير شروط البحث النزيه، وفي مقابل ذلك فرض رقابة صارمة على الفكرين المحافظ والأصولي.

د ـ الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر (MDA)

أودعت «الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر» يوم ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ ملف اعتمادها بمقر وزارة الداخلية للحصول على الشرعية طبقاً للمادة (٤٠) من دستور عام ١٩٨٩، ومن بين الأعضاء المؤسسين محمد الصغير نكاش وجمال قناش أمينها العام، وزعيمها بصفة غير رسمية الرئيس السابق أحمد بن بله. كانت الحركة تنشط سراً بعد إطلاق سراح بن بله في بداية الثمانينيات. إن الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر تستمد مبادئها

---

(١٠) المساء (الجزائر)، ١٩٨٩/٣/١٩.

من التراث العربي الإسلامي وثورة الأول من تشرين الثاني/نوفمبر، وشعارها من أجل مجتمع مبدع وديمقراطي[11]. ولقد تم حظرها من قبل السلطات الرسمية بحجة عدم تعديل بند برنامجها المتعلق بالمرجعية الإسلامية بعد صدور دستور عام ١٩٩٦ والقانون العضوي للأحزاب في السنة الموالية.

من برنامج الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر:

- تعزيز الاستقلال الوطني في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية الاجتماعية.

- الحفاظ على الوحدة الوطنية.

- الدفاع عن الإسلام دين الدولة والشعب والعمل على ازدهاره.

- إعطاء اللغة العربية مكانتها المستحقة كلغة للشعب ولغة للعمل، للثقافة وللعلم.

- العمل على الحفاظ وازدهار التراث الثقافي الوطني.

- الدفاع عن القطاع العام كقاعدة أساسية لتنمية وطنية مستقلة.

- السعي باستمرار من أجل رقي وازدهار المجتمع المدني.

- على المستوى الدولي: الدعم الفعال للقضية الفلسطينية، العمل الديناميكي من أجل تحقيق الوحدة العربية، المساهمة الفعالة من أجل تحقيق الوحدة الافريقية، والتضامن مع مجموع قوى الحرية والتقدم في العالم (ملخص عن محاور برنامج MDA).

هـ ـ الحركات الإسلامية[12]

تعتبر الحركات الإسلامية نفسها امتداداً للحركة الإصلاحية التي ظهرت قبل الاستقلال بقيادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والتي لم يسمح لها غداة الاستقلال باستئناف نشاطها الطبيعي بدعوى أن «مهمتها دخلت بمهمة

---

(١١) **الجمهورية** (الجزائر)، ٢٢/١/١٩٩٠.

(١٢) بالرغم من أن هذه الحركات لم تمارس نشاطها السري ضمن تنظيمات حزبية معروفة، فإنها كانت تنشط ضمن جماعات سرية منظمة مارست معارضة سياسية وتجنيداً شعبياً مهماً جداً، ولهذا أدرجت في هذا البحث.

الدولة». ولقد نتج من ذلك شغور واضح في هذا المجال نتيجة تغييب نشاطات جمعية العلماء وعدم اضطلاع الدولة بمهمة تعويضها، ففكر بعض الغيورين على دينهم بتأسيس جمعية دينية ثقافية لتملأ الفراغ المذكور. فكان تأسيس «جمعية القيم» عام ١٩٦٣ برئاسة د. الهاشمي التيجاني محاولة غير مباشرة لتعويض حظر جمعية العلماء المسلمين، لكنها ما لبثت أن حلها النظام الحاكم عام ١٩٦٦. واستمر العمل الإسلامي الإصلاحي الفردي علانية بقيادة بعض الرموز الدينية والفكرية (البشير الإبراهيمي، مالك بن نبي، عبد اللطيف سلطاني، العرباوي، أحمد سحنون...)، وأما المعارضة الإسلامية الجماعية فقد نشطت منذئذ في الخفاء نظراً لعدم السماح بوجود أحزاب معارضة في الجزائر بعد الاستقلال. ومع مطلع السبعينيات ذاع صيت بعض الحركات الإسلامية السرية في الجزائر («جماعة الموحدين» ـ حماس لاحقاً ـ التي تأسست عام ١٩٦٣ بقيادة محفوظ نحناح، وجماعة «الدعوة والتبليغ» منذ ١٩٦٦، و«الإخوان المحليين» ـ «النهضة» حالياً ـ منذ عام ١٩٧٤ بقيادة عبد الله جاب الله وجماعة «الجزأرة» أو «التيار المحلي» بقيادة بوجلخة محمد التيجاني، و«السلفية»، و«الحركة الإسلامية المسلحة»..) والتي تمركز نشاطها في المساجد والجامعات. وكان أهم مطالبها في السبعينيات: «لا للاشتراكية والشيوعية والحكم الفردي» و«لا للعفونة السياسية والتشريعية والقضائية»..[١٣]. وفي الثمانينيات: «تطهير أجهزة الدولة من العناصر العميلة والمعادية للدين وإزالة الفساد في البلاد»، «حرية القضاء»، «إقامة العدل بتطبيق شرع الله»، «تحقيق الأمن على النفس، الدين، المال والعرض وحرية التعبير...»[١٤].

٢ ـ بعد دستور شباط/فبراير ١٩٨٩

بعد الأحداث الدامية التي شهدتها الجزائر خلال تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، تمكن الشعب الجزائري من فرض نفسه، متسبباً في تغيير النظام السياسي الذي كان قائماً على الأحادية الحزبية منذ الاستقلال. وبصدور دستور شباط/فبراير ١٩٨٩، تكون الجزائر قد دخلت عهداً جديداً يتسم

(١٣) من منشور جماعة الموحدين، في: فوزي بن الهاشمي أوصديق، **محطات في تاريخ الحركة الإسلامية بالجزائر، ١٩٦٢ ـ ١٩٨٨** (الجزائر: دار الانتفاضة للنشر والتوزيع، ١٩٩٢)، ص ١١٤.

(١٤) انظر نص البيان، في: المصدر نفسه، ص ١٣٥ ـ ١٣٧.

بالديمقراطية والتعددية واحترام الحريات، حيث تنص المادة (٣٩) من الدستور على ما يلي: «ان حريات التعبير والجمعيات والتجمع مضمونة للمواطنين» وتظهر المادة (٤٠) أن «حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي معترف به».

وبالتالي فمن أجل تنظيم هذه الحياة السياسية بصورة جيدة في ظل التعددية، جاء قانون الجمعيات السياسية بمثابة حارس يضمن التسيير الأحسن والتنظيم الأمثل للحياة السياسية في الجزائر.

وعلى سبيل الذكر لا الحصر نورد أهم الأحزاب المعارضة ببرامجها الأولية قبل تعديلها (بعد صدور دستور تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وتدعيمه بالقانون العضوي للأحزاب آذار/مارس ١٩٩٧) الذي طمس بعض محددات منطلقاته الفكرية، ولذلك فضلنا عرض مقتطفات من نسخها الأولى.

أ ـ حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD)

يسعى حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية من أجل إحياء الثقافة واللغة الأمازيغية والمحافظة على اللغة الفرنسية والتضييق (عملياً) على اللغة العربية. يرجع مؤسسو هذا الحزب أصوله إلى انعقاد ملتقى وطني نظمه أعضاء من الحركة الثقافية البربرية في تيزي وزو يومي: ٩ و١٠/٢/١٩٨٩، حيث تم الإعلان عن ميلاد دستور الحزب الذي تم اعتماده في ١٣/٩/ ١٩٨٩.

وبعد خروجه صفر اليدين في الدور الأول من الانتخابات التشريعية الأولى (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١)، وعلى رغم اعترافه الأولي بها، لجأ بعد أيام قليلة إلى المطالبة بإلغائها ثم الدعوة إلى مقاومتها الإعلامية والاقتصادية والمسلحة، ودعم تدخل الجيش والعمل على إنشاء مليشيات مسلحة خاصة.

ويتداول في بعض الأوساط الإعلامية[١٥] أن الحزب «يستمد قوته من أجهزة الكواليس ولعبة التوازنات في النظام السياسي الجزائري [...] وأن زعيمه سعدي تربطه علاقات مع بعض الضباط السامين، فهو يتحرك في إطار استراتيجية، أبرز عناصرها منافسة جبهة القوى الاشتراكية في منطقة القبائل». ومعروف عن الحزب أن معظم مناضليه من هذه المنطقة وأنه ذو توجهات

---

(١٥) الخبر (الجزائر)، ١٠/٢/٢٠٠٠.

جهوية عرقية جعلته يقترب من الجمعيات والأحزاب الانفصالية الأوروبية (فرنسية وأسبانية بخاصة) والكندية، ولكن ـ بخلافها ـ «يؤخذ عليه تذبذب موقفه من الديمقراطية على الرغم من ادعائه بالالتزام بها»[١٦]. وعلى الرغم من أن المقتضيات الجديدة الخاصة بالتنظيمات الحزبية الدينية والعرقية ـ الثقافية الواردة في دستور ٢٨/١١/١٩٩٦، والتي فصلها القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر يوم ٦/٣/١٩٩٧، لم يغير من اسمه كما كان منتظراً منه ومن الأحزاب الإسلامية ولا من برنامجه باستثناء ما تعلق بتعويض دعوته في برنامجه للفصل بين «الدين والدولة» إلى الفصل بين «الدين والسياسة». وكمعظم الأحزاب المعارضة مارس هذا الحزب سياسة الإقصاء ضد بعض قياداته الجهوية الرافضة لمعاداة حزبها للبعدين العربي والإسلامي لأنها كانت تريد إدماج البعد الأمازيغي دون إقصاء البعدين الآخرين. والشيء نفسه مورس على بعض المؤسسين البارزين في الحزب (آيت العربي، فرحات مهني) لأسباب أخرى ظاهرها شخصي، كما استقال السفير السابق خلفة معمري من الحزب احتجاجاً على عدم اعتماد أسلوب المشاركة داخل الحزب في اتخاذ القرارات.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن الحزب بدأ في تليين مواقفه المتطرفة منذ عام ١٩٩٥ حيث شارك في الانتخابات الرئاسية والتشريعية الموالية إلى جانب الإسلاميين، ليأتي بعدها (عام ١٩٩٩) انضمامه للحكومة وتسلمه لحقائب وزارية في الحكومة مع الوطنيين والإسلاميين.

من برنامج حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية:

ـ الاحتفاظ بالقطاعات الاستراتيجية التي يجب أن تحقق أرباحاً أو تنطلق بدخول السوق الدولية. أما في الزراعة، فينبغي أن تكون الوضعية للقطاع متلائمة مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية.

ـ ضمان مجانية الوقاية الصحية، وتحديد النسل بتعميم وسائل منع الحمل.

---

(١٦) منعم العمار، «الجزائر والتعددية المكلفة،» في: سليمان الرياشي [وآخرون]، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٧٧.

ـ إلغاء قانون الأسرة ـ المستمد من الشريعة الإسلامية ـ بالإضافة إلى ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون، كما يقترح منع تعدد الزوجات.

ـ مراجعة المنظومة التربوية لكي تكون المدرسة الجزائرية لائكية ووطنية وعصرية وناجعة وديمقراطية ومختلطة ومتفتحة.

ـ الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية رسمية إلى جانب اللغة العربية، ويجب تكريس إنشاء هيئة أكاديمية في أسرع الآجال لضبطها قصد تحضيرها للتعليم (من برنامج التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية).

ب ـ الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)

إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ اعتبرت نفسها امتداداً لسلسلة من الحركات الإسلامية التي ظهرت قبل الاستقلال بداية من جمعية العلماء بقيادة العلامة عبد الحميد بن باديس التي تدعو إلى الإصلاح مروراً بجمعية القيم، وبباقي الحركات الإسلامية السرية المعارضة.

وبمجيء دستور عام ١٩٨٩ الذي أعطى الضوء الأخضر للتعددية السياسية أعلن عن ميلاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ١٨/ ٢/ ١٩٨٩ في مسجد السنة بالعاصمة، وذلك بعد إخفاق الرابطة الإسلامية بقيادة الشيخ سحنون في لم شمل ممثلي تنظيمات التيار الإسلامي الموجودة في الساحة آنذاك (محفوظ نحناح، عبد الله جاب الله، محمد السعيد) مع دعاة الحزب الجديد[١٧]. وفي ١٣/ ٩/ ١٩٨٩ صدر بيان الاعتراف بالجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجريدة الرسمية، ويعتبر أول حزب ذي اتجاه ديني تمنح له الشرعية القانونية. ومن بين الأعضاء المؤسسين البارزين الأربعة عشر نجد عباسي مدني وعلي بلحاج، ممثلين للتيار السياسي والسلفي على التوالي[١٨]. كما كانت

---

(١٧) ونتيجة لهذا الاختلاف عمد الشيخ محفوظ نحناح إلى تأسيس حزب «حماس» والشيخ عبد الله جاب الله «حركة النهضة الإسلامية» ثم «حركة الإصلاح الوطني» ـ بعد انفصاله عن الأولى ـ، وأما تنظيم ما يشاع عنه باسم «الجزأرة» فقد انضم الكثير من عناصره إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ فيما يسمى بجناح الجزأرة للجبهة؛ لتدعي كل هذه التيارات تدارك الوضع من خارج الجبهة أو من داخلها، بينما يسمي قادة الجبهة ذلك انتهازية سياسية. أما السلطة فقد أفسحت في المجال لذلك ودعمته لتستخدمه في معركتها ضد جبهة الإنقاذ.

(١٨) المساء، ١٢/ ٣/ ١٩٨٩، ص ١٢.

الجبهة «مسيطرة على غالبية المساجد في المدن والقرى (٨ آلاف مسجد من أصل ١٠ آلاف مسجد في عموم الجزائر)، وتضم تحت لوائها ما يقارب ٣,٥ مليون عضو»[١٩]. ولقد حل هذا الحزب في ربيع عام ١٩٩٢ بعد الأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر منذ مطلع عام ١٩٩٢ نتيجة الانقلاب العسكري الذي ألغى فوزه بالدور الأول من أول انتخابات تشريعية حرة تجري في الجزائر (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١) وبالانتخابات البلدية (حزيران/يونيو ١٩٩٠). وهو يعمل الآن في السرية والعلن داخل وخارج البلاد بعد أن شتتت قيادته بين السجن والإقامة الجبرية والمهجر، وله جناح عسكري يمثل المعارضة المسلحة منذ عام ١٩٩٣ باسم «الجيش الإسلامي للإنقاذ» (AIS)، الذي حل نفسه مؤخراً بعد اتفاق الهدنة الذي عقده مع الجيش الجزائري والذي رسمه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بقانون الوئام المدني ومرسوم العفو الشامل عن المهادنين يوم ١١/١/٢٠٠٠.

من برنامج الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

- القضاء على الاستبداد، وتبني الشورى لإزالة الاحتكار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتبني المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص، وتصحيح النظام السياسي ابتداء من الميادين التالية:

* إصلاح الجهاز التنفيذي في الرئاسة، الوزارة، الولاية، الدائرة والبلدية.

* جعل التشريعات السياسية خاضعة لأحكام الشريعة مع مراعاة مستجدات مرحلة التعددية الحزبية بمساهمة الجميع[٢٠].

- ضرورة كفالة حق التربية لجميع المواطنين من دون أي تمييز كما في الشريعة الإسلامية.

- إعادة النظر في المحتوى التربوي من أجل تصفيته من الأيديولوجيات الغربية والمفاهيم المتعارضة مع القيم الإسلامية.

- إعادة النظر في الطرق التربوية والتقليد الأعمى وإعطاء الصبغة

---

(١٩) العمار، المصدر نفسه، ص ٦٨.

(٢٠) المساء، ١٢/٣/١٩٨٩، ص ١٢.

الإسلامية للتخصصات التكنولوجية.

ـ ضرورة رد الاعتبار إلى الدين الإسلامي كنظام حياة ضامن سعادة الدربين، وتشجيع تعميم استعمال اللغة الوطنية في سائر أنحاء القطر من دون استثناء لضمان التفاهم لأنها لغة القرآن والسنة (من برنامج جبهة الإنقاذ).

ج ـ حركة المجتمع الإسلامي «حماس» (حركة مجتمع السلم «حمس» حالياً)

إن أول إطار قانوني للحركة كان تحت راية «جمعية الإرشاد والإصلاح» التي تأسست في ١٢/١١/١٩٨٨، وذلك بعدما انتقلت الحركة من مرحلة العمل السري الذي بدأ في عام ١٩٦٣ ـ حسب تقديرات الحركة ـ وتقوى في السبعينيات مستنداً في مرجعيته إلى منهج جماعة الإخوان المسلمين العالمية. ولقد ظهر للعلن في منتصف السبعينيات بمعارضته الصريحة والعملية لنظام هواري بومدين باسم تنظيم «جماعة الموحدين» بقيادة محفوظ نحناح.

لقد تأسست حركة المجتمع الإسلامي «حماس» يوم ٦/١٢/١٩٩٠ بعدما لاحظته من تأسيس وفوز واسع لأول حزب إسلامي (FIS) في الانتخابات المحلية في الجزائر، مبررة ذلك بضرورة تدارك نقائص هذا الأخير المضرة في تقديرها بمجمل العمل الإسلامي. وبمقتضى دستور ٢٨/١١/١٩٩٦، وطبقاً للقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر يوم ٦/٣/١٩٩٧ تغير اسم الحركة ليصبح: حركة مجتمع السلم (MSP)، كما غيبت أية إشارة منفردة لمرجعيتها الإسلامية في مشروع برنامجها السياسي الجديد الذي قدم بعد صدور القانون لتعوض بـ «بيان أول نوفمبر» والثوابت الوطنية كمرجعية فكرية لها.

من برنامج حركة المجتمع الإسلامي «حركة مجتمع السلم حالياً»:

ـ صياغة دستور جديد يحدد هوية الأمة وتطبيق الإسلام في نظام الحكم واتخاذ الشورى منهجاً أو طريقة للحكم، وضمان الحريات العامة للمواطن وحرية إنشاء الأحزاب، وتطبيق القوانين التي تستمد من الشريعة الإسلامية، كما تدعو إلى فصل السلطات والتداول على السلطة بالإضافة إلى استقلالية القضاء.

ـ ترقية الصناعات الصغيرة الحرفية التقليدية، وفتح مجال للمتعاملين الاقتصاديين وتوزيع وتوسيع القاعدة الصناعية.

ـ إلزامية ومجانية التعليم.

ـ الحفاظ على الطب المجاني لمن يستحقه.

ـ إثراء قانون الأسرة بما يساير تطور المجتمع في إطار قيمه وأصالته، وتحرير المرأة من العادات البالية، وتأهيلها علمياً وثقافياً بما يلازم فطرتها، ورفع منحة الزوجة في البيت.

ـ تشجيع الثقافات الشعبية واعتبارها رافداً من روافد الشخصية الوطنية، والاهتمام بالأمازيغية تاريخياً وثقافياً لغة ولهجة وفنوناً (من البرنامج الانتخابي لحماس).

د ـ حزب «حركة النهضة الإسلامية» («النهضة» حالياً)

في عام ١٩٧٤ اجتمعت في جامعة قسنطينة مجموعة من طلبة القانون بمبادرة من عبد الله جاب الله بغية تأسيس جماعة إسلامية حملت لاحقاً اسم «حركة النهضة». وكانت تستند في مرجعيتها إلى منهج جماعة الإخوان المسلمين العالمية إلى غاية منتصف الثمانينيات، حيث حسمت جماعة الإخوان المسلمين في قضية تمثيلها في الجزائر بين زعيمي فصيلي الإخوان المسلمين في الجزائر: عبد الله جاب الله ومحفوظ نحناح لصالح هذا الأخير. حينها أضاف جاب الله إلى أدبيات الحركة مصطلحاً جديداً هو «الإخوان المحليين» مقابل الإخوان العالميين. وبعد انفجار أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ بادرت الحركة بتأسيس جمعية ذات طابع ثقافي واجتماعي (النهضة). ولما تأسست الجبهة الإسلامية للإنقاذ وفتح الباب بالمناسبة للعمل السياسي أمام الجماعات الإسلامية وبعد فشل التفاوض على كيفية الانضمام (كتنظيم أم فرادى) إلى الجبهة الإسلامية، قررت الحركة وعلى غرار حركة محفوظ نحناح تأسيس حزب سياسي يحمل اسم «حركة النهضة الإسلامية» مع نهاية عام ١٩٩٠[٢١]. وبمقتضى دستور عام ١٩٩٦ وطبقاً للقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر يوم ١٩٩٧/٣/٦ تغير اسم الحركة ليصبح «حركة النهضة» (MN)، كما غيبت أية إشارة منفردة لمرجعيتها الإسلامية في مشروع برنامجها الجديد الذي قدم في شباط/فبراير ١٩٩٨ لتعوض بـ «مضمون بيان الأول من تشرين الثاني/نوفمبر وأرضية الوفاق الوطني، والثوابت الوطنية ـ وعلى رأسها الإسلام ـ كمرجعية فكرية لها». ولقد انفصل مؤخراً (بداية عام ١٩٩٩)

---

(٢١) **رسالة الأطلس** (٣١ أيار/مايو ـ ٦ حزيران/يونيو ١٩٩٨).

رئيس الحركة ـ نتيجة خلافات في قمتها حول ديمقراطية التسيير من جهة، والمشاركة في السلطة من جهة ثانية ـ ليؤسس حزباً جديداً باسم «حركة الإصلاح الوطني».

من البرنامج الأصلي لحركة النهضة الإسلامية:

ـ اتخاذ الإسلام كعقيدة ومنهج حياة والعمل على الارتقاء بالمجتمع بطريقة مرنة ومتدرجة نحو المشروع الإسلامي الشامل، واعتبار الشورى بديلاً للديمقراطية الغربية. كما ترى أن الحرية فريضة تتأرجح بين الحق والواجب، فلا يجوز المساس بها أو التضييق عليها.

ـ الاقتراح في المجال الفلاحي رد المظالم وإعادة الأراضي إلى أصحابها الأصليين مع تمليك الفلاحين المستفيدين من أراضي الدولة. تدعيم القطاعين العام والخاص وتشجيع الصناعات التقليدية... أما في ما يخص السياسة المالية، فهي تقترح التخلص من الأسس الربوية التي تقوم عليها البنوك التجارية مع ضمان الاستقلالية التامة للبنك المركزي.

ـ أسلمة البرامج التعليمية وإضفاء الطابع الإسلامي على الحياة العلمية، وتعريب الإدارة والمحيط واللسان داخل مؤسساتها (من مشروع برنامج حركة النهضة).

هـ ـ حزب العمال (PT)

لقد ناضل التروتسكيون الجزائريون سراً «منذ بداية السبعينيات ضد النظام البومديني الحاكم والستالينية الشيوعية، ومن أجل الديمقراطية والسيادة الوطنية عبر الانتخابات الحرة الديمقراطية لمجلس تأسيسي سيد»، وذلك بخلاف رفقائهم من الشيوعيين الجزائريين (PAGS) الذين تحالفوا مع الحكم العسكري. وبعد المصادقة على قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في ٥/٧/١٩٨٩، تم إيداع ملف التصريح بتأسيس حزب المنظمة الاشتراكية العمالية (OST) في ١٩٨٩/١٢/٢٦ والذي تحول لاحقاً إلى حزب العمال (P.T.)، وذلك بعد انعقاد مؤتمره يومي ٢٨ و٢٩ تموز/يوليو ١٩٩٠[٢٢].

---

(٢٢) بالإضافة إلى بعض المنشقين الذين أسسوا آنذاك حزباً تروتسكياً آخر سموه الحزب الاشتراكي للعمال (PST)، ولكن هذا الأخير لم يعمر طويلاً أمام نشاط وكاريزمائية زعيمة حزب العمال (PT) لويزة حنون.

ويعتبر الحزب نفسه طرفاً مندمجاً في الكفاح الدولي داخل إطار عالمي منظم للتروتسكيين، وذلك من أجل حرية الصحافة والتعبير والرأي، والمساواة القانونية بين كل الأفراد، وعلمانية المدرسة وفصل الدين عن الدولة[٢٣].

وجدير بالذكر هنا الطابع الديمقراطي غير اللاغي للآخر لهذا الحزب العلماني (فأصوله تروتسكية وليست ستالينية مثل الحزب الشيوعي الجزائري) وثبوته النسبي على مبادئه، مما جعله يقف غالباً في صف المعارضة السياسية للسلطات المتتالية منذ تأسيسه، بالإضافة إلى كونه الحزب الجزائري الوحيد الذي ترأسه امرأة: لويزة حنون.

و ـ التجمع الوطني الديمقراطي (RND)

تأسس مؤخراً (شباط/فبراير ١٩٩٧)، كواجهة سياسية للسلطة الرسمية، والتي فازت باسمه بالانتخابات البلدية والتشريعية الأخيرة التي طعنت في صدقيتها جل أحزاب الائتلاف الحكومي والمعارضة. ولقد تأسس عام ١٩٩٧ قبل موعد أول انتخابات تشريعية فاز بها بثلاثة أشهر، وكان ذلك برئاسة عبد القادر بن صالح، وهو عسكري سابق، ترأس المجلس الوطني الاستشاري غير المنتخب، ثم المجلس الشعبي الوطني المنتخب مؤخراً. ولقد ترك الحزب منصب رئاسته شاغراً في مؤتمره التأسيسي واكتفى بتعيين أمين عام له متمثلاً في شخص الأمين العام للمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء بدعم من باقي هيئات ما يسمى بـ «الأسرة الثورية» (المنظمة الوطنية للمجاهدين، منظمة أبناء المجاهدين، منظمة معطوبي حرب التحرير..). وفي خضم الحملة الانتخابية للرئاسيات الأخيرة، وفي إطار توسيع قاعدة دعم المرشح عبد العزيز بوتفليقة ـ الرئيس الحالي للجزائر ـ عملت جهات متنفذة على تعويض أمين الحزب، الذي كان مناوئاً لهذا الأخير، وبطريقة أقل ما يقال عنها إنها غريبة برئيس الحكومة السابق أحمد أويحيى الذي باشر مهامه بإعلان دعم الحزب للمرشح ذاته، ليقلد لاحقاً بأهم منصب في الحكومة الجديدة: وزير الدولة والعدل.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى:

أولاً، وجود أحزاب صغيرة أخرى ذات توجهات فكرية مختلفة سجلتها خريطة الأحزاب السياسية في الجزائر، ولكنها ليست مؤثرة في الساحة،

---

(٢٣) **منبر العمال** (الجزائر)، ـ /١٢/ ١٩٩١.

ومنها حزب «الأمة» بزعامة الرئيس الأسبق يوسف بن خدة وحزب «الجزائر المسلمة المعاصرة» لأحمد بن محمد (وقد حلا بعد دستور ١٩٩٦)، و«الحزب الوطني من أجل التضامن والتنمية» و«الحزب الجمهوري التقدمي» (الممثل في البرلمان الحالي). . .

وثانياً، أن الأحزاب البرلمانية الحالية لا يتعدى عددها سبعة، وهي على التوالي: التجمع الوطني الديمقراطي (صاحب الغالبية النسبية)، جبهة التحرير الوطني (الثاني تمثيلياً بأكثر من ٨٠ نائباً)، حركة مجتمع السلم (الثالثة بقرابة ٨٠ نائباً)، حركة النهضة بـ (٣٤ نائباً أصلاً، ومع ملاحظة تحول حوالى ثلثهم إلى حركة الإصلاح الوطني)، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (بـ ١٩ نائباً)، جبهة القوى الاشتراكية (بـ ٢٠ نائباً)، حزب العمال (بـ ٤ نواب)، والحزب الجمهوري التقدمي، شاركت كلها في الحكومة الائتلافية الأولى للرئيس بوتفليقة باستثناء الأحزاب الثلاثة الأخيرة (بالإضافة إلى مشاركة أعضاء من حزبين غير ممثلين برلمانياً: «التحالف الجمهوري» لرضا مالك و«التجديد الجزائري» لنور الدين بوكروح). إلا أن الساحة السياسية أفرزت بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة تكتلات سياسية أخرى نتيجة التجاوب الشعبي الذي لقيه بعض قادة الحملة الانتخابية وعلى رأسهم أحمد طالب الإبراهيمي ممثلاً للتيار العربي الإسلامي، ومولود حمروش ممثلاً لإصلاحيي جبهة التحرير الوطني، وعبد الله جاب الله الزعيم السابق لحزب «النهضة» الإسلامي.

٣ ـ نظرة تحليلية حول وضع الأحزاب وبرامجها

إن التعددية الحزبية والسياسية التي عرفتها الجزائر، تعتبر فريدة من نوعها على مستوى الوطن العربي والإسلامي. فغداة الاستقلال تحمست بعض الجماعات الضاغطة لفكرة التعددية الحزبية، إلا أن الرفض الشديد لقادة الحزب الواحد ولبعض العسكريين أدى إلى عدم تحقيق هذا الهدف، مما دفع ببعض الشخصيات التاريخية والإصلاحية إلى العمل في السرية داخل الوطن وخارجه وبشتى الوسائل السلمية والعنيفة طيلة فترة وجود الحزب الواحد (١٩٦٢ ـ ١٩٨٩). بعدها اعتُمد أكثر من ستين حزباً دخل معظمها معترك الانتخابات المحلية والوطنية ببرامجه الخاصة.

إن ما يمكن قوله حول تجربة الأحزاب السياسية في الجزائر وبرامجها هو ما يلي:

أ ـ تمكنت بعض الأحزاب من استقطاب العديد من المنخرطين لكونها تحوي على برنامج سياسي قوي. وفي المقابل توجد أحزاب أخرى ليست لها برامج سياسية نهائية، اكتفت بتقديم الخطوط العريضة والمحاور الكبرى لسياسات عامة، أو باقتراح برامج خيالية ليست لها صلة مع الواقع الجزائري، ومنها تلك التي وصفت بأحزاب «الأحلام».

ب ـ إن معظم الأحزاب السياسية في الجزائر حديث العهد والنشأة، أي أنها في طور التكوين باستثناء الأحزاب التي كانت تخدم في السرية.

ج ـ إن بعض الأحزاب السياسية وإن لم نقل كلها عملت في بداية التعددية على نقد وقذف نظام الحكم وجبهة التحرير الوطني باعتباره حزباً متسلطاً وفاسداً، وهذا ما وجدناه في معظم برامج الأحزاب. كما عمد ولا يزال يعمد البعض الآخر إلى معارضة المعارضة.

د ـ إن معظم الأحزاب طرحت أفكاراً تواكب التغيرات والتحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفها العالم بعامة، وبالتالي تخلت عن فكرة الاشتراكية والملكية الجماعية. وهذا ما لاحظناه من خلال تصفحنا لبرامجها، فهي تتحدث عن: اقتصاد السوق، المدارس الخاصة، المؤسسات الخاصة، والسعي إلى توطيد العلاقات الخارجية مع البلدان العربية أو الغربية. وحتى الأحزاب اليسارية ـ باستثناء حزب العمال ـ بقيت على العهد التليد لا تريد التغيير على رغم ما يحدث في العالم من تحولات ومنعرجات سياسية اقتصادية.

هـ ـ إن كل الأحزاب السياسية في الجزائر، سواء أكانت علمانية، وطنية أم دينية، نشطت في السرية أو في العلن ـ باستثناء حزبين متطرفين سياسياً وإثنياً: الحزب الشيوعي الجزائري (الديمقراطي الاجتماعي حالياً)، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ـ لا تدعو إلى محاربة البعد الحضاري العربي الإسلامي للجزائر، بل إن معظمها ضمّن نصوصه الرسمية هذا البعد، مع ملاحظة أن ذلك استمر منذ الاستقلال وحتى ربيع عام ١٩٩٧ (بفعل القانون العضوي للأحزاب)، حيث تقرر بفعل تداعيات الأزمة السياسية والأمنية وقوة نفوذ طروحات الحزبين الأخيرين المستثنيين المنع القانوني للإشارة إلى هذين البعدين في البرامج السياسية لجميع الأحزاب، على رغم استمرار الاعتراف الرسمي بأحزاب وطنية وإسلامية معلومة المنطلقات والإبقاء في الدستور الجديد على بندي الإسلام دين الدولة والعربية لغتها الرسمية.

و ـ إعادة هيكلة مستمرة للساحة السياسية على أسس ثابتة محورها ثلاثة تيارات سياسية: التيار الإسلامي (بجناحيه: الراديكالي والمعتدل/المعارض والمشارك في السلطة)، التيار الوطني (بجناحيه: المعارض والمشارك في السلطة)، والتيار العلماني (بجناخيه: الديمقراطي والاستبدادي/المعارض والمشارك في السلطة). وكان الدافع الأساسي لهذه التغييرات قلة الانضباط الحزبي والصراعات السياسية الداخلية والخارجية ومظاهر التطهير والإقصاء في الأحزاب السياسية بفعل الخوف من فقدان السلطة والسيطرة الكاملة على الأحزاب من الداخل أو من الخارج. كما ساهمت في ذلك الأزمات الداخلية الكبرى التي مرت بها أنظمة الحكم المتتالية والتي ساهمت فيها بقسط وافر المعارضة الجزائرية بجناحيها السلمي والمسلح.

ز ـ إن الطابع الغالب على الساحة السياسية (بأحزاب الائتلاف الحكومي وأحزاب المعارضة الجديدة) هو التيار الوطني الإسلامي، لأنه يمثل الكتلة التاريخية الفاعلة بمقاومتها الثقافية والسياسية والمسلحة للاحتلال الفرنسي، وكذلك العمق الشعبي من خلال نتائج الانتخابات المحلية، التشريعية والرئاسية التي جرت في جزائر التعددية الحزبية منذ حزيران/يونيو ١٩٩٠ وحتى الآن. وفي المقابل يتميز التيار العلماني بضعف المرجعيتين التاريخية والشعبية، ولكن بقوة نفوذه السياسي والاقتصادي والإعلامي الذي أصبح مؤخراً أزيد بكثير من حجمه الانتخابي.

ثالثاً: بعض مظاهر السلوك السياسي

يعاني الوضع السياسي في الجزائر بعض الاضطراب البنائي وميل أجهزة الدولة إلى التضخم. ومن مظاهر هذا التضخم نجد: التعديلات الدستورية المستمرة، الانتخابات المتعددة، إصدار مجموعة ـ متناقضة أحياناً ـ من القوانين، الاهتمام بشكل النظام ورموزه أكثر من الاهتمام بإنجازه وفاعليته.. وإلى جانب هذا شكل التوالي المستمر للحكومات والولاة مصدراً آخر لعدم قدرة الدولة على تحقيق الاستمرار وتوفير المتطلبات الأساسية لأفراد المجتمع. ومع تزايد المطالب الاجتماعية وتعقدها وكثرة المشاكل اليومية وبطء عملية التنمية، تزايدت درجة الريبة والشك في كل ما ينحدر من قمة الهرم. وعليه أصبح الناس يشكون في كل شيء ولا يثقون في ما يقوله المسؤولون لأن ما يقولونه شيء والواقع شيء آخر، الأمر الذي زاد من هوة الخلاف وعدم

الثقة. ومن الأمثلة اللافتة للنظر في هذا السياق هي أن الكثيرين من الناس إذا رأوك تقرأ الأخبار أو تشاهدها يقولون لك على الفور: «أنت ما زلت تقرأ وتشوف الكذب». وهذا ينطبق على الشركاء السياسيين الذين يريد كل واحد منهم أن تكون الديمقراطية على مقاسه. ومع ذلك تشهد الساحة السياسية الجزائرية نشاطات مكثفة من قبل جميع الأحزاب المعتمدة، واستطاع بعضها دخول البرلمان مثل الأحزاب الإسلامية والوطنية وحتى التروتسكية والجهوية.

إن هذا التنوع والتعدد في الأحزاب الجزائرية قد أدى إلى خلق العديد من التكتلات سواء بين الأحزاب العلمانية أو الوطنية أو الإسلامية، وأحياناً نجد تقاطعات بين أحزاب توظف أيديولوجيات متعددة مثل حزب العمال وبعض الأحزاب الإسلامية (المعارضة)، أو بين أحزاب الائتلاف الحكومي الحالي. وينطبق التحليل نفسه على الأحزاب الجهوية التي توظف العرق أو الجهة للحصول على أصوات الناخبين وتسلق هرم السلطة. ولا يخفى على أحد ذلك التعاون الذي يجمع الأحزاب التي توظف الدين واللغة ووحدة الأصل والهدف المشترك من جهة، والأحزاب الأخرى التي توظف مفهوم العرق والعلمانية في تعاونها وعملها المشترك. ومما لا شك فيه أن التنافر بادٍ بين هذين القطبين دون أن نهمل تأرجح بعض الأحزاب المتطرفة بينهما.

وعلى أية حال، ليس ثمة حاجة للتدليل على عمليتي التعاون والتنافر بين قيادات العمل السياسي في ظل الأوضاع التي يمر بها المجتمع الجزائري، إلى جانب الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة الإثنية التي تحمل شعار: «أساَ أزكا القيرا ثلاثلا» (الحرب قادمة قادمة لا محالة)، بالإضافة طبعاً إلى المعارضة المسلحة للجماعات الإسلامية المكفرة للنظام ومساليه. إن هذه الأوضاع التي تتسم بالتردي وباحتمالات متعاظمة لاستمراره في المستقبل هو غياب مرجعية مشتركة لدى الأحزاب الجزائرية، أو كما يرى أ. حربي بأنه وراء الخطاب الديمقراطي تختفي في أغلب الأحيان فصائل خرساء عبر انشغالات أنانية غير مدركة لتراتبية القضايا الوطنية المستعجلة. ومما يزيد في قتامة هذه الصورة المؤلمة هو اختلاف مؤيدي أحزابنا في درجة حملهم للأيديولوجية وفي درجة وضوحها وتشوهها؛ الأمر الذي زاد من وتيرة التناقض بين الذوات الجزائرية. إنه واقع التعمية والتضليل والتجهيل، ومسار يكرسه المتسلقون والانتهازيون وصانعو مأساة الجزائر الذي يعملون على مفاقمة هدر البقاء الجزائري، متناسين أصالة هذا البلد وقدرته على تجاوز المحن، مهما

تفنن المتآمرون في نسجها وتنفيذها. إنها الذات الجزائرية التي لا تتآكل ولا تنكسر، بل الذات التي تكبر كلما كبر التحدي. وخير شاهد على ذلك هو صمود الجزائر في مواجهة مخططات التدمير والتجزئة، إلى جانب تحرك المواطن العادي باتجاه الدفاع عن مستقبل بقائه وبقاء وطنه. إن ثمة حاجة ملحة اليوم، وليس غداً، للتماسك ولمّ الشمل لانتشال الأخطار التي تهدد بخلق حالة انكسار في معادلات التاريخ الجزائري وفتح الباب لتدويل تناقضاته الداخلية.

الفصل السادس

البنية الثقافية والتحول الديمقراطي في الجزائر الحديثة

ثارت في الدوائر العلمية والسياسية في السنوات الأخيرة مناقشات كثيرة حول حقن الليبرالية والممارسة الديمقراطية في المجتمع الجزائري، وخصوصاً بعد أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨. ولم تتخذ هذه المناقشات شكلاً تقليدياً، وإنما أثارت مجموعة من القضايا الجديدة مثل توطين الديمقراطية في مناهج التربية والتعليم ووسائل الإعلام والوعظ والإرشاد، وكيفية تجاوز العوالم الثقافية الجزئية، والاندماج الثقافي، والفهم الشعبي والنخبوي للديمقراطية، وعلاقة الديمقراطية بالطروحات الإسلامية واللائكية، والثقافة الجزائرية والمسألة الديمقراطية، والديمقراطية والوعي الثقافي.

ولقد انطلقت هذه المناقشات من فكرة مفادها أن المجتمع الممتلئ ثقافياً من الصعب أن تكسره الرياح مهما كانت عاتية؛ لأنه يمتلك الحصانة القوية والوعي الضروري والقدرة على تجاوز المحن مهما عظمت. وهو المجتمع القادر على تصريف شؤونه بأساليب تدفعه نحو التقدم بدل تدميره أو العودة به نحو الخلف مسافة طويلة. وهو السر الذي يجعل المجتمعات مهما اختلفت أنظمتها السياسية تولي المسألة الثقافية الأهمية التي تستحقها باعتبارها الأرضية التي تنبني عليها كل المشاريع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وإذا كان المثقف الجزائري قد تعرض دوره إلى مراحل مد وجزر، فإن المحيط العام قد عمل على تغييب العمل الثقافي وتهميشه. ولا شك في أن أحداث تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ قد كشفت عن الخواء الكبير الذي طالما

عبّر المثقفون عن ضرورة علاجه دون أن يجدوا الآذان الصاغية. وكان من عواقب هذا الصمم أن الوضع الذي وصلت إليه الجزائر بعد مسيرة ٣٦ سنة هو ناتج من فراغ ثقافي أو كما يسميه البعض الأزمة الثقافية[١].

ولا غرو في ذلك، لأن الفعل الديمقراطي يستحيل تحقيقه من دون ديمقراطية ذات مضمون ثقافي، وذات مشروع يقوم على الاجتهاد والإبداع لا على احتراف الفعل السياسوي العقيم القائم على تجنيد طاقات الأمة لمآرب الزمر والعصابات الضيقة، وعلى توظيف مؤسسات الدولة لصالح أنانيات الأشخاص والقادة الجدد الذين يبشرون بالخطاب التعددي والديمقراطية[٢] في غياب المفكرين والمثقفين النقديين والتأصيليين.

من هذا المنطلق نتناول في هذا الفصل الثقافة والديمقراطية، باعتبارهما مصطلحين أساسيين في الفكر الاجتماعي والسياسي المعاصرين، وهما ينطويان على مفاهيم متشعبة ومتشابكة في آن واحد. ونظراً لتجربة الديمقراطية التي أخذ بها مجتمعنا، ولتعدد المفاهيم واختلافها من جهة لأخرى، فضلنا تركيز الاهتمام هنا حول الثقافة الوطنية والديمقراطية من خلال تحليل مكونات هذه الثقافة (الرسمية، الممارستية، الإعلامية...) والقيم الديمقراطية السائدة فيها، فضلاً عن بعض العوالم الثقافية الجزئية التي جسدناها في العلاقة بين الديمقراطية والولاءات الثقافية ـ الإثنية والدينية.

أولاً: الثقافة الوطنية

على رغم اختلاف الدارسين حول تعريف الثقافة الوطنية من حيث الصياغة والمكونات والأهداف، إلا أنها تشير في هذه الدراسة إلى كل ما ينتج أو يعتمد في إطار جغرافي محدد يسمى وطناً من ممارسة دينية ولغوية، وإنتاج فكري وفني، وعادات وتقاليد خاصة بكل منطقة مع وجود تقاطعات ناتجة من الانتماء للوطن والتاريخ نفسهما كعامل صهر.

وبهذا الخصوص، تذكر الشواهد التاريخية والواقعية كيف أن الثقافة

---

(١) لمزيد من التوسع في هذا الموضوع، انظر على الخصوص ملف الشهر الثقافي: «الثقافة والديمقراطية،» **النصر**، ١٩٨٩/٧/٥، ص ٦.

(٢) أحميدة العياشي، «الديمقراطية بدون الوعي الثقافي والطريق إلى البربرية،» **الخبر** (الجزائر)، -/١٩٩٨/٨، ص ٢١.

الجزائرية قد نشأت على الأقل في شكلها الحديث ضمن أحضان الوطنية التي تخفي وتكبت الاختلافات وتسمح بتغطية التفاوتات(٣). ولا شك في أن هذه الصورة قد بدأت تتجسد أكثر بعد الاستقلال، حيث لجأت الدولة الجزائرية إلى محاولة إعادة بناء ثقافتها، وذلك من خلال النصوص السياسية والأيديولوجية والعقدية والعالمة التي يقدم المثقفون من خلالها تصوراتهم للثقافة الوطنية التي يتخذونها موضوعاً للتحليل والمقاربة. وهذا يساهم في التعرف على ظروف تشكلها التاريخية والرحم الذي شهد نشأتها وولادتها، وكذلك تبيان مختلف الاتجاهات والتيارات التي توجد فيها في تعايش أو تنافر، والتعرف على سلم أولوياتها وحدوده وامتداده، وتمرتبها في الزمن وتفاعلاتها المختلفة، والتغيرات الحادثة والتي تعيشها الثقافة الجزائرية، سواء تلك التي حدثت بفعل استدخال قيم الغرب الثقافية واستهلاك منتوجه الثقافي، أو تلك المتعلقة بالبنية الداخلية للثقافة نفسها كضعف واختفاء قيم فيها بفعل تخليها عنها لعدم فعاليتها لصالح قيم جديدة. تبقى الثقافة بذلك محل مراجعة ونظر متواصلين للوقوف عند ميكانزمات اشتغالها، ومحاولة تفسير عوامل تخلفها وعجزها عن تجاوز الإشكاليات القديمة التي تنطرح عليها والفصل في المسألة اللغوية، والتي ظنت الدولة الوطنية إبان الفترة الاشتراكية بالخصوص أنها فصلت فيها وتجاوزتها، ولكن إفرازات الجزائر الحالية تثبت العكس، وخصوصاً بعد أحداث تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨، حيث صعدت للسطح رواسب ما قبل الاستقلال وما بعده، وانطرحت المسائل المؤجلة من جديد. لذلك ومع التطور الشامل الذي يشهده العالم، خصوصاً في المجال الثقافي، فإن الثقافة الوطنية المعتبرة محلية مقارنة مع الكوني، هي بحاجة إلى إعادة صياغة وتحديد للكشف عن العناصر الثابتة والمتحولة والدخيلة داخل هذا الكل المتفاعل، وإعادة صياغة علمية تحاول إيجاد الوحدة في الأشياء المتفرقة والمتعددة وتبرز الفوارق فيما يبدو موحداً.

إن الحديث عن التعدد والوحدة الثقافيين، وهما واقعان اجتماعيان وثقافيان يدخلان دائرة الايديولوجيا أكثر من دائرة العلم، إما لأن ذلك يزعج السلطة أو لأنه يخدم دوائر معينة، ليصبح الحديث والدفاع عنهما أو رفضهما

---

(٣) Pierre Ansart, *Idéologies, conflits et pouvoir,* sociologie d'aujourd'hui (Paris: Presses universitaires de France, 1977), p. 258.

خطاب استراتيجية لا خطاب واقع. ومما يزيد البنية الثقافية تعقيداً هو أنه على رغم ارتفاع نسبة التحضر في المجتمع الجزائري؛ إلا أن مقاربة الواقع تبقى بمفهومي القبيلة والجهة القائمين على الوحدة والاتحاد وضرورة التكتل (العصبية) لمجابهة الآخر. كما أن هناك دور التنشئة الاجتماعية التي تتولاها الأسرة القائمة أساساً على ردع الانحراف على مستوى التفكير وتشجيع الطاعة والامتثال بدلاً منه، وكذلك المدرسة والمسجد وكل الأجهزة الأيديولوجية للدولة على حد تعبير ألتوسير (Althusser)؛ فتسيطر هكذا الدولة، وتحتكر وسائل التغيير الثقافي وتخضع الواقع الثقافي لتصورها وتنميطها السياسي القائم على صورة معينة للمثقف والثقافة[٤].

وهكذا تعطى الثقافة في كل مرة وتشحن بالنضالية لتنحصر في نهاية المطاف في النضال والمساجلة؛ مما أدى إلى تقوقعها وعدم تجاوز ذاتها المتغيرة للتجديد والتحديث، فأصبحت تنظر لنفسها أحياناً بمقاييس الثابت دون المتغير، تقديساً أو تدنيساً أو ميوعة، وهو ما ورطها في نقاشات عديدة، ونظراً لاستعمالاتها التاريخية والسياسية ضد المستعمر وضد الخصوم السياسيين في الداخل والخارج، مما أكسبها بعداً نضالياً وجعلها تقف حائرة أمام مسائل معاصرة تنطرح عليها. إن آلياتها الدفاعية حولتها تدريجياً إلى ثقافة دفاعية وأصبح العصر يطرح عليها أسئلة لا تجد لها أجوبة نتيجة ذلك اللقاء الصدامي مع الغرب الاستعماري.

إن المتتبع لحالة الثقافة الجزائرية، يلاحظ أنها ذات أبعاد مختلفة وهي إسلامية؛ عربية، أمازيغية، متوسطية، أفريقية، عالمية. وعلى رغم ذلك تضعف فيها أبعاد معينة وتتقوى أخرى على مستوى الانفتاح الثقافي والتثاقف. ففي الوقت الذي ينتظر فيه الاستفادة من جميعها وحسب درجة أهميتها، نلاحظ غلبة التوجه المتوسطي الشمالي فيها (وبخاصة الفرنسي منه لظروف تاريخية) عند النخب المتنفذة، خصوصاً في سنوات الانفتاح الأخيرة

---

(٤) لمزيد من التوسع، انظر: محمد عابد الجابري، **المسألة الثقافية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٥. قضايا الفكر العربي؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)؛ وجيه كوثراني، «إشكاليات دراسة «الثقافة الوطنية» من زاوية تاريخية،» **دراسات عربية**، السنة ١٤، العدد ٧ (أيار/مايو ١٩٧٨)، و Abdelkader Djeghloul, *Eléments d'histoire culturelle algérienne*, collection patrimoine (Alger: ENAL, 1984).

ولا سيما الانفتاح الاقتصادي. من الواضح أن هذه الظروف تتحكم كثيراً في التوجه الثقافي، لكن من الملاحظ أن الدولة الوطنية أكملت مشروع الاستعمار في المجال الثقافي، فحافظت على الاستمرارية الثقافية بعدم الانفتاح على لغات أخرى تعرض نفسها على سوق الاستثمار اللغوي في الجزائر؛ إذا انطلقنا من اعتبار أن اللغة رأس مال يستثمر باستمرار في مجالات مثل السياسة والاقتصاد. وهذا ما يدعم أطروحة تحكم السياسي في اللغوي وظهور صراع معربين ـ مفرنسين نستشف منه الأزمة اللغوية والثقافية في الجزائر، وهي خصوصية خاصة لا نلمسها في تونس أو المغرب مثلاً. ومع هذا الصراع يحدث تقطيب ثنائي: شريحة تتشيع للغة العربية، وأخرى للفرنسية، قد يغيب معه حظوظ الفرد الجزائري في الخصوصية العربية ـ الإسلامية والكونية الإنسانية معاً.

ضمن هذا المنظور يمكن تتبع الآليات الخفية التي جعلت الثقافة في الجزائر رهينة جدالات ايديو ـ سياسية وبعيدة عن التقصي العلمي الرصين لفهمها وتطويرها. وهذا ما يفسر ندرة الخطابات العلمية حولها والتي إن ادعت العلمية فكثيراً ما تقع في النضالية لصالح حزب أو ايديولوجيا، حتى وإن بدا منتج الخطاب حراً، لامنتمياً، لأن الايديولوجيا بتعبير ربول (Reboul) تسكن كل الخطابات. وهذا ما يساعدنا في تقصي وجهة الجزائر الثقافية وحالة الثقافة اليوم المتقوقعة ضمن جدالات عقيمة في الأوان نفسه الذي تؤسس فيه ثقافات أخرى للكونية أو أسستها انطلاقاً من أزمات عاشتها تتيح الفرصة لظهور تحولات وقيم جديدة انطلاقاً من قيمها الخاصة: هل يمكن للجزائر أن تفعل ذلك، أم ستتوه في تعميق ما تعيشه من أزمات على مستوى سوسيو ـ اقتصادي وسياسي؟

١ ـ الثقافة الوطنية ومكوناتها

تثير الثقافة الوطنية الكثير من الجدل والنقاش في مختلف الدوائر السياسية والعلمية، وبخاصة مكوناتها الارتكازية مثل الدين، واللغة، وممارساتهما. ولتوضيح هذا الجدل الحديث ننطلق من تصورات بعض الباحثين الجزائريين. وهنا نجد ثلاثة اتجاهات محددة: **الأول** يكشف عن الجوانب الأصيلة في الثقافة الوطنية ويركز على أهمية القيم العربية ـ الإسلامية، ولا يرفض مسألة التعدد الإثني والطائفي في ظل الوحدة والاتساق في النسق

القيمي والثقافي، **والثاني** يهتم بدراسة التنوع، والقيم الغربية، والتحول غير المنسق الذي يخبره المجتمع الجزائري ويعارض المرجعية العربية ـ الإسلامية، **وثالثها** يحاول تشخيص خصائص هذه الثقافة على ما فيها من اتجاهات من خلال نظرة علمية قوامها مرجعيات نظرية والملاحظة بالمشاركة ومن دونها.

وفي هذا السياق الثالث يقدم المفكر الجزائري مالك بن نبي(٥) تحليلاً علمياً للوضع الثقافي المعاش في الجزائر كنموذج لما تعانيه الثقافة في العالم العربي الإسلامي برمته، مستخلصاً أهم خصائصه المدعمة لوضعه العام المتخلف، في ما يلي:

ـ اللفظية الجوفاء مع غياب منطق الفعل، لأن ما يهم هو توفر الوعي بالمعنى وليس التركيز على صورته من خلال تمثيلاته الفولكلورية مثلاً.

ـ الفخر والحنين إلى الماضي من دون تقدير حقيقي لهذا الأخير ووضعه في مستوى الحاضر.

ـ المدح والتبريرية، باللجوء إلى الاستعمال المفرط للوسائل التبريرية بغية الدفاع الذاتي دون القيام ببحث الشروط الحقيقية للتغيرات الثقافية والحضارية المتواصلة.

ـ التشييء والتكديس، وذلك من خلال الاكتفاء ببعدي «الشيء» و«الشخص» وافتقاد بعد «الفكرة»، مما يعطي لثقافتنا طابع الاستهلاك والمتعة الآنية، وبتعبير آخر «الطابع الفولكلوري».

ـ الرومانسية أو سيطرة الخيال المانع عن مواجهة الواقع ومشاكله.

ـ التناقض والصراع بين الموروث والمستورد.

ـ التجزئة ويتشخص ذلك في اعتبار الواقع أجزاء منعزلة لا تجمع بينها أي رابطة ولا قاعدة عامة.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى حصافة هذا التحليل الذي هو نابع في

---

(٥) انظر على الخصوص: مالك بن نبي: **ميلاد مجتمع: شبكة العلاقات الاجتماعية**، ترجمة عبد الصبور شاهين (دمشق: دار الفكر، ١٩٨١)، ص ٥ ـ ٧٥؛ **شروط النهضة**، ترجمة عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين (بيروت: دار الفكر، ١٩٦٦)، ص ١٢٥ ـ ١٥٠، **ومشكلة الثقافة** (بيروت: دار الفكر، ١٩٦٩)، ص ١٩٢.

الواقع من نظرة شاملة لمفكر جزائري عايش العديد من الأوضاع الثقافية: ثقافة الجزائر المحتلة والمستقلة، الثقافة المشرقية والفرنسية، وكرس جهوده الفكرية وقلمه لدراسة مشكلات الثقافة التي اتخذها عنواناً لسلسلة مؤلفاته.

ومع أن أي تحليل للمشاكل الثقافية قد يتأثر بتوجهات ايديولوجية ظاهرة أو غير معلنة، فإن ذلك لا يمنع من ملاحظة جدية الطرح لبن نبي وروحه التركيبية، وكذلك تحليله للازدواجية اللغوية «الشعبية» في الجزائر المولدة للتناقضات والصراع واختلافها عن الازدواجية اللغوية «الثقافية» في مصر المولدة للحركية الثقافية(٦).

وضمن الاتجاه الثاني يطرح مصطفى لشرف تصوره في كتابه: **الجزائر الأمة والمجتمع**. ويتضمن هذا الكتاب قضايا عدة ترسم في مجموعها وجهة نظر محددة في التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية للمجتمع الجزائري. فهو يبدأ بقضية أساسية، وهي أن الثقافة الوطنية تشكل عنصراً مهماً للوحدة الوطنية، لكنه يعترف في الوقت نفسه بأنها أصبحت ثقافة مساجلة ودحض أكثر من نقد ذاتي، وهذا منذ الاستعمار إلى الآن: أي من ظروف تسييس الكفاح من أجل الثقافة في الجزائر إلى التسييس الذي لاحق الثقافة بعد الاستقلال إلى درجة الأدلجة. وهنا يثير لشرف جملة من القضايا المتعلقة بالثقافة الوطنية، من أهمها: النزعة البربرية وكيفية احتوائها، الدين كعنصر من الكل الوطني، تقديم الوطني على الديني، خطر الدولة الثيوقراطية، معارضته للأصوليين الإسلاميين والمحافظين المعربين الذين يدعون إلى «جنة مفقودة» محكومة باختيارات سوسيو ـ اقتصادية خاصة بالقرون الوسطى، العودة إلى الماضي بسبب فشل الحداثة، خطر القيم التي تتهدد المجتمع في ثقافته وتؤدي به إلى التقهقر وفقدان الذاكرة الجماعية، أهمية اللغة في تشكيل الكل الاجتماعي(٧). ولقد مكنه هذا الطرح المتحامل على المرجعية العربية الإسلامية من تبني موقف علماني في مقاربته للثقافة الوطنية وإشكالية التحول الديمقراطي في الجزائر. وفي سعيه هذا قدم تمييزاً بين الثقافة الحديثة والتقليدية داعياً إلى ضرورة

---

(٦) Malek Bennabi, *Le Problème des idées dans le monde musulman*, penser le changement (Alger: El Bay'yinate, 1990), pp. 115-117.

(٧) Mostefa Lacheraf, *L'Algérie: Nation et société* (Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1986), pp. 53 et 320-321.

تخليص الثقافة من تحكم السياسي والتشرذم العرقي والتقليدية، لكي نستطيع مواكبة التحولات العالمية، وتهيىء التربة الملائمة لتطور الممارسة الديمقراطية وتجاوز معضلة انقسام الحقل الثقافي الذي تتجاذبه أطراف متعددة. فهناك نخبة انبثقت من تعليم المساجد والزوايا والجامعات الإسلامية تأثرت بالمشرق وناشدت النهضة التي تزاوج فيها بين التراث الذي نادت بضرورة تملكه للقطيعة أو القطائع التي أحدثها الوجود الاستعماري مع «خزان الأمة» والاستفادة التكنولوجية والإدارية من الغرب، في مقابل نخبة ليبرالية مفرنسة طالبت بالاندماج في إطار مبادئ الثورة الفرنسية، وتتوسطها نخبة ذات ثقافة مزدوجة، ولكن هامشية[٨].

ومن زاوية أخرى مقابلة وضمن الاتجاه الأول كشف أحمد طالب الإبراهيمي عن جانب آخر من هذا الموضوع، حينما أقر بوجود ثقافة وطنية تستعمل اللغة العربية قبل عام ١٨٣٠ معترفاً في الوقت نفسه بفقرها من الأعمال الأصيلة وغناها بالأمثال والأغاني الشعبية وكل الأدب الشعبي واللباس والتقاليد، وهي المواطن التي حافظت الثقافة الوطنية على نفسها فيها، وشكلت رابطاً بين الجزائري وماضيه[٩]. ولا تخلو الثقافة لديه من لمسة نضالية على رغم تأكيده لأهمية الدين واللغة في تحقيق الوحدة الوطنية. ولقد أتاح له ذلك الكشف عن وجود قدر كبير من الاندماج الثقافي الذي يزيد من حظوظ التحول الديمقراطي.

أما وادي بوزار فيمر عبر النصوص النظرية المرجعية (وثيقة الصومام، برنامج طرابلس) للكشف عن الثقافة الجزائرية التي لا بد من أن تكون وطنية، ثورية مناضلة، شعبية وحركية. ولعل هذا الطرح الائتلافي والمتناقض[١٠] هو الذي دفع بوزار إلى تأكيد البعد النضالي للثقافة الوطنية

---

(٨) عمار بلحسن، «المشروعية والتوترات الثقافية... الدولة والمجتمع والثقافة في الجزائر،» **الثقافة**، العدد ٢ (١٩٩٣)، ص ١٣٠.

(٩) Ahmed Taleb El-Ibrahimi, *De la décolonisation à la révolution culturelle, 1962-1972* (Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1986), pp. 11-14.

(١٠) Foudil Delliou, *Las Contradicciones Culturales en el Mundo Islámico: El Caso de Argelia* (Madrid: Complutense, 1988), and Salah Filali, «Ideology in a Third World Socialist State: The Algerian Case, 1962-1978,» (Ph.D. Dissertation, University of Leeds, G.B., Department of Sociology, 1992).

ورفض بعدها الطائفي، وذلك لكي تتمكن من مواجهة العلاقات الاجتماعية التقليدية ومخلفات الماضي، وهي صفات بدأت تتحقق بعد تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، حين طغت على السطح ثقافة ثورية، حديثة وتقدمية، تتجلى في مقاومة الاستعمار بشتى أشكاله وتكريس المشاركة الشعبية بعد الاستقلال من خلال تجارب التسيير الذاتي، والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، والثورة الزراعية... الخ.

وفي طرحه للمسألة اللغوية يؤكد بوزار على اللغة العربية بوصفها لغة الجزائر قبل عام ١٨٣٠ ولغة حضارة، وهي الوسيلة الوحيدة للإقلال من خلافات ونزاعات وتوترات الجزائري لأنها تصالحه مع نفسه وتنقص من ازدواجية الشخصية، ولكنه يؤكد في الوقت نفسه أن الصراع اللغوي هو صراع من أجل النفوذ وما يخفي من مصالح، ويدعو أيضاً إلى عدم استئصال الحركات أو النزعات (العرقية والدينية)، بل ينبغي مقاربتها كواقع وكحركات اجتماعية لها أسباب وجودها[(١١)]، ولكي يفسر بوزار هذا الموقف لجأ إلى دراسة مسألة التنوع في إطار الوحدة الوطنية التي تتجاوز العوالم الجزئية. وهذا في حد ذاته يدفعنا إلى التوصل إلى نتيجة مهمة، هي ضرورة تجاوز الطروحات المتطرفة النافية للتنوع باعتباره معوقاً للوحدة الوطنية والممارسة الديمقراطية. فالقبائلية والشاوية والمزابية والترقية ليست ثقافات منغلقة ومعيقة للتحديث والوحدة والتحول، بل هي واحدة من المكونات الأساسية للهوية الوطنية التي يصورها بارك (Berque) على أنها تتحدد من خلال الاستمرارية والتحول، وكذلك التبادل بين أجزائها. وفي هذا التبادل بين أجزائها وتقاطعها مع هويات أخرى في علاقة جدلية ما يجعلها متحركة وحية. وتبدو الهوية في صور عدة منها: الهوية المستمرة وهي خطوطها الكبرى التي تتناقل جيلاً بعد جيل ويكون المجتمع بواسطتها هو لا الآخر، أما الهوية المتحولة فتتشكل بواسطة التأثيرات التي تتلقاها ولكن تتحول عموماً داخل الاستمرار ذاته.

ونستطيع أن نجد تأييداً لهذا الموقف «الباركي» المعبر عن ثبات الأصول وتحول الفروع في بعض الأعمال الجزائرية الحديثة. فلقد عبر عن ذلك أحمد

---

(١١) Wadi Bouzar, *La Culture en question* (Alger: ENAL, 1984), pp. 53-55.

طالب الإبراهيمي بقوله: «الذات ثابتة والزمن متطور»[١٢]، أما مغربي فقد أوضح من جهته أن فهم الثقافة الوطنية يتطلب البدء من المجتمع ما قبل الإسلامي. فدراسة الذات الجزائرية ترتبط بعدم تغليب بعد على آخر، بل ينبغي إدراك الثقافة ككلية دينامية مرتبطة بمشروع شامل، وهي الطريقة الوحيدة لتجنب الجهوية والقبلية[١٣]. ومن اللافت للنظر في هذا السياق أن مولود معمري يرى أن الثقافة البربرية واللغة البربرية مكونات أساسية للهوية الوطنية، وأن هذه الثقافة هي ملك لكل الجزائريين[١٤].

وهكذا فإن الهوية أصبحت في السنوات الأخيرة أحد الانشغالات الأساسية لكل من الباحثين والسياسيين على حد سواء، وذلك نتيجة الهزات التي تعرض لها المجتمع الجزائري منذ فجر التاريخ، وكذلك نتيجة التيارات الفكرية والأيديولوجية التي تجتاح مجتمع ما بعد الاستقلال، وبخاصة النزعة البربرية والظاهرة الإسلامية والتي شكلت الهوية مركزها الأساسي. لذلك أصبحت مسألة الهوية إشكالية تتجاذبها تيارات متعددة، يركز بعضها على ثنائية «عرب - بربر» ويناقشها في ضوء التعدد داخل الوحدة، أما البعض الآخر فيتناولها في ضوء أبعادها الحضارية: الإسلام، العروبة، الأمازيغية، أفريقيا، البحر المتوسط، العالم العربي الإسلامي، العالم الثالث.

وعلى رغم ما يبدو من اختلاف في معالجة الهوية، إلا أن الباحثين الجزائريين يتفقون في إثارة نقاط أساسية نعتقد أنها كانت نقطة انطلاق لهم في دراسة ديناميات المجتمع الجزائري وآليات تحوله. ومن أهم هذه النقاط المثارة مسألة اللغة، إذ في الوقت الذي يؤكد فيه بعض الباحثين أن المجتمع الجزائري هو مجتمع عربي - مسلم، وعليه تصبح رسمية العربية وقطريتها مسألة محسومة، وأن بقية اللغات إما محلية/ جهوية أو أجنبية، يؤكد باحثون آخرون بأن الجزائر ثلاثية اللغة: عربية - أمازيغية - فرنسية. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل راح غلاة البربرية إلى اعتبارها اللغة الوطنية الأولى مع

---

(١٢) El-Ibrahimi, *De la décolonisation à la révolution culturelle, 1962-1972*, p. 26.

(١٣) Abdelghani Maghrebi, *La Culture et la personnalité dans la société algérienne de Massinissa à nos jours* (Alger: Entreprise nationale du livre, Office des publications universitaires, 1986), p. 87.

(١٤) Mouloud Mammeri, *Culture savante, culture vécue: Etudes, 1938-1989* (Birmandreis, Alger: Association culturelle et scientifique TALA, 1991), p. 137.

تفضيلهم للفرنسية على العربية عملياً. وهذا ما جعل النقاش في الجزائر لا يتمحور حول الاستراتيجيات، بل حول اللغة أيضاً بحيث يصبح جزءاً لا يتجزأ من الخطاب السياسي والخطاب حول السياسة.

وللتعبير عن هذا الواقع المتناقض، نورد في ما يلي جدولاً يوضح الطابع الأيديولوجي للنزاع حول اللغة. وهذا الجدول مشتق من تحليل كتابات بعض الباحثين الجزائريين حول الثقافة الوطنية واللغة، ومن هؤلاء الباحثين: لشرف وطالب الإبراهيمي ومغربي وبوزار.

الجدول رقم (٦ ـ ١)

الصـراع اللغـوي

المعربون في مخيلة الآخر	الآخر في مخيلة المعربين
شعبيون ـ أصوليون؛ متخلفون؛ عروبيون؛ إسلاميون؛ برجوازيون؛ ظلاميون؛ أعوان الدكتاتورية؛ مرتزقة.	بربريون؛ ماركسيون؛ مضادون للوحدة الوطنية؛ فرنكفونيون؛ محبو الفرنسية، الخونة والخونة الجدد.

المصـــدر: Amar Ouerdane, *La Question berbère dans le mouvement national algérien, 1926-1980,* [préface de kateb Yacine] (Sillery, Québec: Septentrion, [1990]), pp. 170-175.

ويبدو مما سبق الإقصاء المتبادل باسم الفكر، الوطنية أو الحداثة، بحيث يمكن أن نستخلص أن هذه الألفاظ المنتمية للدعاية والدعاية المضادة يمكن أن تؤدي إلى التسريع في انتشار لغة ما ومحاولة تحديد انتشار أخرى، وما ينجر عن ذلك من تناقضات وصراعات تزيد من التشتت والفرقة بين أبناء الوطن الواحد.

وترتبط هذه النقطة باهتمام آخر أولاه الباحثون عنايتهم يتمثل في دراسة الدين. ومن الملاحظ أن الاتفاق واقع على اعتبار الإسلام دين الجزائريين أدى دوراً في مجابهة الاستعمار وتحقيق الوحدة والانسجام، إلا أن بعض المهتمين بالبناء الاجتماعي الجزائري من ذوي النزعة الشيوعية أو البربرية (معمري مثلاً) ينظرون إليه كايديولوجيا وحدوية أصولية ذات طابع شمولي(١٥). وهذا ما دفع بأمثاله إلى عدم مقاربته كدين فحسب، على اعتبار أن صفة

(١٥) المصدر نفسه، ص ٦٦.

الايديولوجي تعطيه صبغة سجالية تجرده من قداسته، علاوة عن إعلانهم صراحة أن الإسلام دين السلطة التي تفرض من خلاله نظرة وحدوية تجعلها تفرض العربية، وبالتالي دحض البربرية والفرنسية إلى مراتب ثانوية، بينما يتهم الاتجاه المقابل السلطة بعكس ذلك وبخاصة في العشرية الأخيرة.

ويضيف بعض المهتمين بالثقافة الوطنية أن المحتوى الايديولوجي يعتبر بعداً أساسياً في الثقافة. فمصطفى لشرف يرى أن الايديولوجيا الوطنية كفيلة بأن تحدد الحضارات التي شكلت الفرد الجزائري وطبعته من خلال التقاليد واللغات. وعليه تبدو الايديولوجيا والايديولوجيا الوطنية أفضل منظور لمعالجة «أمراض الثقافة الجزائرية»، ولا سيما عندما يكون التهديد نابعاً من التقليد والسطحية، وهو ما يحوصله في مفهوم اللاثقافة (L'Inculture) والمتميزة بممارسة التحطيم الذاتي، والتبذير والبذخ الاستظهاري[١٦]. أما الباحث الجزائري بوزار فيؤكد أن الايديولوجيا هي أحد أبعاد ومكونات الثقافة، بالمعنى السيوسيو ـ أنثروبولوجي، كما يتحدث عن وجود ايديولوجيات وعن الوطنية والهوية التي كانت موجودة منذ ثورة تشرين الثاني/ نوفمبر وداخل نصوص مرجعية مثل وثيقة الصومام، ميثاق الجزائر عام ١٩٦٤، الميثاق الوطني ودستور عام ١٩٧٦، وكذلك يتحدث عن وجود ايديولوجيا المزايدة المبنية على خرافات وايديولوجيا الاختلاف، وهي منحى ايديولوجي يستخدمه الدعاة المتعصبون للاختلاف الثقافي ويبالغون في ذلك إلى درجة إنشاء «فاشيات»[١٧].

وهناك بالإضافة إلى ذلك اهتمام متزايد بالايديولوجيا التي طرحت في أشكال متعددة: الثورة الثقافية، السياسة الثقافية، الاشتراكية... الخ. وهنا نجد مغربي يشير إلى أنه بسبب ضعف الايديولوجيا المركزية نتج فراغ ايديولوجي كان وراء حدوث العديد من الأزمات[١٨]. ويبدو أن ذلك هو ما دفع بعض الباحثين إلى إثارة قضايا أخرى تتعلق بتحول الإسلام إلى ايديولوجيا الايديولوجيات الصغيرة، وإلى تعدد الايديولوجيات في الجزائر. على أن حالات تعدد الايديولوجيات وغموضها قد أدى من جديد إلى الاهتمام

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(١٧) Bouzar, *La culture en question*, p. 177.

(١٨) Maghrebi, *La Culture et la personnalité dans la société de Massinissa à nos jours*, pp. 94-95.

بالايديولوجيات الوطنية التي يمكن أن تتحول إلى رهان سياسي لمختلف التيارات المتنازعة حول السلطة، كما يمكن توظيفها ضد الخارج من أجل حماية الوحدة الوطنية وتحفيزها التقدم الاقتصادي وتشكيل استمرار مرجعية لكل التيارات الثقافية.

ثمة في هذا السياق، مسألة أخرى لا سبيل إلى تجاهلها، وهي الثقافة الشعبية ودورها في الحفاظ على الأصالة والشهادة التاريخية التي تقدمها بإظهار مختلف التأثيرات الحضارية التي تعرضت لها الجزائر والتي كانت وراء ثرائها وتنوعها. وإذا كان بعض الباحثين يربط الثقافة الشعبية ببقايا الثقافة الوطنية الأصيلة (الحكايات، الأمثال، الأغاني، الشعر الشعبي، اللباس، التقاليد... الخ)، فإن بعضهم الآخر يؤكد وظيفتها التاريخية في حماية الشخصية الحقيقية ضد الغزو الاستعماري، وكذلك شحنتها العاطفية ولا سيما عندما نعلم أنها تحمل بصمات الأجداد، ويبرز في الوقت نفسه ضرورة إخضاعها للدراسة العلمية لكي تكون حافزاً على التحول الاجتماعي ومواكبة التطورات التي يخبرها عالمنا المعاصر.

ولا يستطيع التحليل العلمي للثقافة الشعبية أن يبعدنا عن إثارة مسألة أخرى جديرة بالاهتمام والتقصي عند دراستنا للثقافة الوطنية، وهي ثنائية: «الأصالة ـ المعاصرة» التي شكلت محور اهتمام الكثيرين من الكتاب الجزائريين الذين يطرح بعضهم التضاد بين الطرفين، في حين يرفض بعضهم الآخر هذا التضاد في ضوء بعض المعطيات المنطرحة على ساحة الواقع الجزائري بظهور فئة تتمسك بالأصالة ومتفتحة على الحداثة في آن واحد، من المثقفين والجامعيين «الإسلاميين» و«الوطنيين» ـ بدرجات متفاوتة ـ حيث تبدو ظاهرياً ازدواجية، وبخاصة أنه في سلوكنا كفاعلين اجتماعيين تتعدد ردود الأفعال بين حداثية وتقليدية. هذا الوضع وصفه بعض الدارسين بالاضطراب ودعا إلى ضرورة البحث عن فهمه من أجل عقلنة أفعالنا، بينما لاحظ آخرون جديته.

ومع الاعتراف المسبق بثقل التراث الذي ينوء بكلكله على العقل بسبب قصر مدة تدشين العصر الحداثي لدينا، ومع مرور الوقت سيتحرر التقليد شيئاً فشيئاً من دوره التعصبي/الدفاعي ليلعب دوره الطبيعي كحلقة تاريخية سابقة ونقطة ارتكاز للمستقبل، ويكبح الانفتاح العشوائي جماح ميوعته ليلعب دوره الإبداعي.

٢ ـ القيم السائدة والممارسة الديمقراطية

يلاحظ المتتبع للساحة الثقافية في الجزائر أن الأزمات الجزائرية تطرح نفسها في شكل ثنائيات ثقافية متناقضة: «عربي ـ بربري»؛ «مفرنس ـ معرب»؛ «سلفي ـ حداثي»، إلى جانب بروز إشكالية كبرى تواجه الباحث في مجال فحص عناصر ومقومات البنية الثقافية. وتتصل هذه الإشكالية اتصالاً وثيقاً بوجود أشكال متعددة للقيم يتداخل بعضها مع بعضها الآخر، ويتناقض بعضها مع بعضها الآخر، ويسيطر بعضها على بعضها الآخر.

وضمن هذا الإطار نشير إلى أن خصوصية تطور المجتمع الجزائري الذي تعرض لصدمتين تاريخيتين منفصلتين وموصولتين معاً هما الاستعمار والحداثة(١٩)، تدفعنا للحديث عن التناقضات في البناء القيمي الأساسي للمجتمع، وكذلك الشرخ الذي أصاب الوجود الاجتماعي للأفراد. ومن هذه الزاوية، فإنه يمكن النظر إلى تشوه البنى الاجتماعية والثقافية بسبب التدمير الذي مارسه الاستعمار طيلة ١٣٢ عاماً، وكذلك النقل المشوه للثقافة الحديثة الغربية التي تتمحور حول مبادئ عامة مثل: الرشد، العلمية، العلمانية، الفردانية، النفعية... على أنها العوامل الأساسية في تشوه البنية الثقافية التي تمثل في جوهرها صراعاً بين قيم الثقافة الأصيلة وقيم الثقافة الحديثة التي مسخت في أنماطها السلبية من القيم الاستهلاكية والمظهرية والترَفية... هذه القيم المشوهة والممسوخة تدفعنا غالباً إلى إعادة التفكير في دور النشطاء الاجتماعيين وناقلي الثقافة الحديثة بكل مكوناتها وأبعادها. ففي مجتمعاتنا المحلية، وبحكم انغماسنا اليومي في أنشطتها، لاحظنا أن بعض القيادات التي تحمل شعار الديمقراطية وتناضل من أجل العدل والمساواة هم من أكثر الناس دكتاتورية وتسلطاً على المستوى الأسري والحزبي والسياسي العام، ومن أكثر الناس تقليدية في أسلوب تفكيرهم وفي ممارساتهم اليومية: فهم يرتدون أرقى البدل ويركبون أفخم السيارات التي يضعون أشواكاً في مؤخرتها «لمنعها من العين» ويتوقفون على حافة الطرقات ليطلبوا مساعدة عرافات الغجر الرحل، وحتى فيلاتهم لا تخلو من مثل هذه الخرافات (إطارات السيارات، الحنة..). فهم لا يترددون في أخذ زوجاتهم وأبنائهم عند «المرابط» ولا يترددون في ذكر

(١٩) Nadji Safir, *Essais d'analyse sociologique*, 2 vols. (Alger: Office des Publications Universitaires; ENAL, 1985), p. 200.

سيدي فلان وبركاته. . . الخ. وإنها إحدى المفارقات العجيبة لتناقضات البنية الثقافية الجزائرية التي تتجلى أكثر في اختلال معايير الصواب والخطأ، ومعايير التقييم، ومعايير الالتزام والمثل العليا، إلى جانب التناقض الكامن في نفوس الأفراد أنفسهم بين القول والعمل، بين المظهر والجوهر، بين المواقف اليومية المختلفة.

هذه التناقضات وغيرها أدت إلى ظهور فعل اجتماعي يتسم بأنه فعل متناقض، تتناقض فيه الأهداف والوسائل وتتناقض المواقف التي يظهر فيها باختلاف الهدف وباختلاف المؤثرات الخارجية التي يخضع لها الفرد. ومن هنا فإنه فعل يتسم بعدم الاستمرارية وعدم الاتساق واللامعيارية.

وهنا نجد أن سؤالاً آخر يطرح نفسه بالضرورة: هل يؤدي تعدد القيم وتطورها بهذا الشكل إلى تعدد الايديولوجيات وعدم وضوحها وتضخمها؟.
أشرنا إلى أن الايديولوجيا تشكل إحدى مكونات الثقافة الوطنية، كما أشرنا إلى تعدد وتنوع هذه الايديولوجيات التي تختلف في درجة حملها وفهمها، إذ الجماهير العظمى من السكان تكاد تنعدم عندها الرؤية الايديولوجية، فالناس لا يكادون يعرفون ايديولوجيا إلا الإسلام مرتبطاً عند بعضهم بالخرافات والبدع، أما المتعلمون فإن الرؤى الايديولوجية تتداخل عندهم بشكل لافت للنظر، وتبدو في مجموعها غامضة باهتة، وتتغير بتغير المواقف والمؤثرات الخارجية، والحراك الاجتماعي الصاعد. وفضلاً عن ذلك، تؤدي هذه الرؤى الأيديولوجية إلى مزيد من الفهم الخاطئ للايديولوجيا والتناقض الواضح بين الادعاء الايديولوجي وتقلب المواقف الفعلية، وبين التعصب الشديد لها ورفض الأفكار الأخرى رفضاً تاماً وبين تقبل الآخر ومحاولة إقناعه.

وبهذا الخصوص، تشير الشواهد الواقعية إلى أن الرؤى الايديولوجية تتضح لدى المثقفين والصفوة الحاكمة وشيوخ الدين وإن كانت لا تخلو من بعض مظاهر التضخم والتشوه المشار إليها إعلاه. وعليه يبدو جلياً أن التعددية القيمية تتأثر بما تنطوي عليه من تناقضات صارخة، وهي تناقضات تربك الفعل الاجتماعي المعقلن وتصعب تحديد أنماط مثالية لعناصره المكونة، الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأن التعددية القيمية «المسيّسة» تعوق عملية التحول الديمقراطي، على اعتبار أن هذه الحالة المتميزة بالتعدد القيمي والتناقض والتضارب بين الأجهزة المختلفة للتنشئة الاجتماعية قد لا تسمح بنشوء ثقافة سياسية تتماشى مع متطلبات الديمقراطية مثل الحرية الفكرية

والحوارية غير المتهورة. بيد أن استقراء الأوضاع الراهنة في الجزائر تؤكد أن بلادنا تحاول إقامة هرمها المؤسستي الديمقراطي والتعددي اعتماداً على الاختيار «الحر» للأمة. إن هذا المكسب يعمل على توفير إطار دستوري يمتاز بحرية مقبولة للنقاش والمواجهة البناءة للبرامج والمشاريع.

وفضلاً عن الإطار المؤسستي الذي يضمن الديمقراطية ودولة القانون، يبقى علينا جميعاً ترقية هذه الثقافة الديمقراطية الحقة وممارستها داخل الأحزاب والجمعيات والتجمعات التي تنضم إليها طوعياً، تلك الثقافة التي من دونها تبقى مؤسساتنا الديمقراطية مكاسب هشة، وذلك على حسابنا جميعاً، إنها حقيقة لا يمكن طمسها، بل حقيقة تستوقف بقوة فعاليات المجتمع كافة. وبهذا الخصوص، نكاد نلمح إجماعاً بين مجموعة الباحثين المهتمين بالتحولات الجارية في المجتمع الجزائري حول تشكل بعض القيم التي تتيح العمل لكل الشركاء السياسيين، ومنها حرية التعبير والتنظيم، ومرجعية مشتركة: بيان الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤... الخ.

٣ ـ بعض مظاهر الوضع الإعلامي في الجزائر

تعتبر الجزائر بلداً مغاربياً عرف الإعلام، وكان ذلك مع بداية الاحتلال الفرنسي وعلى يده. وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل الصحف الصادرة إلى حد نهاية القرن التاسع عشر كانت فرنسية المصدر. وبعد الحرب العالمية الأولى حدثت نقلة نوعية أولى تمثلت في إصدار صحف جزائرية بأسلوب جديد وبنفس جديد، كان أبرزها صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. ولقد عرفت الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال نقلة نوعية ثانية، لكنها لم تكن شاملة ولا جذرية نتيجة مخلفات «الاستدمار» الثقافي، الذي ترك بصمات واضحة في توجهها الأيديولوجي شكلاً ومضموناً[٢٠].

كل هذه المخلفات، بالإضافة طبعاً إلى آثار ارتباط المنظومة الإعلامية بطبيعة النظام السياسي السائد في البلاد، أثرت كماً ونوعاً في مختلف أبعاد تطور الصحافة المكتوبة عموماً، والصحافة السمعية البصرية خصوصاً. ونظراً إلى نقص المعطيات في هذا المجال، فسنعتمد في استعراض بعض المظاهر

---

(٢٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: فضيل دليو، «الصحافة المكتوبة في الجزائر بين الأصالة والاغتراب،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٥٥ (أيار/مايو ٢٠٠٠)، ص ٤٧ ـ ٦١.

المميزة للساحة الإعلامية على تطور النظام السياسي الذي نمّط تطورها تباعاً. أما من حيث تصنيفها فسنعتمد أساساً على العامل اللغوي الذي يعتبر في الجزائر ـ بخلاف معظم الدول العربية ـ من أهم المحاور الحاملة والموجهة للصراع السياسي والإعلامي في الجزائر. كما أننا سنركز في كل ذلك على العشريتين الأخيرتين (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠)، لأننا عايشنا أهم أحداثهما. وفي ما يلي تقديرنا لأهم معالمهما.

إن بداية هذه الفترة لم تسلم ـ على غير المتوقع مع الانفتاح الجديد ـ من التمييز في التعامل الإعلامي الرسمي بين الصحف العربية والصحف الصادرة بالفرنسية. أما المرحلة الأولى من عهد التعددية (شباط/فبراير ١٩٨٩ ـ ١٩٩١)، فهي وإن كانت تتويجاً منطقياً للمرحلة السابقة، فإنها لم تكن لتظهر للوجود لولا أحداث تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ الأليمة التي تعتبر منعطفاً حاسماً في تاريخ الجزائر السياسي، وبالتالي في جميع الميادين الأخرى ومنها الميدان الإعلامي.

وكان من أثر هذه الأحداث دستور شباط/فبراير ١٩٨٩ الذي سمح بتأسيس الجمعيات السياسية وبحرية الصحافة وتنوعها (المادة ٣٩)، فتدعم الإعلام العمومي والجهوي بإصدارات جديدة، ونشأت الصحف الخاصة والحزبية والمتخصصة، بل الساخرة أيضاً، لتدعم الإعلام العمومي الذي كان حينها منفرداً بالساحة الإعلامية. كما تميزت هذه الفترة باستفادة اليسار المعتدل والمتطرف من تمثيل مهم في الصحف «الخاصة» التي دعمت الحكومة إنشاءها، مما أدى ببعض أحزاب المعارضة المتضررة من ذلك إلى المطالبة من دون جدوى باقتسام الأجهزة الصحفية الموروثة عن الحزب الواحد بين الحركات السياسية بالتساوي[٢١].

لكن هذا الانفجار الإعلامي الحر الذي لم يسبقَ له مثيل في العالم العربي الإسلامي لم يعمر طويلاً، حيث طفت بوادر انحرافه منذ البداية: ظهور عدة مشاكل مهنية مرتبطة بارتفاع تكاليف السحب، ومشاكل الطباعة، والإشهار والتوزيع، وعدم كفاية دعم الدولة للحق في الإعلام في ما يخص التوزيع، وبخاصة في ولايات الجنوب، والتمييز المفرط بين الصحف في التعامل

(٢١) غازي حيدوسي، **الجزائر: التحرير الناقص**، ترجمة خليل أحمد خليل (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٧)، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

الإعلامي، مما ساعد على ارتباط بعض مديري الصحافة الخاصة بالمال ومراكز القرار، فاختاروا سنداً مالياً/ سياسياً أو أكثر في آن واحد. وبدأت تغيب العناوين غير المدعومة، بسبب عدم تنظيم المهنة، واحتكار وسائلها، وانعدام قواعد دعم عادلة متعددة وفعالة. ولم يتمكن البعض الآخر (المعارض بخاصة) من جهته طيلة هذه المرحلة من الاعتماد سوى على المبيعات والتطوع، بعدما همشت صحفه خبرياً ومنع عنها الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر اللذان خصت بهما السلطة نوعاً آخر من الصحافة والصحافيين تضمّن عدداً كبيراً من الذين ضمنت طاعتهم من قدامى الصحافيين المشاهير، والمعتادين على الرقابة الذاتية، والإذعان والامتيازات: «الذين حصروا مركز اهتمامهم في المحافظة على كراسيهم والامتيازات المرتبطة بها [...] وبرهنوا على قلة مصداقيتهم وعلى قدرتهم على اللف إلى اليمين وإلى اليسار بسهولة»[٢٢] فرصدت إمكانيات مالية ضخمة مباشرة من خلال الإعلانات وغير مباشرة من خلال مراقبة الرساميل، لترقيتهم وصحفهم.

والجدير بالملاحظة هنا هو أنه بدلاً من وأد دواعي هذا الانحراف وتدعيم حرية الصحافة الناشئة التي سمحت لأول مرة بتعبير إعلامي يعكس إلى حد كبير اهتمامات أغلبية الشعب الجزائري وتطلعاته لغة وتوجهاً فكرياً، فقد تحول هذا الانحراف إلى شبه انسداد إعلامي مع بوادر الأزمة السياسية الخطيرة التي طفت على السطح صيف عام ١٩٩١ وتجذرت في الشتاء الموالي. وهو ما يمكن اعتباره إيذاناً بمرحلة جديدة في تاريخ الصحافة الجزائرية يميزها الحجز والتعليق والتهديد والاغتيال في وسط هيمنة إعلامية فرنكوفونية ـ لائكية ومشاكل مهنية كبيرة...

وأما في المرحلة الثانية من عهد التعددية (١٩٩٢ ـ ١٩٩٩)، أي مرحلة حالة الطوارئ والأزمة السياسية، فتجدر الإشارة إلى أن أكبر متضرر من هذه الأزمة كان ولا يزال صحفيو الجرائد والمجلات العربية، وبخاصة منها غير الاستئصالية والموالية للسلطة. كما تضررت تبعاً لذلك صحفهم، إذ لم يصمد منها سوى بعض الأسبوعيات، والجرائد الجهوية، ويومية الخبر، التي احتواها

---

(٢٢) S. Freund Wolfgang, èd., *La Presse écrite au Maghreb: Réalités et perspectives*, Mitteilungen; 35 (Paris: Université de Paris-2, Institut de recherches et d'études sur la communication; Hamburg: Deutsches Orient-Institut, 1989), pp. 133 et 162.

التيار الاستئصالي، والذي نجح بذلك في اقتحام مجال الصحافة العربية بعد عدة محاولات فاشلة.

وهذا وضع اغترابي شاذ جداً، لا يعكس تركيبة المجتمع الجزائري الثقافية، بحيث بلغ فيه عدم التكافؤ بين الصحف العربية، ذات التوجه العربي الإسلامي، والمتفرنسة أوجه، وبلغت فيه السيطرة «الفرانكو ـ علمانية» حداً لم تشهده الجزائر منذ مطلع استقلالها عام ١٩٦٢، بل حتى أثناء بعض فترات «الاستدمار» الفرنسي: بعض اليوميات الوطنية «العربية» مقابل سيل جارف من اليوميات الوطنية الصادرة بالفرنسية، كان للإرث «الاستعماري» باندماجييه «الجدد ـ القدماء»، وللأزمة السياسية الحالية الدور الأكبر في استحداثه، وتعميقه واستمراره إلى حد الآن... إن هذا التمكين الثقافي أدى في هذه المرحلة إلى هيمنة اغترابية مكشوفة، تقودها ثلة يصفها بعض المتعاطفين معها (علي الكنز وعبد الناصر جابي)، بأنها: «فئات مسيطرة اقتصادياً وسياسياً [...] تتحكم بقوة في الوسائل الإعلامية [...]، فهي التي تحتل المواقع القيادية في قطاع الدولة، كما تحتل مواقع مماثلة في القطاع الخاص، وسياسياً تسيطر هذه الفئات المفرنسة ثقافياً على الإدارة وهياكل الدولة الأخرى (الجيش، الشرطة... الخ) [...]، فهي من زاوية ما مجتمع تنويري مع نزعة نخبوية وتغريبية... (ويمكن الرجوع بسهولة إلى الصحافة الوطنية المفرنسة بخاصة لمعرفة أطروحاتها والتيارات الفاعلة ضمنها)»[(٢٣)].

ونحن نعتبر أن هذا الوضع الإعلامي الاغترابي يعكس أحد الأوجه المهمة في الأزمة التي تعرفها الجزائر، وأن استمراره سيطيل لا محالة من عمر الأزمة، بل قد يساعد على تطور ممارسات اجتماعية أكثر عنفاً بعدما عرف الوضع العام بعض الانفراج. ولذا فإننا نعتقد بأن حرية الصحافة في الجزائر ستكون مطلباً أساسياً بعد انتهاء حالة الطوارئ (وحتى قبل ذلك، إذا سمحت الظروف) لإعادة المياه إلى مجاريها الطبيعية، فتصبح الصحافة الجزائرية تعبر عن تعددية حقيقية للرأي وانعكاس طبيعي للرأي العام الغالب، معبرة بذلك عن اهتمامات الأغلبية الكبرى من الشعب الجزائري وليس عن الانتهازيين النخبويين الذين ينفردون بالساحة الإعلامية معبرين عن أنفسهم من خلال

---

(٢٣) علي الكنز [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة**، إشراف سمير أمين (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨)، ج ٤: **المغرب العربي**، ص ٥١.

إعلام سياسي دعائي ووسط جو مشحون بالقلق والمعاناة العامة.

وفي هذا السياق الاغترابي نفسه تجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة تميزت كذلك باقتصار التعليق الإداري النهائي القانوني أو غير القانوني (إذ لم يسمح لبعض الصحف، على رغم انتهاء مدة توقيفها القانونية، بمعاودة نشاطها) على الصحف العربية (أما التعليق المؤقت والمخفف فقد شمل المتفرنسة منها كذلك)، بتراجع كبير في حجم السحب والمقروئية (حوالى ٦٠٠ ألف نسخة دورياً) مقارنة مع سابقتها (حوالى مليونين)، وباختفاء عشرات الصحف وبالتوقف الاضطراري لأهم الصحف العربية (الحزبية والخاصة) التي كانت تسيطر على الساحة الإعلامية من حيث المقروئية.

لكن الظاهر أن نهاية هذه المرحلة شهدت بوادر انفتاح سياسي تدريجي باتجاه تخفيف الوطأة على الصحف العربية، مما شجع بعض الصحفيين على إنشاء صحف جديدة، وإطلاق العنان لحرية الصحف القائمة (رسالة الأطلس، مثلاً). كما استفادت الحرية الإعلامية عموماً من التناقضات الظاهرة في هرم السلطة (صيف عام ١٩٩٨). وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن هذا الانتعاش التدريجي الذي تحياه الصحافة المكتوبة بعد عام ١٩٩٧ أدى إلى ارتفاع كمي ملحوظ في عدد المنشورات (٢٥٠ عنواناً) واليوميات (٣٦ يومية) وبسحب يقدر بحوالى ١,٢ مليون نسخة(٢٤).

كما تميزت هذه الفترة كسابقتها بكون «السحب بالنسبة للقطاع الخاص أكثر أهمية وارتفاعاً منه في القطاع العمومي»(٢٥)، وبعدم احترام المقاييس التجارية في التوزيع والإشهار لصالح الصحف الصادرة بالفرنسية دائماً، والعمومية بدرجة أقل بكثير، وبغياب مؤسسات سبر الآراء وقياس المقروئية...

٤ ـ الديمقراطية والثقافة الوطنية

تتآلف الجزائر مع الديمقراطية ببطء تصوراً وممارسة، كما يطرح شكل وجوهر هذه الديمقراطية الكثير من التساؤلات، وتطرح مشاكل على مستوى

(٢٤) *El Watan* (Alger), 31/1/2000.

(٢٥) النصر، ١٥/١٢/١٩٩٧.

تصورها، وتحديدها، ووسائلها. ومن الملاحظ أنه إذا استمر المسار الديمقراطي دون إرفاقه بنقاش أفكار واسع وحر، فإنه يحمل خطر التعرض للسقم والفساد والاختناق بفعل الأكاذيب والألاعيب وشعارات الإجماع المزيف والخطاب المزدوج؛ عموماً إنها لعبة سياسية خطيرة على الانسجام الوطني. وهنا يتخوف بعض المتتبعين للمسار الديمقراطي في الجزائر من استمرار تهديد التفكير الأوحد والفراغ السياسي. فهادف يرى أن استمرار الخطاب السياسي المزدوج والفكر الأوحد في التمظهر بقوة وعنف يزرعان الغموض ويعملان على التستر على المشاكل الحقيقية ويحرفانها، وبالتالي فهو لا يخفي قلقه أمام الإفراط في التشخيص، والخطاب السياسي ذي القراءة المزدوجة حول بعض المشاكل الحرجة وسيادة الفكر الأوحد الذي يحطم كل شيء في طريقه.

من هذا المنطلق الأخير جاءت الصياغة النظرية للعناصر الديمقراطية في الثقافة الوطنية، حيث شرع متخصصون اجتماعيون وسياسيون في الحديث عن إكمال الصرح المؤسستي: دولة القانون، المساواة، التداول السلمي للسلطة، حرية الفكر والتنظيم، وبدأت القيم المرتبطة بهذه الطروحات في الانتشار على نطاق واسع. وما الانتخابات الرئاسية التعددية والبرلمانية والولائية والبلدية إلا تجسيد ـ مظهري على الأقل بحكم التجرؤ الخاص والعام العلني على الطعن في صدقيتها ـ لهذه القيم الديمقراطية في الثقافة الوطنية.

إن الديمقراطية من حيث هي قاعدة ممارسة السلطة السياسية ذات علاقة تبادلية بأنماط النظم الاجتماعية القائمة. فالشواهد التاريخية والواقعية تؤكد أن الثورة الجزائرية لم تنتصر فقط باسترجاع سيادة البلاد واستقلالها، بل أصبحت بعد سنوات قدوة لباقي البلدان النامية في المطالبة بعلاقات دولية عادلة تلغي النهب المتواصل لثروات الشعوب، وغير خاف أن المبادئ التي قامت عليها هذه الثورة أوضحت أنه لا يمكن الاقتصار على تحقيق الاستقلال السياسي حتى لا يكون ناقصاً، بل أكدت على البعد الاقتصادي وعلى أهمية تجسيد الديمقراطية واتخاذها كمنهج للتسيير، على اعتبار أن الديمقراطية المقصودة تضمن الحريات الأساسية وتساعد الفرد على تثبيت شخصيته دون المساس بالمصالح العليا الحضارية والأمنية للمجتمع، وإن كانت التجارب المتوالية (التسيير الذاتي والاشتراكي للمؤسسات، الديمقراطية اللامركزية، الانتخابات التعددية...) على رغم ريادتها في مجال المشاركة في التسيير واتخاذ القرار جاءت مشوهة في معظمها.

وفي الوقت نفسه، يعترف الباحثون المهتمون بالمجتمع الجزائري أن مرحلة تقويم العمل الوطني التي انطلقت منذ سنوات قليلة أسفرت عن إقامة مؤسسات منتخبة وفقاً لنظام تعددية سياسية موجهة، إلا أنهم يقرون من ناحية أخرى صعوبة الظروف التي تصاحب مرحلة التحول السياسي والاقتصادي التي أوحت لبعض القوى المعادية بإمكانية اختراق جدار الجبهة الداخلية في مسعى للنيل من الوحدة الوطنية وإطالة عمر الأزمة المتراجعة.

وعلى أية حال، فإن الحديث عن القيم السائدة والممارسة الديمقراطية، يرتبط على نحو لا ينفصم، بطبيعة البناء الاجتماعي. فمن الواضح أن من أهم خصوصيات التطور في المجتمع الجزائري أن التغيرات الحاسمة في بنائه الاجتماعي لم تتم بشكل تلقائي، كما أن هذا التطور قد اتخذ شكل الإضافات المصطنعة لنظم لا تقضي على النظم القائمة، الأمر الذي أدى إلى تعددية البناء الاجتماعي وتناقض مكوناته الأساسية (أشكال الإنتاج، الأنماط الثقافية، الأيديولوجيات... الخ). ولقد أدى هذا الوضع المتناقض والمتسم بالتردي وعدم الاستقرار إلى إثارة مشكلات الهوية واللغة.

وعلى رغم إصرار النظام القائم على تجاوز هذه المشكلات «المفتعلة» بمحاولة خلق المؤسسات الديمقراطية وحل مشكلة الشرعية وتشجيع عناصر العمل الديمقراطي، وهذا انطلاقاً من قناعة أصبحت راسخة لدى فئات واسعة من المجتمع، وهي ضرورة الديمقراطية لبقاء واستمرار النضال في ظل التكتلات الاقتصادية والعولمة، فلقد ارتبطت هذه القناعة بالعمل البعيد المدى لتكوين الإنسان الديمقراطي. وهو تصور يشير بصفة عامة إلى أن هذا التكوين يبدأ من المدرسة وتطوير برامج التعليم ونشر الصحافة والإعلام والاحتكاك بالعالم الخارجي، ورفع معدلات النمو الثقافي... الخ. وعلى الرغم من أن هذه المناقشة تعد مناقشة نظرية إلا أنها تتضمن محتوى امبريقياً لا يمكن إغفاله. ويتجسد هذا المحتوى في إصلاحات المنظومة التربوية وتدريس التربية المدنية وتوسيع التعليم وتزايد عدد المنظمات غير الحكومية (٥٤,٠٠٠ منظمة) والأحزاب (أكثر من ٦٠ حزباً) والصحف والمجلات المستقلة... الخ.

ومن ناحية، نشير إلى أن تكوين الإنسان الديمقراطي وتوصيف الممارسة الديمقراطية في جزائر اليوم، يتطلبان منا الإحاطة بكل عناصر ومكونات البناء

الاجتماعي. ولتحقيق هذا المسعى، نتعرض في ما يلي للديمقراطية ومسألة الولاءات الثقافية ـ الإثنية والدينية.

ثانياً: الديمقراطية والولاءات الثقافية ـ الإثنية والدينية

تشير النظرة العابرة للدراسات والبحوث التي أجريت حول المسار الديمقراطي في الجزائر، خلال السنوات الخمس الأخيرة، إلى أن الولاءات الجزئية تعمل على تكريس التشتت وخلق قنوات بخاصة لتحقيق الأهداف الفرعية في ظل الضوابط الداخلية للثقافة الفرعية التي قلما تتفاعل بانتظام مع الثقافة الوطنية. وعليه أصبح موضوع الولاءات وعلاقته بالتحول الديمقراطي من أهم القضايا التي تشغل بال الباحثين الجزائريين.

وبادئ ذي بدء نشير إلى أن مسألة الولاءات تشغل مكاناً بارزاً في النظرية السوسيولوجية والانثروبولوجية المعاصرة، كما تشغل المكان ذاته في الفكر السياسي الحديث الذي أثار مجموعة من القضايا الجديدة مثل علاقة الولاءات الجزئية بالتحول الديمقراطي في البلدان النامية.

وبهذا الخصوص نكاد نلمح إجماعاً بين الدارسين لمفهوم الولاء. إن ابن خلدون لم يجعل القربى والنسب الدموي وحدهما أساساً للعصبية، بل أضاف إليهما الولاء للإشارة إلى تعاطي العهد والميثاق، المؤاخاة والمحبة، القرب والقرابة، النصرة والملك. ويمكن القول ان الفكر المتصل به قد تبلور في اتجاهين نظريين رئيسيين: يحاول **أولهما** فهم خريطة الواقع الاجتماعي العربي المعاصر (مثلاً) من خلال رصد تطور عملية الانتساب عبر التاريخ، وتحديد طبيعة الولاءات ومدى انسجامها وتكاملها أو تعارضها وتناقضها مع الأهداف المجتمعية. أما الاتجاه **الثاني** فيركز على النتائج غير المتوقعة التي تشير إلى أن الولاء لجزء من النسق الكلي قد يؤدي إلى تناقض بين مصالح هذا الجزء ومصالح الكل:

أ ـ تجزئة أو تشتت النسق.

ب ـ تزايد إقليمية الاهتمامات.

ج ـ طغيان المصلحة المباشرة للجزء على المصلحة العامة للكل.

د ـ نشأة الصراع بين أهداف الجزء والكل مع اتخاذ الأهداف الفرعية

أهدافاً للعمل بغض النظر عن تناقضها بعضها مع بعض.

ويبدو هذا التصور أوضح ما يكون في تأجج الحركات الدينية ومسألة الهويات والانشطارات العرقية التي أصبحت تثير الكثير من الجدل والمخاوف وهو ما لم تثره مسألة اجتماعية أخرى[٢٦]. وغير خاف أن هذا الاهتمام يفسر ضرباً من الوعي بخطورتها وجسامة آثارها، وبخاصة في المراحل الأولى من التنمية. بيد أنه من الملاحظ أن الاهتمام بتقصي وتحليل أبعاد الولاءات الجزئية في المجتمع الجزائري، وتتبع تشكلاتها ومستوياتها، ظل يتسم بالجانبية أحياناً، والحظر أحياناً أخرى، إلى أن اجتاحته في نهاية الثمانينيات تيارات وحركات اجتماعية ولدت ضروباً من الصراع عجز الواقع عن استيعابها، ومن ثم دخلت هذه الظروف الجديدة في تناقض عميق مع الواقع القديم، نتج منه في النهاية واقع جديد مغاير يجمع بين خصائص القديم والجديد[٢٧]. إنه واقع التعددية السياسية: التحول نحو اقتصاد السوق، وتأجج الولاءات الثقافية والإثنية والدينية والجهوية، والعنف بشتى صوره، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ولقد مالت معظم الدراسات الاجتماعية والتحليلات الصحفية والسياسية التي ظهرت في السنوات الأخيرة إلى استخدام عبارة «أزمة المجتمع الجزائري» و«الذات الممزقة» لتصور مجموعة معقدة ومتشابكة من المشكلات والتناقضات التي تواجهه. والمتصفح لهذه الدراسات والتحليلات يستطيع أن يلتمس على الفور إلى أي مدى تنوعت الصور التي قدمت عن هذه الأزمة من دراسة إلى أخرى، ومن تحليل إلى آخر، وذلك بتنوع التوجيهات النظرية والأيديولوجية من ناحية، وتباين الضغوط النظامية والظروف المحيطة من ناحية أخرى.

بيد أن المسألة المحورية التي يجب التأكيد عليها منذ البداية هي أن بعض هذه المشاكل متجذر في الماضي التاريخي للبلاد، وبعضها الآخر مرتبط

---

(٢٦) يؤكد جورج لبيكا في هذه الدراسة أن نمو الحركات الوطنية في أوروبا القرن التاسع عشر هو الذي عمم ووسع الدولة ـ الأمة، فهل نعيش مرحلة التراجع عن ذلك؟ فالأمة والقومية والحقوق الوطنية كواقع يمكن تجاوزه، لذا فإن النقد الموجه للدولة ـ الأمة يبقى من دون نتائج لأنه أمام ظاهرة متواترة. انظر: Georges Labica, «Sur l'idéologie de l'état-nation,» *Naqd* (Alger), no. 3 (1992), pp. 3-9.

(٢٧) أحمد زايد، **علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية**، سلسلة علم الاجتماع المعاصر؛ الكتاب ٤٠ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١)، ص ٢١١.

بالتنويعات التاريخية القائمة بين فترات تاريخية مختلفة داخل مجتمعنا. وبهذا الصدد ثارت في السنوات الأخيرة مناقشات كثيرة حول إيجاد المدخل المناسب لتشخيصها وحلها. ولقد تجسد هذا النقاش في اتجاهين: يدور **أولهما** حول الإحياء الثقافي، ويركز **ثانيهما** على النشوء الطبقي.

ينطلق أنصار الاتجاه الأول من قضية أساسية، هي أن البلدان الجديدة مثل الجزائر تفهم على نحو أفضل إذا درست بمقاييس الإحياء الثقافي والنزعة القومية. فالإحياء الثقافي كعامل يتجاوز الانقسامات الطبقية، يشير إلى تصور للعالم بمقياس الماهية لا بمقياس الوجود، كما يستبعد أي فهم للبنية الاجتماعية الجزائرية بمقياس طبقي، لأن الإسلام يؤكد قيم المشاركة والأخوة والجماعة. وهذا يعني أن للمجتمع الجزائري ماهية ثابتة ولا يمكن النفاذ إليها كامنة في الكتلة المتراصة للحضارة الإسلامية. فالطابع الإسلامي للجزائر يعطيها إذن خصوصية لا يمكن ردها إلى مجتمعات غير إسلامية[٢٨] سبقت ظهور الجزائر كدولة. ولتطبيق هذا التصور استند أنصار هذا الاتجاه إلى عدد من المبادئ مثل: الأمة هي مصدر السلطات، العدل والإنصاف، الحل والعقد، الشورى. ويشكل القرآن والحديث والتطبيقات زمن الراشدين إضافة إلى آثار الضرورة منابع للفكر العربي ـ الإسلامي[٢٩].

أما أنصار الاتجاه الثاني فينظرون إلى الاستعمار بصفته نمط إنتاج أدى إلى تشويه التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية الأصلية، وقاد إلى قيام شكل محدد من التنظيم لا يمكن استيعابه بواسطة أدوات التحليل التقليدية؛ الأمر الذي دفعهم إلى إثراء وتطويع منهج المادية التاريخية لكي يناسب الواقع الاجتماعي الجزائري الجديد. ولعل من أبرز المحاولات التي بذلت في هذا السياق هي تلك التي قامت بها مغنية الأزرق في دراستها لنشوء وتبلور المصالح الطبقية بطريقة لا يمكن تفسيرها تفسيراً وافياً اعتماداً على المقولات الطبقية الماركسية التقليدية؛ الأمر الذي دفعها إلى نقد معالجة ماركس للطبقة (العلاقة مع وسائل الإنتاج، وعي المرء موقعه الطبقي ومصالحه، التنظيم

---

(٢٨) مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير السياسي**، ترجمة سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠).

(٢٩) جورج قنواتي، «التراث الإسلامي وإشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي،» في: سيد عويس [وآخرون]، **إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي** (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ص ٣٨٧.

السياسي لدعم مصالح الطبقة) من أجل تقديم فهم للواقع التاريخي لأسلوب الإنتاج الجزائري كما تطور من حقبة ما قبل الاستعمار إلى حقبة ما بعد الاستعمار. ولقد توصلت إلى نتيجة مفادها أنه في ظل الظروف التاريخية النوعية للميراث الاستعماري الجزائري يمكن تحليل الطبقات على أساس تملك قوة العمل وأسلوب تملك وسائل الإنتاج(٣٠).

وإذا كان الراديكاليون قد اهتموا بنقد البناء الاجتماعي القائم، وكشف مظاهر التحكم والاستغلال فيه، فإن بعضهم اعتمد على مبدأ الخصوصية التاريخية لدراسة الانتظامات والاتجاهات التي تقابلهم في ضوء فترة تاريخية معينة؛ على اعتبار أن كل فترة تتحدد من خلال شكل بنائي معين. ولقد دفعهم هذا الطرح إلى بذل محاولات عديدة لتوصيف البنية الاجتماعية القائمة وتحديد أسباب وطبيعة الولاءات الجزئية التي أصبحت في الوقت الراهن أكثر تبلوراً وخطورة على أمن واستقرار المجتمع، وكذا ممارسة العمل الديمقراطي.

ويستطيع المتتبع للإسهامات التي قدمها الدارسون لقضية الولاءات بأشكالها المختلفة، أن يخلص إلى أن هناك معالم لإشكالية تثيرها، بل تفرضها دراسة تلك القضية على الباحثين. وتتحدد تلك الإشكالية التي تثيرها، بل تفرضها دراسة تلك القضية على الباحثين، في نمط العلاقة التناقضية بين مكونات البناء الاجتماعي والصراعات الدائرة بين ذوات متناقضة كانت منذ أمد قريب تتشكل ذاتاً جزائرية واحدة منسجمة نسبياً. ولتشخيص هذا الواقع الجديد، نحاول التركيز على النقاط التالية:

- الولاءات الثقافية وتمزق الذات الجزائرية.
- الولاءات الدينية ـ الإثنية وتعنيف الواقع.
- أزمة الذات الممزقة والديمقراطية.

١ ـ الولاءات الثقافية وتمزق الذات الجزائرية

لعل أهم المقولات المطروحة حول خصوصية البناء الاجتماعي الجزائري، هي تلك المتصلة بما يدعى «تعايش الذوات المتناقضة» والتي دارت حولها نقاشات كثيرة خلال السنوات الأخيرة. وتتميز هذه الذوات بعدد من

(٣٠) الأزرق، المصدر نفسه، ص ٢٠٣ ـ ٢١٣.

الملامح الرئيسية، أبرزها التمركز والتناقض.

ومن منظور تاريخي يمكن القول ان هناك أربع ذوات لعبت وما زالت تلعب دوراً خطيراً سواء في لَمّ شمل المجتمع أو تصدع البناء السوسيو ـ ثقافي بالشكل الذي نراه ونعايشه اليوم. وهذه الذوات هي:

١ ـ الذات الإسلامية التي تتخذ من الإسلام إطارها المرجعي الأصلي في التعامل مع الواقع المعاش.

٢ ـ الذات المعربة التي تحمل شعار العربية لغة والعروبة امتداداً.

٣ ـ الذات الأمازيغية التي تدعو إلى الأصل التاريخي الأوحد للتشكيلة الاجتماعية الجزائرية الراهنة.

٤ ـ الذات المفرنسة التي أفرزتها الهيمنة الاستعمارية[٣١] التي دامت ما يزيد على ١٣٢ سنة.

وعلى الرغم من تعدد الآراء والمواقف واختلاف وجهات النظر حول الطروحات الثقافية الجديدة، فهناك أمر لا جدال فيه: انه أمامنا قضية جديرة بالتأمل والتمحيص والاختبار، وهي قضية الولايات الثقافية الجزئية التي بلغت مرحلة خطيرة تنذر بانفجار المجتمع وتشتته وفشل مشروعه الديمقراطي.

وبهذا الخصوص تؤكد الشواهد الواقعية أن هذه الولاءات قد أدت إلى تراكم أحقاد وإصدار أحكام مغلوطة، وبلورة الانقسامية على مستوى الذات الواحدة التي عرفت نوعاً من الركود على مستوى الأحكام المشخصة أثناء الثورة التحريرية، لكنها ما لبثت أن ظهرت على شكل صراع بين مشروعين غداة استقلال الجزائر[٣٢]. وفي هذا السياق تشكلت وتبلورت الذات المعربة

(٣١) وينطوي مفهوم «الذات المفرنسة» هنا على بعدين. فقد تكون جزائرية الأصل والتطلع، لكن ما يميزها من بقية شرائح المجتمع يكمن في اختلاف اللغة المستخدمة. وقد تكون مزدوجة الجنسية وفرنسية التطلع. ومن جهة ثانية فإنها عادة ما تتحالف مع الذات الأمازيغية.

(٣٢) عروس الزبير، «الذات الممزقة بين الأنا والآخر: رؤية حول طبيعة الصراع الثقافي في الجزائر،» **نقد**، العدد ٥ (آب/أغسطس ١٩٨٣)، ص ٦ ـ ٧.

ثم تلتها في السنوات الأخيرة الذات الإسلامية التي تتخذ من الإسلام إطارها المرجعي الأصلي في كل أعمالها، حتى ان بعض مؤيديها ولمواقف سياسية جمعوا بين المعرب والمفرنس غير الإسلامي في قالب «الذات النقيض»، والعكس صحيح. وأصبحت هذه الذوات المتناقضة تقدم كل واحدة منها صورة مشوهة عن الأخرى تعدت مرحلة الأحكام المسبقة، وأصبحت فعلاً عنيفاً يعوق إمكانية الدخول في علاقات تبادلية تأخذ بعين الاعتبار ثوابت الأمة وقيمها المشتركة. فكل ذات غدت ترى في وجودها البديل الأمثل والنموذج الأنجح لكل تطلعات المجتمع الجزائري.

وتتجلى هذه الصورة «القاتمة» عن ذوات الجزائر المتصارعة في الجدول الذي يوضح صفات كل ذات في مخيلة الذات الأخرى، وذلك كما يعبر عنها تحليل عدد من الجرائد والمجلات والخطب. وتوضح هذه الصفات تزايد حدة الولاءات والانقسامات في هذه الفترة بصفة عامة، وهي تعبر عن عدم الرضا عن أسلوب الممارسة السياسية، وعن الانقسام الداخلي وبنية الجماعات المتصارعة. ولنا أن نتوقف الآن أمام بعض الصور التي طرحتها الذوات المتناقضة. ويشير الجدولان التاليان في هذا الصدد إلى أن كل ذات تصف الأخرى بـ «العميلة» و«غير الوطنية»... وإلى نعوت إقصائية للآخر ونموذجية للذات؛ الأمر الذي يعني ذاتية هذه الأحكام وعدم واقعيتها واكتسابها الطابع التحريضي ـ العاطفي. بيد أنها تجسد سندها ومبررها في سعي هذه الذوات للاستيلاء على السلطة أو توسيع مجال نفوذها وهيمنتها.

وتستخدم هذه الذوات شعارات: الشورى؛ الديمقراطية؛ العدل والمساواة، الحداثة، الحرية الشخصية والعامة لتحقيق مآربها، وفي بعض الأحيان على حساب المصلحة الوطنية. والجدير بالذكر في هذا السياق أن بعض هذه الذوات قد شكلت عوالم منغلقة على ذاتها لا تتفاعل مع القضايا الوطنية وتعمل على إفشال مشروع البناء الديمقراطي.

وأهم ما يلاحظ على الجدول هو التقاطع الكبير بين الحقل المعجمي لفئة العلماني في الصحافة الإسلامية والوطنية وبعض التقاطع بين باقي الحقول الإعلامية. مع ضرورة الإشارة إلى الغلبة الكمية للحقل المعجمي العلماني الناتج من سيطرة وسائل إعلامه على الساحة الجزائرية (١٩٩٢ ـ ١٩٩٨).

الجدول رقم (٦ ـ ٢)
الحقول المعجمية لفئات الإسلامي والعلماني والوطني في الصحافة الوطنية بتوجهاتها الثلاثة

١ ـ في الصحافة الإسلامية		
الإسلامي	العلماني	الوطني
الدولة الإسلامية، الحل الإسلامي، التجربة الإسلامية، الجماعات الإسلامية، الخلافة، البيعة، الشريعة، العالم الإسلامي، الشورى، الصحوة، التغيير.	اللائكية، اللائكيون، الأحزاب اللائكية، الاندماجيون، المشروع التغريبي، الفرنكوفونيون، الشيوعيون، غير الوطنيين، الفرانكوشيوعيون، إقصائي	الانتهازيون، المتسلطون، القوميون، المبدلون...
٢ ـ في الصحافة العلمانية		
الإسلامي	العلماني	الوطني
محاكم إسلامية، الإسلام السياسي، الإسلاموية، الأصولية، الإرهاب، السلفية، الظلاميون...	الديمقراطية، الحداثة، التغيير، القطيعة، البعد الأورومتوسطي، الأمازيغية، فصل الدين عن الدولة.	بعثيون، متسلطون، محافظون، متحالفون مع الإسلاميين، انتهازيون.
٣ ـ في الصحافة الوطنية		
الإسلامي	العلماني	الوطني
الإسلاموية، التطرف، الفتنة، السلفية....	اندماجيون، تغريبيون، فرنكوفونيون، عنصريون، ضد الوحدة الوطنية، استئصالي، إقصائي....	الوطنية، التاريخ، نوفمبر، الأسرة الثورية، الوحدة الوطنية، المغرب العربي، الإصلاح، الإسلام دين الدولة...

المصدر: فضيل دليو، «الصحافة المكتوبة في الجزائر بين الأصالة والاغتراب،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٥٥ (أيار/مايو ٢٠٠٠).

الجدول رقم (٦ ـ ٣)
صورة الآخر في مخيلة الذوات المتنافسة (المعرب والمفرنس والإسلامي)

صورة المعرب في مخيلة المفرنس[(١)]	صورة المفرنس في مخيلة المعرب	صورة الآخر في مخيلة الإسلامي: الذات البديلة ـ الأصيلة[(٢)] ١٩٦٢ ـ ١٩٧٨	صورة الآخر في مخيلة الإسلامي: الخطاب الإسلامي ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢
جاهل ـ خشن ـ دموي ـ عنيف ـ متأخر ـ متزمت ـ عميل ـ تقليدي ـ انتهازي ـ بعثي ـ غير وطني.	استفزازي ـ مهلوس ـ مريض نفسياً ـ منفصم ـ دخيل على الحداثة ـ انتهازي ـ مختل ـ معقد ـ رديء التكوين ـ عميل ـ انتقريست[(٣)] ـ غير وطني.	جاهلة ـ ملحدة ـ سيئة التربية ـ مستهزئة ـ غير شريفة ـ وثنية ـ حقيرة ـ عنصرية ـ مغرورة ـ منافقة ـ خبيثة ـ بغيضة ـ مخدوعة ـ فاجرة ـ غبية ـ مستبدة ـ منحلة ـ ماركسية ـ يهودية ـ عميلة ـ مزدكية ـ غير وطنية.	جرثومية ـ أذناب فرنسا ـ صليبية ـ صهيونية ـ حركة ـ حاقدة ـ بغيضة ـ غبية ـ منافقة ـ كريهة ـ جاهلة ـ وسخة ـ مخربة ـ قزمة ـ صعلوكة ـ شاذة ـ رخيصة ـ إباحية ـ جبانة ـ مندسة ـ منحطة ـ موهومة ـ إرهابية ـ مستبدة ـ غير وطنية.

(١) المعرب وحليفه الإسلامي في مخيلة المفرنس: كل معرب هو بعثي وكل بعثي هو إسلامي أصولي ظلامي. والمفرنس حليف الأمازيغي في مخيلة المعرب.

(٢) الذات البديلة للذوات النقيضة المتكونة من المفرنس، المتغرب والمعرب البعثي والماركسي.

الذات الأصيلة: تتخذ من الأصالة وصفاً ومن الإسلام عنواناً.

(٣) انتقريست (Intégriste) المندمج في الثقافة الفرنسية.

المصدر: جمعت معطيات هذا الجدول من: عروس الزبير، «الذات الممزقة بين الأنا والآخر: رؤية حول طبيعة الصراع الثقافي في الجزائر،» **نقد**، العدد ٥ (آب/أغسطس ١٩٨٣)، ص ٨ ـ ٩، ١١ و١٣.

٢ ـ الولاءات الدينية والإثنية وتعنيف الواقع الاجتماعي

تنطلق الحركتان الإسلامية والأمازيغية من تصورين مختلفين، حيث تأخذ الأولى على الدولة غرابتها عن النسيج الثقافي للبلاد وهو عربي إسلامي، بينما تؤاخذها الثانية أساساً على إيغالها في النزعة العربية الإسلامية[(٣٣)]، الأمر

(٣٣) محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٣١.

الذي أثار من جديد مسألة الهوية (عربي/أمازيغي) وتأرجحها بين قطب التفرد الفاصل وقطب وحدة شمولية لا تعير الاختلافات أهمية كبيرة.

أ ـ الولاءات الدينية

إن الجدل المحتدم في الأدبيات التي تعالج التحولات التي اعترت البنية الاجتماعية الجزائرية، يدور اليوم حول المسار الديمقراطي ومصاحباته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وغير خاف أن مفهوم الديمقراطية قد أثار عدداً من الإشكالات بالنسبة للحركات الدينية في الوطن العربي. فمنها من رفضته، ومنها من حاولت المواءمة بينه وبين التراث العربي ـ الإسلامي. فالهرماسي يرى أن الإرث العربي الإسلامي كان وما زال إرثاً مختلطاً، في حين يؤكد عادل حسين أن استخدام مفهوم الديمقراطية في السياق العربي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الموروث السياسي والموروث الاجتماعي للأمة العربية. أما سهير لطفي فترى أن التيار الإسلامي قد ظهر في حقبة السبعينيات وعبر عن خصوصية وعن مضمون إشكالية التغيرات والتحولات التي مر بها المجتمع العربي، وتجسد هذا التيار في شكل حركات اجتماعية مسيسة معارضة، تقدم التراث والثقافة الإسلامية كبديل أيديولوجي لحل مشاكل المجتمع، ولجوء بعض هذه الحركات منذ النصف الثاني من حقبة السبعينيات إلى استخدام أساليب العنف والمواجهة مع السلطة، تعبيراً عن اغترابها عن السلطة والمجتمع، وعن بحثها عن انتماء خارج نطاق السياسة الرسمية للمجتمع، لتجد السند والمبرر لدوافعها في إقامة الدولة الإسلامية على أساس ديني، لفكرة الحاكمية لله. وفضلاً عن ذلك تعتقد سهير لطفي أن اهتمام الشباب بالفكر الإسلامي وقيادته الحركة الإسلامية مرده إلى الفراغ الاجتماعي ـ الثقافي، فضلاً عن تجنيده من طرف بعض الفئات الاجتماعية التي تستخدم الفكر الإسلامي كنداء سياسي يستند إلى تفسير مثالي للعقيدة الإسلامية. وبالإضافة إلى هذا، فإن التيار الإسلامي افتقر بشكل عام إلى الإطار المتكامل لحل أزمة السياق الاجتماعي نتيجة تركيزه على البعد الأخلاقي للإسلام كمحور أساسي في مواجهة أزمة المجتمع وتحدياته[٣٤].

---

(٣٤) اسماعيل قيرة، «الانتلجنسيا في الوطن العربي،» **النصر**، العدد ١، -/٦/١٩٨٧، ص ٥. جاءت هذه الدراسة كتلخيص لأعمال الندوة العربية لعلم الاجتماع التي انعقدت بالقاهرة عام ١٩٨٧، ولقد نشرت هذه الأعمال في كتاب تحت عنوان: **الدين في الوطن العربي**.

وتقترب وجهة نظر سمير أمين هذه من وجهة نظر برهان غليون، فالأول يرى أن فشل الأنظمة الحاكمة في رفع التحديات الحضارية، جعل الحركات الإسلامية تتحول من ملجأ إلى قوة تعبئة للقوى الاجتماعية. أما الثاني فيبين أن نجاح الحركة السلفية ناتج من فشل مشروع الآخر.

وبهذا الخصوص، يذهب الجزائري عمار بلحسن بعيداً في تشخيصه الانفعالي لواقع الحركة الدينية في الجزائر على أنها إجابة المجتمع التقليدي المهمش عن انحطاط الدولة وتفسخ مؤسساتها نتيجة الرشوة و«الحقرة» وفشلها في إدخال وإشراك المواطنين والشعب في الحداثة والتقدم. ولقد أقر بلحسن أن الإسلاميين حركة اجتماعية وثقافية تعبر عن قسم مهم من الشعب، ولكن الدعاة والمثقفين داخلها شعبيون... و«منفصلون عن الزمن». فهو يرى أن قاعدتها شبانية وشعبية وليدة أحياء شعبية، وهي التي تبنت واتخذت المساجد مقراً لتعبيرها عن نفسها وطموحها وهويتها. ثم يعبر عن عدائه الصريح لها ولكل ما هو عربي شرقي بنعته الجهاد بالخرافة والمجتمعات الشرقية بالمتخلفة؟ ويخلص بلحسن من كل هذا إلى القول بأن الحركات الإسلامية شعبية، بل شعبوية وعامية مرتبطة بالعوام والشبان، وفي هذا أيضاً ضعفها وانزلاقها نحو العنف[٣٥]. هذا العنف جعل بعض أمراء الجماعات الإرهابية يؤكدون أن الديمقراطية دين كفر بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وهي عمل كفر دال على فساد معتقد فاعله. أما الشعب الذي يرضى بالقوانين والدساتير التي يأتي بها الحكام فهو كافر وجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله[٣٦].

وعلى النقيض منه يرى بعض الدارسين أن الجماعات المسلحة التكفيرية ليست نبتة أصيلة من صلب الحركة الإسلامية المعاصرة، على رغم خطابها الإسلامي ومحاولة تأصيل نفسها وخياراتها في النصوص الإسلامية، فهي نتاج من إنتاجات القمع والتغريب والفساد وغياب العدالة الاجتماعية أكثر مما هي نتاج من إنتاجات الثقافة والفكر الإسلاميين، إذ القمع الأمني والانسداد السياسي والجهل والتخلف الاقتصادي... معين خصب يثمر كل الأفكار الشاذة والتيارات الغريبة التي أصبحت تنقم على كل شيء وعلى كل إنسان، وتتحول إلى عناصر مدمرة لذواتها ولأوطانها، بحسن أو سوء نية، وإننا نجد

---

(٣٥) بلحسن، «المشروعية والتوترات الثقافية... الدولة والمجتمع والثقافة في الجزائر».

(٣٦) ب. سهيل، «الأموال وراء تكفير الشعب والديمقراطية،» الخبر، العدد ٢٣٥٢، -/-/١٩٩٨، ص ٢.

لهذه الجماعات نظيراً لها يقابلها في كل المدارس الفكرية والسياسية والإثنية والدينية التي تجنح إلى التطرف وحمل السلاح.

وبكلمة أخرى، العنف ليس حصيلة الثقافة الإسلامية أو الدين الإسلامي الذي يجدد على رأس كل خمسين عاماً، كما جاء في السنة النبوية الشريفة، ولكنه حصيلة «النظام الاجتماعي برمته في فترة من تطوره التاريخي» كما يقول المفكر الفرنسي فرانسوا بورغا (F. Burgat)، فالألوية الحمراء في إيطاليا غير الحزب الشيوعي الإيطالي، و«العمل المباشر» (Action directe) غير الحزب الاشتراكي في فرنسا، وجماعة «الكوكلوكس كلان» غير الحزب الجمهوري في أمريكا، بل إن «جنود المعارضة الجزائرية» غير «جبهة القوى الاشتراكية». . .

ولكن ما يجب ملاحظته أن السياقات الديمقراطية واستقرار الأنظمة الغربية ويسرها الاقتصادي هي التي مكنت من القضاء على تلك الجماعات العنيفة من دون كثير عنف. أما في دولنا فإن السياقات الاستبدادية الشاملة وتآكل شرعية الأنظمة الحاكمة والعجز الاقتصادي ثم معالجة العنف بالعنف هو الذي أدى إلى تغذية هذه التيارات. . . فالدولة تمثل كما يقول «بورغا» النموذج في مجال العنف[٣٧].

إن الأمر لا يتعلق بتشخيص واقع الحركة الدينية فقط من منظور شمولي، لأنه من نافلة القول التأكيد أن هذه الحركة تشهد انقسامات داخلية وولاءات متعددة الجوانب أدت إلى ظهور جمعيات وجماعات وأحزاب متصارعة. فالولاء[٣٨] للشيخ والنظرة الحزبية المتعصبة ـ الضيقة تخلق الفرد الذي لا يشاهد أمامه إلا نمط الحياة التظاهري المطبوع بالفساد، ورفض مسلمات النظام النظرية وصيغها العملية النابعة منها، ولا يرى من التنمية إلا جوانبها المعمقة للامساواة والحيف الاجتماعي. وتجدر الإشارة هنا إلى وجود ثلاث نزعات مختلفة ضمن المعارضة الإسلامية:

١ ـ نزعة الجماعات الإسلامية الراديكالية: بأجنحتها الفكرية والسياسية والعسكرية.

---

(٣٧) العالم (شباط/فبراير ١٩٩٩).

(٣٨) يكثر استخدام مفهوم الشيخ في حياتنا اليومية. للتوسع في استخدامات الحداثة في إعادة إنتاج التقليد، انظر: Ahmed Henni, *Le Cheikh et le patron: Usages de la modernité dans la reproduction de la tradition* (Alger: Office des publications universitaires, 1993), pp. 19-37.

٢ ـ نزعة الحركات الإسلامية المعتدلة: بجناحيها المبدئي والانتهازي.

٣ ـ نزعة المستقلين الإسلاميين من مثقفين ومفكرين.

٤ ـ نزعة الإسلاميين المؤيدين والمنظرين للسلطات الاستبدادية.

إن ظلم الواقع الاجتماعي وتهميش وغلق الآفاق أمام بعض الشرائح الاجتماعية قد أفرز تيارات وحركات اجتماعية مناهضة للنظام الذي أصبح عاجزاً أمام التحولات السريعة التي يشهدها المجتمع الجزائري، الأمر الذي يتطلب تغيير هذا الواقع، إلا أن الشيء الذي أريد إثارته هو أن رفض الواقع من أجل تغييره لا بد من أن يستند إلى تصور فكري يقوم على الإقناع ويمكن تحويله إلى واقع. وهذا بطبيعة الحال، يدعم المسار الديمقراطي ويهيئ الظروف الملائمة للتحولات الاجتماعية الكبرى التي ينشدها الشعب الجزائري الذي أثبت التاريخ قدرته على تجاوز المحن والصعاب.

ب ـ الولاءات الإثنية

تعمل الجماعات الاثنية على المحافظة على الحدود التي تفصلها عن الجماعات الأخرى، وتحرص على تقوية التماسك الداخلي بين أعضائها الذين يعتقدون في رابطة الدم واللغة والتاريخ المشترك.

ومهما يكن من أمر الاختلاف بين الدارسين حول تحديد الجماعات الاثنية كظاهرة ثقافية أو بنائية، فإن الأمازيغية تشكل جزءاً لا يتجزأ من الذات المغاربية بما فيها الجزائر، الأمر الذي يجعلها ملكاً للشعب الذي يدرك جيداً أهمية هذا البعد الثقافي ماضياً وحاضراً في تكوين الشخصية الجزائرية المتميزة. بيد أن الأحداث الأخيرة تؤكد لجوء بعض الجماعات والأحزاب والجهات إلى استخدام البعد الإثني (قبائلي، شاوي، ميزابي... الخ) كورقة ضاغطة سواء في المجال السياسي الثقافي أو الاقتصادي.

وبهذا الخصوص تؤكد الشواهد التاريخية والمعطيات الواقعية أن الجزائر قد خبرت أحداث عنف، كانت أشدها بمدينة تيزي وزو[٣٩] عام ١٩٨٠. ولقد حركت هذه الأحداث المسألة الثقافية والهوية الوطنية التي بقيت وراء

---

(٣٩) شهدت ولاية تيزي وزو وبجاية، خلال السنوات الأخيرة، مظاهرات واحتجاجات وإضرابات للمطالبة بدستورية الأمازيغية. ولقد كانت آخر تلك المظاهرات تلك التي حدثت يوم ٢٦/١/١٩٩٤ حيث أشرفت الحركة الثقافية البربرية على تنظيم مسيرة للمطالبة بالاعتراف الرسمي والدستوري للغة الأمازيغية كلغة رسمية.

أبرز أحداث العنف في الجزائر، ثم تلتها من حيث الحجم المسألة التي أصبحت تحتل صدارة الأحداث منذ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨. وبهذا الخصوص يقول محمد حربي: إن انتفاضة تيزي وزو تستهدف الدولة التسلطية وتطرح أمام الجزائريين كل مشكلة الإثنية والحق في التغاير. إن أي عملية إدماج وطني تهمل التنوع، تعرقل وحدة الجزائر التي لا يشك فيها. وإلى جانب هذا يؤكد حربي أننا لا نجد مكاناً في الثقافة السياسية للقيادة الوطنية الجزائرية لاحترام الآخر، سواء بين المتكلمين بالعربية أو المتكلمين بالبربرية. فالنزعة السائدة هي اليعقوبية والتسلطية وميل كل فئة إلى احتكار جهاز الدولة لخدمة مصالحها.

ولا نستطيع أن نغفل في هذا المجال التحليل الذي قدمه نذير معروف للتنوع الثقافي في الجزائر. ولقد قدم معروف في تحليله هذا صورة تبريرية حول هذا التنوع، فأوضح أن عجز النظام السياسي الجزائري عن إنتاج الدولة هو الذي أدى إلى طرح مسألة الهوية في الجزائر بهذه الحدة المبالغ فيها كملجأ سواء كان الأمر يتعلق بالمستويات ما قبل الوطنية أو الوطنية. فهذه العودة نحو قضايا الهوية في المجتمع تمثل بديلاً وتعويضاً من الدولة العاجزة في اتجاه حرفية مرضية، من ذلك مثلاً المواقف المتخذة في ما يتعلق باللغة العربية التي تسمح بتتبع ظهور شرخ خطير في الجسم الاجتماعي، على شكل انقسامات هرمية حادة[٤٠].

وفي المقابل نجد تحليلات أخرى أشمل لم تهمل الجذور التاريخية لهذه النزعة الإثنية ببعدها الشمولي الرافض للآخر، وذلك حتى قبل قيام الدولة الجزائرية الحديثة بنظامها السياسي المعروف.

ولمعرفة الإرهاصات الأولى لهذه النزعة يرجعنا أحمد بن نعمان إلى أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن، والتي بدأها المستشرقون والمبشرون ثم تولى أمرها بعض من تأثروا بأفكارهم من الأهالي ذوي الثقافة الفرنسية، وبخاصة منهم المتأثرون بالأيديولوجية الشيوعية ليعطوها بعداً سياسياً في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٦ ـ ١٩٤٧). فبدأوا بالدفاع عن شعار «الأمة

---

(٤٠) Nadir Marouf, «L'Algérie pluri-culturelle: Droit à la différence et différence du droit,» *Naqd* (Alger), no. 3 (1992), p. 14.

الجزائرية في طور التكوين» من مختلف الفئات الجزائرية بما فيها الأوروبية، معارضين ـ شأنهم في ذلك شأن الشيوعيين الجزائريين آنذاك ـ مفهوم «الأمة الجزائرية» الموجودة قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر، وهو الأمر الذي ساعدهم على تطور نشاطهم بادئ الأمر في فرنسا، كما يؤكد ذلك المؤرخ الجزائري سعيدوني في بحث مطول بعنوان «جذور المد الشعوبي بالجزائر». ثم ترعرعت في كنفها حتى بعد الاستقلال، حيث أنشأت لها بباريس عام ١٩٦٧ مؤسسة ثقافية تؤطرها تحت اسم: الأكاديمية البربرية. وقد أورد أحمد بن نعمان في كتابه **فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر** مجموعة من الوثائق الصادرة عنها بين عامي ١٩٦٧ و١٩٨٧ تفصح عن منحاها العنصري والمعادي للثقافة العربية الإسلامية(٤١).

أما عن مطالب الحركة البربرية الجمعوية داخل الجزائر فيتجاذبها طرفان: يدعو **أحدهما** إلى ترقية لغتي الوطن (الأمازيغية والعربية الجزائرية، وليس الفصحى)(٤٢). بينما يدعو **الثاني** إلى محاربة التعريب وفرض الأمازيغية ولو بقوة الشارع أو السلاح (أحداث تيزي وزو وبجاية منذ عام ١٩٨٠، محاولة تفجير جريدة **المجاهد**، مهاجمة القنصليات الجزائرية بفرنسا...).

وأخيراً، فإن مواقف ومطالب حزب علماني رسمي للحركة البربرية في الجزائر تتمحور أساساً حول رفض قانون الأسرة المستمد من الشريعة الإسلامية، ومعارضة المعارضتين الوطنية والإسلامية، بنعت الأول بالبعثية، والثانية بالأصولية مع حصر صفة «الديمقراطية» فيه والدعوة إلى إلغاء الآخر من الساحة السياسية وحتى الحياة العامة، مبرراً بذلك المقولة الشهيرة لكلوفيس مقصود: «إن العلمانية عندما تستشرس تصبح لاغية لحقوق الإنسان»(٤٣).

وفي حدود هذا التصور العام للحركة الأمازيغية، يمكن التمييز بين أربع نزعات مختلفة ضمن المعارضة البربرية.

أ ـ نزعة التعددية الثقافية.

---

(٤١) أحمد بن نعمان، **فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر: الخلفيات، الأهداف، الوسائل، البدائل** (الجزائر: منشورات دحلب، ١٩٩١)، ص ١١٩ ـ ١٤٢.

(٤٢) انظر تقرير الملتقى الأول للتجربة البربرية المنعقد في تيزي وزو، صيف ١٩٨٠.

(٤٣) برنامج «أجندة» على قناة MBC، ١٩٩٩/٥/٢١.

ب ـ نزعة الإحياء الأمازيغي العرقية.

ج ـ نزعة دمقرطة الحياة السياسية.

د ـ نزعة شعبية ائتلافية.

تنطلق النزعة الأولى من فكرة التعددية الثقافية وضرورة الاعتراف الرسمي بحق الأقلية في الاحتفاظ بلغتها وثقافتها. وتتجسد هذه المطالب في جوانب كثيرة من حياتنا (إنشاء إذاعة ناطقة باللغة الأمازيغية، تقديم نشرات إخبارية تلفزيونية موجزة. . .).

ومن ناحية أخرى، تمثل النزعة الثانية النزعة الأكثر تطرفاً، حيث يطالب أنصارها بمحاربة سياسة التعريب، وينظرون إلى اللغة العربية على أنها لغة أجنبية ويركزون على التمركز العرقي والإحياء الأمازيغي. ولقد أصبح شائعاً أن مشروع أنصار هذا التيار النخبوي يرتكز على نقطتين هما:

ـ العرب المسلمون كانوا مستعمرين ولم يكونوا مبشرين ولا فاتحين، ومن ثمة فإن اللغة العربية قد فرضت عليهم قسراً والإسلام دين غريب عليهم.

ـ الفرنسيون والمجال الفرانكوفوني عامة أقرب إليهم من المجال العربي الإسلامي، مما أوجب كتابة لغتهم بالأحرف اللاتينية، وفرض هيمنة لهجة تيزي وزو على حساب اللهجات الأخرى (البجاوية، الشاوية، الترقية، الميزابية. . .)، التي يفضل أغلبية أهلها الكتابة بالأحرف العربية. وليس سراً أن الفرنسيين كانوا ولا يزالون أول من غذى هذه النزعة المتطرفة المؤهلة لحمل السلاح، وكتابا الباحثين الجزائريين الأمازيغيين: أحمد بن نعمان **فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر**. . وعثمان سعدي **عروبة الجزائر عبر التاريخ**. . مليئان بالشهادات الحية والوثائق التاريخية التي تؤكد عمق الدور الفرنسي في طبخ المسألة الأمازيغية وتحويلها إلى قنبلة موقوتة في نسيج وحدة المجتمع الجزائري.

أما مؤيدو النزعة الثالثة فيركزون على مسألة الديمقراطية، لأنهم يعتبرون أن مشاكل اللغة والثقافة لا تمثل مسائل تهم الدولة بقدر ما تهم تفاعل القوى الاجتماعية التي يمكن أن تلعب فيه الدولة دور الوسيط لا دور المراقب.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى تيار آخر في المحيط الأمازيغي يتوزع بين المعارضة والمساندة وهو في أساسه شعبي يضم عامة الناس والنشطين من

الوطنيين والإسلاميين الذين هم، وبخلاف سابقيهم، أحرص على الارتباط بالمجال العربي الإسلامي، وعلى استخدام اللغة والحروف العربية عند رسم الأمازيغية، ويعتبرون انتماءهم إلى قبائل الأمازيغ نوعاً من الخصوصية الثقافية التي تدخل في تكوين عناصر تاريخ شمال افريقيا، ولا يمثل بالضرورة حساسية وعداء للعروبة والتعريب، فضلاً عن الإسلام. وعلى رغم ما حققته الحركة البربرية من مكاسب مثل إنشاء إذاعة ناطقة بالأمازيغية وتقديم موجز إخباري تلفزيوني يومياً، وظهور أحزاب وجمعيات تدعو إلى تبوؤ الأمازيغية مكانتها على الساحة الوطنية، فإن حدة هذه المطالب تزداد أثناء الظروف الصعبة التي تواجه البلاد.

يتضح إذن مما سبق، أن المداخل المختلفة في تفسير العلاقة بين الولاءات الجزئية وبين انسجامية المجتمع يمكن تناولها من خلال ثلاث رؤى هي: الرؤية الماكروبنيوية، والرؤية التناقضية، والرؤية التعددية.

تنطلق الرؤية الماكروبنيوية أساساً من تخلف المجتمع وتأجج حركات الاحتجاج والمعارضة التي تتجلى في عدد من الصور والآثار أهمها: التعصب الديني والعرقي، الحروب، التخريب، عدم الاستقرار. أما الرؤية التناقضية فتنطلق من التعارض بين مصالح مختلف الفئات الاجتماعية ونضالها من أجل تحقيق أهداف فرعية أو مجتمعية، في حين تركز الرؤية التعددية على: التعددية الاثنية، الديمقراطية، تكافؤ الفرص.

وفي الوقت نفسه يعترف الباحثون بأن تأجج الولاءات بشكلها المعاصر يميل إلى خلق الأزمات وتعنيف الواقع الاجتماعي.

وتجدر الإشارة في الأخير، إلى أن الأزمة الجزائرية التي حددت أعلاه من قبل بعض الدارسين في أنماط اقتصادية وقيمية وسياسية وإدارية أولاً، ثم في أنماط ثقافية وإثنية ودينية ثانياً، لا يمكن حلها دون حل مشكل «الشرعية»، التي تعتبر في تقديرنا المحرك الأساسي للأزمة الجزائرية منذ الاستقلال ومفتاح «الثقة» الغائبة بين الحاكم والمحكوم. ولن يتسنى ذلك إلا بالتخلي أولاً وقبل كل شيء عن الحيل المؤسساتية لتجاوزها أو استعمال القوة لفرضها.

الفصــل السابــع

البنية الاقتصادية والتحول الديمقراطي

من بين القضايا التي أثيرت في تحليلاتنا للبنيتين الاجتماعية والثقافية، مسألة تعددية البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، وما تنطوي عليه هذه التعددية من تجاور وتناقض بعض المكونات الأساسية لهذا البناء. ولعل من أهم المقولات التي طرحناها حول خصوصية مجتمعنا، هي تلك المتصلة بتداخل أو تمفصل الأشكال المتعددة للإنتاج، باعتبارها وجهاً من وجوه التعددية ومكوناً أساسياً من المكونات الراهنة للبنية الاجتماعية الجزائرية. والمتتبع لتاريخ الجزائر الحديث يستطيع أن يكتشف بوضوح جوهر هذه التعددية، وجوهر الخصوصية المرتبطة بمكوناتها. فعن المجتمع الجزائري قبل دخول الاستعمار الفرنسي، يقدم كل من فالنسي (Valensi) وغاليسو (Gallisso) أطروحتين متعارضتين: تعطي **الأولى** الأولوية لوضع متجمد مع تجاهل التوترات والتناقضات، وتركز في وصفها للبنية الاجتماعية الجزائرية قبل الاستعمار على ركود القوى الإنتاجية. أما الأطروحة **الثانية** فتعطي الأولوية للتناقضات على حساب البقايا العتيقة، وتصف هذه البنية في ضوء نمو القوى الإنتاجية وانقسام المجتمع الجزائري إلى طبقات.

وبهذا الخصوص، يشير غاليسو إلى أن المجتمع الجزائري ما قبل عام ١٨٣٠، كان مجتمعاً إقطاعياً يتميز من الإقطاع الأوروبي بوصفه إقطاع قيادة، في حين أن ما كتبه ماركس عن «النسق العقاري في الجزائر» يؤكد الطابع غير الإقطاعي للجزائر قبل الاستعمار.

والجديد في الأمر، في وصف خصوصية التطور التاريخي، هو ما يشير إليه عبد القادر جغلول، من أن عملية السيطرة على التكوين الاجتماعي في الجزائر، قد انطلقت منذ القرن السادس عشر، مع تغلغل الرأسمالية التجارية

الأوروبية وتجارة النقل، الأمر الذي سمح بتحول الجزائر إلى مصدر للتراكم البدائي الرأسمالي بالنسبة للبرجوازية الأوروبية. أما مغنية الأزرق، فترى أن أسلوب الإنتاج الجزائري قبل عام ١٨٣٠، يظهر أوجه تماثل قليلة مع التشكيلات الاقتصادية «السابقة على الرأسمالية» من جهة، وإقامة الأتراك علاقات إقطاعية وإجبار الشعب على أن ينتج ما يكفي لتمكينهم من تثبيت شروط سيطرتهم من جهة أخرى.

وفي الوقت نفسه، يؤكد بعض المهتمين بتطور المجتمع الجزائري، أن فترة الاستعمار الفرنسي تميزت بمصادرة الأرض وظهور الزراعة الرأسمالية واتساع الاقتصاد النقدي وإفقار القبائل وفقدان الأرستقراطية لسلطتها ومكانتها وثروتها، في حين فقد الفلاحون حق الإنتاج. وعمل الاستعمار على استغلال السكان من خلال تحطيم أسسهم ذاتها. والواقع أن هذه العملية نفسها كادت تدمر وحدة القربى داخل القبائل، ولكنها أحدثت بين الجزائريين الوعي بوحدة المصير، واستطاعت في النهاية أن تتخطى انقسامات ذات طبيعة اقتصادية ـ اجتماعية وايديولوجية.

وإذا كان المجتمع الجزائري في العهد الاستعماري يشار إليه على أنه مجتمع مزدوج، بسبب تعايش قطاع اقتصادي على درجة عالية من الحداثة يملكه المستعمرون، وقطاع تقليدي فقير يملكه السكان المحليون، فإنه اليوم يتألف من العديد من أساليب الإنتاج ذات الأهمية غير المتكافئة، والتي ـ في تفاعلها ـ تؤثر في علاقات الإنتاج الاجتماعية على نحو غير متكافئ.

وعلى الرغم من أن هناك ثلاثة أنماط من التنظيم الاقتصادي في الجزائر: عام، وخاص، ومسير ذاتياً، إلا أن التأكيد ـ وإلى اليوم ـ يتمحور حول غلبة القطاع العام، وتملك الدولة لقوة العمل عن طريق تحديد الأجور. مع الأخذ بعين الاعتبار أن القطاع المسير ذاتياً يعد من الناحية النظرية منفصلاً عن القطاع العام، إلا أنه مختلط معه من الناحية العملية. وهنا يقترب تحليلنا الذي يصور الاقتصاد الجزائري من المنظور المتعدد الأنماط مع وجود نمط مهيمن ورائد للعلاقات الإنتاجية فيه، وذلك على رغم التسارع الملحوظ في عملية الخوصصة وإعطاء وزن كبير للقطاع الخاص.

والجدير بالذكر، أن هيمنة القطاع العام ترتبط بوظائفه التوحيدية التكاملية ودوره كقوة محركة، ويتمثل هذا النمط في رأسمالية الدولة الجزائرية

التي تحاول الاندماج في النسق الرأسمالي منذ بداية تسعينيات القرن العشرين. ومن المؤكد في هذا السياق، أن القول بهيمنة القطاع العام لا ينفي إطلاقاً التأثيرات الحاسمة التي تمارسها البنية الفوقية وفي مقدمتها النسق السياسي الذي يلعب أدواراً حاسمة في تحديد البنية الفوقية وفي مقدمتها النسق السياسي الذي يلعب أدواراً حاسمة في تحديد البنية الاجتماعية الجزائرية. فالدولة هنا هي منظمة كل شيء، ولا تكاد تفلت من يدها صغيرة ولا كبيرة، حيث تبذل جهوداً مستميتة للسيطرة على تعددية البناء الاجتماعي وتناقضاته، على رغم ما نلحظه في السنوات الأخيرة من تخليها ـ مرغمة لعجزها ـ عن القيام ببعض الوظائف والأدوار الاجتماعية (توفير العمل والسكن).

ولعل الإشكالية الكبرى التي تطرح نفسها منذ البداية حول توصيف البنية الاقتصادية للجزائر، تتعلق بتعدد الأساليب الإنتاجية المتعايشة وتحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد رسمي تتحكم فيه الدولة، إلى اقتصاد تلعب فيه الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية دوراً متزايداً في مجالات التشغيل والإنتاج. لهذا نجد من المناسب أن نناقش في هذا الفصل طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري وتركيبته وإدارته، إلى جانب تبادل العلاقات الاقتصادية والآفاق المفتوحة بالنسبة إلى الإنسان الجزائري من أجل تأمين شروط بقائه وتقدمه المادي.

أولاً: طبيعة الاقتصاد الجزائري

تعاني بنية الاقتصاد الجزائري من نقائص واختلالات هيكلية ترتبط بعدم تنويع الصادرات والإجراءات الحمائية للتجارة الخارجية، وغياب نسبة صرف حقيقية وعدم قابلية تحويل الدينار... الخ. فمن المعلوم أن ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات يجعله معرضاً لهزات عنيفة بفعل عوامل خارجية. وهذا يعني أن قطاع المحروقات في الجزائر يساهم في تحقيق نوع من التوازن في نسب الصرف الحقيقية، لكنه أيضاً يمكن أن يؤثر فيه بصورة كبيرة بفعل تقلبات الأسعار.

وفي تقدير اختصاصيي صندوق النقد الدولي، فإن لجوء الجزائر إلى تحرير التجارة الخارجية يساهم بإيجابية في التأثير في العوامل الثلاثة التالية: نسب الصرف الحقيقية، وتنويع الصادرات، بالإضافة إلى حماية التجارة.

وتزداد احتمالية هذه الإيجابية إذا ما صاحب ذلك تنويع في الصادرات المرتبطة حالياً بنسبة ٩٧ بالمئة بالمحروقات، تمشياً مع الأطروحة القائلة بأنه كلما تقلصت الإجراءات الحمائية تحسنت مستويات العوامل المشار إليها أعلاه، وتدعمت القدرة التنافسية التي يجب أن تصحبها إجراءات تحفيزية للاستثمار خارج نطاق الصادرات النفطية.

وهكذا يتضح أن خاصية بنية الاقتصاد الجزائري خلال العشرية الحالية ـ نهاية القرن ـ هي هيمنة قطاع المحروقات، وتبعية الاقتصاد لهذا القطاع الاستراتيجي، حيث تشير آخر دراسة لصندوق النقد الدولي عن الجزائر، إلى أن هذه الأخيرة من بين الدول المندرجة في إطار «الأسواق الصاعدة» التي يبقى فيها قطاع المحروقات يمثل نسبة كبيرة جداً من قيمة الصادرات والناتج الوطني الخام. فالمحروقات تمثل وفق آخر الإحصاءات (حزيران/يونيو ١٩٩٩) ما يعادل ٩٦ بالمئة من إجمالي الصادرات، بينما لا تمثل سوى ٢٥ بالمئة في اندونيسيا، و١٥ بالمئة في المكسيك، و١٧ بالمئة في فنزويلا، وهي الدول التي شرعت في بناء نسيجها الصناعي في بداية السبعينيات على غرار الجزائر. ولذلك يبقى قطاع المحروقات في الجزائر هو أنشط القطاعات بنسبة نمو تتراوح ما بين ٦ بالمئة و٨ بالمئة خلال العشرية الحالية. وعلى رغم الجهود التي تبذلها الحكومات المتتالية منذ بداية عام ١٩٩٠ لدعم نسب النمو في القطاعات خارج المحروقات، إلا أن عام ١٩٩٨ مثل أقل من ٥ بالمئة من قيمة الصادرات، وبعيداً عن قيمة المليارَيْ دولار المحددة من قبل الحكومة.

فلا عجب، إذن، أن تجعل هذه الوضعية الاقتصاد الجزائري معرضاً لهزات وصدمات خارجية، مما يتسبب في خسائر مهمة بسبب عدم الاستقرار على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي، وعلى مضاعفة العجز في الموازنة الذي فاق ٦٠ مليار دينار، وهو ما يتطلب الحد من الإنفاق الخارجي، فقلة الاستثمارات وارتباط العائدات بأسعار المحروقات تؤثر سلباً في الموازنة الجبائية، كما تؤثر تقلبات أسعار البترول في تفاقم الديون الداخلية والخارجية، مما يقلص من هامش الحركة في مجال السياسات الاقتصادية المنتهجة. فارتفاع خدمات الديون جعلت الجزائر مضطرة إلى إنفاق ما بين ٣٠ بالمئة إلى ٥٠ من مداخيلها سنوياً لدفع خدمات الديون التي تمثل ٤٥ بالمئة عام ١٩٩٩، فيما تضطر إلى دفع ٣٣,٥ مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، وهي قيمة تفوق أصل الديون الخارجية المقدرة بأكثر من ٣٢ مليار

دولار[1]. وهذا الواقع يدحض بشكل واضح توقعات خبراء صندوق النقد الدولي، حيث تدعمت هيمنة قطاع النفط، وتفاقمت المديونية، كما تزايدت معدلات البطالة.

ولتوصيف بنية وطبيعة الاقتصاد الجزائري أكثر، نشير إلى أن الشواهد الواقعية تجمع على أن معدلات البطالة تشهد ارتفاعاً كبيراً، جراء تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي، إذ وصلت نسبتها إلى ما يفوق ٢٩ بالمئة. واستناداً لإحصاءات الديوان الوطني للإحصاء، فإن ثلث اليد العاملة المقدرة بـ ٧,٣ مليون نسمة، لا تتوفر على منصب عمل؛ أي أن نحو ٢,٦ مليون نسمة لا يعملون.

وإذا أردنا التدقيق في بنية البطالة، نجد أنها تتوزع بين نوعين:

١ ـ بطالة الإدماج، وتعني أولئك الذين لم يسبق لهم العمل من قبل، وتقدر نسبتهم بـ ٧٦ بالمئة.

٢ ـ بطالة إعادة الإدماج، وتعني أولئك الذين فقدوا مناصب عملهم الأول، وتقدر نسبتهم بـ ٢٤ بالمئة. من بين هذه النسبة الأخيرة نجد أن ٣١ بالمئة كانوا يعملون في قطاع البناء والأشغال العمومية، ويعود سبب فقدهم لعملهم السابق إلى سياسة تقليص العمالة وحل الكثير من المؤسسات التابعة للقطاع. وهي السياسة الاقتصادية نفسها المتبعة لـ «ترشيد» الاقتصاد الجزائري بناءً على ما تنص عليه توجهات الدوائر المالية العالمية (صندوق النقد الدولي). وهذا ما تؤكده نسبة ٧٠ بالمئة من أسباب بطالة إعادة الإدماج التي تعود إلى عمليات إعادة هيكلة المؤسسات وتطبيق ترتيبات المرونة عن طريق عقود قصيرة المدى، إذ انه من شأن مثل هذه العقود أنها لا تضمن عملاً دائماً لمتعاقديها. والملاحظة اللافتة للانتباه هي أن نسبة البطالة لا تقتصر على القطاع العام (٥٢ بالمئة)، الذي يشهد إفلاساً وحلاً لمؤسساته أو تقليصاً لعدد عماله؛ وإنما مست أيضاً القطاع الخاص، إذ يعرف بدوره نسبة بطالة عالية تصل إلى ٤٨ بالمئة؛ ويعود السبب في ذلك إلى نقص الخبرة من جهة، وإلى التسرع وعدم الاستقرار من جهة أخرى. وحسب المركز نفسه فإن ظاهرة البطالة تنتشر بنسبة أكبر لدى فئة الذكور، كما أنها لا تمس فئة غير المؤهلين فحسب، بل تشمل

(١) الخبر (الجزائر)، ١٩٩٩/٩/٢٨، ص ٢.

أيضاً ذوي الشهادات بما في ذلك خريجو الجامعات، وترتفع نسبتها في الوسط الحضري عنها في الوسط الريفي؛ وتتأكد هذه الخاصية الأخيرة أكثر في ظل الهجرة الإجبارية الواسعة للريف الجزائري مع استفحال ظاهرة العنف المسلح[٢].

وإذا كانت أعلى نسبة للبطالة تتشكل من شباب المدن والحاصلين على شهادات جامعية، فلأن مثل هذه الفئات من المتكونين تكويناً عالياً يصعب عليها الحصول على منصب عمل، في حين يسهل على ذوي التكوين الأولي أو عديميه الالتحاق بالقطاع غير الرسمي كعمال أحرار أو حرفيين أو مستخدمين في المنازل. وهذا ما يبرر توسع نطاق الاقتصاد الهامشي، ومساهمته في تلبية حاجيات الكثير من الجزائريين. وفي هذا الإطار أجري العديد من الدراسات التي خلصت جميعها إلى أن الفئات الاجتماعية التي تعيش في أحضان الاقتصاد غير الرسمي تتزايد بوتيرة عالية في المجتمع الجزائري الذي تشغل فيه هذه الفئات مساحات ومناطق واسعة ضمن الخريطة الطبقية. وهناك شواهد عديدة أخرى تشير إلى اتساع نطاق المهن غير الرسمية وتغلغلها في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، باعتبارها أداة للتغير الاقتصادي والاجتماعي، والحل الملائم لمشكلة البطالة، بعد القصور الواضح الذي أصاب مختلف الأنساق المشكلة للقطاع الرسمي[٣].

وفي محاولة لوقف زحف ظاهرة البطالة أو التقليل من حدتها بادرت السلطات المسؤولة بوضع ترتيبات مختلفة، من بينها إنشاء مؤسسات صغيرة وفتح المجال لتشغيل مؤقت؛ لكنها لم تفلح في إحداث أي نمو حقيقي. وتبين بما لا يدع مجالاً للشك صعوبة القضاء على البطالة أو حتى التقليص من حجمها الكبير الذي أصبح هيكلياً، ما دامت لا تطرح الحلول الجذرية لذلك. وفي هذا السياق وبالتنسيق مع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة جاءت مبادرة ما يعرف بـ «التكوين التحويلي» (للتخفيف من حدة بطالة إعادة الإدماج)، حيث يتم إعادة تكوين العمال المسرحين بمراكز التكوين المهني المنتشرة عبر التراب الوطني، وتبقى هذه المبادرة ـ نظراً لحداثتها ـ في حاجة

---

(٢) الخبر، العدد ٢٢٧٦، -/٢/١٩٩٩.

(٣) Ahmed Henni, *Essai sur l'économie parallèle: Cas de L'Algérie,* collection économie ([Algiers]: ENAG éditions, 1991), pp. 15-25.

إلى اختبار ميداني، واستناداً للواقع المعيش فأغلب الظن أنهم سيمثلون (كغيرهم) احتياطياً لنسبة البطالة الراهنة؛ لتزداد المشكلة تفاقماً. وهنا يجب الاعتراف بأن مثل هذه الحلول المؤقتة نادراً ما تؤدي إلى خلق مناصب دائمة، حيث تطلعنا وسائل الإعلام المختلفة والتقارير المتخصصة بما يفيد ذلك، ففي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٦ تحصل ٢ بالمئة من بين ٧٣٢ ألف منصب عمل التي تم إنشاؤها في إطار تلك السياسة على مناصب عمل دائمة، وهي نتيجة بعيدة عن التوقعات التي قدرت النسبة بـ ١٠ بالمئة[٤].

واللافت للنظر، أن الاقتصاد الجزائري وصف في السبعينيات بأنه من بين الاقتصادات الأكثر تطوراً في التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الطرفية، ومعروف أن الجزائر ذات تقليد تاريخي قائم على تنظيم الدولة المكثف للاقتصاد وحماية العمل، إلا أن هذا الاتجاه قد أعيق، وتحديداً منذ بداية التسعينيات، عن طريق التوجه الليبرالي القاضي بتركيز استراتيجيته على الرأسمال الكثيف وليس العمل. ولقد أدى هذا الوضع منذ بداية التسعينيات إلى زيادة البطالة وانخفاض كبير في الأجور الحقيقية. وأفرز أمرين متلازمين: يتجلى **أولهما**، في التحول نحو العمالة غير الرسمية وتكاثر الأنشطة الهامشية، **والثاني**، يتعلق بما يترتب على هذه القضية من إضعاف لدور الدولة في حماية العمالة. وعلى هذا يمكن وصف حالة الطبقة العاملة في الجزائر مع بداية التسعينيات بوجود اتجاهين متناقضين: **أحدهما** ينبع من تقليد الدولانية التي أنتج اقتصاداً ريعياً. **والثاني**، يركز على المجهودات التي بذلت مؤخراً بغية تحفيز الرأس المال المسبب للنمو السريع.

١ ـ الاقتصاد الجزائري، هل هو اقتصاد ريعي أم إنتاجي؟

يتضح مما سبق أن الاقتصاد الجزائري الذي يتوسع في شقه غير الرسمي، قد أصبح أكثر فأكثر اقتصاداً تابعاً للخارج باعتماده أولاً على العائدات النفطية، والإهمال الواضح للقطاع الفلاحي أساساً، والإنتاج الوطني خارج المحروقات عموماً.

وعلى الرغم من الأهمية التي تكتسيها المحروقات في المساهمة في توفير

(٤) الخبر، ٩/٢/١٩٩٩.

النقد الأجنبي اللازم لتلبية الحاجة الضرورية للاقتصاد الجزائري، إلا أن ارتباطها الوثيق والمباشر بتقلبات السوق الدولية، يجعل الاعتماد الكامل عليها أمراً محفوفاً بالمخاطر، وتبقى أهميتها مرهونة باستمرار بتدفق الريع الاقتصادي، والمستوى الذي يبلغه في تلبية حاجات الإنفاق العام والمحافظة على هذا المستوى. والحاصل أن ريع المحروقات هو الذي يغطي متطلبات الاقتصاد وتلبية حاجاته الآنية والمستقبلية، وذلك بـ:

- تمويل الاستثمارات الجديدة.
- صيانة البنية الأساسية وترميمها.
- مواجهة حاجة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.
- الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر.
- مواجهة احتياجات الإنفاق العام.

إن الاعتماد على عائدات النفط التي تعرف تراجعاً كبيراً، إلى جانب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعرفها الجزائر، ستجعل الاقتصاد الجزائري اقتصاداً ريعياً أحادياً. ومما يزيد في خطورة هذا الوضع الزيادة السكانية التي بلغت ٢,٨ بالمئة إلى غاية التسعينيات، ولكنها بدأت في التراجع البين، وانعدام البنية التحتية المتطورة أو الملائمة التي تتيح إعادة الهيكلة بكلفة معقولة، إلى جانب ندرة رؤوس الأموال. كل هذا يدفع إلى مزيد من التبعية للخارج، ويصعب عندها تصور حدوث تغيير هيكلي في البنية الاقتصادية، دون إثارة هزات اقتصادية واجتماعية، تكون عنيفة أحياناً وقد تأخذ أبعاداً خطيرة أحياناً أخرى، طالما أن السياسات المسماة بالتكيف الهيكلي تخضع في أساسها لمنطق واحد هو إتاحة الفرصة للبلدان المدينة لضمان الاستمرار في دفع خدمة الديون، مهما كان الثمن. فالقيد المفروض عليها ذو طبيعة خارجية، وهو الذي يحدد سياسات الإصلاح وإعادة الهيكلة العميقة للنظم الإنتاجية. والهدف من ذلك كله هو تصحيح الاختلالات الاقتصادية والمالية، لتفادي الخطر الذي يهدد البلدان الدائنة والمدينة على حد سواء، ألا وهو خطر التوقف عن دفع مستحقات المديونية. وهنا يجب التوقف عند هذه النقطة لإيضاح التكاليف الاقتصادية التي تتحملها البلاد نتيجة هذه السياسة ـ التكيف الهيكلي ـ المفروضة.

ونتيجة ذلك بالدرجة الأولى، فقد شهد الاقتصاد الجزائري انخفاضاً متواصلاً لمعدلات النمو، حيث نزلت إلى ما دون الصفر في كثير من السنين، وانخفاض مصادر التمويل الناجمة عن التصدير وغياب الاستثمار اللازم لتكوين رأس المال وإعادة العملية الإنتاجية، وكلها مؤشرات لاقتصاد تطبعه ملامح الوهن والعياء. وهكذا بدأت الاختلالات تتفاقم نتيجة ضعف النظام الاقتصادي، الذي نتج منه تهديد صريح للقدرة الشرائية للمواطنين، مما هدد مستوى معيشة الفئات الاجتماعية الدنيا. وهكذا اتسع نطاق الفئات الفقيرة، وازدادت الفوارق بين الطبقات الاجتماعية... فقد ساهم الانهيار المستمر في متوسط معدل النمو في تدنّ محسوس غوواضح لحجم الاستثمار، فبعد أن كان هذا الأخير يفوق ١٣ بالمئة في المعدل السنوي خلال فترة السبعينيات، بدأت هذه النسبة تتراجع بشكل واضح بعد ذلك، بحيث لم تعد الجزائر من الناحية العملية تستثمر على الإطلاق منذ منتصف الثمانينيات، حين بدأت أسعار البترول تخبر هبوطاً حاداً أثر بشكل كبير في عائداتها.

وللتذكير فإن المحروقات تمثل ما يزيد على ٩٠ بالمئة من إجمالي الصادرات، وقد كانت تمثل ٩٨ بالمئة من إجمالي الصادرات عام ١٩٨٠؛ كما عرف معدل النمو بدوره تذبذباً واضحاً، فبعدما كان بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ مرتفعاً، حيث بلغ على سبيل المثال معدل ١٥ بالمئة عام ١٩٨٤، بدأ في التباطؤ ابتداءً من عام ١٩٨٥ حيث بلغ نسبة ٤,٣ بالمئة بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦، واستمر غالباً في تراجعه بعد ذلك.

إن هذه التقلبات التي خبرتها معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المترتبة على اتباع سياسات التصحيح الهيكلي، تركت بصماتها السلبية من خلال تكريس التبعية بالاعتماد شبه الكلي على الخارج، وتزداد حدة التبعية أكثر عندما يكون الاعتماد ـ كما أكدنا ـ على مصدر غير مأمون في توفير العملة الصعبة (النقد الأجنبي) اللازم للتنمية، وإهمال المصادر الأكثر أماناً في توفير ما تحتاجه التنمية المستقلة والمتمثل أساساً في العمل المنتج واستغلال الأرض، والجزائر تتوفر على أرض فلاحية خصبة وموارد بشرية هائلة.

إن الاستمرار في دفع متطلبات المديونية (تسديد + خدمة) المتفاقمة باستمرار، والتكفل بالإدارة الدائمة لتجديد القوى العاملة في ظل التهديد غير المباشر لحدوث اضطرابات اجتماعية، يكشف عن استحالة التوفيق بين

الضرورتين: مسألة المديونية الثقيلة من جهة، واحتياجات تجدد القوى العاملة من جهة أخرى؛ في ظل عجز في ميزان المدفوعات، حيث تفيد معطيات الواقع أنه لم يعد أمام الدولة من خيار سوى التضحية بمصالح العمال وكل الفئات الاجتماعية الدنيا.

إن هذا الوضع الاقتصادي المتردي يتطلب البحث عن البدائل الممكنة لاستغلال الثروة البشرية والطبيعية التي تزخر بها الجزائر والاعتماد على الذات وترشيد استخدامات الموارد وفق خطة تنموية عقلانية، تستهدف تغيير بنيان الاقتصاد الوطني المشوه.

وإذا كان البعض يتحدث عن تقريب الفجوة بين قطاعات الاقتصاد الوطني بفروعها المختلفة، المتطورة منها والمتخلفة، واللارسمية؛ فإن تنمية القطاعات الصناعية والزراعية أصبحت ضرورة ملحة من أجل إشباع الحاجات الأساسية للسكان، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل والاستفادة النسبية العادلة من مردود النمو والتقدم الاقتصادي. وغير خاف، أن هذا المسعى يرتبط على نحو لا ينفصم بالتجنيد وخلق فرص العمل والاستثمار، وتوسيع دائرة المشاركة لوضع الأسس المتينة لخلق المؤسسات الديمقراطية التي تكفل تحقيق مشاركة أغلبية الشعب في العمل التنموي المستقل ـ المتوجه نحو الداخل.

٢ ـ الاقتصاد الجزائري بين الاستقلالية والتبعية

تؤكد الشواهد التاريخية والمعطيات الواقعية أن سياسة تصنيع الصناعة التي انتهجتها الجزائر خلال النصف الثاني من الستينيات وعقد السبعينيات، قد حققت نتائج مثيرة للإعجاب في بدايتها. ففي القطاع الصناعي تم خلق بناء تحتي صناعي ينتج الصلب والمحركات والآلات، فضلاً عن الصناعات البتروكيميائية والميكانيكية والإلكترونية. وقد أثبتت هذه التجربة الطموحة التحرر النسبي للاقتصاد الجزائري، وبناء مؤسسات وطنية، وارتفاع معدلات الاستثمار التي فاقت ٢٠ مليار دولار، إلى جانب الأهمية التي اكتستها سياسات التسيير الاشتراكي، على غرار التسيير الذاتي والثورة الزراعية في المجال الفلاحي(٥). ولكن مع مرور الزمن اتضحت بعض سلبياتها الهيكلية،

---

(٥) مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير السياسي**، ترجمة سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ١٢ ـ ١٣.

وبخاصة في القطاع الزراعي (تدني المردودية وندرة المواد الاستهلاكية والمواد الغذائية)، وقطاع البناء وقطاع الري من جهة، وعلى مستوى الأداء والفاعلية من جهة ثانية، مشكلة قاعدة العجز الذي حاول مسيرو الاقتصاد الجزائري إصلاحه دون جدوى في المرحلة الموالية.

أما خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٠، فقد شهدت الجزائر إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية، حيث انخفض النمو بدرجة كبيرة، وارتفع حجم البطالة والتضخم ووصلت المديونية إلى مستوى عال. ثم جاءت مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية الجزائرية، بعد فشل الإصلاحات الاقتصادية، وتعثر إعادة الهيكلة العضوية والمالية، والتي أدت إلى تفاقم الأزمة، بالإضافة إلى انهيار سعر البترول عام ١٩٨٦، والذي يعتبر المصدر الوحيد لمداخيل الجزائر من العملة الصعبة، مما أدى إلى خلق ثغرة على مستوى الاقتصاد الوطني.

ومع فشل الإصلاحات الاقتصادية في أداء المهمة والأهداف المرجوة منها، تأكد عدم جدوى هذه السياسة التي تسببت في إفلاس معظم المؤسسات في بداية التسعينيات، الأمر الذي جعل الجزائر تلجأ إلى الهيئات المالية الدولية التي كانت ترفض التعامل معها من قبل، بسبب الشروط التي تفرضها هذه الهيئات على الدول النامية، وكذلك خشية المساس بسيادتها الوطنية واستقلالها السياسي.

ونظراً للعوامل الداخلية التي عرفتها الجزائر، على غرار كثير من دول البلدان النامية ذات الاقتصاد الموجه، وكذلك العوامل الخارجية التي تمثل ضغطاً على أصحاب القرار في تلك البلدان، فقد بدأت الجزائر تتوجه تدريجياً نحو اقتصاد السوق، وبالتالي تحرير الاقتصاد والمعاملات التجارية. وهكذا، ومنذ عام ١٩٨٩ تاريخ إقرار التعددية، بدأت أول خطوات تحرير التجارة الخارجية والاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتقليص أعداد السلع الاستراتيجية والضرورية التي تحدد الدولة سوقاً سعرية لها.

هذا، وقد استهدفت المرحلة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤) إكمال إصلاح المؤسسات العامة التي يسنح لها بالاستقلال الكامل في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية، على أساس قواعد السوق والربحية الاقتصادية والمالية، وحرية وضع

الأسعار وتخفيض التكلفة، وإعطاء المؤسسات مرونة أكبر في استخدام موارد النقد الأجنبي، وعدم تقييدها بقنوات محددة سلفاً لتسويق المنتجات. أضف إلى ذلك، إقرار مشاركة القطاع الخاص في نشاط التجارة الخارجية بإعطائه حق استيراد مستلزمات نشاطه الإنتاجي.

وفي هذه المرحلة فتح الباب على مصراعيه للاستثمارات الأجنبية التي لم تجد البيئة المستقرة، فاقتصر نشاطها على بعض القطاعات ـ المضمونة ـ كقطاع المحروقات. كما تزايدت المديونية الخارجية، حيث وصلت خدمة الديون وحدها خلال عام ١٩٨٩ إلى ٤١ بالمئة من المداخيل، أي أنه في كل ١٠٠ دولار تتحصل عليه الجزائر تدفع منها ٤١ دولاراً لتسديد خدمات المديونية فقط مع بقاء حجم المديونية كما هو، فضلاً عن زيادة احتواء الاقتصاد الجزائري في النسق الرأسمالي العالمي. ولعل من أهم المؤشرات التي تثار في هذا السياق هي مشكلة التزايد المستمر للعجز الغذائي والتطور الخطير للتبعية الغذائية، فلقد ارتفعت نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية من ٢٢ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ٧٠ بالمئة عام ١٩٩٠ آخذين في الاعتبار في المقابل تزايد الحصة المخصصة من عائدات النفط لتمويل الحاجات الضرورية الغذائية المتزايدة، وما رافق ذلك من انعكاسات سلبية على وضع الجزائر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، خصوصاً بعد أن أصبح الغذاء سلاحاً استراتيجياً تستعمله الدول المحتكرة له.

٣ ـ اتجاهات التطور الاقتصادي في الجزائر

إن الإصلاحات التي رافقتها سياسة مرنة في نسب الصرف، كانت بمثابة البدايات الأولى لوضع الآليات اللازمة لما يعرف باقتصاد السوق. غير أن هذه الإصلاحات جاءت في ظروف غير مؤاتية، حيث تزامنت مع تردٍّ واضح للاقتصاد الوطني. فمثلاً يلاحظ أن النمو الحقيقي الذي كان يعادل ٧ بالمئة في الأعوام ١٩٧٠ إلى ١٩٧٩ و٤,٨ بالمئة في الأعوام ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ و٥,١ بالمئة في الأعوام ١٩٨٤ إلى ١٩٨٥ و٠,٥ بالمئة في الأعوام ١٩٨٥ إلى ١٩٨٦، انخفض إلى قيم سالبة، حيث سجل عام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ نسبة -١,٤ بالمئة ووصل إلى -٢,٧ بالمئة عام ١٩٨٧/١٩٨٨.

وبدورها عرفت مناصب الشغل انخفاضاً محسوساً، فبعدما كانت تقدر بـ ١٣٠,٠٠٠ منصب شغل خلال المخطط الخماسي (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤) أصبحت

تقدر بـ ١٢٢,٠٠٠ منصب شغل عام ١٩٨٥، وبـ ٦٠,٠٠٠ منصب شغل عام ١٩٨٨[٦].

ومما يزيد من حدة الموقف بصورة أكثر تفاقماً هو حقيقة عالم الشغل، فمثلاً كان عدد السكان النشطين عام ١٩٨٧ يقدر بـ ١,٣٠٠,٠٠٠ ممن تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٢٤ سنة، أي بما يعادل ٢٦,٨ بالمئة، وهؤلاء يمثلون ما يزيد على ٧٠ بالمئة من السكان من دون عمل. واستمر الخلل بين الخريجين من المدارس والجامعات ومراكز التكوين في تزايد مستمر. ففي عام ١٩٨٧ مثلاً بلغ عدد الخريجين ٥٠٠,٠٠٠، بينما لم يتعد عدد المناصب الموفرة (بالنسبة للمتكونين وغير المتكونين) ٦٤,٥٠٠ منصباً[٧]. وقد استمر هذا الوضع في التدهور من عام إلى آخر.

ومع الانهيار المفاجئ لعائدات صادرات المحروقات (-٤٠ بالمئة) عام ١٩٨٦ ظهرت ثلاثة اختيارات من أجل تمويل ميزان المدفوعات:

أ ـ الالتزام بتسديد خدمات المديونية، والاقتراض القصير المدى لتغطية احتياجات الواردات (منها المواد الاستهلاكية والمواد الغذائية)؛

ب ـ الدفع الفوري نقداً لاحتياجات الواردات وتكديس أو تراكم متأخرات الدفع بالنسبة للمديونية، وذلك من أجل الوصول إلى إعادة الجدولة.

ج ـ تقليص الواردات إلى مستوى يتناسب مع كل ما يدفع للمديونية وما يدفع نقداً للواردات الجارية.

وقد كان العمل بالاختيار الأول للاعتقاد أن هذا الحد لا يتعدى أو لن يدوم أكثر من ثلاث سنوات، غير أن الواقع قد فند هذا الاعتقاد. وما حصل بالفعل هو دخول البلاد بدلاً من ذلك في إسار المديونية الخارجية الشديدة، وبدأت تعرف ارتفاعاً منتظماً للمديونية ودون أن تساهم فعلياً في رفع المستوى المعيشي للسكان أو تحسين الإنتاج، وهنا يمكن للمرء أن يتساءل إلى أين تذهب تلك القروض، إذا لم تكن لتذهب إلى موضعها الصحيح؟

(٦) Ahmed Benbitour, *L'Expérience algérienne de développement, 1962-1991* (Alger: Edition technique de l'entreprise, 1992), p. 28.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٨.

وفي هذا السياق أيضاً، تجدر الإشارة إلى قضية مهمة مفادها أن الأحزاب في الجزائر تربط انكماش النمو الاقتصادي بعدم استغلال الإمكانيات المادية والبشرية التي تزخر بها البلاد، وموقعها الجغرافي والجيوستراتيجي، ثم تذهب لوضع برنامج لحل مسألة القدرة الشرائية للمواطنين وحل مشكلة البطالة والتهميش والفقر، باعتبارها المشاكل الأساسية التي يعانيها المجتمع الجزائري، لذلك نجد برامج هذه الأحزاب تركز على ضرورة بناء اقتصاد قائم على السوق، وإطلاق المبادرة الفردية وتحرير قوى السوق. غير أن هذا يتم في اتجاهين متباينين ومترابطين في آن واحد: الاتجاه **الأول**، يعطي الأولوية للاستثمارات وضرورة توسيعها إلى القطاعين الخاص والعام، ودعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على أن تتوجه هذه الاستثمارات إلى قطاعات الإنتاج الخالقة للشغل. وهذا يتم عبر إعادة هيكلة القطاع العمومي، وعقلنة الموارد المالية ونفقات الميزانية العمومية، وعبر سياسة نقدية ومالية تصب في الاتجاه نفسه. أما الاتجاه **الثاني**، فيركز على مجال التداول ويعطي الأولوية للتجارة ومجال البيع والشراء والتصدير والاستيراد؛ ويعير أهمية خاصة لتحرير التجارة الخارجية وتنظيم السوق الداخلية، كما يعطي أهمية لمسألة رفع الصادرات من المحروقات.

إن هذه البرامج لا تتعرض إلا بصفة سطحية لمسألة الأرض والقطاع الفلاحي، كتوسيع الأرض الفلاحية والرفع من الإنتاج الزراعي للتقليص من التبعية الغذائية. والمعضلة أن معظم الأحزاب الجزائرية ذات توجه ليبرالي متفاوت نسبياً في حدته وتتفق عموماً على ضرورة تطبيق برامج التعديل الهيكلي، والتي هي برامج نيوليبرالية انكماشية للضغط على الطلب في المرحلة الأولى، وبالتالي فهي تنعكس مباشرة على الجانب الاجتماعي بتفاقم البطالة وتراجع القدرة الشرائية وزيادة التهميش والفقر. وفي الوقت نفسه نجد هذه الأحزاب تطالب وتضع في برامجها ضرورة استعادة النمو عن طريق بعث الاستثمارات في قطاعات الأشغال الكبرى، وكذلك في قطاعي الفلاحة والسياحة، وهي القطاعات التي من شأنها أن تخلق مناصب شغل وتبعث الطلب من جديد.

هذا ويعتقد الكثيرون من المحللين أن مقاليد التوجه الاقتصادي الحالي ليس بيد الأحزاب السياسية المشاركة في الحكومة الائتلافية باختلاف مشاربها

الأيديولوجية، لأن مشاركته سياسية رمزية تطبعها «الانخراطية» في برنامج رئاسي توجهه ليبرالي واضح.

ومن نافلة القول أن نذكر أن عالم التهميش والفقر، في ضوء الأوضاع الراهنة، يتجه نحو التوسع بفضل البطالة التي أصبحت تمس في السنوات الأخيرة غالبية الفئات الوسطى، والتي أصبحت في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الكبير الذي عرفته وضعيتها الاقتصادية ـ الاجتماعية. وفي هذا تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن ١٤ مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة اجتماعية، بعد عملية رفع الدعم عن الموارد الأساسية التي قررتها الحكومة ابتداءً من نيسان/أبريل ١٩٩٢.

وأياً كان الأمر، فإن تصحيح اتجاهات النمو الاقتصادي وتسريعها، يرتبط بالاستخدام الأمثل للثروات الطبيعية، والسعي المتواصل إلى تحقيق التنمية المستقلة والتحرر الاقتصادي وتفعيل المشاركة الشعبية والتوزيع العادل للدخل الوطني ومحاربة الفساد بأشكاله المختلفة، إلى جانب ولوج عالم التطور التقني والتفاعل على نحو إيجابي مع تيار العولمة.

ثانياً: تركيب الاقتصاد الجزائري

لقد تميزت بداية الثمانينيات بإعادة توجيه الاستثمارات نحو استيراد بعض التجهيزات المستعملة في القطاع الإنتاجي والمواد الاستهلاكية التي كانت نادرة آنذاك. ولقد كان لهذه السياسة أثرها البالغ بالنسبة لإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات، حيث اتسم النصف الأول من الثمانينيات بوضع وتنفيذ برنامج واسع للاستيراد سمي ببرنامج «ضد الندرة» خصصت له مليارات الدينارات صرفت في استيراد مواد البناء وقطع الغيار ومواد صناعية وغذائية للاستهلاك. وهذا عدول صريح عن النمو الكبير لقطاع الصناعات الثقيلة المرتبط بالاستثمارات الضخمة والتشغيل المكثف. هذا التغيير الذي طرأ على هيكلة الاستثمارات لم يكن في صالح قطاع الصناعات المصنعة (الثقيلة) وارتبط لاحقاً بتناقص وتيرة التشغيل وبخاصة بعد عام ١٩٨٥، مما زاد من أهمية الصناعات التحويلية خصوصاً، والصناعات غير البترولية عموماً، ولكن دون أن يكون ذلك على حساب قطاع المحروقات الذي ما فتئ يلعب دوراً مهماً سواء من حيث التشغيل والحفاظ على اليد العاملة، أو المساهمة في الدخل الوطني، كما يلعب العديد من الصناعات أهمية كبيرة في تركيب الاقتصاد

الجزائري. ولعل أهم هذه الصناعات هي: صناعة الحديد والصلب، الكهرباء والغاز، الصناعات الغذائية، صناعة النسيج، صناعات الخشب والورق والجلود، صناعة الفولاذ، صناعة مواد البناء، الصناعات الكيميائية، المناجم... الخ.

ولقد بدأت القيمة المضافة من الصناعات غير البترولية تأخذ مكانة رئيسة في بداية الثمانينيات، حيث بلغت عام ١٩٨٥ حوالى ١٦٦,٢٩٠ مليون دينار. كما أدى تكثيف النشاط في القطاعات غير المصدرة إلى تطور استخدام اليد العاملة في فروع مثل البناء والنقل والصناعات الخفيفة[٨]. وفي هذا الخصوص، ثمة نقطة جديرة بالتنويه، وهي أن هيكلة الاستخدام قبل عام ١٩٩٠ لمختلف القطاعات يمكن ترتيبها حسب وزنها العددي ابتداءً بالقطاع الزراعي، ثم الوظيف الإداري، فالبناء والأشغال العمومية، ليأتي بعد ذلك قطاع الصناعة فالتجارة والخدمات. أما بعد عام ١٩٩٠، فقد شهدت المدن الجزائرية بفعل الضغوط الأمنية هجرة ريفية كثيفة، الأمر الذي أثر في الإنتاج الزراعي وزاد من تراكم المشاكل الحضرية، وفي مقدمتها البطالة والإسكان. وعلى الرغم من تبني الجزائر لسياسة الخوصصة، إلا أن القطاع العام ما زال يهيمن على مختلف مجالات الحياة، وبخاصة في مجالات: الصناعات الثقيلة (مركب الحجار للحديد والصلب يشغل أكثر من ٢٠,٠٠٠ عامل)، والصناعات البتروكيميائية، المناجم والنقل والصناعات الميكانيكية والكهربائية ومواد البناء، والكيمياء والنسيج... الخ.

ولسنا هنا بحاجة لكي نؤكد أن الأرقام المتعلقة بهيكلة الناتج الداخلي الخام تؤكد احتلال القطاع البترولي المرتبة الأولى، متبوعاً بقطاع البناء والأشغال العمومية، فالتجارة والمناجم والصناعة، ثم الزراعة والنقل والمواصلات والخدمات. وعلى رغم التغير الملحوظ في الأوزان القطاعية في بنية الاقتصاد الجزائري، إلا أن قطاع النفط يبقى يهيمن على الاقتصاد الجزائري ويشكل العمود الفقري له. ومن الحقائق التي يجب التذكير بها هنا، هي المساهمة الفعالة والكبيرة للقطاع الخاص في مجالات الإنتاج المختلفة، وبخاصة الزراعة والتجارة والخدمات... الخ.

---

(٨) أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩١)، ص ٥٦ ـ ٥٧.

ومن ناحية أخرى، يؤكد العديد من الدراسات التي أجريت حول كفاءة اليد العاملة الجزائرية، أن العمال المساعدين والعمال دون خبرة يشكلون الفئة الغالبة (٤٩ بالمئة)، متبوعة بفئة العمال ذوي الخبرة (٣٣,٨٠ بالمئة)، تليها فئة اليد العاملة ذات الخبرة العالية، فالفنيون والإطارات[٩].

وهكذا نجد أن النظرة المتأنية إلى واقع اقتصاد الجزائر في الآونة الأخيرة، تؤكد استمرار تأثيرات النفط في الأوضاع الاجتماعية، وما صاحب ذلك من تضخم في قطاع الخدمات. إن إعادة تدوير الريع النفطي وتحول قسم من المواطنين من منتجين إلى ريعيين نفطيين، جعل القطاع الزراعي الذي يساهم في منتصف السبعينيات بحوالى ٢٥ بالمئة من الدخل، لا يتجاوز اليوم ٤ بالمئة. بيد أن ما يدفع إلى التفاؤل اليوم هو وجود بنية صناعية قوية[١٠] يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في التحول الذي يشهده المجتمع الجزائري، إذا ما أحسن استغلالها في ظل وجود يد عاملة جزائرية مدربة ومؤهلة في مختلف مجالات الحياة، وفي ظل استقرار سياسي وسلام اجتماعي.

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية

لا تمثل البنية الاقتصادية المتعددة الأنماط جمعاً آلياً لأنماط مختلفة، وإنما العكس صحيح، فهي تمثل وحدة جدلية، وتغلغلاً متبادلاً وصراعاً للأنماط المكونة لها. وعلى رغم غلبة النمط الاشتراكي الذي بدأ في التراجع منذ بداية التسعينيات وحقن الليبرالية في دماء النسق الاجتماعي، إلا أن النتائج الأولية لهذا المنحى الجديد جاءت مخيبة للآمال. ويتجلى ذلك واضحاً في بعض المظاهر، مثل: انخفاض مستوى الإنتاجية، والنمو البطيء للدخل الوطني، وسوء توزيع الدخل الوطني، وعدم تطور الصناعة، وتدهور الزراعة وانخفاض إنتاجيتها، وعدم وجود تراكم رأسمالي داخلي.

وإذا كانت الدولة الجزائرية تمتلك جانباً مهماً من وسائل الإنتاج في المجتمع، وتسيطر على أساليب توليد وتداول الفائض الاقتصادي، من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية والممارسات الاجتماعية، فإنها لا تتعدى أبعد من ذلك.

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(١٠) تشير بعض إحصاءات نهاية السبعينيات إلى أن إجمالي الإنتاج الوطني يقل قليلاً عن إسبانيا، وهو مساو ليوغوسلافيا وتركيا، وأعلى من اليونان والبرتغال والمغرب ومصر.

وفي هذا الخصوص، تجدر الإشارة إلى أن الدراسات التي اهتمت بالعلاقات الاقتصادية في المجتمع الجزائري، أكدت التلازم بين نمط توزيع الثروة ونمط توزيع السلطة، كما أقرت حقيقة الدور المركزي الذي لعبته الدولة الجزائرية في مجال خلق فئات اجتماعية جديدة وترتيب أوضاع اجتماعية مستحدثة، من خلال تخصيص الموارد وتوزيع المزايا والهبات. ولعل المثال اللافت للنظر في السياق الجزائري، هو توسيع مراتب الفئات الوسطى من خلال السياسات التعليمية التوسعية، والسياسات التصنيعية والحضرية، منذ بداية الستينيات من القرن المنصرم وتضييقها بعد ذلك.

وبهذا الخصوص تتحدث الإحصاءات الرسمية عن فروق اقتصادية اجتماعية رهيبة يعرفها المجتمع الجزائري، تتراوح بين ١ و١٢ من حيث مقاييس الاستهلاك بالنسبة لأفقر الفئات. وتؤكد الأرقام نفسها كذلك، أن ١٠ بالمئة الأغنى يستهلكون ٣٢ بالمئة من الدخل الوطني، في حين أن الـ ٤٠ بالمئة الآخرين لا يستهلكون من الدخل سوى ٦ بالمئة[(١١)].

ولمزيد من الفهم لآليات إعادة التوزيع، نشير إلى أن الدولة الجزائرية ما زالت تلعب الدور الرئيسي في التحكم في تطور علاقات الإنتاج، وتنظيم حقوق الانتفاع، والسيطرة على آليات استخلاص الفائض الاقتصادي وإعادة تدويره وتحديد وظائف الميزانية العامة ودورها في إيجاد نوع من الاتساق والتكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. غير أن المعطيات الواقعية تؤكد تصاعد وتفاقم أزمة عجز الميزانية العامة للدولة وارتفاع أعباء الدين الخارجي، وإعادة جدولة الديون الخارجية، مصحوباً باتباع توصيات صندوق النقد الدولي التي تدعو إلى ضغط الإنفاق الحكومي ورفع الدعم عن السلع التموينية، علاوة عن تآكل الكثير من المكاسب المادية التي حصلت عليها بعض الفئات لسنوات عديدة. ومع تزايد التردي العام، تحاول الدولة الجزائرية تسريع وتيرة التنمية من خلال الإصلاحات الاقتصادية، وإدخال مفهوم الديمقراطية إلى حلبة التداول السياسي والعلمي.

رابعاً: إدارة الاقتصاد الوطني

للجزائر تجربة مهمة في مجال تخطيط الاقتصاد وإدارته منذ الستينيات.

---

(١١) علي الكنز [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة**، إشراف سمير أمين (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨)، ج ٤: **المغرب العربي**، ص ٥٢.

فلقد أدى استقرار الحكم السياسي بعد عام ١٩٦٧ إلى تحديد استراتيجية اقتصادية على المدى البعيد، مرتكزة على تقويم المحروقات، وإعادة تنظيم النشاط على مؤسسات وطنية، وعلى احتكار الدولة لمعظم النشاطات، وانطلاق تخطيط يطمح إلى الإجبارية. فبعد تنفيذ مخطط ثلاثي تجريبي (١٩٦٧ ـ ١٩٦٩)، أصدرت الدولة مخططاً رباعياً للتنمية للفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣)، ومخططاً رباعياً ثانياً للفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧).

وابتداءً من عام ١٩٨٠، شرعت الدولة في وضع مخططات خماسية شملت الفترتين (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤) و(١٩٨٥ ـ ١٩٨٩). وكانت هذه المخططات تهدف إلى تثبيت القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية وتقويم قطاع المحروقات. وكان من الضروري أن يؤدي توحيد قواعد إدارة القطاع العام إلى توحيد قواعد تحديد الأجور وتحقيق الفعالية الاقتصادية في الاقتصاد، وعدم اللجوء إلى الخارج والحفاظ على سيادة البلاد بتوليد ما تحتاجه. وهذا ما كانت تهدف إليه إصلاحات الثمانينيات، من حيث تعزيز القدرة التنافسية للقطاع العام والدعوة إلى العمل الإنتاجي والكفاءة المادية وتشجيع العمل وتحفيزه، حتى يتم إنتاج موارد كافية تأخذ مكان الموارد البترولية، وتساهم في تحرير البلاد من ديونها وتخرجها من وضعيتها المرتبطة بتصدير منتوج واحد[١٢].

ومنذ الثمانينيات، شهدت الجزائر إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية، كما دخلت فعلياً في تطبيق الخوصصة منذ عام ١٩٩٤، وذلك بعد مباركة مجلس الوزراء في اجتماعه يوم ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ على ذلك. وبدأت المرحلة الأولى من هذه السياسة الجديدة بمنح المؤسسات العامة الاستقلالية القانونية، إذ أنشئت شركات قابضة (إدارة) تحرز أسهم الشركات العامة، وتملك حق إنشاء أو توسيع أو إعادة هيكلة أو إغلاق هذه الشركات، ويسمح لها كذلك بإقامة مشروعات مشتركة مع الرأس مال الأجنبي. أما الشركات التابعة فقد منحت حق اتخاذ قرارات الإدارة اليومية، كما جرى تقسيمها أو تفتيتها إلى شركات أصغر تسهل إدارتها. أما بخصوص منح الاستقلالية القانونية للبنوك التجارية، فقد استهدفت دفعها إلى ممارسة نشاطها على أساس المعايير التجارية بدلاً من التحويل الآلي للمشروعات العامة، وإقحامها في جلب تنافسي لمدخرات القطاع الخاص والإقدام على تحمل مخاطر الإقراض.

---

(١٢) هني، المصدر نفسه.

وفي خضم التطبيق غير المعقلن لهذه السياسة والنتائج السلبية التي صاحبتها، وبخاصة زيادة معدلات التسريح والبطالة والفقر، سارعت الجهة الرسمية المسؤولة عن إدارة الاقتصاد الوطني إلى تمرير شعارات مفادها أن الجزائر تسعى من خلال تطبيقها للخوصصة إلى إرساء اقتصاد السوق في البلاد وإزالة الاختلالات الداخلية ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية والفعالية في استخدام الموارد الاقتصادية، فضلاً عن التقليل من التدخل السياسي في المؤسسات العمومية الاقتصادية والمساهمة في تنمية الأسواق المالية وتعبئة مدخرات الخواص من أجل الاستثمار.

ولكن الجدل المحتدم في الأدبيات التي تعالج إدارة الاقتصاد الجزائري، يدور حول تعميق سياسة الخوصصة وعقلنتها أو تدعيم القطاع العام كقطاع رائد حقق للجزائر مكتسبات أهلتها لأن تكون من بين الدول التي يمكنها تطوير اقتصاد عصري حديث، وعلى رغم أن هناك اتفاقاً واسعاً في معظم التحليلات على تحكم سماسرة في الاقتصاد الوطني وتفشي ظاهرتي الفساد والرشوة، إلى جانب تضخم القطاعات الطفيلية، فإن النصف الأول من عام ٢٠٠٠ أثبت قدرة الاقتصاد الجزائري على معالجة الكثير من الاختلالات وزيادة معدلات النمو.

وعلى رغم التفاؤل الذي أصبح يسود الكثير من الدوائر الاقتصادية، إلا أن الواقع الاقتصادي الراهن يتصف أيضاً بعدد من الصفات التي تجسد اختلالات الاقتصاد الجزائري. ومن هذه الصفات:

أ ـ الاعتماد الواسع على ريع النفط الذي أصبح يتلاشى نسبياً ويعجز عن مواجهة احتياجات الاستيراد والعمالة والاستثمار في المستقبل.

ب ـ ثقل تبعات المديونية الإضافية.

ج ـ اختلال في توزيع الدخل الوطني، حيث يصعب على الفئات التي تتسم بجمود أو ببطء تنمية دخولها، وهي المنتمية للوظيف العمومي، حيث يلاحظ عدم قدرتها على ملاحقة التغيرات السريعة والمرتفعة في الأسعار، وذلك على عكس بعض الفئات الأخرى التي تتغير دخولها بوتيرة سريعة ومطردة مع التغير في المستوى العام للأسعار.

د ـ وكنتيجة لذلك فإن إعادة توزيع الثروة بين مختلف فئات المجتمع لا

تخضع لمعايير منطقية وعقلانية وإنما تكون بطريقة عشوائية، لفائدة المضاربين والمغامرين والطفيليين، مما يزيد حدة التمايز الاجتماعي بين طبقات المجتمع وفئاته، حيث يلاحظ أن بعض الفئات تزداد ثراء على ثراء في حين تضمحل أو تزول طبقات بكاملها، مثلما يحدث للطبقة المتوسطة التي تعتبر صمام الأمان في المجتمع، وأن زوالها يعني فقدان المجتمع لأهم آلياته من أجل تحقيق التنمية. زيادة على هذا، فقد تحدث تغيرات محسوسة في الأوضاع النسبية للشرائح المختلفة داخل الطبقة الواحدة، حيث يتحسن الوضع النسبي للبعض ويزداد سوءاً بالنسبة للبعض الآخر، ومن دون وجود مبررات واقعية مؤسسة على مدى الالتزام بالعمل.

هـ ـ ارتفاع نسبة هجرة الكفاءات البشرية للعمل في الخارج نتيجة لتدهور الدخول الحقيقية لمثل هذه الفئات التي تنتمي عموماً إلى الطبقة الوسطى. ويأتي في صدارة المتسربين للخارج خريجو الجامعات من حملة الشهادات العليا. للتذكير، فإن القيمة الاستثمارية التي تخسرها البلاد من جراء هجرة الكفاءات العلمية كبيرة للغاية، ولا سيما إذا علمنا مثلاً أن متوسط الكلفة السنوية لتدريب واحد من ذوي الكفاءات العالية في أية مؤسسة وطنية يبلغ ٧٠ ألف دينار جزائري بالنسبة للموظف من الدرجة الأولى، ويكلف الموظف من الدرجة الثالثة ١٦١ ألف دينار جزائري. من هنا نقول ان الجزائر ـ في الآونة الأخيرة تحديداً، وذلك نظراً لظروف موضوعية ـ تخسر سنوياً أموالاً كبيرة من جراء هجرة هذه الكفاءات في حين هي في حاجة ماسة إليهم للاستفادة من علمهم وخبرتهم في جميع المجالات. ما ينبغي تأكيده أن الفرد لا يهاجر إلى بلاد أخرى، لأن هناك عوامل نفسية إحباطية تدفعه إلى ذلك، وإنما لشعوره بالغربة والاغتراب في وطنه، وأيضاً لعدم توفر الأمن اللازم لقيامه بأدواره المختلفة في المجتمع، وكذلك لشعوره بأنه غير مفيد لمجمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد.

و ـ تفشي وانتشار الرشوة والفساد الإداري كنتيجة حتمية لمعدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية، مما أدى إلى قلب سلم القيم السائدة التي كانت تحافظ على تناغم المجتمع، ويمكن تجاوز هذا الواقع بالقيام بإصلاحات إدارية تعيد للإدارة صدقيتها لتنال ثقة المواطن.

ز ـ ترسيخ التبعية، حري بنا في هذا السياق أن نشير إلى أن تبعية

الجزائر للبلدان الأوروبية تحديداً تضرب بجذورها في التاريخ حيث تعود إلى الفترة الاستعمارية ـ وقد أوضحنا معالم وآليات ذلك ـ وبعد الاستقلال حاولت الجزائر جاهدة اتباع سياسة تنموية معتمدة على الذات، وساعدتها في ذلك سنوات النمو المزدهر نسبياً والتي دفعت إلى الاعتقاد بإمكانية حدوث تنمية مستقلة تتركز على الذات وتعمل على التخلص من قيود التبعية، إلا أن ذلك لم يتحقق لاتباع سياسات متناقضة أحياناً وذات رؤى نظرية واستراتيجية محدودة إن لم نقل معدومة ـ وقد تتبعنا بعضاً منها ـ وقد جاءت فترتا الثمانينيات والتسعينيات ـ اللتان تميزتا عموماً بتناقص العملة الصعبة وزيادة هامش حرية التعبير ـ لتكشف عن إخفاق الخروج عن التبعية التي كانت مقنعة بالشعارات، بل تكرسها أكثر بالقبول الرسمي بها.

لقد انطلقت عملية المراجعة والتي هي في مضمونها تراجع عن كل المكتسبات، كما طرح مبدأ من «أجل حياة أفضل» المعتمدة أساساً على الاستهلاك الواسع للسلع الكمالية المستوردة؛ ومن خلال هذا التوجه بدأت تتبلور أكثر فأكثر مع مرور الوقت كل السمات السلبية للتبعية بشكل محسوس، حيث بدأ التخلي عن الاستثمارات المنتجة والتحول عن استيراد حاجيات الإنتاج الداخلي. وهذا ما استدعى إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية على نحو يسمح لها بتحسين قدرتها التنافسية وموقفها التفاوضي في ما يتعلق بتعاملها مع الأطراف الخارجية، وذلك من أجل ضمان إعادة استقطاب وتأهيل القوى العاملة ورأس المال، وهو الأساس الذي ترتكز عليه سياسات التكييف الهيكلي (إعادة الهيكلة). غير أن تحقيق ذلك لم يكن ممكناً في ظل التبعية وبداية ندرة رؤوس الأموال واعتمادها في ذلك على مورد وحيد والمتمثل في الريع النفطي الذي يخضع مباشرة لتذبذب السوق العالمية التي تتحكم في تحديدها أطراف تتناقض مصالحها ومصالح الدول النامية عموماً، والجزائر واحدة منها.

وإذا كان الاقتصاد الجزائري قد عرف حالات من المد والجزر، فإن قيود التبعية لم تفك على رغم مرور حوالى أربعين عاماً من الاستقلال، بل صارت أكثر تعقيداً، حيث إنه بعد السقوط الحر لأسعار البترول في منتصف الثمانينيات وجد جل الجزائريين أنفسهم على حافة الفقر، فالرخاء النسبي الذي خبرته الجزائر خلال عشرية من الزمن عندما ارتفع سعر البترول (١٩٧٣ ـ ١٩٨٥) أصبح مجرد ماض يحن إليه الجميع، حيث تبين أن الآلة الاقتصادية

الوطنية عاجزة بعدما تضخمت، وصارت حاجاتها وبالتالي تبعيتها، مضاعفة، بعدما توسعت السوق الاستهلاكية بأكثر من الضعف دون أن يرافقها نمو مماثل ومناسب للهيكل الاقتصادي. وبذلك تجمعت كل ظروف إفلاس الاقتصاد الوطني ولم ينجه من الاختناق الفعلي سوى المزيد من القروض الأجنبية، التي أدت به إلى إعادة جدولة ثانية وربما ثالثة. وحول هذا الاحتمال الأخير، ونظراً إلى تقلبات أسعار البترول ـ على رغم ارتفاعها مؤخراً ـ قد تضطر الجزائر إلى اللجوء إلى المؤسسات الدولية المالية من أجل إعادة جدولة ثالثة، ومما يزيد من احتمالات ذلك تراجع احتياطات الصرف إلى أقل من ٦ مليارات دولار في بداية عام ١٩٩٩ بعدما وصلت إلى ٨,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٨[١٣]. وفي آخر تقرير لهم، يعتقد خبراء صندوق النقد الدولي ضرورة تحقيق نسبة نمو خارج المحروقات لا تقل عن ٦ بالمئة حتى تتجنب الجزائر الذهاب إلى إعادة جدولة أخرى. وبالنظر إلى حالة الركود النسبي التي لا تزال تطبع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، فإن هذه النسبة تبقى صعبة المنال إذا لم تتكل على الريع النفطي، وهذا هو الاحتمال الوحيد المرشح لتجنيب الجزائر اللجوء إلى إعادة جدولة ديونها من جديد.

ح ـ فقدان قيمة العمل، حيث بدأ الشباب يفقد حبه للعمل، وانتشرت بدلاً من ذلك بعض العادات السلبية كمحاولة الكسب السريع ولو بالطرق الملتوية، وصارت النظرة الدونية للعلم سيدة الموقف، وأصبح لا شأن للمتعلم في المجتمع، حيث ساد الاعتقاد أن أهمية الشخص تأتي من ماله أو مركزه. وأمام هذا الفهم المشوه والمرتبط باختلالات النسق القيمي (انظر فصل البنية الثقافية)، يلاحظ إقبال كبير للمعلمين على الدروس الخصوصية أو الأعمال التجارية الحرة، وذلك على حساب مهمتهم الحقيقية والنبيلة. ونتيجة لهذا التوجه سادت القيم الاستهلاكية على حساب الإنتاج وترشيد الاستهلاك.

ط ـ انتشار ظاهرة العنف حيث ان جو اللاأمن الذي يخيم على البلاد منذ بداية التسعينيات قد ساهم في إحجام أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار أو هروبهم إلى الخارج.

وفي ضوء هذه الطروحات يمكننا الوقوف عند ظاهرة آخذة في النمو

(١٣) الخبر، ١٩٩٩/٧/٢٤.

والمتمثلة في تحول الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الرسمي نحو الاقتصاد غير الرسمي، أي أن هناك نمواً وتزايداً مخيفاً في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بشقيها المشروعة اجتماعياً وغير المحبذة اجتماعياً. وتؤكد الشواهد المتوفرة لدينا أن هذا القطاع أصبح يلعب دوراً كبيراً من الناحية الاستيعابية والخدمية والإنتاجية؛ وبدأ بعض المتخصصين يتكلمون عن استراتيجية العمل الكثيف التي طبقت في كينيا، خصوصاً في السبعينيات تحت ضغوط البنك العالمي. وفي هذا السياق يشير فريق آخر إلى أن توسع الاقتصاد غير الرسمي هو مجرد تعبير عن اتجاه يسعى لتحقيق أقصى حد من الربح للقطاع الرسمي الذي لم يعد قادراً على استيعاب الزيادات السريعة في حجم القوة العاملة؛ وعلى أية حال يشهد الاقتصاد الجزائري اختلالات هيكلية، فضلاً عن تعايش أنظمة إنتاجية متباينة. وهذا الوضع هو سبب ونتيجة في آن واحد لحالة التبعية المزدوجة التي يخبرها: فهو تابع داخلياً وذلك باعتماده الكامل على عائدات المحروقات (وعن الأحوال الجوية بالنسبة للفلاحة)، وهو تابع خارجياً بعدم تحقيقه مستوى من الاكتفاء الذاتي واعتماده الكامل في استهلاكه الضروري على الاستيراد.

تأسيساً على كل ما سبق، نخلص إلى القول بأن ما وصل إليه الاقتصاد الجزائري هو عبارة عن حصيلة منطقية لمسار شامل محدد أثرت فيه معطيات سياسية واجتماعية واقتصادية سواء أكانت داخلية أم خارجية، وان هذا الوضع الاقتصادي يجد أسسه في نمط التسيير المرتبط بالنظام الاحتكاري الريعي الذي بدأ يخبر ابتداء من أواخر الثمانينيات، مرحلة تناقضاته على الرغم من تحقيقه لبعض المكاسب في مرحلة تاريخية معينة، واتباع سياسة الهروب إلى الأمام في الكثير من المسائل والقضايا المصيرية؛ وكذلك انعدام لغة الصراحة لدى المسؤولين على رسم السياسة الاقتصادية خصوصاً، حيث يترتب على ذلك أن تكون نسبة الإنجاز مما هو متوقع من أي برنامج ضئيلة، وتعزى الأسباب والحجج إلى ارتفاع التكلفة، وبالتالي عدم كفاية ما تم رصده من أموال لذلك. ولهذا فإن المشاريع الكثيرة لم تنجز في مواعيدها وتتطلب تكاليف إضافية معتبرة لإنجازها، ونتيجة ذلك تهتز ثقة المواطنين في أولي أمرهم. ومن الدلائل على عدم الصراحة ما عرفته نسبة النمو عام ١٩٩٤، حيث تشير أرقام الديوان الوطني للإحصاء أن هذه النسبة قد بلغت (-٢ بالمئة) مقارنة بعام ١٩٩٣، وهو يناقض التصريحات

الرسمية التي تقدم نسبة (+٢,٠ بالمئة)[١٤]. وبطبيعة الحال فإن الفرق بين النسبتين مهم؛ فالنمو السلبي للناتج المحلي الإجمالي يعني بالتالي تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بنفي صفة النمو الاقتصادي عن التغيرات الاقتصادية التي تحكمها أسعار النفط. كما أن ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع حجم الديون الخارجية التي يجب على الأجيال القادمة تسديدها، وازدياد حدة البطالة، وبالتالي زيادة احتمالات حدوث توترات اجتماعية.

بناءً على هذه الاعتبارات، ونظراً للوضعية التي عليها الاقتصاد الجزائري، نعتبر أن تجاوز ذلك يستدعي الأخذ بجملة من الترتيبات، تطرحها الدوائر المالية الدولية في شكل معايير أو شروط، والأخذ بها يعتبر أمراً مفروغاً منه في ظل القبول بالتوجه نحو اقتصاد السوق، والميل الكبير نحو الارتماء في أحضان العولمة، والتي هي في ملامحها الراهنة تدعيم لاقتصاد السوق في قطبيته الأحادية، أو بالأحرى النموذج الرأسمالي الغربي الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كانت هذه المعايير تتجاهل تلك الجوانب الاجتماعية والتدعيمية الإنسانية التي تتعارض مع منطلقات الرأسمالية لأنها لا تخدم مصالحها. . . فإنها تبقى ضرورية، ومن أهمها:

- الاستقرار السياسي.

- اتباع سياسة منضبطة في الشغل.

- استقرار الاقتصاد الكلي والحالة الاجتماعية الكلية، وإصلاح النظام المصرفي ووضع معدلات فائدة حقيقية وإيجابية. والحاصل أن أي اقتصاد لا يكون مستقراً إلا إذا كان منتجاً، والاقتصاد الجزائري هو اقتصاد مستهلك.

- الابتعاد عن الطابع البيروقراطي والاحتكاري في التعاملات الإدارية عموماً، وفي مقدمتها المالية والجمركية.

- اتباع سياسة واضحة للخوصصة، بحيث يحظى القطاع الخاص بالدعم والتشجيع، في إطار قانوني واضح.

- إقامة مناطق حرة للتبادل، وذلك على رغم أن النتائج المتوقعة من مثل هذا الإجراء تعتبر محدودة نظراً لعالمية الاقتصاد.

---

(١٤) الخبر، ١١/٤/١٩٩٥.

ـ سن قانون مرن وواضح للاستثمارات. غير أن سيادة بعض الأساليب البيروقراطية ذات الانتماءات المعارضة لا تزال تمارس.

ـ تشجيع وتدعيم الاستثمارات الزراعية في الجنوب خصوصاً.

ـ توفير المناخ الملائم للديمقراطية السياسية، بخلق الآليات اللازمة من مؤسسات وأحزاب في ظل تعددية حقيقية تجد أرضيتها في الممارسة الواقعية. وقد يكون هذا المعيار هو الشرط الأول في الاستفادة من الدعم الأجنبي، لأنه بتوفر هذا الشرط تصبح بقية الشروط سهلة التحقيق، في حين أن العكس يخلق مناخاً من عدم الاستقرار أو الخوف من حدوث تغييرات مفاجئة تقلق أصحاب رؤوس الأموال ويتجنبون الاستثمار في البلاد، فمن طبيعة الرأسمالي أنه يخاف الخسارة فقط.

إلى هذا الحد من التحليل الذي استمد معطياته بصورة أساسية من الشواهد التاريخية والواقعية، يمكننا القول إن التحول نحو اقتصاد السوق أو بالأحرى الأخذ بالاتجاه الليبرالي للتنمية لم يعرف أي نصيب من النجاح، وإنما نتجت مع بداية تطبيق هذا المشروع مظاهر سلبية عديدة: تدهور في الميزانية العامة، نمو كبير للمديونية، تسريح العمال، تزايد معدلات البطالة، غلاء المعيشة، انتشار ظاهرة الفقر، تآكل الطبقة المتوسطة، وكل هذا في ظل عنف مسلح. وقد دعم برنامج التصحيح الهيكلي هذه التناقضات؛ وعلى الرغم من قصوره، فإن السلطة ما تزال تدافع عن هذا المشروع الليبرالي وتطرحه كبديل وحيد قادر على تنمية البلاد. ومما يزيد في تدعيم حجة أصحاب هذا التوجه هو ما أصاب المشروع الاشتراكي في التنمية من إخفاق وانهيار، وكذلك التشويه الذي يلحق بالبديل الإسلامي في التنمية من طرف بعض التنظيمات «الإسلامية» المتطرفة من جهة، ومن طرف العلمانيين من جهة ثانية.

إذن، وأمام عدم وجود بدائل ممكنة في الوقت الراهن، يبقى العمل على التكيف مع تلك الشروط التي تفرضها التحولات العالمية الراهنة أمراً ضرورياً وخصوصاً أن هناك إصراراً رسمياً للقبول بها. وعلى رغم ما تتطلبه من جهود وتضحيات، وللتقليل من السلبيات، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار بالتوازي مع مواصلة الإصلاحات أو التعديلات الهيكلية الواجبة، البعد الاجتماعي الذي يبقى مفقوداً في هذه السياسات. وغير خاف أن الأسس النظرية التي تستند إليها هذه السياسات تتجاهل الجوانب الاجتماعية بصورة

واضحة وتركز فقط على الأبعاد التي تدعم مقولاتها (المصلحة/الربح).

وتأتي في صدارة مبادرات التكيف من أجل إنعاش اقتصادي منشود في الجزائر، توفير المناخ السياسي الملائم لقيام مثل هذا الإنعاش والذي يتمثل أساساً في الاستقرار السياسي، والتخلي عن: الذهنيات البيروقراطية السلبية، المحسوبية، التباطؤ، اللامبالاة وفكرة البايلك (المشاعية)... وهي كلها ممارسات من شأنها عرقلة رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية (للاستثمار والشراكة) ودفعها للهروب نحو أماكن أخرى. ويجدر التأكيد أن كل تلك المبادرات تبقى غير مجدية وعبارة عن مجرد أمنيات لا تسمن ولا تغني من جوع؛ وحتى تجد مبررات تجسيدها واقعياً، على السلطة أن تسعى جدياً من أجل العودة إلى الأوضاع القانونية، وذلك بترك العدالة تباشر عملها بحرية واستقلالية، بعيداً عن أية ضغوطات أو مضايقات، وتعامل كل الجزائريين كمواطنين من الدرجة نفسها، لهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات نفسها، ومن خلال العودة إلى الأوضاع القانونية يعيش المواطنون والمتعاملون الاقتصاديون في أمان من جهة، ومن جهة أخرى يمكن توفير أموال معتبرة كانت تذهب لجهات فرضتها الأزمة الحالية لتوظف في المجال الاقتصادي.

وفي الأخير لا يسعنا إلا تكرار ما أكدناه سابقاً، بأن للجزائر الإمكانيات البشرية والمادية وحتى الرصيد التاريخي لتجاوز أزمتها الاقتصادية خصوصاً. وفي ما يلي سرد موجز لها:

أ ـ المجال الحيوي الواسع سواء من حيث المناخ أو من حيث التضاريس.

ب ـ الإمكانيات الطبيعية الكبيرة.

ج ـ الإمكانيات الزراعية والغابية والرعوية المعتبرة.

د ـ الإمكانيات البشرية.

هـ ـ الهياكل الاقتصادية المتنوعة.

و ـ الانتماء لمجموعة إقليمية متجانسة.

ز ـ الموقع الجيو ـ سياسي المتميز.

ح ـ القرب من أوروبا.

وانطلاقاً من هذه المزايا التي قلما تتوفر في دولة بعينها من ضمن البلاد النامية، نستطيع القول جازمين ان وضع استراتيجية تنموية رشيدة ـ دون المحروقات ـ من خلال اتباع سياسة التنويع الاقتصادي وتفعيل التكتلات الاقتصادية القائمة (الاتحادات العربية، الأبعاد الإسلامية والافريقية والأورو ـ متوسطية. . .) وتدعيم التبادل في ما بينها، في ظل مناخ سياسي مستقر يعمل على إعادة الثقة بين مختلف المستويات التي يتشكل منها المجتمع، وإفساح المجال لمارسة ديمقراطية ذات مرجعية مؤسسية (تقوم على المؤسسات) والابتعاد عن الذرائعية (التذرع بأن الديمقراطية تتطلب أولاً التحرير الشامل للاقتصاد)، من شأن كل هذا إخراج البلاد من إسار التبعية والانطلاق في تنمية ذاتية حقيقية، وذلك وفقاً للمتتالية: السياسي، فالاقتصادي، ثم الاجتماعي.

وبالنظر إلى ما أشرنا إليه في تحليلاتنا السابقة، فإن المؤشرات الاقتصادية الأولى للاستقرار الاجتماعي النسبي تطرح من جديد الإمكانات المتاحة، وتوسيع الاقتصاد لتلبية الاحتياجات المتنامية للسكان، وبخاصة إذا ما تم إيجاد الحل الملائم لمعضلة المديونية الخارجية.

وضمن هذا السياق، تؤكد المعطيات الواقعية أن تفعيل دور القطاع الإنتاجي وتحديثه يعد ضرورة لا مفر منها، إلى جانب تحقيق المشاركة الواسعة التي تجسد قيم العمل وفاعلية الداء والتخصيص الكفء والتضامن والعدالة، ومن ثم تهيئة المناخ الملائم لاستنبات الديمقراطية في تربة قادرة على العطاء والخلق، على اعتبار أن الديمقراطية ليست تقنية سياسية أو مفهوماً جاهزاً، بل هي ترتبط بطبيعة البنى السائدة في المجتمع.

ومن هذه الزاوية، فإنه يمكن النظر إلى البنية الاقتصادية كعامل مساعد للتحول الديمقراطي، والكشف عن الفرص والإمكانيات المتاحة لتعزيزه.

الفصل الثامن

البنية الاجتماعية والتحول الديمقراطي

على الرغم من أن الاهتمام العلمي بدراسة البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري يعود إلى بداية الستينيات، إلا أن تناول مكونات هذه البنية في علاقتها بالفعل الديمقراطي قد بدأ يطفو على السطح منذ أحداث الخامس من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨، تلك الأحداث التي تجسدت في انفجار شعبي عام سبقته انفجارات شعبية أخرى، رفعت كلها شعارات تتركز على:

١ ـ العودة إلى الإسلام والدعوة إلى التعريب كمهمتين وطنيتين.

٢ ـ الاهتمام بالأمازيغية كثقافة وطنية.

٣ ـ التنديد بالمظالم الاجتماعية (كالمحسوبية واللامساواة والرشوة) وبثقافة القهر (الحقرة).

٤ ـ التعبير عن التذمر من تعقد المشكلات الاجتماعية مثل: السكن، البطالة، الفقر، تدني مستويات المعيشة، الفساد الأخلاقي...

وخلال السنوات الأخيرة، أبدى عدد كبير من المختصين اهتماماً كبيراً بخصائص هذه البنية وتحولاتها في ظل: عدم الاستقرار الاجتماعي، اقتصاد السوق، العولمة؛ وعلى الرغم من أن الشواهد الكمية والكيفية المتعلقة بهذه الخصائص ما تزال ضئيلة ومتناثرة، إلا أننا في هذه الفقرة سنحاول التوصل إلى بعض الأحكام الواقعية في ضوء مناقشتنا لقضايا الاندماج الوطني، واستناداً إلى تركيب السكان من حيث قوة العمل، والتركيب الإثني ـ الديني والمذهبي والعرقي والقبلي والطبقي، وأوضاع المرأة والشباب، ومظاهر التهميش

والتوظيف السياسي لهذه المظاهر وتلك التركيبات، وكذلك العلاقات والمشكلات المرتبطة بالتوازنات الاجتماعية العميقة المادية والمعنوية، وتأثيرات نظم الضبط الاجتماعي، وعمليات التفاعل والتساند.

ولفهم عملية الاندماج الوطني أكثر لا بد إذن من تحديد المشكلات الاجتماعية الكبرى التي يواجهها المجتمع الجزائري المعاصر، وتبيان العلاقات الريفية الحضرية ودرجة انخراط السكان في نمط واحد للاستهلاك والقيم العامة، والتناقضات الاجتماعية، إلى جانب رصد ملامح التيار الوطني الرئيسي الذي يقود المجتمع ومقومات وجوده، والجماعات التي يتكون منها، والمصالح التي يمثلها وقواسمه المشتركة وتوجهاته تجاه التحول الديمقراطي.

أولاً: الاندماج الوطني

تميل الدراسات المعنية بالبنية الاجتماعية الجزائرية إلى التركيز على متغيرين متناقضين شكلاً، واعتبارهما مركزاً لمشروعين اجتماعيين متباينين: يركز **أولهما** على التجانس والاندماج الوطنيين دون نكران مطلق للتنوع؛ أما **ثانيهما**، فيركز قبل كل شيء على مسألة التنوع واسترداد الهوية الإثنية دون نكران مطلق لما هو سائد (هذا بالطبع في صورتيهما المعتدلتين). والمعضلة الأساسية التي تواجهها الجزائر اليوم هي اشتداد الصراع بين متطرفي حملة هذين المشروعين وما ترتب على ذلك من اختلالات؛ وظهور جماعات اجتماعية تناضل في هذا الإطار أو ذاك، وتكرس أحياناً العنف وأحياناً أخرى الضغط المركز الذي تزداد وتيرته بتزايد التناقضات والأزمات الداخلية. والأدهى من هذا أن جماعات الضغط تتحين الفرص للانقضاض وخلق انكسارات في التاريخ الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

ومن دون التعرض لتفاصيل هذه المسائل المتشعبة، نكتفي هنا بتناول البنية الاجتماعية في ضوء: تركيب السكان؛ أوضاع المرأة والشباب؛ مظاهر الاقتصاد والتهميش؛ ظاهرة التنوع وعلاقة ذلك بالتحول الديمقراطي.

١ ـ تركيب السكان، توزيعهم وخصائصهم

أ ـ تركيب السكان

مر عدد سكان الجزائر بمرحلتين رئيستين هما: فترة الاحتلال الفرنسي

التي تميزت بتناقص السكان نتيجة للمقاومة العنيفة التي واجه بها الجزائريون المحتل، وانتشار الأمراض والمجاعات؛ أما فترة الاستقلال فقد تميزت بتزايد كبير في عدد السكان نتيجة لتوفر العناية الصحية ولتحسن ظروف المعيشة التي أدت إلى انخفاض في نسبة الوفيات. هذا، ويمثل الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٢٠ سنة أكثر من نصف السكان (٧٥ بالمئة).

وفي الوقت نفسه، تؤكد الشواهد الكمية أن سكان الجزائر يتوزعون توزيعاً غير متساو، حيث يتركز معظمهم في المنطقة الشمالية، وكلما اتجهنا جنوباً انخفضت الكثافة السكانية. وهناك في مقابل ذلك تزايد في عدد سكان المدن وتناقص مخيف في عدد سكان الأرياف، وبخاصة منذ بداية السبعينيات عندما أدت سياسة التصنيع والتشغيل الجماعي في الحواضر الكبرى إلى نزوح شباب الريف العاطل عن العمل أو ذوي الدخل الفلاحي الضعيف، وازدادت حدة هذا النزوح في العشرية الأخيرة بسبب التداعيات العنيفة للأزمة الجزائرية التي كان الريف الجزائري بجباله مسرحاً رئيساً لها. وعلى أية حال، تربط ظاهرة تركيب السكان بالعنصر البشري الذي أوليت له عناية خاصة في سياسات ومخططات التنمية الوطنية.

وفي هذا الإطار، تشير البيانات المستقاة من التعداد السكاني الأخير إلى أن سكان الجزائر قد قارب الثلاثين مليون نسمة. وبمقارنة هذا المؤشر الرقمي بمثيله في تعداد عام ١٩٨٧ (٢٢,٨٨١,٥٠٨ نسمات)، يتضح أن مقدار الزيادة في عدد السكان خلال العشرية السابقة هي حوالى سبعة ملايين نسمة، وبمعدل سنوي مرتفع للزيادة السكانية.

ويعتبر هذا المعدل أدنى بقليل من سابقه الذي تحدد بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٧، حيث بلغ حينذاك ٣,٠٩ بالمئة، أي أن متوسط معدل الزيادة السكانية في الجزائر قد انخفض ليصل إلى ٢,٠٨ بالمئة.

لقد صاحب هذا التغير السكاني تزايد وتيرة التحضر، حيث تشير الإحصاءات إلى أن عدد سكان الحضر في الجزائر قد تضاعف ثلاث مرات خلال أقل من ربع قرن. ففي عام ١٩٦٦ بلغ سكان الحضر حوالى ٣١ بالمئة من إجمالي السكان[١]، في حين وصلت هذه النسبة إلى ٤١ بالمئة عام ١٩٧٧.

---

(١) Moncer Rouissi, *Population et société au Maghreb* (Alger: Office des Publications Universitaires, 1983), pp. 135-139.

وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة التحضر بلغت ٤٥ بالمئة عام ١٩٨٥ وحوالى ٦١ بالمئة عام ١٩٩٠. فهذه الطفرات السريعة في أعداد سكان الحضر، أدت إلى تحول جذري في خريطة الجزائر العمرانية، تمثلت في نمو وتزايد أعداد المدن وأحجامها، وإلى اختلال التوازن في الهرم الحضري، وزيادة الفوارق بين الحضر والريف(٢).

أما بالنسبة للكثافة السكانية فقد لوحظ أن سكان الحضر عام ١٩٨٧ يقدرون بحوالى ١٠,٧٥٤,٣٠٤ نسمات (٤٧ بالمئة من إجمالي السكان) مقابل ٣,٧١٤,٦٣٢ نسمة (٣١,٥١ بالمئة)، و٦,٨٤٠,٨٥٨ نسمة (٤٠,٤ بالمئة) حسب تعدادي عامي ١٩٦٧ و١٩٧٧ على التوالي). هذا وتؤكد البيانات الرقمية أن الكثافة السكانية في الجزائر يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أقسام متدرجة من الأعلى إلى الأدنى:

ـ **ولايات مرتفعة الكثافة**: تصل الكثافة السكانية في بعض المناطق إلى أكثر من ٢٠٠٠ نسمة/كم.٢ ففي مدينة الجزائر بلغت ٥٨٦٨ نسمة/كم٢، وفي وهران ١٤٤ نسمة/كم٢، أما في قسنطينة وعنابة فقد وصلت إلى ٢٩٠ نسمة/كم٢، و٣٢٣,٥ نسمة/كم٢ على التوالي. وغير خاف أن هذه الولايات المرتفعة الكثافة تضم الولايات الشمالية ذات التحضر المرتفع (أكثر من ٥٠ بالمئة)، وتشمل ولايات جنوبية أخرى مثل ورقلة والأغواط وبشار.

والملاحظ أن السمات المشتركة لهذه الولايات تتحدد في ما يلي، وهي أنه بالنسبة للمجموعة الثانية (ورقلة والأغواط وبشار) هي ولايات صحراوية ومعظم سكانها يقيمون في المراكز الحضرية، سواء في الواحات حول منابع المياه، أو في المراكز الإدارية، بينما يتسع فيها نطاق اللامعمور.

أما بالنسبة للمجموعة الأخرى، فتمتاز بتركز التوطن الصناعي بها بصفة أساسية زيادة على كونها تضم أهم المدن ذات الحجم الكبير على مستوى الوطن، إضافة إلى ارتفاع نسبة التحضر في المدن الرئيسية.

ـ **ولايات متوسطة الكثافة**: يندرج العديد من المراكز الحضرية ضمن المناطق المتوسطة الكثافة، حيث وصلت في سطيف إلى ١٥,٩ نسمة/كم٢، وبلعباس ٤٨,٢ نسمة/كم٢، وسكيكدة ١٤٣,٣ نسمة/كم٢. والجدير بالذكر أن

---

(٢) محمد الهادي لعروق، «التحضر في الجزائر،» **إحصائيات**، العدد ٨ (١٩٨٥)، ص ٢ ـ ٣.

أن أغلب المراكز الحضرية المتوسطة الكثافة تنتمي لمجموعة الولايات ذات التحضر المتوسط (٢٥ بالمئة ـ ٤٩ بالمئة).

ـ **ولايات منخفضة الكثافة**: تشمل الولايات المنخفضة الكثافة المناطق والمراكز الحضرية ذات التحضر المنخفض (أقل من ٢٥ بالمئة) مثل أدرار، بجاية، جيجل، البويرة، تيزي وزو، الشلف...

وتتميز هذه الولايات بطابعها الفلاحي وغلبة التجمعات السكانية من فئة أقل من ٥٠٠٠ نسمة، واتساع رقعة الأرياف فيها، فضلاً عن أن جل عواصم ومدن هذه الولايات من الفئات الحجمية الصغيرة والمتوسطة نسبياً. وللتدليل على هذا، نشير إلى أن الكثافة قد بلغت في غليزان ٣٢,٤ نسمة/كم^{٢} وأدرار ٠,٤٧ نسمة/كم^{٢}.

ومن هذه الزاوية يمكن القول ان درجة التحضر تكون في الغالب مرتفعة في الولايات ذات الحجم السكاني الكبير، وذلك للارتباط الواضح بين درجة التحضر وكثافة السكان.

ويلاحظ أن من بين الولايات الأربع الأولى التي تسجل أرقاماً قياسية في الكثافة ودرجة التحضر (الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة)، ثلاث منها هي ولايات ساحلية تضم وحدها حوالى ٣٤ بالمئة من إجمالي سكان الحضر في الجزائر، علماً بأن أكثر من $\frac{١}{٣}$ سكان الحضر على مستوى الوطن يتمركزون في الساحل. ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن الكثافة تقل عن ٥ نسمة/كم^{٢} في أغلب ولايات ومناطق الجنوب، في حين تصل الكثافة إلى أكثر من ١٠٠ نسمة/كم^{٢} في كثير من المدن الشمالية.

هذا وتبين إحصاءات عام ١٩٩٧ أن هناك تساوياً بين عدد الذكور (٥٠,٥٨ بالمئة) والإناث (٤٩,٤٢ بالمئة)، مع وجود عدم تساو بين الفئات العمرية لصالح الفئات الشابة، حيث تشكل الفئة العمرية من (٠ ـ ٣٩ سنة) ٦٩,٣٠ بالمئة من إجمالي سكان الجزائر.

وإلى جانب ما تقدم توضح المعطيات الرقمية أن المجموع الصافي للمواليد والوفيات والزيادة الطبيعية التي يبدو تناقصها جلياً (أقل من ٣ بالمئة) ابتداء من عام ١٩٨٦ (ما عدا عام ١٩٧٦ الذي سجل زيادة ٢,٩٨ بالمئة). والملاحظة نفسها تنطبق على المواليد والوفيات التي تتناقص تدريجياً.

ب ـ توزيع السكان

أشرنا إلى التوزيع غير المتساوي للسكان الذين يتركزون في الجزء الشمالي الذي يشمل حوالى ١٠ بالمئة من المساحة الإجمالية (٢,٣٨١,٧٤١ كم٢). ونحاول هنا الإشارة إلى ذلك الاختلال في نمو ولايات الوطن، حيث تؤكد الشواهد الكمية أن نسبة سكان المدن الجزائرية الكبرى تزداد منذ الاستقلال بصورة مستمرة. فقد تضاعف عدد سكان مدينة الجزائر العاصمة مثلاً خمس مرات تقريباً خلال ٣٦ سنة (من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٨٤)، بينما تضاعف عدد سكان الجزائر ثلاث مرات فقط خلال هذه الفترة. وتنطبق هذه الظاهرة على جميع المدن الجزائرية الكبرى.

لقد اختلفت المحاولات البحثية التي حاولت تصنيف مناطق القطر الجزائري، باختلاف المعايير المعتمدة. فالمحاولات التي ركزت على معدل النمو، قسمت ولايات الجزائر إلى ثلاث مجموعات (ولايات ذات معدل نمو مرتفع، متوسط، أو منخفض)؛ وأما المحاولات التي تبنت مسألة «النمط الحضري ـ الريفي»، فميزت بين ثلاثة أنواع من البيئات أو المناطق (حضرية، نصف حضرية، ريفية)، في حين قسمت المحاولات التي اعتمدت على متغير الكثافة المجتمع الجزائري إلى ثلاثة أنماط من الأقاليم (مناطق مرتفعة الكثافة، متوسطة الكثافة، أو منخفضة الكثافة).

وهنا نشير إلى قضية محورية شكلت مرتكز هذه المحاولات، وهي ظاهرة الهجرة الداخلية، باعتبارها متغيراً يؤثر تأثيراً واضحاً ومباشراً في توزيع السكان، وبالتالي في تشكيل المناطق وتحديد طبيعتها من حيث عوامل الجذب أو الطرد.

ج ـ خصائص السكان

إن التحليل الديمغرافي الآنف الذكر يتطلب منا الإشارة إلى بعض الخصائص السكانية التي تكشف عن سمات مجتمعنا وتوضح نوعية سكانه وطبيعتهم. ولعل أولى هذه الخصائص هي تلك المتعلقة بعملية التوازن بين الذكور والإناث. أما في ما يتعلق بالحالة الزوجية، فقد بلغت نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج أكثر من ٢٥ بالمئة، وذلك بسبب انتشار التعليم، وضآلة الدخل، وبخاصة في المناطق الحضرية، في حين بلغت نسبة عدد المتزوجين عام ١٩٨٧ حوالى ٦٥,٣ بالمئة، مع العلم أن هذه النسبة في تناقص مستمر،

وأن المطلقين والأرامل لم تتعد نسبتهم ٩,٥ بالمئة بسبب ارتفاع معدلات التعليم وانخفاض الدخول (الطلاق) وانخفاض معدلات الوفيات بصورة عامة (بالنسبة للترمل).

وإلى جانب ما ذكر آنفاً عن التوزيع العمراني للسكان، نشير هنا إلى أن فئة الشيوخ (٦٥ سنة فأكثر) تمثل نسبة بسيطة (٣,٩٥ بالمئة أي ما يعادل ٩٠٣,٨٢٩ نسمة)، في حين ترتفع نسبة الأقل من ١٢ سنة إلى حوالى ٣٥,٠٥ بالمئة. وعلى رغم الانخفاض التدريجي في الفئات المعولة (٦٥ سنة فأكثر والأقل من ١٢ سنة)، فإن الفئات المنتجة التي كانت تتزايد بفعل عوامل متعددة منها انتشار التعليم، وتنظيم النسل، وتحسين المستوى المعيشي، أصبحت في انكماش متزايد في العشرية الأخيرة.

وبخصوص ذكر التعليم، نشير إلى أنه على الرغم من المجهودات الجبارة التي بذلت في قطاع التربية والتعليم، فإن هذا القطاع لا يزال يشتكي من عدة نواقص، الأمر الذي زاد من ارتفاع معدل الأمية للتلاميذ البالغين ١٠ سنوات فأكثر، حيث يتركون المدرسة مبكراً ويصبحون من فئة الأميين، وبخاصة بالنسبة للريفيات[٣]، إلا أن بعض الشواهد الكمية تؤكد تزايداً كبيراً في عدد الحاصلين على مؤهلات متوسطة وعالية، فضلاً عن المهتمين بالقراءة والكتابة، وبخاصة في فئة الإناث التي تجاوز نموها (في مجال المؤهلات العليا) ستة أضعاف خلال الإحصاءين الأخيرين. ولعل ذلك يوضح لنا عدم الاتساق الملحوظ بين مكونات الهيكل التعليمي الحالي، فبينما تصل نسبة الأمية إلى هذا الحجم الكبير، نجد نمواً مطرداً وملموساً في معدل الحاصلين على مؤهلات عليا ووسطى، بالإضافة إلى وجود نسبة كبيرة مشكوك في قدرتها على التخلص من الأمية. بيد أن المسألة المحورية التي يجب التأكيد عليها، هي أن جزءاً من القوة العاملة الجزائرية تندرج ضمن فئة الأميين. وإذا كان تركيب هذه القوة يميل نحو الفئة الشابة المنتجة كما أشرنا آنفاً، فإن تركزها في القطاعات الأخرى غير الزراعية، يبدأ بالإدارة (٣٦,٥١ بالمئة)، ثم التجارة والخدمات (١٩ بالمئة)، فالأشغال الكبرى (١٨,٩٢ بالمئة)، ثم الصناعة (١٨,٥٦ بالمئة)، والنقل (٦,٩٨ بالمئة). . . الخ.

---

(٣) ONS et DGS, *Annuaire statistique de l'Algérie* (Alger: Reghaia, 1981).

وإذا كانت نسبة البطالة تفوق ٢٩ بالمئة، فإن أغلبية البطالين هم من الفئات العمرية الشابة (٣٠ بالمئة من البطالين تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة). وحسب الديوان الوطني للإحصاء فإن نسبة البطالين من ذوي الشهادات الجامعية قد ارتفع من ٠,٦ بالمئة عام ١٩٨٥ إلى ٣,١٧ بالمئة عام ١٩٩٢، ثم ٤,٤ بالمئة عام ١٩٩٥[٤].

وفضلاً عما سبق، أبدى علماء الاجتماع اهتماماً كبيراً بدراسة البنية الاجتماعية الجزائرية، وعلى الأخص في ما يتعلق بالتركيب الديني والمذهبي والإثني والقبلي، وتوصلوا في هذا المجال إلى عدد من النتائج أشرنا إلى بعضها عند تعرضنا للبنية الثقافية في فصل سابق، لذلك نكتفي هنا بتأكيد أطروحة التصاعد الإثني، وبخاصة في شكله «القبائلي» (المنطقة الجغرافية والعرقية) دون أن نغفل الاستخدام المتقطع للشاوية والميزابية والطرقية، كهويات ثقافية تبحث عن البروز مثلها مثل القبائلية، إلى جانب الصراعات الدينية المفتعلة على رغم وحدة المذهب في المجتمع الجزائري الذي يدين عموماً بالإسلام السني المالكي.

فمنذ دخول المسلمين الجزائر في القرن السابع الميلادي والبنية الاجتماعية الأصلية تشهد تحولات عميقة سواء من حيث الثقافة أو السلوك أو التركيب القبلي الذي يضم قبائل عديدة بربرية وعربية انصهرت في إطار الدولة الجزائرية (منذ القرن السادس عشر) التي كانت تعتبر من أقوى الدول آنذاك. (انظر الفصل الأول).

والمتتبع لتطور البناء الاجتماعي الجزائري منذ الاستقلال يلاحظ أن التغيرات الحاسمة التي اعترته لم تتم بشكل تلقائي، الأمر الذي أدى إلى وجود عدد من الأنظمة أو أنماط الإنتاج المتناقضة وتعايشها في آن واحد. ومن السهل علينا إذن إذا انطلقنا من مدخل تعدد الأنماط أن نجد البنية الطبقية الجزائرية تتكون من عدد من الطبقات والجماعات الاجتماعية القديمة (التقليدية) والجديدة (المعاصرة). وهذا يعني أن وجود ثلاثة أنماط للإنتاج في الجزائر لا يدل بالضرورة على بنية اجتماعية محددة. ولقد اهتم بعض الباحثين بدراسة البنية الطبقية الجزائرية، إذ تشير مغنية الأزرق إلى أن الأساليب

---

(٤) MEAT, *Demain l'Algérie* (1995), vol. 2, pp. 23-26.

الإنتاجية الثلاثة المكونة للبنية الاقتصادية الجزائرية، لا يجمع بينها إلا عنصر واحد مشترك، وهو تملك قوة العمل عن طريق تحديد الأجور. وبالاستناد إلى هذا المتغير قسمت البنية الطبقية الجزائرية إلى أربع طبقات أساسية:

(١) أولئك الذين يتملكون قوة العمل (مديرو ورقباء الدولة على وسائل الإنتاج، المقاولون، كبار ملاكي الأراضي).

(٢) العمل المأجور الحضري والريفي.

(٣) أصحاب المهن الحرة، وصغار رجال الأعمال[٥].

(٤) الفلاحون الذين يملكون قطعاً من الأرض.

ولكن من المفيد الإشارة هنا إلى أن التشكيلة الاجتماعية الحالية تجاوزت هذا التوصيف ـ بغض النظر عن مدى حصافته وفق المتغير الذي اعتمدته حينذاك ـ فمثلاً يلاحظ الآن على البنية الطبقية الجزائرية الحالية وجود تشكيلة اجتماعية دنيا، تتكون من الفلاحين الفقراء، وفقراء المدن، والعمال الزراعيين غير المأجورين وقسم من الحرفيين والتجار. إن البنية الطبقية الجزائرية، هي الآن في تغير سريع نتيجة تحول الاقتصاد الجزائري نحو تطبيق النظام الرأسمالي، آخذين بعين الاعتبار بقاء الهيمنة للقطاع العام. ولعل الإفرازات الأولى لهذا التحول هي انهيار وتدهور المستوى المعيشي للطبقة الوسطى التي أصبحت في حاجة إلى مساعدة اجتماعية. ففئات مثل المعلمين والأساتذة والأغلبية الساحقة من الموظفين يمكن أن نقول إنهم في حاجة الآن إلى مساعدة اجتماعية[٦].

بالإضافة إلى اتساع المساحة الطبقية للفقراء والمعوزين، يوجد الآن حوالى ٤,٥ مليون دون أدنى دخل، علماً بأن العدد الإجمالي للعمال في القطاع العمومي قد انخفض في ما بين آذار/مارس ١٩٩٥ وآذار/مارس ١٩٩٦ من ٧١٩,٦٦٧ إلى ٦٦٢,٨٠١ عامل، أي بنسبة ٨ بالمئة (٥٦,٨٦٦ عاملاً)، فضلاً

(٥) مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير السياسي**، ترجمة سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ٢٦.

(٦) علي الكنز [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة**، إشراف سمير أمين (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨)، ج ٤: **المغرب العربي**، ص ٥٢ ـ ٥٣.

عن حل أكثر من ٣٦٣ مؤسسة(٧)، وتفاقم المشاكل المالية والزيادة السريعة في أعداد الوافدين الجدد إلى القوى العاملة كل سنة. فآخر الإحصاءات تفيد أن متوسط عدد الجزائريين الذين يدخلون سنوياً سوق العمل في التسعينيات قد بلغ ٢٤٠ ألف نسمة، بينما القدرة على التشغيل لا تتجاوز ١٠٠ ألف منصب عمل في السنة(٨)، وبالمقابل سجلت التقارير الدولية أهمية الاقتصاد الموازي في بنية الاقتصاد الجزائري، حيث يمثل مليوناً واحداً من اليد العاملة التي تضم كلاً من القطب الهامشي والفقير وبعض أعضاء الجيش الاحتياطي الصناعي ونسبة معتبرة من العمالة المؤجرة.

هذه العوامل كلها وغيرها زادت من تعميق الهوة بين قمة الهرم وأسفله وتأجيج الحركات الاجتماعية المتعددة الأشكال والاتجاهات من ناحية، وتكريس الريبة في المفاهيم المطروحة على الساحة الجزائرية مثل الديمقراطية والعدالة من ناحية أخرى.

٢ ـ المرأة ودورها في المجتمع

منذ حرب التحرير والمرأة الجزائرية تلعب أدواراً مهمة. ولقد زاد نشاطها وتوسع منذ استقلال الجزائر، حيث شغلت مناصب عليا وترشحت لرئاسيات عام ١٩٩٩. ومما شجع نمو عمل المرأة في القطاع غير الزراعي إمكانيات توصل الفتاة إلى التعليم التي تتزايد بمعدلات أكثر سرعة من معدلات عمالة الذكور. بيد أن عمل المرأة ما زال حضرياً، كما أنه مركز بصورة أساسية في المدن الكبيرة وموجه إلى قطاعين اقتصاديين هما: قطاع الخدمات والإدارة، والقطاع الصناعي.

وحسب إحصاءات عام ١٩٨٧، فإن عدد السكان النشيطين قد بلغ ٥,٣ مليون منهم ١٠ بالمئة إناث، كما أن نسبة التمدرس قد انتقلت من ٣٦ بالمئة عام ١٩٦٦ إلى ٨٩ بالمئة عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، في حين تتزايد معدلات التسرب المدرسي لدى الإناث ابتداء من ١٢ إلى ١٣ سنة. وفي السياق نفسه،

(٧) عبد العزيز شرابي، «النتائج الأولية لنتائج التصحيح الهيكلي في البلدان المغاربية،» **حوليات وحدة البحث، أفريقيا ـ العالم العربي** *(URAMA)* (١٩٩٦)، ص ٨٢ ـ ٨٣.

(٨) Y. Aïssaoui, «Les Projections de la population féminine, 1990-2020,» *Statistique,* no. 34, pp. 33-36.

تؤكد الدراسات الكثيرة المعنية بوضع المرأة ودورها في المجتمع الجزائري أن عدد النساء النشيطات الذي بلغ ٥٧٧,٠٠٠ امرأة عام ١٩٩٠ سيتجاوز ١,١٠٠,٠٠٠ امرأة عام ٢٠٠٥ و١,٢٧٧,٠٠٠ امرأة عام ٢٠١٠. وهذا يشير إلى تضاعف هذه الشريحة الاجتماعية في غضون ٢٠ سنة. ومن ثم يصبح معدل النشاط النسوي ١٢,٧ بالمئة بالنسبة لنظيره لدى الذكور، أي امرأة نشيطة مقابل ٨ من الذكور.

وإذا كان السواد الأعظم من النساء الجزائريات يعمل في الإدارة، فإن الجزء الأكبر من عمل المرأة في مجال الفلاحة والمناطق الزراعية ما زال غير مرئي، كما أنه غير مسجل، إذ انه يكاد يتم دائماً في مزرعة الأسرة أو كعمل موسمي غير دائم.

كما أن السواد الأعظم من النساء اللواتي لا يعملن بأجر خارج نطاق الزراعة (٦ بالمئة) يصنفه الاختصاصيون تحت مسميات متعددة مثل «العمل المستقل» أو «الخدمة المنزلية»، علماً بأن المجموعة السكانية للنساء العاملات الأجيرات ما زالت قليلة العدد للغاية، إذ تمثل ٥ بالمئة من القوة العاملة الحضرية في الجزائر، كما أن معدل زيادة اشتغال المرأة ما زال هو الآخر منخفضاً. فمعدل زيادة العمل بلغ ١,٨٢ بالمئة (عام ١٩٦٦) و٢,٦١ بالمئة (عام ١٩٧٧). أما بالنسبة للسيدات الماكثات في المنازل فقد بلغ عددهن ٣,٥ ملايين امرأة في سن العمل[٩].

وعلى أية حال فإن للمؤثرات الحضرية إسهامات عديدة في تبوؤ المرأة مكانة محترمة، يأتي في مقدمتها ما ارتبط بها من ظاهرة إقبال المرأة على العمل خارج محيط الأسرة، وتدعيم الاتجاه نحو تنظيم النسل وتباعد الولادات، وتغيير نمط العلاقات الأسرية في اتجاه ارتفاع مكانة المرأة، وتعدد الأدوار التي تقوم بها، فضلاً عن اتباع عموم الأسرة الحضرية ايديولوجية الاستقلال الذاتي بعيداً عن الاهتمام بكبار السن إشباعاً لتطلعاتهن نحو مزيد من النجاح والرفاهية. ولقد كان من الطبيعي أن يصاحب التحولات التي اعترت كلاً من البناء الأسري ومكانة المرأة تحولات مماثلة تتعلق بالتأكيد على الفردية في مقابل العائلية والديمقراطية في مقابل التسلطية الأبوية. ويعتبر مجال العلاقة بين

---

(٩) حقيقي وتلاحيت، «دراسات في العلوم الإنسانية بشأن المرأة الجزائرية،» ص ١٥٧ ـ ١٧٧.

الزوج والزوجة وبين الأب وأبنائه من أوضح المجالات تأثيراً بفلسفة المساواة الديمقراطية وأكثرها تعبيراً عن مظاهر ضعف التسلطية الأبوية التقليدية. ففي الوقت الذي أكدت فيه التبعية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في الأسرة التقليدية مظاهر التسلط والسيطرة التي اقترنت تاريخياً بمركز الرجل، وذلك في غياب الوازع الأخلاقي، كان إقبال المرأة على العمل خارج المنزل والأسرة أساساً مهماً لتأكيد الاستقلال الاقتصادي لها، وتمهيداً لفلسفتي العدل والمساواة التي نادت بها المرأة، ولتحضير النظرة إليها وإلى مكانتها التقليدية في الأسرة.

إن المرأة اليوم تؤسس أحزاباً نشيطة كحزب العمال الذي ترأسه لويزة حنون وتمارس ضغوطاً قوية لفرض احترامها وتغيير النظرة التقليدية تجاهها في الأحزاب العلمانية والوطنية والإسلامية، على حد سواء. كما برز دورها جلياً في مجال الجمعيات التطوعية المؤطرة من طرف هذه الأحزاب أو الدولة. ومن الملاحظ أن هذه الجمعيات تحاول جاهدة استقطاب النساء المهنيات والخبيرات في المجالات المختلفة من أجل تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمرأة، وذلك في ظل الأطر القانونية والتشريعات المختلفة، على اعتبار أن الدستور الجزائري ينص على المساواة بين الرجل والمرأة ويعطيها حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية كاملة.

كما تقوم قوانين العمل على أساس المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة. وهناك أحكام خاصة بالرعاية الصحية والجسدية للمرأة العاملة وحقها في التعليم الإلزامي وإجازة الوضع وإجازة من دون أجر لرعاية الطفل... الخ.

والجدير بالذكر أن الجزائر قد صادقت على الاتفاقية الدولية لإلغاء جميع أنواع التمييز ضد المرأة مع بعض التحفظات[١٠]. وعلى رغم كل هذه المجهودات الجبارة التي تبذل لترقية المرأة وتقدمها، إلا أن هناك العديد من العوائق، منها ما هو نظامي ومنها ما هو متأصل في البناء الاجتماعي. وتتعرض النساء اللواتي يشكلن نسبة عالية من القطاع غير الرسمي لشتى صور المحاصرة والاستغلال والتهميش[١١].

---

(١٠) PEPP, *Women in Top Job* (London: Allen and Unwin, 1971), pp. 17-21.

(١١) N. L. Kacha, «La Situation et les aspirations de la femme algérienne,» (Thèse de 3ème cycle, Paris, Sorbonne, 1979), pp. 35-39.

والأدلة المتوفرة لدينا تؤكد استمرار آليات الكبح وحرمان المرأة من الحقوق التي يخولها لها القانون، وبخاصة في المناطق الريفية حيث تهيمن بعض التقاليد وسلطة الكبار. بيد أن المؤشرات الأخرى التي تتجسد في ارتفاع معدلات تعليم المرأة وخروجها للعمل واحتلالها مراكز عليا في هرم الدولة وتأسيسها الأحزاب والجمعيات التطوعية، تؤكد أن المرأة الجزائرية تشهد تحولات سريعة سواء في أوضاعها أو مراكزها.

وتتعرض النساء اللواتي يشكلن نسبة عالية من القطاع غير الرسمي لشتى صور المحاصرة والاستغلال والتهميش[١٢]. ومن خلال تحليلنا لمختلف الدراسات يمكن استنتاج أربعة عوامل تفسر تركز المرأة والشكل الذي يتخذه عملها في القطاع غير الرسمي. وهذه العوامل هي: هيكل العمالة المتغير باستمرار، الاستخدام الانتقائي للعمل، الافتراضات الايديولوجية التي تحدد طبيعة الأعمال المسندة إلى المرأة والقيمة المعطاة لعملها، العلاقة المتبادلة بين دورها في المنزل وخارجه.

ومن هذه الزاوية يبدو جلياً أن القيم المهيمنة: الفقر، ظلم الواقع، التنقل. كلها عوامل تقف خلف ظاهرة ارتباط الأنشطة الدنيا في القطاع غير الرسمي بالمرأة التي تضطرها الظروف الاجتماعية القاسية لممارستها. وفي كثير من الأحيان تتعرض المرأة التي أجبرتها ظروف الحياة على البحث عن مصدر رزق خارج العمالة المؤجرة إلى الاحتقار والإهانة، لكونها تعيش تحت رحمة السماسرة، وتجار التجزئة والجملة والعرض وغيرهم. فهي لا تأمن على حياتها طالما أن النظام الاجتماعي لا يحميها، ومن ثم تصبح معرضة من حين لآخر للانحدار الاجتماعي وللمساواة التي تمس شخصيتها. فعدم وجود نقابة تدافع عنها أو تعمل على تحسين وضعها الاجتماعي زاد من تردي أوضاعها خارج سوق العمل المنظم.

إن كل القوى العاملة تعتبر في الواقع من العناصر الإنتاجية المهمة التي لا يمكن الاستغناء عنها في أي وقت من الأوقات. لكن الشواهد المتوفرة تشير إلى عدم الاستخدام العقلاني لهذه القوة المهمة، وغالباً ما يكون نصفها أو أكثرها معطلاً أو مستخدماً استخداماً ناقصاً، وبخاصة العنصر النسوي

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٥ ـ ٣٩.

الذي ما زالت بعض القيم تكبله والنظرة التمييزية تهمشه.

٣ ـ الشباب بين التهميش والاندماج

الخاصية الأخرى التي يتسم بها البناء الاجتماعي الجزائري هي غلبة عنصر الشباب الذي يتميز بسمات وقسمات تنطوي على إشكاليات عديدة. وغير خاف أن أوضاع الشباب تختلف في شكلها ومضمونها من مجتمع لآخر، ومن حضارة إلى أخرى، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من التصورات النظرية التي تفسر هذا الاختلاف. فنظرية المجال ترى أن مشكلات الشباب في المجتمعات المعاصرة تكمن في أن الشباب لا يعرف بوضوح كاف من هو؟ وما المطلوب منه؟ والمسموح له به... الخ، وهو ما يعكس وضعه كإنسان هامشي، أما نظرية التطبيع الاجتماعي فتركز على التكامل الاجتماعي من خلال استيعاب قيم ومعايير المجتمع، في حين تنظر نظرية الأجيال إلى أبناء الجماعة العمرية الواحدة في إطار حقيقة تاريخية واحدة، حيث تتشكل اتجاهاتهم ووجهات نظرهم وفقاً للروح السائدة في هذه الحقبة. وهكذا فإن العضوية في جيل معين تشير بوجه خاص إلى أن هناك موقعاً اجتماعياً، يحدد الكثير من الظروف التي يعيش في ظلها العضو، وكذلك الخبرات التي يكتسبها[(١٣)].

ففي ظروف التحول غير المستقر، يمر المجتمع بحالة من عدم الاتساق وعدم التجانس تخلق داخله مشكلة نظام، يتم حلها من خلال فرض التكامل من طرف النخبة سواء أكانت تقليدية أم حديثة.

وإذا كانت الجزائر تمثل هذه الصورة من حيث عدم الاستقرار ومن حيث تذبذب النخبة بين إدماج الشباب أو الاعتماد على ذوي الخبرة ـ وإن كان البديل الأخير يشكل جزءاً من مسعى النظام القائم لاحتواء الأزمة وفرض التكامل ـ فإن شباب التسعينيات يعيش أوضاعاً متردية جعلته يتصرف بتحمس وعنف أحياناً، وانسحاب ويأس أحياناً أخرى. وإذا عدنا قليلاً إلى الوراء إلى سنوات حرب التحرير، لوجدنا الشواهد التاريخية تؤكد أن شباب

---

(١٣) محمد حافظ، «الرؤى الاجتماعية والسياسية للشباب الجامعي: دراسة ميدانية،» ورقة قدمت إلى: **المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي**، تحرير أحمد زايد وسامية الخشاب (القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٩٥)، ص ٤٥١ ـ ٤٩٣.

الجزائر قد ساهم مساهمة فعالة في هذه الحرب. فلقد ترك الطلبة مقاعد الدراسة والتحقوا بصفوف جيش التحرير الوطني، ودافعوا عن استقلال بلادهم. ومنذ الاستقلال وعلى رغم استيعاب شريحة واسعة منهم في الأطر النظامية خلال الستينيات والسبعينيات بفعل التعبئة والتجنيد السياسيين من جهة، واليسر النسبي لظروف المعيشة من جهة أخرى، فقد برزت قطاعات عريضة منهم منذ منتصف الثمانينيات، كقوة رفض تقلق الجالسين في قمة الهرم. ويعمل هؤلاء الأخيرون على صد صعود الشباب وانتزاع القيادة من أيديهم بشتى الطرق التعبوية أو القهرية. ولعل أحسن من عبّر عن هذه الصورة الكاريكاتورية هو الباحث شيلر (Shealer) عندما أشار إلى تخوف الزعماء التقليديين من أن يمزقهم الجيل الصاعد إذا ما أعطوهم واجهة سياسية يعبرون بها عن آرائهم[١٤]. وما الهيجان الشعبي الذي انفجر في ٥/١٠/ ١٩٨٨ إلا تعبير عن هذا السيناريو.

ولقد عبرت عن ذلك شريحة الشباب بعنف قوي توجه إلى تخريب كل ما هو تابع للدولة من الممتلكات. ومع أن الجيل، الذي يزيد على عمر الثلاثين سنة، والذي يشكل نحو ٣٠ بالمئة من السكان، لم يكن راضياً عن أعمال التخريب التي حرص عليها الأطفال الصغار، وتلاميذ المدارس، ووظفوا لها بقوة، إلا أن موقفهم على العموم كان سلبياً: موقف المتفرج الذي يقر الاحتجاج، وينكر إفساد ما بنته الجزائر إلى حد الآن.

وفي الوقت نفسه، ونتيجة لتراكم المشاكل وانتشار البطالة والمظالم الاجتماعية والتعصب الإثني والاختلاف الديني، قاد الشباب حركة تمرد ومصادمات خطيرة في بعض المدن الجزائرية، وبخاصة قسنطينة، وسطيف، والعاصمة، وبجاية وتيزي وزو. على أن القضية التي تبدو الآن أكثر أهمية وإلحاحاً تتصل بموقع الشباب داخل المدن الجزائرية.

الإجابة عن هذه القضية الملحة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: التهميش، وعدم الرضا والميل للعنف قولاً وممارسة، والتكيف مع الواقع الجديد والاستجابة الكاملة للسياسات الرسمية للدولة.

---

(١٤) Richard Flacks, *Youth and Social Change*, Markham Series in Process and Change in American Society (Chicago: Markham Pub. Co., [1971]), pp. 9-13.

وبالاستناد إلى هذه المتغيرات الثلاثة (التهميش، عدم الرضا، التكيف) يمكن تصنيف الشباب إلى ست جماعات فرعية، هي:

أ ـ المهمشون

● القطب الهامشي: يتكون من الحثالة الاجتماعية: اللصوص والمنحرفون ومن لف لفهم.

● الانسحابيون: هم الجالسون على خط الساحة يتفرجون، لأنهم يعتقدون أن مجتمعهم قد تخلى عنهم ويعمل على قطع الطريق أمام مشاركتهم في الحياة العادية.

ب ـ الناقمون

● الناقدون: هم جماعة شبانية غير راضية على الوضع القائم وتقوم بنقد كل شيء.

● المتشككون: يمثلون فئة عريضة من الشباب تقوم على أساس الشك والريبة في كل ما تقوم به الدولة والأحزاب السياسية على حد سواء.

ج ـ الإرهابيون

● الماديون: هم الفئة التي تمارس العنف المادي مباشرة: تهديد، قتل، تخريب، حرق...

● الفكريون: هم فئة من الشباب تقتدي ببعض المثقفين الذين يمارسون أو يدعون إلى الرقابة الفكرية أو الفعلية على الآخر. وآخر مثال على ذلك تمجيد الأديب وسيني الأعرج والرقابة التي مارسها المدير السابق للمؤسسة الوطنية للكتاب ورفيقه الايديولوجي بن هدوقة على نشر أحاديث الشيخ الغزالي التي بثها التلفزيون الجزائري. ومعلوم أن الإرهاب الفكري قد يتعدى المستوى النظري والرقابي إلى مستوى الفعل ليشكل الدعامة الفكرية والخلفية النظرية للإرهاب المادي. ومن أمثلته تشخيص الأحكام الايديولوجية على الآخر بالخيانة أو الكفر... إلى تنفيذات مادية فردية أوجماعية، في حق أفراد أو مؤسسات.

د ـ الإسلاميون

● المعتدلون: هم فئة من الشباب تعتقد أن الإسلام هو البديل الأمثل

لانقاذ الجزائر وتحقيق المساواة بين الناس. إنهم يعملون على إصلاح الأوضاع بالتي هي أحسن ويحاربون دعاة التغريب والتطرف العلماني بالتي هي أحسن.

● الراديكاليون: هي جماعة لا تؤمن إلا بالتغيير الجذري ولا ترى سوى الحيف والظلم من الواقع، وتتسرع في التحريم والتكفير بظاهر النصوص وبأفكار شاذة، وبالتالي تدعو إلى الجهاد للانتقام من الكفار ـ سكان المجتمع ـ. وقد تشخص ذلك في العديد من التنظيمات المسلحة.

هـ ـ الوطنيـون

● التقليديون: شريحة عريضة من الشباب تعتز بانتمائها للجزائر ومستعدة للدفاع عنها: فهي مواكبة للتحولات الراهنة ومندمجة في البناء الاجتماعي ومتمسكة بوحدة الجزائر.

● الوصوليون: فئة شبانية تعتقد أن تجاوز كآبة الواقع تقوم على المحافظة على المكتسب أو كسب المزيد من خلال المزايدة على القيم الوطنية والمرجعيات الإثنية، الحضارية أو التاريخية.

و ـ العلمانيـون

● الديمقراطيون: يؤمنون بالتغيير الفكري، إلا أنهم ملتزمون بالقوانين السائدة. فهم من جهة يعملون على تدعيم الوحدة الوطنية، ومن جهة أخرى ينادون بتغيير الأوضاع القائمة المتميزة بعدم الاستقرار والتناقض السياسي. يقبلون التعايش مع الآخر بدرجات متفاوتة.

● الاستئصاليون: يطالبون بالتغيير الجذري والإطاحة بمن انتخبهم الشعب الجزائري. وفي الوقت نفسه يطرحون النظام الاشتراكي كبديل للنظام الحالي، واستئصال الإسلاميين والوطنيين بالقوة. ومنهم حالياً ميليشيات التيار الاستئصالي التي تتحرك تحت غطاء مكافحة الأصولية والإرهاب، وقد أشارت بعض الصحف إلى أعمالها الإجرامية من قتل واغتصاب ورسائل تهديد[١٥]. ومن تنظيماتها الشائعة: «فيالق الموت»، «المنظمة السرية للدفاع عن الجمهورية»، «منظمة الشباب الجزائري الحر»..

وعلى الرغم من أن جل الأحزاب الدينية، الوطنية والعرقية، حاولت

---

(١٥) الخبر (الجزائر)، ٧/٧/١٩٩٩؛ *Le Matin* (Alger), 24/2/1999, et *Libération*, 14/4/1998.

بنجاح متفاوت استغلال أوضاع الشباب القلقة وعاطفتهم، وجندتهم في المظاهرات السلمية والعنيفة، إلا أن شريحة واسعة منهم أصبحت الآن أكثر تردداً وانسحاباً من جهة، وأكثر أناة وتبصرة من جهة ثانية.

وإذا كانت بعض المؤشرات تؤكد ارتباط الشباب الجزائري بوسطه الاجتماعي واستعداده للدفاع عن مصالح البلاد، وبخاصة بعد التيقن من حقيقة خطر تمزيق الجزائر، فإن بعض المعطيات المتوفرة عن أوضاعهم تؤكد انتشار التمرد وعدم الرضا، إلى جانب استيعاب الأنشطة غير الرسمية لأكثر من ٣٠ بالمئة منهم. ولقد شهدت هذه الأنشطة تزايداً مخيفاً، سواء تلك الأنشطة غير الرسمية المشروطة أو غير المشروطة (الاتجار في المخدرات، الاعتداء، السرقة...).

وفي هذا الإطار، توصلت الدراسات المعنية بواقع الشباب في المجتمع الجزائري إلى عدد من النتائج، نذكر منها ما يلي:

(١) يشكل الشباب الشريحة الاجتماعية الكبرى في قطاع المدينة التي تواجه البطالة والتهميش والمحاصرة.

(٢) عجز السياسات المختلفة على دمج الشباب في العملية التنموية.

(٣) تعرض الشباب لمختلف الانحرافات والأمراض الاجتماعية.

(٤) تنامي الاتجاهات العدوانية نحو المؤسسات الرسمية.

(٥) شعور الشباب بالظلم والإهانة وعدم القدرة على تجاوز الوضع المتردي.

(٦) صراع الأجيال بين جيل ما قبل العشرين وجيل ما بعد الأربعين سنة. أما الجيل الذي بينهما (٢٠ ـ ٤٠ سنة) فيبقى مضطرباً في مواقفه.

ففي جيل ما فوق ٤٠ سنة حيث كان للثقافة القديمة كل التأثير، فهم يرون أنه يجب على الشاب أن يقوم بدوره الاجتماعي على الشكل الذي قاموا به، وعليه أن يرث كل العناصر الثقافية التي اكتسبوها، وبالتالي فإن دور التنمية في ما يخص تشكل شخصيته يكمن في كلمة الطاعة. أما جيل ما قبل العشرين فهو يعيش زمن تأثير الثقافة الحديثة، وبالتالي كثيراً ما يميل في تشكيل شخصيته إلى تأثير هذه الثقافة، إلا أن هذا الميل وهذا التأثير يصطدمان

بالثقافة القديمة المتمثلة في تربية الأسرة وقيم المجتمع والمعبر عنها من خلال شخصية الكبار الذين لديهم كل السلطة في التربية. وفي ظل هذا الصراع ينتهي في الغالب إلى الميل لأحد الاتجاهات دون التوفيق بينهما بشكل واعي وعقلاني.

٤ ـ التوظيف السياسي للتنوع ومظاهر الخلل الاجتماعي

يتصف تاريخ المجتمع الجزائري بتنوع مظاهره الحضارية والثقافية. وقد وجد هذا التنوع نفسه في الواقع الاجتماعي، وفي أشكال الفعل السائدة بين الفئات الاجتماعية والتيارات الفكرية المتعددة، وتقدم الأدبيات التي تتناول مسألة التنوع تحليلاً متناقضاً. فمرة ينطلق من النظر إلى التنوع في ضوء التكامل والوحدة الوطنية التي تتجاوز الانقسامات الطبقية والعرقية، ومرة ثانية، يركز على تعددية المجتمع الجزائري من حيث وجود جماعات ثقافية يعيش بعضها بجانب بعضها الآخر. وإذا كان أنصار الاتجاه الأول يركزون على متغيرات التكامل والانسجام والتناغم في إطار الروابط التقليدية ومكونات الهوية الوطنية من دين ولغة، فإن أنصار الاتجاه الثاني يركزون على الانقسامات العرقية واللغوية والجهوية والحق في الاختلاف والتنوع. وعلى رغم إثارة بعض المهتمين بهذه الظاهرة مسألة تعدد الفئات الاجتماعية داخل نطاق سياسي واحد، إلا أنهم يؤكدون ارتباطهم بروابط قوية كالتاريخ المشترك والدين واللغة. بيد أن الحركات الاجتماعية والاحتجاجات والمظاهرات التي قام بها سكان منطقة القبائل للاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية، والتمييز بين العربي والأمازيغي، تزيد من نطاق الاختلاف والانقسام على رغم الأصل الأمازيغي ـ العربي المشترك للجزائر ووحدتها الدينية.

ومن جهة أخرى، فإن انقسام البعد الأمازيغي للهوية الجزائرية إلى ثقافات فرعية قد زاد من تعددية المجتمع وانغلاق بعض فئاته. والأمثلة على ذلك كثيرة، لكننا نكتفي هنا بالمجتمع «الميزابي» وانغلاق فئاته الموجودة في مختلف المدن الجزائرية. فالشواهد الواقعية تؤكد الانغلاق شبه المطلق لهذه الجماعات، حيث تمارس الأعمال التجارية تضامنياً، والتزاوج الداخلي، والارتباط الضيق بالبيئة الخارجية، وعدم الانتماء العضوي للتنظيمات الرسمية وغير الرسمية، وممارسة تقاليد خاصة بالمجتمع الميزابي، واستخدام اللهجة

المحلية، وارتداء ملابس تميز الميزابي من غيره، وخصوصية وضع المرأة وعدم ظهورها في الحياة العامة..

ومن دون الدخول في تفاصيل مسألة التنوع التي أثرناها عندما تعرضنا للبنية الثقافية، نشير إلى أن الأحداث والوقائع المعاشة كثيراً ما أكدت تحيزات النظام لجماعات اجتماعية (القبائل مثلاً) بفعل ضغوطاتها المركزة ونفوذها المتعدد ومطالبها الراديكالية.

فمن المعلوم أن الجزائر تندرج ضمن البلدان العربية المتوسطة التجانس، فهي تحتوي على تكوينات إثنية تبلغ نسبتها حوالى ٢٠ بالمئة. ومن الواضح تاريخياً، أن الاحتلال الفرنسي ابتدع المسألة البربرية عام ١٩٤٤، قبل أن يجدد بعثها بتأسيس الأكاديمية البربرية (باريس ١٩٦٧) ويشجع الدعوات الراهنة لإثارتها وتسييسها. وكان يرمي من وراء ذلك تحقيق ما يلي:

(١) القضاء على الأساس الأول للهوية الوطنية الجزائرية وتجانسها العالي وعلى أهم عنصر في تحقيق الانسجام الثقافي.

(٢) القضاء على الوحدة الوطنية باصطناع لغة ثانية للمجتمع وإرغام الدولة على التخلي عن مخططات التعريب مع الضغط عليها بواسطة لوبي جزائري للإبقاء على الفرنسية وكتابة اللهجات البربرية بالأحرف اللاتينية.

(٣) تدمير الروح الوطنية لدى الشعب الجزائري للإبقاء على الفرنسية.

(٤) إيجاد قوميتين وأكثر تكون متناحرة في ما بينها.

(٥) تمزيق وحدة الجزائر وشخصيتها الثقافية.

(٦) لبننة الجزائر[١٦].

إن نظرة متأنية لفحص الأعمال التي أنتجت حول الحركة الإثنية في الجزائر سوف تسلم بالتأكيد إلى حقيقة مهمة مؤداها أن بعض التنظيمات تعمل على تشجيع وتغذية نزعة التمييز بين أبناء الوطن الواحد، وإضعاف الحس

---

(١٦) حسن عبد الله، **الأقليات في الواقع العربي: الاندماج والتجزئة** (دمشق: دار مشرق ـ مغرب، ١٩٩٥)، ص ٣٦.

بالولاء والانتماء الوطني، وخلخلة تماسك المجتمع العربي[١٧]. ومما يزيد في تغذية الصراع الدائر اليوم في الجزائر، هو محاولة مخططة لتفجير الجزائر من الداخل واستنزافها في صراعات ثانوية.

وإذا كانت الجزائر أكثر تعرضاً لحدة المطالب الإثنية، فإن أحداث تيزي وزو (نيسان/ابريل ١٩٨٠) والمظاهرات التي أعقبتها تزيد في الوقت الراهن من تردي الوضع السائد، وذلك على الرغم من التراجع الظاهري للأمازيغية بعدما احترقت الكثير من الأوراق السياسية بدخولها التعليم والإعلام وتأسيس محافظة سامية لها والتسييس الواضح لها وما تبعه من انقسامات داخلية[١٨]. وعلى الرغم من وجود من يطرح هذه المطالب في إطار التنوع والاختلاف ضمن الاندماج الوطني، مثل محمد حربي الذي يؤكد استهدافها الدولة التسلطية وطرحها مشكلة الديمقراطية والحق في التغاير، في حين أن أي عملية إدماج وطني تهمل التنوع، فإنها تعرقل وحدة الجزائر التي لا يشك فيها بربري واحد[١٩].

لهذا نقول ان توحيد الجهود وتكاملها من أجل إحداث تغيير جذري في المجتمع هو المدخل الملائم لمواجهة التحديات وإفشال مخططات التفتيت والانقسام. وهذا التوحيد يستند بطبيعة الحال إلى تعزيز الوعي وإقرار التنوع والاعتراف بالآخر، وتطوير ثقافة وطنية تقبل التعامل مع الثقافات الأخرى، وتجيز تعزيز الصلات مع الآخر.

وإذا كانت هذه العوامل تمثل أساسيات جعل التنوع عاملاً فعالاً لتسهيل عملية التحول نحو الديمقراطية، فإن واقع المجتمع الجزائري الراهن يشير إلى التناقض والعداء بين عدد من ذوات المجتمع، وتعدد بين الفعل الاجتماعي،

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٧.

(١٨) ففي الملتقى الذي عقدته «الحركة الثقافية البربرية» (MCB) ببجاية - جناح التنسيقية الوطنية - «خلصت إلى أن حصيلة الجمعيات سلبية لأنها لم تعد تهتم بالثقافة الأمازيغية كما سجلت تراجع الطلبة الدارسين، إذ انه خلال الدخول الجامعي الجاري تم تسجيل ١١ طالباً فقط في فرع «ليسانس أمازيغية». كما أكدت التراجع الفظيع في النضال الأمازيغي، والسبب من وراء ذلك هو المتاجرة بالقضية بعد تسييسها ثم تحريفها بجعلها مطية للفرنسية». انظر: **رسالة الأطلس** (الجزائر) (٦ - ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩).

(١٩) M. Harbi, «Nationalisme algérien et identité berbère,» *Peuples méditerranéens* (juin 1980), p. 36.

وغياب التكامل في مظاهر الفعل بين الحاكم والمحكوم، فكل منهما يعتمد منظومة ثقافية مختلفة نسبياً أحياناً، وكلياً أحياناً أخرى، ويمارس سلوكه وتصرفاته اعتماداً عليها، من دون أن يأخذ بعين الاعتبار عناصر المنظومة الثقافية الأخرى، ومن دون أن يوليها أي اعتبار يذكر.

وتدفعنا المناقشات السابقة إلى تناول التوظيف السياسي لظاهرة التنوع ومصاحباته. وربما كانت أبرز مؤشرات هذا التوظيف هو ظهور أحزاب دينية وأخرى اثنية ـ جهوية، وجمعيات تطوعية توظف الموروث الثقافي الأمازيغي لأغراض ضيقة ومصلحية. وهنا نشير إلى ما سبق أن أكدناه في موضع سابق من أن أحزاباً مثل «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» التي تصنف ضمن القطب العلماني، هي في الواقع أحزاب تستند إلى البعد الأمازيغي ـ القبائلي الضيق وتوظف أو تستعمل لتوظيف التنوع الثقافي للضغط أحياناً، والتهديد بإحداث انكسارات في تاريخ المجتمع الجزائري أحياناً أخرى.

وبإمكاننا تدعيم وجهة النظر هذه من خلال الرجوع إلى ضغوط الجمعيات الثقافية التي توظف أو تستعمل لتوظيف الموروث الأمازيغي لإرباك بعض دواليب النظام القائم. ولقد تجلت مثل هذه الضغوط في المظاهرات والاحتجاجات، وأعمال العنف والتنديد بالنظام والمعارضة معاً. ويصل هذا الضغط إلى أقصى مداه في المطالبة باللغة الأمازيغية كبديل للغة العربية وفصل العربي عن الأمازيغي وتدعيم وجود اللغة الفرنسية.

كذلك لوحظ في مدن أخرى نشاط بسيط لتنظيمات توظف الموروث الشاوي أو الميزابي لأغراض مصلحية ضيقة، ولكن بأقل حدة وأكثر موضوعية. وفضلاً عن ذلك تؤكد الشواهد الواقعية أن بعض الأحزاب الدينية الراديكالية مثل «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» المحظورة، والجماعات الدينية المتطرفة قد عملت منذ بداية التسعينيات على تعنيف الواقع وقلب النظام الاجتماعي القائم أو استعملت ضده.

ومن الواضح أن من تأثير تلك التنظيمات الإثنية وهذه الجماعات الدينية المتنوعة ومن يقف خلفها تعريض البناء الاجتماعي لعدم الاستقرار وإقحامه في دوامة من العنف الهمجي.

ومن هذا المنطلق يبدو جلياً أن ظاهرة التنوع قد تم استغلالها واستخدامها لأغراض سياسية ودينية وإثنية ضيقة، أثرت سلباً في شبكة

العلاقات الاجتماعية، وعرضت البناء الاجتماعي لاختلالات أعاقت عملية التنمية الاجتماعية، وأدخلت المجتمع في صراعات معقدة زادت من تعميق الأزمة التي تعبرها الجزائر.

ثانياً: العلاقات والمشكلات الاجتماعية

إن النظرة الفاحصة إلى واقعنا المعاش توحي بوجود ترد عام انعكس على الفرد الذي يعاني الظلم والفقر والأمية. وعلى رغم أن معظم المجتمعات المتخلفة تعاني تقريباً المشكلات ذاتها (السكن والموارد والدخل والأمية... الخ)، إلا أن عوامل تكونها تختلف من بلد إلى آخر.

وبهذا الخصوص ثار جدل طويل في الكتابات المعاصرة المهتمة بالجزائر حول التحديات الراهنة والمستقبلية. وفي إطار هذا الجدل يبدو أن هناك أمراً متفقاً عليه، هو أن صورة الاقتصاد الجزائري هي صورة مشوهة ومفككة، كما أن حدة الصراعات والتباين تزداد هي الأخرى بصورة مدهشة. وهكذا فإننا نجد أن هذه الصورة «المشوهة ـ المفككة» تشكل التحدي الأساسي الذي يواجه الجزائر. وفي هذا السياق، يركز بعض الباحثين الجزائريين في تفكيكهم لعناصر هذه الصورة على التحديات التالية:

١ ـ تزايد حدة الضغوط الداخلية (البطالة، السكن، الفقر... الخ).

٢ ـ استمرار المشهد المذهل للمجازر الجماعية والاغتيالات الفردية.

٣ ـ الانفجارات الاجتماعية المتقطعة (اثنية، دينية، لغوية... الخ).

٤ ـ استمرار اقتصاد ملغم بالنهب والحفاظ على المكاسب غير المستحقة.

٥ ـ الفساد الإداري والرشوة والمحسوبية و«الحقرة» (الظلم).

٦ ـ استمرار عملية استبدال مؤسسة القطاع العام المفلس بقطاع خاص تسيطر عليه «المافيات» المالية ورأس المال المضارب.

٧ ـ استمرار تهميش العلم والمثقفين الحقيقيين وعدم عقلنة التعليم وترشيده.

٨ ـ تزايد معدلات التفاوت الاجتماعي.

٩ ـ بروز العداء الخفي وتحوله إلى مواجهات بين حملة الشرعية التاريخية وبين الباحثين عنها.

١٠ ـ تزايد معدلات الديون الخارجية وتعميق التبعية.

١١ ـ العودة المتقطعة لخلافات الحدود مع بعض الجيران.

١٢ ـ تدني إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية، مع انتشار الاستهلاكية التفاخرية.

الأمثلة على هذه التحديات كثيرة ومتنوعة حسب نطاق التحليل. وبهذا الصدد يرى باحثون آخرون أن الجزائر منذ منتصف الثمانينيات أصبحت تواجه تحديات ومشكلات خطيرة، من أهمها تزعزع التوازنات الاجتماعية نتيجة غزو القيم الاجتماعية والفكرية الجديدة واستيراد الأنماط الاستهلاكية المحدثة. ولقد أدى هذا النمط من الثقافة الحديثة إلى إحداث تناقض مع الثقافة الأصلية وفيها، وأصبح التعلق بها يعكس عند بعض الناس ازدراءً واحتقاراً وتنكراً للثقافة الأصلية، على رغم أنها قائمة هناك في اتجاهاتهم وأسلوب تفكيرهم، أو حنيناً إلى ثقافة الماضي، أو نقداً لهذا النمط من الثقافة الحديثة مع عدم القدرة على التخلص منها أو تغييرها[٢٠] (انظر الفصل السادس: البنية الثقافية).

ومن ناحية أخرى، يقر بعض الباحثين حقيقة تناقض الذوات المحلية التي كانت تشكل تاريخياً وثقافياً الذات النظرية أو العربية الواحدة. وفي هذا الإطار، تؤكد الشواهد الواقعية أن صورة الآخر في الممارسة الجزائرية تعدت مفهوم الصورة المشوهة للآخر والمتناقضة مع قيم الأنا، بل أخذت بعداً جديداً يقوم على أساس تقسيم الذات الواحدة ومكوناتها إلى عدة ذوات متعادية. هذا العداء أخذ الطابع العنيف بين فئات اجتماعية كانت إلى وقت قريب تبدو منسجمة عقائدياً وثقافياً، مما عطل بلا شك عملية الإدراك لدى الفرد الجزائري، وبالتالي إمكانية استيعابه للقيم المشتركة والمشكلة لوعي ذاته، والدخول في علاقات تبادلية مع القيم الإنسانية بصفة عامة[٢١].

وفي الوقت نفسه نجد أن كثيرين قد وجهوا عناية خاصة إلى مسائل

---

(٢٠) أحمد زايد، **علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية**، سلسلة علم الاجتماع المعاصر؛ الكتاب ٤٠ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١)، ص ٢٣٣.

(٢١) اسماعيل قيرة، «الذات العربية الممزقة: التحديات الراهنة والمستقبل،» **شؤون عربية**، العدد ٨٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)، ص ٣٥.

معينة ذات صبغة سوسيولوجية مثل نظم الضبط، وعملية التفاعل الاجتماعي، ومستوى التساند الاجتماعي. وبهذا الصدد كشفت الدراسات المتنوعة عن التغيرات المقترنة بزيادة معدلات النمو الحضري، وبخاصة في مجالات تقسيم العمل والتخصص، والتركيز السكاني وزيادة عوامل الامتداد والنمو العمراني، وزيادة حركات التنقل السكاني اتساعاً وظهور نمط جديد لنسق قرابي أكثر توافقاً مع طبيعة العصر والمرحلة.

وعلى رغم استمرار تعايش العلاقات الأولية والثانوية في المجال الحضري، فإن الحضرية كطريقة في الحياة قد وفرت تنوعاً هائلاً في البديل العلائقي، وتنوعاً مماثلاً من الثقافات الفرعية، بما يمكن الأفراد سواء من الاندماج الكامل فيها أو من الحصول على ما يلزمهم من خدمات. وهذا لا ينفي بطبيعة الحال، استمرار انغماس ساكن الحضر في جماعات أولية، ولا يمكن أن نتصور بحال من الأحوال فرداً منعزلاً عن هذه الجماعات الاجتماعية الأولية. والحقيقة لقد استأثرت قضايا التفاعل والعلاقات بقدر وافر من اهتمام الدارسين الجزائريين الذين أقر بعضهم ميل الروابط القرابية في المدينة إلى الفتور والضعف. ولقد قيس هذا الفتور والضعف بمعدلات التزاور وتبادل المساعدات.

بيد أن آليات التضامن والتكامل ما زالت تشكل مضمون التفاعل الاجتماعي في المجال الريفي.

أما على المستوى المجتمعي، فما زال التضامن الوطني والتساند الاجتماعي والشعور بوحدة المصير والتعاون لحل المشكلات الكبرى هي السمات الغالبة، وبخاصة في الأوقات الحرجة والأزمات السياسية والأمنية التي تواجه المجتمع من حين لآخر. ومع أن هناك عوامل تاريخية ودينية تعمل على زيادة وتيرة التساند الاجتماعي، إلا أن هناك عوامل أخرى لعب أدّت دوراً كبيراً في حدوث الفرقة وتشنج العلاقات الاجتماعية، مثل الأحداث المؤلمة التي شهدها الشارع الجزائري في ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨. كما أن الأزمة السياسية، التي تمر بها الجزائر منذ مطلع التسعينيات، أثرت سلباً في التضامن الاجتماعي، حيث بدأ التضامن الاجتماعي في الانهيار نتيجة:
أولاً منع السلطات العمومية التبرعات والصدقات مهما كان نوعها في إطار «مكافحتها دعم الإرهاب»، **وثانياً** الشك والتخوف من مصير التبرعات نفسها وفي ما ستستعمل فيه.

وضمن هذا الإطار، نشير إلى أن الأحزاب السياسية ذات التموقع الإثني تعمل على تكريس التشرذم وخلق العداء بين أبناء الأمة الواحدة. وتعمل بعض الجمعيات الثقافية (البربرية) على تعميق هذا التشرذم. وينطبق التحليل نفسه على الدور الذي تلعبه بعض الصحف في إذكاء الخلافات الاثنية، إلى جانب بعض الكتابات غير المسؤولة.

وهذا لا يعني نكران التنوع والبعد الإثني الأمازيغي للشعب الجزائري، وإنما الدعوة في هذا الإطار إلى الاستخدام الجماعي والعقلاني للثقافة واللغات الأمازيغية، باعتبارها إرثاً مشتركاً.

وفي ضوء هذه الخلفية، نشير إلى أن المجتمع الجزائري يعاني مشكلات عويصة ناجمة عن تخلفه، وبخاصة تلك المرتبطة بالمشكلة السكانية وما يرتبط بها من متغيرات كالتوزيع المكاني، والهيكل العمري، والنشاط الاقتصادي، ومشكلات الموارد والدخل، إلى جانب مشكلات القيم والأمية والهجرة وغيرها من المشكلات المتعلقة بتخلف الهيكل النسقي المجتمعي العام، كما يتمثل في مؤشرات الأزمة الاقتصادية (التضخم وتدهور الأجور وتدني الإنتاج والتبعية)، ومؤشرات الأزمة القيمية (تراجع قيم العمل والانتماء والمساواة أمام قيم الكسب السريع واللامبالاة والأنانية والفردية). ومؤشرات الأزمة السلطوية (احتكار القوة، تهميش الديمقراطية والحرية)، ومؤشرات أزمة البيروقراطية الإدارية (الفساد الإداري والرشوة، تداخل الاختصاصات وتضاربها)، ومؤشرات الأزمة الأمنية (القتل، التخريب، عدم الاستقرار).

ولعل من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات الاجتماعية في تحديد أهم المشكلات الاجتماعية الكبرى التي يخبرها المجتمع الجزائري، هي تلك التي أوضحت تشابكها وتعقدها بفعل الأزمة الأمنية والتدهور الاقتصادي. ومن خلال تفحصنا لهذه النتائج، أمكن الوصول إلى تحديد ترتيب أولي لها، يقوم على متغيرين أساسيين، هما: نطاق المشكلة، وتأثيراتها المختلفة. ولقد اتسع هذا المجهود ليشمل مستويين هما: الحضري والريفي. فمع اتساع نطاق أحداث تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ وتوقيف المسار الانتخابي (عام ١٩٩١)، ودخول الجزائر غياهب الأزمة الأمنية وتحولها نحو قطب الايديولوجية الليبرالية، وصعود التيارات الدينية والإثنية إلى الواجهة، تزايدت هموم المجتمع الجزائري وبرزت إلى السطح مشكلات لم تكن تخطر على بال

أحد، مثل الإرهاب والقهر والتهميش وما ينجر عنها، ومسألة التعددية والحرية والديمقراطية ومقتضياتها. ومن ثم، فإنه لا يتسع المقام هنا لأن نعرض على نحو مفصل كل هذه المشكلات. ويكفي هنا أن نوجز أهمها في الجدول رقم (٨ ـ ١):

الجدول رقم (٨ ـ ١)

المستوى الحضري	المستوى الريفي
١. مشكلات الإسكان	١. تفريغ وتحطيم الريف بفعل المشادات الأمنية
٢. البطالة والفقر والحرمان والتهميش مع قصور في المرافق والخدمات العامة وتدهور البنية التحتية	٢. البطالة والفقر والأمية والعزلة وقساوة الظروف المعيشية مع غياب الخدمات ومتطلبات البنية التحتية
٣. غلاء المعيشة	٣. تدهور المردود الزراعي
٤. انتشار المخدرات والجريمة والتفكك	٤. الجفاف
٥. الفساد الاجتماعي	٥. الخلافات العائلية والقبلية
٦. المشكلات الفيزيقية والتلوث وتعقيدات حركة المرور وأزمات النقل	٦. الزيادة السكانية السريعة
٧. الاغتراب وانعدام الأمن	٧. العزلة

وعلى هذا الأساس، يمكن القول ان دراسة العلاقات المتبادلة بين مختلف عناصر الكل النسقي المشار إليها آنفاً، تمثل المدخل الملائم للنفاذ إلى قلب الواقع الاجتماعي. والمؤيدون لهذا التصور يطرحون تساؤلاً يتعلق بالكيفية التي يتم من خلالها إنهاء واقع التبعية والتخلف، ويجيبون في عبارة تبدو للبعض تقليدية مستهلكة. بيد أننا نعتقد أنها تجسيد لطموحات الشعوب المتخلفة وأداة تكسر الهيمنة: إنهاء واقع التبعية والتخلف يكمن في صياغة سياسات واختيار بدائل تنموية حصيفة، قوامها التنظير الأكاديمي والبحث عن الأطر التصورية الملائمة للاعتماد على الذات والتضامن الواسع بين «المتخلفين» بغية تحقيق التخصيص الكفء لمختلف الموارد والتوزيع العادل لمختلف السلع والخدمات.

ثالثاً: التيار الوطني وقيادة المجتمع[٢٢]

شكلت الوطنية غطاءً واسعاً للعديد من الحركات السياسية التي برزت

(٢٢) قامت أحزاب وتيارات وطنية عديدة على أساس الأيديولوجيات الوطنية، ودعت إلى تأسيس علاقات اجتماعية وسياسية ذات طابع قومي لتكون البديل الصحيح من العلاقات الاجتماعية التقليدية والروابط المتعلقة بالانتماءات العشائرية والقرابية والطائفية.

على الساحة الجزائرية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كما شكلت الوعاء الفكري العام للأحزاب والحركات والتيارات الداعية إلى استقلال الجزائر، وبخاصة منذ ثلاثينيات هذا القرن عندما استندت هذه التنظيمات إلى مقومات المجتمع الجزائري (الإسلام، العربية).

وظلت الوطنية (وبخاصة في جانبها العاطفي) الموجه الأساسي للعمل الوطني في ظل استقلال الجزائر من الهيمنة الاستعمارية.

وهناك شواهد متنوعة تشير إلى أن الوطنية القائمة على الشرعية الثورية قد بدأت تتآكل منذ أحداث تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨.

ويميل بعض الدارسين عند دراسة التيار الوطني إلى إبراز جملة من الخصائص التي أهلته لقيادة المجتمع. وأهم هذه الخصائص، هي:

١ ـ التركيز على الإسلام والعروبة.

٢ ـ وحدة وتكامل مختلف فئات المجتمع.

ـ وحدة الهدف.

ـ الوحدة الترابية.

٣ ـ الإرث النضالي والتاريخ المشترك.

٤ ـ العدالة الاجتماعية.

ومنذ اندلاع الكفاح المسلح انضوت جميع الأحزاب والحركات الاجتماعية تحت لواء جبهة التحرير التي قادت حرب التحرير ومعركة البناء. ولقد برهنت جبهة التحرير على قدرتها الخارقة على قيادة الشعب بنسج علاقات وثيقة بالجماهير وخلق التنظيمات الضرورية لمواجهة أعتى القوى الاستعمارية. وبالروح نفسها حاولت بعد الاستقلال ترسيخ مسعى بناء الدولة الجزائرية التي لا تزول بزوال الرجال والحكومات. وهنا يبدو صدق ما قاله بعض الباحثين والمسؤولين بأنه بفضل جهود التيار الوطني وفرت للبلاد قاعدة مادية هائلة للرقي والتقدم الاجتماعيين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما سمحت هذه الأعمال بالرفع من مستوى معيشة المواطن عن طريق منظومة تربوية وصحية واجتماعية ديمقراطية ملائمة، الشيء الذي أسهم في تقدم المجتمع وترقيته في أقل من ربع قرن في إطار قيمه

الحضارية الوطنية العربية الإسلامية. وحاول مناضلو التيار الوطني المتمثل في جبهة التحرير الوطني تجسيد البعد الاجتماعي لرسالة تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ والمحافظة عليها، على رغم الصعوبات التي واجهت أنصار هذا التيار أثناء عمليتي البناء والتشييد.

وفي هذا الإطار، نشير إلى أن الوطنيين لم يكونوا مجموعة متجانسة من الأفراد، فقد كانت لهم وجهات نظر متباينة بشأن واقع ومستقبل الجزائر، كما كانوا يدافعون عن مصالح متباينة. والغريب في الأمر أن هذا التيار يضم الماركسيين والتروتسكيين والمحافظين والليبراليين. وإذا كان كوانت يقسم زعماء الحركة الوطنية المنضويين تحت لواء جبهة التحرير الوطني إلى ثلاث فئات (الليبراليون، الراديكاليون، الثوريون)، فإن أول حكومة جزائرية تشكلت عقب الاستقلال برئاسة أحمد بن بله، ضمت ممثلين عن مختلف التجمعات السياسية. بيد أن الحكومة الثانية (١٠/٩/١٩٦٣) عكست الأهمية المتزايدة للعسكريين وتدني أهمة السياسيين المحافظين والراديكاليين على السواء. ورافقت هذه التغيرات في تركيب التيار الوطني المشكل للحكومة إجراءات سياسية راديكالية (مثل تبني التسيير الذاتي وتأميم المشاريع الزراعية والصناعية) صاحبتها معارضة من البرجوازيين في الحكومة وانقسام البرجوازية الصغيرة بين مؤيد ومعارض[٢٣].

وفي ظل الصراعات التي كانت تميز عمل التيار الوطني، كان الدور الذي لعبته الايديولوجية الاشتراكية في ظهور برجوازية صغيرة كطبقة مهيمنة دوراً مزدوجاً. فهي ـ أولاً ـ مكنت قسماً من هذه الطبقة من السعي للحصول على دعم الفلاحين، بينما كان يشجب عدوهما المشترك «البرجوازية». وهي ـ ثانياً ـ سمحت للقسم الأكثر محافظة من هذه الطبقة بأن يتوجه نحو هدف إعادة البناء الوطني الذي يتجاوز الخلافات الطبقية، بينما يستنكر في الوقت نفسه «أعداء الاشتراكية والثورة».

على أننا نعتقد أن جانباً كبيراً من الصراعات التي انفجرت في الحزب الذي كان يقود عملية البناء الوطني، قد عكست من جديد الحدود الفاصلة

---

(٢٣) الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير السياسي**، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٢.

بين جماعات التيار الوطني. وتجلى ذلك واضحاً في المواقف المتباينة إزاء الثورات الثلاث (الزراعية، الصناعية، الثقافية). ولقد تجسد هذا الخلاف غداة الانفجار الشعبي في ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨، وسماح دستور الجزائر الجديد بتأسيس الأحزاب والتنظيمات السياسية، حيث انشطر التيار الوطني المتمثل في جبهة التحرير الوطني إلى أكثر من ٦٠ تنظيماً سياسياً، لكل واحد فلسفته ومبادئه التي كثيراً ما تختلف جذرياً عن مقومات التيار الوطني المشار إليها آنفاً. ومع تسليمنا بوجود هذه الاختلافات منذ قيام جبهة التحرير الوطني، إلا أننا نعتقد أن ظهور أحزاب دينية وعرقية متطرفة قد غذاه الحيف الاجتماعي والثقافي والسياسي، وزاد من تردي الأوضاع على جميع الصعد. فإذا كنا نجد كتابات تؤكد ضخامة منجزات التيار الوطني سواء في تحقيق استقلال الجزائر وتنميتها، أو في تبوؤ الجزائر مكانة دولية مرموقة وبخاصة خلال السبعينيات، فإن هناك كتابات أخرى تربط مآسي الجزائر بهذا التيار الذي استحوذ على السلطة منذ سنوات عديدة.

واستناداً إلى ما سبق يصعب القول بأن التيار الوطني قد اندثر بعد أحداث تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨، بل الشواهد الواقعية تؤكد أنه قد اتخذ أشكالاً أخرى تعبر عن خصوصيات وطموحات الجماعات المشكلة لهذا التيار الذي ما زال يقود المجتمع. وهذا التيار تشكل في صيغته الأولى فيما كان يعرف بالجبهات الثلاث (التحرير والإنقاذ والقوى الاشتراكية) وهو يتكون حالياً ورسمياً من الأحزاب التالية المشكلة للحكومة ولأغلبية أعضاء المجلس الشعبي الوطني:

١ ـ التجمع الوطني الديمقراطي.

٢ ـ حزب جبهة التحرير الوطني.

٣ ـ حزب حمس.

٤ ـ حزب النهضة.

وإذا كان الحزبان الأول والثاني يقومان على الإرث النضالي لجبهة التحرير الوطني، فإن الحزبين الأخيرين يقومان على أسس دينية. وعلى رغم هذا الاختلاف فإن هذه الأحزاب تدعي تشكيلها للقطب الوطني الإسلامي في مقابل ما يسميه البعض عندنا في الجزائر بالقطب الديمقراطي من أحزاب علمانية.

وهذا لا يعني رفض القطب الأول لما يسمى باللغة الديمقراطية. فجبهة التحرير الوطني الممثلة الرئيسة للتيار الوطني تقوم على المبادئ التالية:

- صيانة الاستقلال الوطني ودعمه.
- وحدة الشعب، ووحدة الدين، ووحدة الوطن.
- الإسلام دين الدولة.
- اللغة العربية اللغة الوطنية الرسمية.
- حرية اختيار الشعب.

هذا، ويسعى حزب جبهة التحرير الوطني إلى تكريس الأهداف التالية بترقيتها والدفاع عنها من دون هوادة:

- الخلق الإسلامي.
- قيم ثورة تشرين الثاني/نوفمبر.
- الهوية الوطنية بأبعادها العربية الأمازيغية والروحية والثقافية.
- الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والإنصاف داخل المجتمع.
- النظام الجمهوري ودستور البلاد.
- الترقية الاجتماعية المتوازنة والدفاع عن الشرائح الوطنية.

وأياً كان الأمر فإن أنصار التيار الوطني الإسلامي يعتقدون أن أحزابهم تسهل عملية التحول نحو الديمقراطية كممارسة عصرية لمفهوم الشورى في الإسلام وامتداد للتقاليد العريقة في المجتمع الجزائري، وتطوير لصيغ المشاركة الشعبية التي تميزت بها الحركة الوطنية، وثورة التحرير، ومرحلة التشييد الوطني بعد الاستقلال. وإذا كانت عوامل الضعف في هذا التيار بادية للعيان، تتجلى على الخصوص في انقسامه وتباين فلسفاته وتوجهاته، إلا أن ما يطرحه كعوامل أساسية للتحول الديمقراطي باتت تشغل بال المهتمين بالديمقراطية في الجزائر. وهذه العوامل التي تشكل أرضية الانطلاق نحو البناء الديمقراطي هي:

١ ـ تجسيد مبدأ سلطة الشعب، وحرية الاختيار، والتفكير، والتعبير،

والإعلام، وإنشاء الجمعيات والاجتماع، وكل الحريات التي تضمن المساهمة الفعلية لأفراد الشعب في ممارسة مواطنتهم كاملة.

٢ ـ التنظيمات الحزبية والجمعوية شكل من أشكال التعبير الديمقراطي التعددي.

٣ ـ الحق في الإعلام النزيه الموضوعي جزء لا يتجزأ من المنهج الديمقراطي، وممارسة التعددية السياسية.

٤ ـ من مقتضيات الديمقراطية: حكم الأغلبية، واحترام رأي الأقلية، وتمكينها من عرضه، والدفاع عنه في إطار القانون.

٥ ـ المؤسسات المنتخبة المتقيدة بوظائفها الدستورية، الحريصة على الالتزام بقوانينها المنشئة والمنظمة لها، ضامن أساسي للممارسة الديمقراطية.

٦ ـ الاستقلالية التامة لجهاز القضاء جزء لا يتجزأ من مفهوم الدولة الديمقراطية.

٧ ـ الممارسة النزيهة للديمقراطية تتطلب التخلي بصفة نهائية عن الوصاية على الشعب، والنظرة التحقيرية. إن الديمقراطية المطبقة تطبيقاً نزيهاً هي الكفيلة بالقضاء على رواسب التصرفات العشائرية، والتكتلات المصلحية.

وهكذا فإننا نجد طروحات الوطنيين لا تختلف في بعض عناصرها مع طروحات العلمانيين المعتدلين (الديمقراطيين) من حيث الدعوة لإعادة توزيع السلطة والثروة، وإطلاق المبادرة الشعبية والحياة السياسية والفكرية.

وإذا كان العلمانيون أكثر بعداً عن استخدام المتغير الديني، فإن إسلاميي التيار الوطني (النهضة وحمس) أقل بعداً عنه، وكثيراً ما يستخدم في مجالات التعبئة والتضامن وتحقيق الأهداف الوطنية والتماسك الاجتماعي. وفي إطار هذا التباين، تبرز الكثير من الكتابات التي تشير إلى أن التجربة الجزائرية (من حيث وجود أحزاب دينية ووطنية وعلمانية من ماركسية وتروتسكية) أرست الدعائم الأولى للتحول نحو البناء الديمقراطي. وتتجلى هذه الدعائم في ظهور أحزاب تمارس الديمقراطية وحرية التعبير والتنظيم وإنشاء الأحزاب وحرية الصحافة وتعددية البرلمان ومجلس الأمة وغيرها من المجالس البلدية والولائية.

وهكذا تدريجياً، ومع مرور الزمن، أصبح هناك مؤسسات قد تستطيع تكملة البناء الديمقراطي الذي بدأته الجزائر في ظروف صعبة زادتها تصميماً على ولوج عالم الديمقراطية. وفي ضوء هذه الملاحظة، دعونا الآن نفحص بعض الفرضيات التي يطرحها القطب العلماني (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمل... الخ) حول آليات التحول نحو الديمقراطية. وبهذا الخصوص، نكاد نلمح إجماعاً بين فعاليات هذه الأحزاب حول محاربة التيار الإسلامي وفصل الدين عن الدولة والاعتماد على العلم، وتجسيد مبدأ القطيعة ونشر الثقافة الغربية وقوة نفوذهم الداخلي والخارجي.

وبهذا المعنى لا يمكن بناء الديمقراطية في الجزائر في غياب العلمانيين، على اعتبار أن الوطنيين أغلبهم من المحافظين والإصلاحيين الذين يرفضون رفضاً قطعياً فصل الدين عن الدولة، ويقيمون نظامهم على أساس الجمع بين مرجعياتهم الحضارية بخاصة ومستجدات الواقع العملي والعلمي. فهم غالباً ما يحاربون الثقافة الغربية وينغمسون في صراعات جانبية ونخبهم قليلة الفعالية، وغالباً ما يشهرون في وجه معارضيهم قضايا «الوحدة» و«الدين» وغيرها.

وفي الاتجاه نفسه تقريباً يصف الوطنيون العلمانيين بالفرانكوفونية والشيوعية والجهوية، انطلاقاً من قناعة راسخة لدى الوطنيين، وهي أن القطب العلماني هو قطب مجتث الجذور وتابع للدوائر الخارجية. وعلى الرغم من تعدد الآراء والمواقف، واختلاف وجهات النظر حول التوجهات الراهنة تجاه التحول الديمقراطي، فهناك أمر، لا جدال فيه، وهو أن المرحلة الانتقالية التي تمر بها الجزائر، تتميز ببعض التعتيم في تطبيق قواعد اللعبة الديمقراطية. بيد أن انهيار نظام الحزب الواحد، والتجسيد التدريجي للبديل التعددي بشكليه التنظيمي والتعبيري لخير دليل على الانتقال التدريجي المضطرب نحو هذا البديل التعددي. غير أن حدوث هذا الانتقال في بيئة مليئة بالهزات والانتكاسات (العنف، الضغوط الاثنية والدينية...) قد جعل بعض شرائح المجتمع تحن إلى مرحلة السبعينيات: مرحلة الاستقرار والعزة وعظمة الثورة، بل شرائح أخرى إلى مرحلة الاستعمار الفرنسي، نكاية!.

ولعل هذا التردد وتلك الضغوط الاجتماعية المتنوعة وغيرها قد أضفت

طابعاً خاصاً على نمط التحول الراهن وشكله. فقد جمع بين الآليات السلمية والعنيفة على حد سواء. فالهيجان الجماهيري الواسع للشارع الجزائري في ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨، قد قاد إلى إقرار التعددية الحزبية، وفي الوقت نفسه، تؤكد الشواهد الواقعية التدرج السلمي في تطبيق النظام التعددي في المجتمع الجزائري، نظراً للتحكم الفوقي في مساره.

الفصــل التاســع

العلاقات الجيوسياسية

من الواضح أن التقدم التكنولوجي والعلمي وما صاحبهما من تطور في وسائل الإعلام والاتصال قد عجل بتقليص المسافات بين الشعوب والثقافات، ودفع بالمجتمعات إلى التكتل في شكل تجمعات سياسية واقتصادية وثقافية خشية من الذوبان في الآخر. وحتى يكون لهذه التجمعات معنى وفاعلية فهي ملزمة على التعاون في ما بينها انطلاقاً من مصالحها المشتركة وطموحاتها في تحقيق قدر من النمو والاستقرار لشعوبها.

إن انهيار المعسكر الاشتراكي وتقهقر المد الشيوعي وظهور فكرة النظام الدولي الجديد، هي عوامل مساعدة في شقها الإيجابي على إعادة النظر في شكل ومحتوى التعاون بين البلدان العربية عموماً، والبلدان المغاربية خصوصاً. فانهيار الأيديولوجية الاشتراكية وسيادة النموذج الرأسمالي الغربي من المفترض أن يقلص الخلافات المذهبية حول أساليب التنمية الاقتصادية ويقوي من فرص الاندماج السياسي والاقتصادي والثقافي بفضل حرية انتقال الأشخاص والممتلكات وترقية المشاركة الديمقراطية لنخب ومثقفي هذه البلدان في اتخاذ القرار على المستوى القطري، الإقليمي والدولي. ولكن شريطة فك رباط التبعية والهيمنة المفروضة من طرف قطب النظام العالمي الأمريكي ووكلائه و/ أو منافسيه الأوروبيين.

ومن جهة أخرى نعتقد أن الوضع المتدهور للبلدان العربية حسب معظم مؤشرات التنمية سيتغلب إن عاجلاً أو آجلاً على الحزازات الثنائية والاستراتيجيات الفردية، لأن المصالح الخاصة متكاملة في غالب الأقطار، وجو الانفتاح السياسي وقوة وسعة تأثير تكنولوجيا الاتصال الدولي تضغط لا محالة في اتجاه ذلك.

ولا يسع الجزائر برصيدها التاريخي الثوري والتضامني إلا أن تكون محركاً لهذا التوجه الجيوسياسي. فقد كانت، طيلة العشرينية الذهبية (١٩٥٤ ـ ١٩٧٥)، تحتل مكانة دولية مرموقة ومؤثرة في كل من النظامين الجهوي والدولي[1] قبل أن تتراجع إلى مواقع متواضعة جداً.

وعلى رغم ذلك تبقى الجزائر تحتل مكانة استراتيجية وجيوسياسية لها أهميتها في العالم المعاصر. فهي تقع وسط شمال القارة الأفريقية، مقابل القارة الأوروبية وعلى شواطئ بحر تجاري مهم (الأبيض المتوسط) يربط بين ثلاث قارات: أفريقيا وأوروبا وآسيا. ومن جهة أخرى، فهي تتربع على مساحة معتبرة تمثل ٨ بالمئة من المساحة الكلية للقارة الأفريقية. كل ذلك يؤهلها للقيام بدور مهم على المستويين الإقليمي والجهوي، في شتى الميادين، وفي مقدمتها المجالات السياسية والاقتصادية، ناهيك عن أهمية وضعها الجيواقتصادي الذي أصبح يشكل أحد المحددات الرئيسة للمنظور الجيوستراتيجي الأوروبي حيال مسألة الأمن والاستقرار في بلادنا.

ومن المعلوم أنه في ضوء تشكلات النظام الدولي الجديد والتنافس الأمريكي ـ الأوروبي، يحاول هذا الثنائي أن يرسم من جديد للجزائر خريطة سياسية اقتصادية تتماشى ومصالحه وتندرج ضمن النموذج الذي تتنافس عليه هاتان القوتان، وتريدان تعميمه على الصعيد الدولي باسم الحداثة والعصرنة وحقوق الإنسان واقتصاد السوق والإنسان العالمي. . .

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الجزائر أنشأت عبر تاريخها الحديث علاقات وصلات دولية مكثفة، في مختلف المجالات، وبخاصة في المجالين التجاري والمالي. ومن المؤكد أن هذه العلاقات تتكثف أكثر مع دول الاتحاد الأوروبي التي تزودها الجزائر بالطاقة، وتستورد منها جزءاً مهماً من المواد الاستهلاكية وتجهيزات البنية التحتية والصناعية. وغير خاف، أن هذه العلاقات غير متكافئة، مما أدى إلى تبعية الجزائر الكاملة للأسواق المالية الأوروبية. ولذلك تحاول الجزائر اليوم إجراء إصلاحات ضرورية لتحقيق التوازن الماكرو ـ

---

(١) فقد أدت دبلوماسيتها أدواراً مهمة في بعض الأزمات الدولية: العربية/الإسرائيلية، العراقية/الإيرانية، شمال/جنوب. كما ساهم من قبل مدها وإشعاعها التحرري في استقلال العديد من البلدان الأفريقية والآسيوية.

اقتصادي، والتكيف البنائي، ومواجهة مختلف التحديات السياسية والاستراتيجية والأمنية، وبخاصة أن المتغيرات العالمية سواء السلبية منها أو الإيجابية، تشكل تحدياً صارخاً وتؤثر بشكل كبير في المنظومة الفكرية، والتركيبة السياسية، والبنية الجغرافية والاجتماعية، والأمن والسلم، وتتواكب أيضاً مع ولادة تحديات من نوع آخر ذات أبعاد إقليمية وداخلية.

وفي هذا الخصوص يجب التأكيد من جديد أن ثمة أسباباً تاريخية وحضارية مشتركة ومصالح جيوسياسية تدفع إلى الاهتمام بمسار العلاقات الجزائرية ـ الأوروبية، وبخاصة الفرنسية منها، بسبب الماضي الاستعماري والحربي الذي تحول في ما بعد من مراحل المواجهة تارة، إلى مراحل التعاون والتعايش والتواصل الحضاري تارة أخرى. وهذه الخصوصية تشمل أيضاً العلاقات المغاربية ـ الأوروبية، لاعتبارات متقاربة. فالروابط الاقتصادية والسياسية والثقافية، سواء المبنية منها على علاقات التبعية أو المبنية على الاعتماد المتبادل بين بلدان المغرب العربي وبلدان الاتحاد الأوروبي، تشكل في مجموعها عوامل محفزة لبناء إطار إقليمي للتعاون يتمثل في الاتحاد المغاربي الذي يشهد مؤخراً صراعات بينية شلت عمله، وانعكست على مسار علاقاته. وبهذا المنطق نفسه، نجد أن العلاقات العربية تميزها الخلافات أحياناً، والهدنة المتقطعة أحياناً أخرى، بفعل العديد من العوامل الداخلية والخارجية. ومهما يكن من أمر، فإنه يتعين علينا لدراسة بنية العلاقات السياسية أن نتعرض إلى العلاقات الدولية والإقليمية، وذلك من خلال مناقشة محددات الإرادة الوطنية من مقومات الأمن الداخلي، والانكشاف على الخارج وطبيعة النخب الحاكمة، إلى جانب دراسة الوضع الإقليمي للدولة الجزائرية ونزاعاتها الحدودية، وكذلك مصالح الدول المؤثرة في النظام الدولي.

أولاً: محددات الإرادة الوطنية

خرجت الجزائر منذ مدة قريبة من حرب تحرير مدمرة وعنيفة بعد ١٣٢ سنة من احتلال فرنسي استيطاني ـ استئصالي. وما كادت تضمد جراحها غداة الاستقلال (عام ١٩٦٣) حتى تعرضت لصراع مسلح مع أحد جيرانها، تطور لاحقاً (في السبعينيات) ليصبح أحد الهموم الخارجية المستعصية التي تواجهها الجزائر، مشخصاً في قضية الصحراء الغربية. وتوالت الأيام ودخلت الجزائر في بداية التسعينيات في دوامة من العنف والعنف المضاد لم يسجل التاريخ

مثيلاً له إلى درجة جعلت بعض المحللين يضعونه في خانة مؤامرة دولية حيكت لتركيع الجزائر على غرار ما دبر للعراق بكيفية أخرى.

وإذا كانت الجزائر، كغيرها من بلدان الجوار العربي، تواجه تحديات عديدة: سياسية، استراتيجية، أمنية، اقتصادية، وتنموية، فليس هناك من شك في أن الشواهد المتعلقة بالأوضاع والتطورات السياسية الداخلية الحالية، تشير إلى أن هناك اتجاهاً واضحاً نحو انفراج الأزمة المتعددة الأبعاد التي خبرتها البلاد مؤخراً، وتبلور التشكيلات السياسية الأساسية الفاعلة في الحقل السياسي، وحدوث نوع من التقارب بين الأطراف المتنافرة. ومن الطبيعي أن يتحقق ذلك بطريقة تدريجية، وبخاصة إذا ما كان الأمر يتعلق بالثقافة والقناعات المشكلة لمسارات وتوجهات الأحزاب. ويبدو أن معظم هذه الأحزاب تحاول التكيف مع عناصر الواقع سواء من حيث صياغة السياسات والاستراتيجيات العملية للتعامل مع التحديات الداخلية والجهوية والدولية الجديدة، أو فيما يخص انطلاقها نحو بناء ونسج علاقات فعالة بينية ومع السلطة، مما يشكل نقلة نوعية كبيرة تخدم تطور آليات العمل الديمقراطي، وتوحيد المواقف إزاء مصادر التهديد سواء أكانت داخلية أو خارجية، وضمان سلامة الأمن الوطني بأبعاده الثلاثة: القوة المسلحة، والتنمية الشاملة، والإنسان بحقوقه وحرياته؛ أي التركيز على جميع طاقات الدولة وإمكاناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوظيف جميع مؤسسات الدولة والمجتمع في خدمته. لذلك سوف يقتصر تحليلنا هنا لمحددات الإرادة الوطنية على ثلاث نقاط أساسية، وهي: مقومات الأمن الوطني، والانكشاف على الخارج من حيث مجالاته وتأثيراته، والنخب الحاكمة ومدى التوافق بينها على المصالح الوطنية وآلية حل الخلافات الداخلية بعيداً عن التدخلات الخارجية.

١ ـ مقومات الأمن الوطني

تنص المادتان (٦١) و(٦٢) من دستور عام ١٩٩٦ على أنه يجب على كل مواطن أن يحمي ويصون استقلال البلاد وسيادتها وسلامة ترابها الوطني وجميع رموز الدولة، وكذلك إجبارية المشاركة في الدفاع عن المواطنين. ويبدو أن السياسات الأمنية المتبعة منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا لم تركز على البعد العسكري وحده، بل شملت أيضاً الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على اعتبار أن التنمية توفر للأمن عوامله ووسائله، والأمن يوفر للتنمية

الشروط والظروف اللازمة لكي تسير التنمية في الدروب المرسومة لها[٢]. وأخذاً في الاعتبار لهذه الأبعاد فإن مقومات الأمن الوطني (القوة العسكرية، والتنمية، والإنسان) تمثل في الواقع حالة استنهاض وطني شاملة دفاعاً عن المصالح والقيم الوطنية من ناحية، وسعياً نحو التقدم والاستقرار من ناحية أخرى. لهذا تسعى الجزائر إلى تأمين كيان المجتمع ضد الأخطار التي تهدده والحفاظ على مصالحه، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافه العليا التي تعكس الاتفاق والرضى العام في المجتمع. ويبدو ذلك واضحاً إذا ما حاولنا في البداية تحديد مصادر تهديد الأمن الوطني على المستويين الداخلي والمغاربي (انظر الجدول رقم (٩ ـ ١)). ويرتبط هذا التحديد على المستوى الداخلي بعناصر الإثارة والشغب وتفكك النسيج الاجتماعي، وعلى المستوى المغاربي بتقصي ملامحه في إطار علاقته الجدلية مع دول الجوار، وبالتحديد تلك التي تتفاعل معه.

الجدول رقم (٩ ـ ١)
مصادر التهديد الداخلية والمتأتية من دول الجوار

مصادر التهديد الداخلي	مصادر التهديد المتأتية من دول الجوار
١ ـ مسألة الشرعية السياسية	١ ـ مشكلة ترسيم الحدود
٢ ـ فقدان الثقة بين قمة الهرم وقاعدته	٢ ـ قضية الصحراء الغربية
٣ ـ فقدان التنمية البشرية	٣ ـ رعاية الحركات السياسية والعسكرية المعارضة
٤ ـ المسألة الدينية	٤ ـ الصراع على ممارسة أدوار في المنطقة
٥ ـ المسألة الثقافية واللغوية	٥ ـ تفاوت الثروات والموارد وطبيعة أنظمة الحكم
٦ ـ الفساد الأخلاقي	٦ ـ الخلافات في المواقف تجاه قضايا مصيرية

ومن جهة أخرى، فإن عدم استقرار العلاقات الجوارية وانهماك النظام الجزائري في التركيز على الشؤون الداخلية المتردية والمتميزة بعدم الاستقرار، قد دفعت السلطة في الجزائر إلى تركيز اهتمامها على المجالات الأمنية والعسكرية. وهنا نستطيع أن نفهم استمرار الدولة الجزائرية في بناء قوتها المسلحة للدفاع عن الكيان الجزائري وسيادته مع الاحترام الكامل لسيادة دول

(٢) هيثم الكيلاني، **مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبيه السياسي والعسكري** (باريس: مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، ١٩٩٦)، ص ٦٣ ـ ٧٤.

الجوار العربي التي يجمعها معها التاريخ المشترك، والدين، واللغة والتطلعات المستقبلية. ويتجسد هذا المسعى من خلال التجليات الواقعية للإرادة الوطنية التي بدت قادرة على بلورة استراتيجية وتقاليد دفاعية تتحكم بمدركات الوضع الجيوسياسي والممازجة بين الفكر السياسي والفكر العسكري.

وتبقى الجزائر واحدة من البلدان العربية التي تملك رصيداً وحدوياً قوياً وحساسية مفرطة ضد التدخل الأجنبي، كمحدد قوي للإرادة الوطنية، بالإضافة طبعاً إلى إمكانات وقدرات عسكرية تمكنها من استصعاب الضغوط والتهديدات الخارجية. وتتجلى مقومات الأمن الوطني في:

ـ محاولة إنشاء جيش نظامي عصري وتطوير طرق الاستفادة من الخدمة الوطنية مع تحضير التوجه للاحترافية بإنشاء المؤسسات العسكرية القطاعية المتخصصة في التكوين والتدريب والاستراتيجيا العسكرية.

ـ استحداث مراكز الطاقة، تنويع الموارد، وغيرها من العوامل الأخرى المرتبطة بالوحدة الترابية والسيادة الوطنية.

ـ التعاون الأمني في إطار الاتحاد المغاربي، والعربي، والأوروبي والأمريكي.

ـ تدعيم التعددية الحزبية كمدخل لإضفاء الشرعية الأمنية...

وهكذا يتضح أن مقومات الأمن الوطني (الكيان الجغرافي، الوحدة الترابية، السيادة الوطنية...) لم تندرج ضمن حسابات التوازنات الاستراتيجية وتنمية القدرات الدفاعية وحسب، وإنما امتدت لتشمل الأمن المجتمعي الشامل (الوئام المدني، التنمية، حقوق الإنسان...) على رغم لجوء الجزائر في بعض الفترات العصيبة إلى التركيز على الأمن العسكري والسياسي لمواجهة التحديات الداخلية والجوارية المحتملة. وغير خاف، أن هذا المنحى يعتمد على شراء الأسلحة وعقد الاتفاقيات العسكرية لتطوير الكفاءات العسكرية والاستراتيجية، لكن الجزائر أدركت ضرورة تقليص التبعية للخارج، على اعتبار أن التسلح من مصادر خارجية يرهن الأمن الوطني لإرادة الدول البائعة للسلاح واستقلالية قرارها السياسي داخلياً وخارجياً.

ونكتفي هنا بالإشارة إلى الموقف الجزائري الصارم ضد محاولات أوروبا وبعض التنظيمات الدولية للتدخل في الشؤون الداخلية باسم حقوق

الإنسان، لمعرفة حقيقة ما يجري في الجزائر. . . ويتجسد هذا الموقف أكثر في رد الفعل الجزائري المعقلن والرافض للحملة الأمريكية المسعورة ضد الجزائر بدعوى إنتاج مصنع «عين وسارة» للأسلحة النووية.

وفي هذا السياق يبدو من الملائم أن نشير إلى أن معظم القوى الوطنية بمختلف تصوراتها، لديها حساسية مفرطة للتدخل الأجنبي، ولذلك فهي تعمل جاهدة لحل الخلافات الداخلية جزائرياً ودعم مقومات الأمن الوطني وتطوير مختلف القدرات الذاتية والموضوعية لتدعيم السلم المدني سياسياً واقتصادياً وداخلياً، ومحاولة خلق توازنات جهوية ومواكبة التحولات الحادثة في الضفة الشمالية من حوض البحر الأبيض المتوسط.

٢ ـ الانكشاف على الخارج: مجالاته وتأثيراته

أشرنا سابقاً إلى أن اندماج الاقتصاد الجزائري في منظومة الاقتصاد العالمي، وما تولد عنه من مشكلات، قد دفع المسؤولين إلى محاولة تطبيق سياسات التكيف والدعوة إلى المزيد من الاندماج في آليات ومؤسسات الاقتصاد العالمي، الأمر الذي جعل الجزائر من أكثر البلدان النامية سرعة في الاستجابة لمتطلبات النظام العالمي الجديد سواء من حيث الاتجاه نحو الخوصصة، أو حرية الأسواق، أو التجارة وحركة رؤوس الأموال الخارجية، أو تعميق التبعية والانكشاف على الخارج، حيث أصبحت المنظمات الدولية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي. .) تتحكم في صياغة السياسات التنموية في ظل تطور مدفوعات أعباء المديونية. ونظراً للضغوط التي تمخضت عن ذلك وأثرت كثيراً في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، عمد النظام الدولي إلى اختراق النظام السياسي القائم، وحاول تدويل تناقضاته الداخلية.

ويمكن القول دون الدخول في التفاصيل، إن انهيار النظام الإنتاجي للجزائر وسقوطها في حبائل المديونية، جعلها عرضة لاختراق النظام الدولي في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. ففي المجال الاقتصادي يجري تطبيق الليبرالية كما تمليها المؤسسات الدولية؛ أما في المجال السياسي فإن التأكيد يتدعم يوماً بعد يوم على تطبيق ديمقراطية موجهة وتحييد دور الدولة ليقتصر على ضبط وحل الخلافات وتنظيم العلاقات التنافسية وتوحدها في إطار الهيمنة التي تمارسها الشريحة السائدة. إن هناك مخاطر كبيرة على الدولة الوطنية والاستقلال الوطني والإرادة الوطنية بما فيها السيادة

الوطنية، لأن الانكشاف على الخارج في هذه الحالة يعني المزيد من التبعية.

وأياً كان الأمر، فإن دور الدولة الجزائرية قد تراجع في العشرية الأخيرة من دون انتظام، من حيث التدخل المباشر في عمليات الإنتاج والتسيير وتنظيم المؤسسات التي أصبح من المناسب تركها لقرارات المديرين وأرباب العمل، كما تراجع دور الدولة في حماية منتجاتها من المنافسة الخارجية. لذلك فمع تيار العولمة، يجري الآن هدم الأسوار الجمركية واختراق السيادة الوطنية وتنميط التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية باسم الكفاءة والفاعلية وحقوق الإنسان[٣]. لهذا تتجلى مجالات وتأثيرات الانكشاف على الخارج في النقاط المختصرة التالية:

أ ـ قيام الدولة الجزائرية بتفكيك ذاتها بالتحول غير المعقلن من سياسة إلى نقيضها.

ب ـ تنفيذ بنود الاتفاقات مع المؤسسات المالية الدولية.

ج ـ الموافقة على تصريح برشلونة الذي يشترط على البلدان المغاربية مشاركة كبيرة للفاعلين الاجتماعيين المدنيين، وتدعيم الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان...

د ـ ربط المساعدات المالية والقروض بضرورة دمقرطة الحياة السياسية.

هـ ـ الاعتماد المتزايد في النشاطات الاقتصادية والتجارية على الدولة الرأسمالية والاحتكام إلى مقررات منظمة التجارة الدولية، مع غياب الاستقلال الاقتصادي من أدبيات الدوائر الرسمية وتعويضه بمصطلح التكيف، والاعتماد الدولي المتبادل، وآليات العرض والطلب...

و ـ ربط الجزائر بأوروبا عبر صناعة الغاز والسماح للشركات الأمريكية بالأولوية في استغلال البترول والتنقيب عنه بشروط مريحة.

ز ـ تخلي الجزائر عن امتلاك أسلحة الدمار الشامل وجرها إلى الالتحاق بحلف شمال الأطلسي، كما وضع المفاعل النووي بعين وسارة تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

---

(٣) علي غربي، «العولمة وتجلياتها،» ورقة قدمت إلى: **الجزائر والعولمة**، ملتقى دولي (قسنطينة: جامعة منتوري، ١٩٩٩)، ص ٣١١ ـ ٣٢٧.

ح ـ تعقد المسألة العرقية والدينية والصراعات الاجتماعية المشجعة على التدخل الأجنبي.

٣ ـ التوافق والاختلاف بين النخب الحاكمة

أدى انضواء التنظيمات السياسية تحت لواء جبهة التحرير الوطني خلال حرب التحرير (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢)، إلى تضاؤل الخلاف والصراع بين قياداتها، لكن المكبوت ما لبث أن تفجر غداة الاستقلال، حيث تزايدت وتيرة الصراعات والخلافات حول السلطة، حتى إنها وصلت في بعض الأحيان إلى استخدام العنف في صورتيه العسكرية والسياسية.

وإذا كانت النخبة المهيمنة بمختلف حساسياتها السياسية قد تكونت من خلال ظروف خاصة ترتبط بنضالها ضد الاحتلال الفرنسي، فإنها استمرت في التعبئة من منطلق الهوية الوطنية والكفاح التاريخي، حتى إن بعض أعضائها أصبحوا يتصورون أنفسهم وكأنهم أوصياء على الشعب وعلى مصالحه. ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تتصادم مصالحها مع مصالح النخب الصاعدة، وقد يكون ذلك على حساب مصالح الشعب الذي يرزح جزء كبير منه تحت وطأة الفقر والتهميش. كل هذا يتم في بيئة اجتماعية غير مستقرة، غالباً ما تتحكم فيها جماعات «أكولة» ومتريفة تمقت العلم والحقيقة، وتهوى سياسة «الكواليس»، والضرب من الخلف، وتعيش على سياسة «التخلاط» وتأزيم الوضع كلما لاحت هناك في الأفق بارقة أمل. إنهم اعتادوا الهَفّ وترويج الإشاعات وتدعيم التضليل والتعمية وحجب المسائل التي تتصل بالمصالح الحقيقية، وخلق آليات المحسوبية والرشوة.

وإذا كان الفساد يعني إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فإن تجسداته تبدو جلية في آليتين، هما: آلية دفع الرشوة والعمولة لتسهيل الأمور لأشخاص معينين؛ وآلية الرشوة المقنعة أو العينية التي تتمثل في نهب المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب وأبناء المنطقة أو الانتماء الحزبي في الجهاز الوظيفي. ولعل ما تكشف عنه الصحافة يومياً من وقائع الفساد وما يتداوله الجميع في مجالسهم يدل على مدى تغلغل قيم الفساد وممارساته في مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية. ومعلوم أن الفساد بمختلف أنواعه وتداعياته، إنما يؤثر في نسيج المجتمع وسلوكيات الأفراد وقيمهم وطريقة أداء الاقتصاد. وفي هذا السياق

يفقد القانون هيبته في المجتمع، لأن المفسدين يستطيعون تعطيل القانون واستخدامه حسب مصالحهم. وليس من المستغرب هنا أن يفقد المواطن العادي ثقته في هيبة القانون الذي تتكرر اختراقاته من طرف القيمين عليه على مرأى ومسمع من الجميع[٤]. وفي هذه الحالة تفقد النخبة صدقيتها وتتشتت الاهتمامات الوطنية، وتتعدد مصادر الصراع.

ومع ذلك تبقى النخبة الجزائرية في طليعة نخب البلدان النامية من حيث تنوع مصادر ثقافتها وانسجام وتوافق مواقفها في ما يتعلق بالدفاع عن المصلحة الوطنية تجاه التدخل الأجنبي، وحل الخلافات بالاعتماد على القدرات الذاتية، دون إغفال تعدد المقاربات والرؤى التي تطرحها الأحزاب السياسية والقوى الفاعلة في الحقل السياسي. وعلى أية حال يمكننا حصر أهم خصائص النخب الحاكمة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا في النقاط التالية:

أ ـ تظهر في كل فترة من فترات التحول الاجتماعي أهمية جماعة صفوة معينة. ولكن الهيمنة السياسية تبقى غالباً للصفوة القديمة بفضل القرارات التي تتخذ بشأنها.

ب ـ يتوافق مع هذا الظهور تغيير نظام توزيع القوة القائم وإفراز «شللية» جديدة، تعتقد أنها هي المجتمع نفسه، فتنفصل عن الواقع الاجتماعي.

ج ـ تختلف درجات القوة والتأثير من جماعة صفوة إلى أخرى، ومن نطاق إلى آخر.

د ـ تحتم ظروف استمرارية البناء الاجتماعي في كل فترة تاريخية ضرباً من التقارب والتحالف بين النوعيات المتشابهة من الجماعات السياسية على المستويين الوطني والمحلي.

هـ ـ على رغم وضوح الرؤية الأيديولوجية لدى النخبة، إلا أنها لا تخلو من مظاهر التضخم والتشوه (التناقض الواضح بين الادعاء الايديولوجي وتقلب المواقف الفعلية، الفهم الخاطئ للايديولوجية، التعصب الشديد لها وتغيرها بتغير المواقف والمؤثرات الخارجية، والحراك الاجتماعي الصاعد... الخ).

---

(٤) اسماعيل قيرة، «العولمة وموقع الجزائر في النظام العالمي الجديد،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٤٢٠ ـ ٤٢١.

وأمام تآكل المكاسب المادية للفئات الشعبية وتدني الوضع الاجتماعي والأمني، بدا جلياً عجز النخب المحلية والوطني في تعاملها مع الأزمة، وانغماس بعض أعضائها في الفساد الاجتماعي، الأمر الذي زاد من درجة الشك والريبة في ما تقوله أو تفعله هذه النخبة المجتثة الجذور اجتماعياً. والشيء المؤكد أن النخب التي تتحكم في أجهزة الدولة وفي إصدار القرارات السياسية الحاسمة، تميل دوماً إلى خلق نوع من الاتفاق بين أعضائها على السياسات العامة وتبادل الأدوار، وتحييد النخب التي تمتلك قدرة عالية للضغط أو تأثيراً أكبر من غيرها داخل النسق السياسي. وعلى رغم التوافق الذي بدا في مواقف النخبة الحاكمة في حل الخلافات الداخلية ومواجهة التحديات الخارجية، فإن المعارضة قد شكلت أحياناً تياراً قوياً أهلها للمشاركة في طرح البدائل الناجعة لحل المشكلات التي تعصف بالبناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري. فعلى المستوى الداخلي سعى الكثير من الأحزاب والشخصيات الوطنية إلى تحقيق عقد مصالحة أو وفاق وطني لمواجهة الأزمة الجزائرية والانتقال نحو الديمقراطية.

ثانياً: الوضع الإقليمي للدولة ونزاعاتها الحدودية

إن المجتمع الدولي، وفي كثير من محطاته التاريخية، قد استعان بمنهج توازن القوى كنظام وكوسيلة لتنظيم العلاقات بين أعضائه، لأنه رأى في ذلك البديل الأفضل لتجنب الفوضى والهيمنة العالميتين. وإذا كان نظام توازن القوى لم يمنع وقوع تصادمات وحروب بين الأمم المختلفة، فإن نظام الأحادية القطبية الذي يقوم على التحالف المركزي وتوافق آراء أعضائه، مرشح لتكريس الظلم واللامساواة واتساع الهوة الاقتصادية والسوسيو ـ ثقافية التي تفصل بين الشمال والجنوب. وفي هذا السياق، تؤكد الشواهد التاريخية والمعطيات الواقعية أن المجتمع الدولي يشهد منذ النصف الثاني من الثمانينيات تحولات عميقة وسيطرة أفكار ثقافة غربية وتنظيماً غربياً لكل مظاهر الحياة، وذلك على رغم بقاء جيوب تحاول أن تعبر عن استمرار ثقافات وأيديولوجيات خاصة ما زالت تشكل أمل الكثير من الشعوب للخروج من التخلف.

إن تعاظم تأثير الولايات المتحدة في السياسات الدولية وفي الأمم المتحدة قد أدى إلى ظهور رهانات وتحديات جديدة مثل تزايد التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول النامية من خلال آليات جديدة (التدخل

باسم الأمم المتحدة، والرقابة على الانتخابات العامة، وتقديم الدعم المالي والعسكري لحركات المعارضة، وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات. . .)، وتنامي أهمية القوة الاقتصادية في التوازنات الدولية، وإدارة الأزمات وليس حلها، والردع العسكري، واستعمال وسائل جديدة من أجل إقرار نماذج أفضل للحكم كفيلة بأن تحاسب لا من قبل الشعوب التي تدير شؤونها، وإنما من قبل هيئات خارجية، جعل منها أداة شرعية تلجأ إليها الشعوب المضطهدة.

في ظل هذا التحول على النطاق العالمي، أصبحت المنظمات الإقليمية هيئات ضعيفة لا تستطيع عمل الكثير إزاء الضغوط المفروضة عليها من التكتل الصناعي ـ المعلوماتي بزعامة الولايات المتحدة. وإذا كانت الجزائر وحتى منتصف السبعينيات تحتل موقعاً رائداً على مستوى الاتحاد المغاربي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجامعة العربية، والعالم الإسلامي، ومنظمة الأمم المتحدة، فإنها كانت أيضاً قوة مؤثرة في النظام الدولي السائد آنذاك. ولذلك، قد يكون من غير المبالغ فيه القول بأن موقع الجزائر في كل التنظيمات الجهوية والعالمية كان مؤثراً وفعالاً، لكن في السنوات الأخيرة انعكست الآية، وبخاصة مع دخول الجزائر في عشريتها «الحمراء» (عام ١٩٩٠) بأزمتها المتعددة الأوجه.

وفي ظل هذا الوضع المتردي فقدت الجزائر أهميتها الجيوسياسية وازدادت الصراعات الداخلية والعنف السياسي والعسكري، فضلاً عن اتسام معظم العلاقات الجوارية بعدم الاستقرار، وبخاصة النزاع المركزي الجزائري ـ المغربي ومشكلة الصحراء الغربية. بيد أنه ابتداء من بداية الألفية الثالثة بدأت الجزائر في استرجاع مكانتها ومشاركتها في تشكيل الأحداث الجهوية والدولية. ولذلك سنحاول هنا إعطاء صورة واضحة عن الوضع الإقليمي للدولة الجزائرية ونزاعاتها الحدودية، وذلك من خلال مناقشاتنا لمكانة الجزائر في النظام الإقليمي العربي، وعلاقاتها مع دول الجوار وخلافاتها الحدودية.

١ ـ مكانة الدولة الجزائرية في النظام الإقليمي العربي

إن البلدان العربية، ومن ضمنها الجزائر، تواجه تحديات استراتيجية وثقافية واقتصادية وتنموية، جعلتها عرضة لاختلالات زادت من تشرذمها وضعفها وعدم قدرتها على مواجهة متغيرات البيئة العالمية الجديدة. ولعل من أهم مؤشرات ذلك اقتصادياً، هو تدهور معدل نمو الإنتاج العربي، إذ لا

يتجاوز الإنتاج الزراعي العربي ١,٥ بالمئة من الإنتاج الزراعي العالمي، وتبلغ نسبة الإنتاج الصناعي العربي ٠,٥ بالمئة من الإنتاج الصناعي العالمي، إلى جانب تواصل ارتفاع نسبة الديون الخارجية وتعقد المشكلات الداخلية. وفي هذا السياق تبين المؤشرات العملية أن انتماء البلدان العربية إلى حظيرة الدول الرابضة في قاع النظام الدولي الجديد، يرتبط بانخفاض نسبة السكان العاملين في النشاطات التنافسية، وتتراوح هذه النسبة ما بين ١٠ بالمئة و١٥ بالمئة وتصل أحياناً إلى ٥ بالمئة إذا ما طبقنا معايير صارمة.

وفي ظل غياب تصور عربي فاعل لمواجهة هذه التحديات وغيرها، مثل الخطر الصهيوني، تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على إضعاف القوة العربية وتهميش النظام الإقليمي العربي، والسيطرة المباشرة على نفط الخليج، وإنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي وفق التصورات الأمريكية ـ الإسرائيلية. وغير خاف أن الأطماع الأمريكية آخذة في التجسد، وبخاصة تأمين استقرار مصالحها وتدعيم مكانة إسرائيل كحليف استراتيجي، وذلك بالسعي لأخذ موقع موجه ومركزي في النظام السياسي الإقليمي الشرق ـ أوسطي وضمان تواصل تفوقها العسكري[٥]. ولتحقيق مزيد من الاختراق للنظام العربي، تجري في الوقت الراهن محاولات التأسيس للمشروع «المتوسطي» كإطار دولي تطبيعي آخر.

وإذا كانت الجزائر تتخوف من الهيمنة الإسرائيلية، فإنها تدعم التجمعات الفرعية في إطار النظام العربي مثل مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي، ولا ترفض، تماشياً مع الوضع الذي تعيشه جهوياً وداخلياً، إقامة شراكة متوسطية من أجل تحقيق السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط عبر حوار سياسي منتظم ومتين بين المشاركين. ولا غرو أن تستمر الجزائر في مقاومة التطبيع وهيمنة دول شمال البحر المتوسط على دول جنوبه. وتعمل في الوقت نفسه على إقامة علاقات شراكة متكافئة تراعي المصالح الخاصة لكل بلد.

وإذا خصصنا الحديث أكثر عن الجزائر يمكننا القول بأنها كانت قبل عام ١٩٩٠ تؤدي دوراً استراتيجياً في توازنات النظام العربي وخلق أواصر

(٥) ماهر الطاهر، «النظام الإقليمي في مواجهة الاستراتيجيات المضادة،» في: عبد الباسط عبد المعطي، محرر، **العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩)، ص ١٩٩.

التعاون ومواجهة الضغوط المسلطة على بعض الأنظمة، لكن سقوط الجزائر في أتون أزمتها الداخلية، جعل دورها الريادي يتراجع وعزلتها الدبلوماسية عن مسرح الأحداث تشتد. ولقد دام هذا الوضع قرابة عشرية كاملة، لكن مع تغير الخريطة السياسية، نلاحظ عودة قوية للدبلوماسية الجزائرية سواء من ناحية إعادة ترتيب البيت العربي وتقوية النظام العربي، أو دعم القضايا العربية المصيرية، مثل القضية الفلسطينية والصحراء الغربية ورفع الحصار عن العراق.

وتأسيساً على ذلك، ليس من المستغرب أن يتزايد الموقع الاستراتيجي للدولة الجزائرية في النظام الإقليمي العربي، ويتجلى ذلك من خلال:

١ ـ الدعوة إلى إحياء وتكريس العمل العربي المشترك.

٢ ـ التنسيق العربي في الأمن والاقتصاد والسياسة.

٣ ـ تنشيط وتفعيل دور الجامعة العربية.

٤ ـ التكتل الاقتصادي العربي.

٥ ـ العمل على حل بعض الخلافات العالقة مع الدول العربية والإسلامية.

ومع ذلك تبقى القضية المهمة في مجال فهم موقع الجزائر في النظام الإقليمي العربي، وارتباط هذا الأخير ـ بالإضافة طبعاً إلى البعد التضامني ـ بمعايير واضحة كالأداء الاقتصادي، والتقني، والعلمي، والاجتماعي، والثقافي، للمشاركة في دفع مسيرة الثورة التقنية، لأن من يبقى خارجها يحكم على اقتصاده بالهرم واللافاعلية، وعلى مجتمعه بالتبعية والتقهقر والانفجار.

وعلى صعيد إعادة تنظيم النظام العربي، تسعى الجزائر إلى إعادة تفعيل الاتحاد المغاربي الذي اتسم في السنوات الأخيرة بالركود، حيث أظهرت سلوكيات الدول الأعضاء عدم التزامها بمبدأ التنسيق بين المواقف الخارجية إزاء العديد من القضايا والأزمات الإقليمية، مثل أزمة الخليج ومسألة التعامل مع الاتحاد الأوروبي. ومما زاد في التبعثر المغاربي ظهور الأزمة السياسية في الجزائر وتطورها (عام ١٩٩٠ـ)، وفرض حصار دولي على ليبيا (شباط/ فبراير ١٩٩٢)، وتدهور العلاقات الجزائرية ـ المغربية مع عام ١٩٩٥ نتيجة تجدد الخلافات بين البلدين حول تسوية قضية الصحراء الغربية، حيث طلبت

المغرب تجميد مؤسسات الاتحاد أثناء فترة رئاسة الجزائر له، واختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بمسألة توسيع عضوية الاتحاد لمصر، وهو الأمر الذي دفع ليبيا إلى الدعوة إلى تأسيس دول الساحل والصحراء في عام ١٩٩٧. وهذا ما يفسر لنا لماذا لا يوجد دائماً استقرار وتوازن سواء في النظام العربي أو داخل الاتحاد المغاربي.

ومن جهة أخرى، وفي ظل التحولات الحالية على النطاق العالمي، أصبحت المنظمات الإقليمية هيئات ضعيفة لا تستطيع عمل الكثير إزاء الضغوط المفروضة عليها من التكتل الصناعي ـ المعلوماتي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كانت الجزائر حتى منتصف الثمانينيات قوة مؤثرة في القرارات الدولية، فإن التخلف النسقي المجتمعي العام كما يتمثل في مؤشرات التردي الاقتصادي (المديونية الخارجية، البطالة، التضخم... الخ)، واختلاف النسق القيمي وتردي الأوضاع الأمنية وتنامي النزعة السلطوية والتعقيد البيروقراطي، يزيد من إضعاف المكانة التفاوضية لأية دولة تعاني مشكلات معقدة، كما هو الحال في الجزائر. وهذا ما أثر سلباً في مكانة الجزائر في النظام الإقليمي العربي، حيث فقدت ريادتها كإحدى قاطراته، وتأثيرها في مختلف القرارات العربية.

ومن الأمور ذات الدلالة هنا أن البلدان العربية بنظامها الإقليمي تقبع في قاع النظام الدولي سواء اعتمدنا على المعايير الاقتصادية أو السياسية في هذا التنميط. ومن هنا يمكن فهم الدور الذي تلعبه بعض الدول العربية لتفعيل نظامها الإقليمي. وفي هذا السياق تحاول الجزائر القيام بأدوار سياسية فاعلة على مستوى الاتحاد المغاربي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجامعة العربية، والأمم المتحدة، ومجموعة الـ ٧٧، ومنظمة الأوبك وغيرها من التنظيمات العالمية والجهوية.

٢ ـ العلاقات مع دول الجوار والخلافات الحدودية

تؤكد الشواهد التاريخية أن معدل التحضر في بلدان المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا) يتزايد بوتيرة سريعة. ومن اليسير تفسير ذلك في ضوء الظروف التاريخية التي مرت بها هذه الدول، إذ إنها كانت أكثر احتكاكاً بالحضارات المختلفة، بحكم موقعها الجيوستراتيجي، فضلاً عن مكانتها التجارية التاريخية التقليدية. فلقد اشتهرت الجزائر مثلاً قبل

الاحتلال الفرنسي (عام ١٨٣٠) بموانئها وبحصونها المنيعة، وأسطولها الضخم. وكان ميناء الجزائر العاصمة من أكبر الموانئ الحربية في البحر الأبيض المتوسط. وكانت بعض الدول الأوروبية والأمريكية تدفع للجزائر ضرائب متنوعة، مقابل السماح لها بعبور البحر الأبيض المتوسط وحمايتها من الاعتداءات. ولقد فقدت الجزائر هذه المكانة مع بداية الاستعمار الذي عمل على تحطيم البنية الاجتماعية والاقتصادية السائدة، وفي المقابل توطدت أواصر الأخوة والتعاون بين البلدان العربية المغاربية، وتجلى ذلك في محاولات التكامل بين هذه البلدان، حيث انعقد في نيسان/أبريل ١٩٥٨ مؤتمر طنجة الذي دعا إلى توحيد أقطار المغرب العربي. ومع حصول هذه الدول على استقلالها، كان المحللون يعتقدون بتكثيف علاقات التعاون والمودة بين هذه البلدان التي تجمعها الجغرافيا، والتاريخ، والدين، واللغة، لكن ما كاد ينقضي عام على استقلال الجزائر (عام ١٩٦٣) حتى قام صراع مسلح بين الجزائر والمغرب، بسبب مطالبة المغرب ببعض الأراضي داخل الحدود الجزائرية، وذلك على غرار المطالبة المغربية بموريتانيا إثر حصول هذه الأخيرة على استقلالها من فرنسا عام ١٩٦٠. على أن ما ينبغي الإشارة إليه في هذا الخصوص، هو إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية[٦] التي تقر مبدأ الأخوة وحسن الجوار والوفاق. ففي ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٤ أعلن عن مشروع الدمج بين ليبيا وتونس، في ما يسمى بالجمهورية العربية الإسلامية، ولقد انعكس هذا الدمج سلباً على العلاقات الجزائرية ـ التونسية والجزائرية ـ الليبية، الأمر الذي سرع بفشل هذه المعاهدة بعد يومين فقط من تاريخ إعلانها. ولا حاجة بنا لكي نؤكد أن توتر علاقات الجوار زاد من وتيرة الانقسامات التي تجسدت في الاتفاقيات المنعزلة واشتداد درجة الصراع والتوتر. ولا عجب، والحال هذه، أن كان عدد الاتفاقيات الثنائية التي جاءت كرد فعل لاتفاقيات أخرى، يفوق بكثير عدد دول الجوار. والمقياس الأنسب للإحاطة بهذه الاتفاقيات يتجلى في التغير المستمر للدولة الحليفة. ولذلك يمكن الحديث عن معاهدة التقارب والإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس (١٩/٣/١٩٨٣) التي انضمت إليها موريتانيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣؛ وأيضاً الصراع الجزائري ـ الموريتاني

(٦) تم إنشاء الجمعية الاستشارية الدائمة للمغرب الكبير CPCM وتمت دراسة مشاريع الاندماج الاقتصادي بين عامي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠.

والتقارب المغربي، إلى جانب الإعلان عن معاهدة تكوين الاتحاد العربي الأفريقي بتاريخ ١٣/٨/١٩٨٤ بين ليبيا والمغرب... الخ.

هذه الصورة الدرامية لحركية التفاعلات الداخلية البينية لدول الجوار في المغرب العربي، تكرست بفشل كل المحاولات التكاملية، لأنها جاءت كرد فعل لمواقف ظرفية تفتقد مكونات التكوين والاستمرارية. لهذا يمكننا القول ان علاقات الجوار في المغرب العربي يحكمها العديد من القضايا الخلافية، وتأتي في مقدمتها مشكلتا الصحراء الغربية والحدود بين الجزائر والمغرب، ومسألة الجرف القاري بين تونس وليبيا في المياه الإقليمية. وغير خاف، أن هذه القضايا قد تركت آثاراً ملموسة في مسار العلاقات البينية التي اتخذت أشكالاً متنوعة، أهمها: التوتر والنزاع والاشتباك المسلح، وقطع العلاقات الدبلوماسية وغلق الحدود (ما زالت الحدود الجزائرية ـ المغربية مغلقة لحد الآن)، وغلبة الطابع التنافسي والخلافي بين القيادات السياسية، وبروز سياسة المحاور والتحالفات الظرفية على المستوى الدبلوماسي...

وفي إطار هذا الجو السياسي المتوتر، حاولت دول الجوار المغربي تجاوز هذه الحالة، فأنشأت ما يسمى باتحاد المغرب العربي في شباط/فبراير ١٩٨٩ كنتيجة لتحسن العلاقات وعودة العلاقات بين ليبيا وتونس، والجزائر والمغرب، وكذلك ضغوط البيئتين الداخلية والخارجية المتمثلة في سياسة التكتلات والتهديدات الخارجية (الغارة الأمريكية على ليبيا في نيسان/أبريل ١٩٨٦، والغارة الإسرائيلية على تونس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥). وعلى رغم أن العلاقات السياسية والاقتصادية قد اتخذت طابعاً جديداً يتسم بالتعاون وتكاثف الزيارات واللقاءات على المستوى الرسمي، إلا أن الخلافات عادت من جديد مع نهاية عام ١٩٩٤، وتجسدت أكثر في عام ١٩٩٥ كما مر معنا.

وفي هذا السياق نشير إلى أن فهم طبيعة علاقات الجزائر مع دول الجوار العربي وخلافاتها الحدودية ونزاعاتها الإقليمية، يتطلب منا الاستناد إلى بعض المعطيات الواقعية التي طرحها الكثير من الدراسات. ومن أهم هذه المعطيات، تكرار الصراع وشدته، فمن منطلق أن الصراعات الجزائرية ـ المغربية في أية مرحلة من المراحل، لا تحل وإنما تتم تهدئتها أو في أحسن الظروف تسويتها تحت تأثير عامل أو آخر، فإنها تتخذ اتجاهات صاعدة

وهابطة عبر الزمن (انظر الجدول رقم (٩ ـ ٢)):

الجدول رقم (٩ ـ ٢)
الصراع الجزائري ـ المغربي

السنة	عدد الصراعات	أسباب الصراع	أدوات الصراع
١٩٦٢	٣	الحدود	صدامات الحدود المسلحة
١٩٦٣	٢١	مطالب الضم	المناوشات المحدودة
١٩٦٤	٢	اختلاف الأنظمة	الدبلوماسية
١٩٦٦	١٢	الارتباطات الأجنبية	قطع العلاقات
١٩٦٧	٩	الخلافات حول القضية الفلسطينية	غلق الحدود
١٩٧٦	١٨	التدخل في الشؤون الداخلية	الدعاية
١٩٧٧	٧	إيواء المعارضة	
١٩٧٨	١١	الزعامات	
١٩٧٩	٢١		
١٩٨٠	٢		
١٩٨١	٦		

وفي هذا السياق تدعم المعطيات الواقعية أطروحة تزايد شدة الصراع بين الجزائر والمغرب، وبخاصة خلال نهاية عشرية القرن العشرين وبداية القرن الحالي. ولقد تجلى ذلك واضحاً في تجميد نشاط اتحاد المغرب العربي، وغلق الحدود، وتفعيل أداتي الصراع الدعائية والدبلوماسية. ومع ذلك فإن براغماتية قيادتي البلدين تبقي باب التفاؤل مفتوحاً.

وإزاء هذه الصورة المتردية للعلاقات الجزائرية ـ المغربية، تشير البيانات الرقمية إلى جملة أخرى من الصراعات بين دول الجوار في المغرب العربي. فقد بلغ عدد الصراعات بين الجزائر وتونس: ٨ صراعات عام ١٩٦٣، ١ عام ١٩٦٥، ٥ عام ١٩٦٦، ١ عام ١٩٦٧، ٢ عام ١٩٦٨، ٢ عام ١٩٧٤، ١ عام ١٩٧٥، ١ عام ١٩٨٠. أما عددها بين الجزائر وليبيا فكانت على النحو التالي: ١ عام ١٩٦٦، ١ عام ١٩٧٤، ١٣ عام ١٩٧٥، ١ عام ١٩٧٨، ١ عام ١٩٨٠. ومن جهتها تعرضت العلاقات الجزائرية ـ الموريتانية هي الأخرى لبعض الهزات والصراعات. فلقد بلغ عدد الصراعات ٣ في عام ١٩٧٥ و٩ في عام ١٩٧٧، وصراعاً واحداً في عام ١٩٧٨.

وكان من الطبيعي، والحال هذه أن تشهد العلاقات الجزائرية مع دول

الجوار نوعاً من الركود ابتداء من عام ١٩٩٠، وفي بعض الأحيان تتردى أكثر بفعل المواقف السلبية تجاه ما يجري في الجزائر من تصدع داخلي. ولكن ما يثير الدهشة على العموم، هو ارتفاع متوسط شدة الصراع (٦٠,٤٩ بالمئة) ومتوسط انتشاره (٣٦,٨ بالمئة) على امتداد الرقعة الجغرافية التي تضم الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا.

وبناء على ما تقدم يبدو جلياً أن المقلق في دراسة علاقات الجزائر مع بلدان الجوار العربية ميلها لعدم الانتظام، على رغم التفاؤل الذي يسود من جراء تقلص تباينات الأنظمة المغاربية وانهيار الأيديولوجية الاشتراكية وسيادة النموذج الرأسمالي الغربي الذي قلص من الخلافات المذهبية حول أساليب التنمية الاقتصادية والنظام السياسي، مما يشجع نظرياً على تقوية فرص التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي، ويمكن من عزل مشكلة النزاعات الحدودية ومنها قضية الصحراء الغربية بحلها تقنياً ومن دون استغلال سياسي، تماشياً مع المقولة القائلة: «إن الحدود الجيدة تعطي الجيران الجيدين». ولكن النظري شيء والتطبيقي شيء آخر!

ثالثاً: مصالح الدول المؤثرة في النظام الدولي

تؤكد الشواهد التاريخية والمعطيات الواقعية أن المجتمع الدولي يشهد منذ النصف الثاني من الثمانينيات تحولات عميقة بدءاً من تفكك الاتحاد السوفياتي وزوال المعسكر الاشتراكي وحرب الخليج الثانية واتساع رقعة الصراعات، إلى سيطرة أفكار وثقافة نظام غربي أحادي لكل مظاهر الحياة، وذلك على رغم بقاء جيوب تحاول أن تعبر عن استمرار ثقافات ما زالت تشكل أمل الكثير من الشعوب للخروج من التخلف. وغير خاف أن ملامح هذا النظام العالمي الجديد تتمحور حول ظاهرة الأحادية القطبية والتطور التكنومعلوماتي، وسيادة الأيديولوجيا الرأسمالية في طبعتها الأمريكية. وهكذا يحاول مهندسو هذا النظام تنميط العالم في ثقافة وسلوك محددين وتشكيله حسب مصالحهم الحيوية، أي بعبارة بسيطة: عالم يملي قيمه ويدعو إلى تعميم الديمقراطية الليبرالية كشكل نهائي للسلطة على البشرية. ولقد ارتبط اندراج الجزائر ضمن هذا النسق المهيمن بعدد من النتائج المروعة كعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتدهور الوضع الاقتصادي.

ومن هنا يبدو واضحاً أن تسارع وتيرتي العولمة والهيمنة يتطلب خلق

آليات النمو والمناعة الذاتيتين لمواكبة التحولات في بنية النظام العالمي الجديد. وعلى أية حال، لقد أشرنا إلى مصالح الدول المؤثرة في النظام الدولي في أماكن متفرقة من هذه الدراسة، وأكدنا مدى الأهمية الاستراتيجية لتلك المصالح ومحاولة تدعيمها وترسيخها من تشجيع عمليات الخوصصة والممارسة الديمقراطية التي أشرنا مراراً إلى ارتباطها بعوامل أخرى كمستوى التحضر والحضرية، والتطور الاقتصادي، والقيم الثقافية... الخ.

معروف أن للمجتمعات الغربية اهتماماً كبيراً بالتجربة الديمقراطية في الجزائر، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول جاهدة إيجاد منفذ لها في هذا البلد الذي وقف في غير صفها لسنوات عديدة، ثم إنها تحاول من جهة أخرى منافسة دول الضفة الشمالية لحوض البحر الأبيض المتوسط، وبخاصة فرنسا، التي تربطها علاقات تاريخية وبشرية بالجزائر. وغير خاف، أن هذه العلاقات تشهد في السنوات الأخيرة توترات وخلافات لم يتم حسمها بعد، نظراً للمصالح المتباينة والتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر. ولا أحد ينكر أن لفرنسا مصالح حيوية في الجزائر وموطئ قدم ثقافياً وبشرياً فيها، وبخاصة أن نسبة من الجزائريين تقطن في فرنسا وتعمل فيها منذ سنوات طويلة، زيادة على مزدوجي الجنسية من الإطارات العليا في الجزائر. ومع ذلك تبقى تلاحقها لعنة احتلالها للجزائر في نفوس الكثيرين من الجزائريين. كل هذا يكمن وراء الصراع اللغوي في الجزائر تحت غطاء التعريب والأمازيغية، ضد أو مع الفرنسة اللغوية والثقافية، مما فصلنا بعض الحديث عنه سابقاً.

ومما يزيد التوتر بين مصالح الدول المؤثرة في النظام الدولي هو انفتاح السوق الجزائرية على عدد من الأسواق العالمية بعدما كانت في السابق مقصورة تقريباً على السوق الفرنسية. ومع انتشار حدة الخلافات بين الجزائر وفرنسا، تؤكد الشواهد الواقعية تزايد وتيرة التعاون بين الجزائر وبعض دول جنوب أوروبا مثل إيطاليا وأسبانيا، وبخاصة بعد ربطهما بواسطة أنبوب الغاز الطبيعي. وهكذا يشكل تزايد مصالح الدول الأوروبية في الجزائر اشتداد التنافس بينها، نظراً للموقع الاستراتيجي للجزائر وخزانها الحيوي من البترول والغاز بخاصة. ومن جهة أخرى، فإن هذه الدول قد تشترك في مصلحة تدعيم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الجزائر، على رغم الانتقادات الظاهرية التي توجهها لمسارها، لأنها تخشى من جحافل الناقمين والبطالين القابعين على أبوابها في الضفة المقابلة كمهاجرين أو طالبي اللجوء

السياسي. كما تخشى من مد وعدوى انتشار الحركة الإسلامية فيها، المناهضة لها حضارياً والمهددة لمصالحها الاقتصادية والمالية والمؤثرة في حركية الجالية المسلمة فيها.

إن إدراكنا ووعينا بما آل إليه وضعنا سيحفزنا لا محالة على تجاوز الخلافات والصراعات للعمل على تحقيق الاندماج الوطني والتنمية الشاملة. فالشعور بالمشكلة بداية لحلها. وما سعي الدولة الجزائرية لاستعادة مكانتها على الصعيد الإقليمي والدولي، وتحقيق سيادتها الوطنية، وتوسيع المشاركة السياسية والشعبية، وإنجاح سياسة الوئام المدني إلا عوامل تزيد من احتمالات التحول الديمقراطي، وتجنب الدولة التهميش وتجاوز خطر الانهيار وقطع دابر الفساد الذي ينخر المجتمع. كل هذا يتوقف على صوغ استراتيجية عملية لمواجهة الوضع الجديد. والجدير بالذكر أن النزوع إلى الديمقراطية في الجزائر وعلى رغم ارتباطه بالتحولات التي اعترت توزيع القوة على المستوى العالمي، فإنه يتغذى من عمق الفشل، والإحباط الذي عاشه الشعب حتى وصل إلى المأزق الخطير الذي يتخبط فيه الآن. إنه استجابة نابعة من الحاجة العميقة لتغيير السياسات ورجالات الحكم والنخب والاستراتيجيات، وأنماط العمل اللاعقلانية واللاأخلاقية التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه من ترد. إن الإدراك العميق لفساد السلطة المطلقة ونظام الحزب الواحد والقبلية والعشائرية وانحطاطها وتعفنها، يجعل من الديمقراطية أداة لبروز روح التحدي وإرادة العمل والتنمية لمواجهة تحديات النظام العالمي الجديد وعلاقات السيطرة الخارجية.

فمن الطبيعي أن يقود هذا الوضع المتردي إلى المناداة بتبني استراتيجية المقاومة الواقعية الهادفة إلى تعديل ميزان القوى القائم وتغيير الأوضاع الراهنة، وفتح آفاق الديمقراطية المشاركة، وخلق شروط الأمن الداخلي. ولسنا هنا بحاجة لكي نؤكد، أنه في ضوء ازدياد نفوذ السياسات الصناعية وتحكمها المتعاظم بمصير اقتصادنا، وفي ضوء أن كل تطور في البلدان النامية يخضع لميزان القوى ولا يتحقق إلا كانتزاع لمكسب جديد من الدول المهيمنة والمسيطرة[٧]، فإن تجسيد استراتيجية المقاومة والتكيفات الإيجابية يرتبط بخلق شروط التنمية المتعاظمة العلمية والتقنية.

---

(٧) برهان غليون، في: **جدل** (١٩٩٣)، ص ٤ ـ ١٤.

خاتمة

رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية

لقد سعت هذه الدراسة إلى تناول مستقبل الديمقراطية في الجزائر، وذلك من خلال معالجة تاريخ التجربة السياسية الجزائرية المعاصرة ومحصلتها، وتحليل البنى السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، وتحديد انعكاساتها على التحول الديمقراطي. وقد حرصت الدراسة أن تركز على موضوعين أساسيين، تحاول من خلالهما فهم إشكالية الديمقراطية، وهما: تحري عقبات وإمكانات التحول الديمقراطي من جهة؛ ومحاولة استشراف مستقبل الديمقراطية في المجتمع الجزائري من جهة ثانية.

ومن الطبيعي أن يعكس هذان الهدفان الاتجاه المنهجي الذي سلكته الدراسة، والذي يتجاوز الاستخدامات المحدودة والصارمة للمدخلين الثقافوي والمؤسستي، هذا الأخير الذي ينطلق من دراسة المجتمع المدني وطبيعة المؤسسات التي تنظم حياة هذا المجتمع، ليصل إلى تحديد معالم مسألة الديمقراطية. وغني عن القول إن كليهما ينظر إلى الديمقراطية على أنها نظام جاهز، مما يضفي عليهما الطبيعة اللاتاريخية ـ التجريدية. لذا يمكن القول إن الديمقراطية ليست بذرة جاهزة موجودة في الثقافة الوطنية، وإنما هي تعبير عن حركة سياسية واجتماعية وعملية بناء متواصلة، نابعة من هوية وخصوصية المجتمع المعني. إنها بمثابة حاصل تضافر عوامل متعددة داخلية وخارجية، مادية وذاتية، تدفع إلى إحداث طفرة في النظام السياسي، بحيث تؤدي في النهاية إلى ثورة مجتمعية تذيب العام بالخاص، وتحول الثقافة الديمقراطية إلى جزء من الثقافة الوطنية.

ومن هذه الزاوية، فإنه لا يمكن الحديث عن الديمقراطية كقاعدة لممارسة السلطة السياسية (الاعتراف بالحريات الأساسية، الإقرار بالنظام

التعددي ونظام الانتخابات العامة، المساواة والتكافؤ في الفرص. . . الخ) دون محتوى اجتماعي وثقافي مرتبط بالواقع وخصوصياته. ومن ثم فإن فحص الأثر المتبادل بين التحول نحو الديمقراطية وأنماط النظم الاجتماعية القائمة، يعكس جوهر المدخل التعددي الذي اعتمدته هذه الدراسة ـ والذي تم التطرق إليه في المقدمة بشيء من التفصيل ـ لاختبار مجمل القضايا التي أثيرت من ناحية، والكشف عن الفرص والإمكانات المتاحة لتعزيز التحول الديمقراطي في الجزائر من ناحية أخرى.

أولاً: الأهداف الوطنية الكبرى ومكانة الديمقراطية بينها

لا يزال الشعب الجزائري متمسكاً بتجسيد أهداف ثورة تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، التي تميزت عالمياً بتجاوز مسعى استعادة السيادة والوطنية وحدها، لتندرج في منظور إقامة نمط اجتماعي شامل يقوم على خمسة مرتكزات أساسية، وهي:

١ ـ التحرر السياسي والاقتصادي.

٢ ـ التنمية الشاملة، وتوفير الاحتياجات اللازمة لأفراد الشعب.

٣ ـ الوحدة الوطنية ومساندة الشعوب المظلومة ومناصرة قضايا التحرر في العالم.

٤ ـ إقامة الدولة الديمقراطية الشعبية في إطار المبادئ الإسلامية.

٥ ـ العدل، والمساواة، والحرية، وسيادة القانون وتكافؤ الفرص.

وتذكر الوقائع التاريخية امتداد وتجذر الاختيار الجمهوري والديمقراطي المؤطر بالمبادئ الإسلامية في عمق المجال التاريخي الوطني، الأمر الذي يضع أمامنا قضية جديرة بالتأمل والتمحيص والاختبار، وهي أن نجاح مشروع التحول الديمقراطي في الجزائر يقتضي كشرط مسبق إعادة تأسيس الدولة ليس انطلاقاً من قطيعة جديدة، ولكن انطلاقاً من صعود إيجابي للتراكم التاريخي الذي يمكن تحديد مقوماته في توليفة تجمع بين مثل الديمقراطية المتحررة، وعقلانية الدولة الإدارية، والتراث التاريخي والحضاري، والصفات المساعدة لإجماع وطني، وهي:

أ ـ تفهم اجتماعي موروث عن الحركة العمالية الجزائرية والجناح

الراديكالي للحركة الوطنية (نجم شمال أفريقيا، حزب الشعب الجزائري، حركة انتصار الحريات الديمقراطية).

ب ـ ليبرالية متفهمة للعصرنة، ونقلها الجناح الإصلاحي للحركة الوطنية (اتحاد الشعب الجزائري، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري).

ج ـ وطنية متشددة غرسها الجناح الراديكالي للحركة الوطنية واعتزاز بمقومات الشخصية الجزائرية بخصوصيتها الحضارية ورثتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

د ـ قابلية للعالمية أمنها الكفاح التحريري والتضامن الدولي.

واستقراء لطبيعة التطورات التي طرأت على التركيبة الاجتماعية ـ الاقتصادية للمجتمع الجزائري، تتضح حقيقة وجود هذه التوليفة التي هي الآن في حالة تبعثر في الحقل الاجتماعي ـ السياسي الحالي، وتغذي تعقده. إن ترسب هذه التجارب المختلفة والمضطلع بها جماعياً وإثراءها المتبادل، يمثلان تراثاً خصباً للتراكم التاريخي الضروري لإعادة بناء المعالم الإساسية التي تسمح بتصميم مستقبل قابل للتحكم فيه جماعياً والحامل للآمال. إن هذه الإعادة لا تتم بطبيعة الحال خارج عقد اجتماعي قائم على الإجماع حول المبادئ التي تحدد قواعد اللعبة داخل المنافسة السياسية التي فتحتها التعددية الحزبية، ذلك لأن المنافسة السياسية من دون قواعد مضبوطة تؤدي حتماً إلى الفوضى. وهذه القواعد والمبادئ موجودة، ولقد تمت صياغتها في ندوة الوفاق الوطني في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ التي أعقبت ندوة شباط/فبراير ١٩٩٤، وحققت الأرضية المصاغة بعد إثراء الأحزاب المشاركة فيها، الإجماع الذي تعلق أساساً بـ:

ـ الرجوع إلى مبادئ بيان الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤.

ـ احترام مكونات الهوية الوطنية (الإسلام، العروبة، الأمازيغية).

ـ رفض وإدانة اللجوء إلى العنف للوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها.

ـ احترام قوانين الجمهورية.

ـ احترام الحريات الفردية والجماعية وكذلك حقوق الإنسان.

ـ احترام الاختيار الحر للشعب والتداول على السلطة.

إن محتوى هذا العقد السياسي الذي رسخه الدستور والذي يفرض نفسه كعقد التزام على كل الفاعلين السياسيين يمكن أن:

ـ يعبر التنافس السياسي عن نفسه بطريقة سلمية داخل المؤسسات التمثيلية المبنية بصفة شرعية.

ـ النزوع نحو امتصاص السلوكات الجذرية والمتطرفة.

ـ الحث على التخفيف من امتصاص الخلافات بواسطة تحقيق حد أدنى من الاتفاق.

ـ وضع حد لدوامة الإقصاء.

ـ المساهمة في ترسيخ ثوابت الأمة.

ـ التكامل بين حق الشعب وحق المواطن.

إن مبادئ هذا العقد السياسي هي في الواقع أحد أهم طموحات الحركة الوطنية الجزائرية، منذ تأسيس حركة نجم شمال أفريقيا في بداية العشرينيات من هذا القرن إلى غاية ظهور جبهة التحرير الوطني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤. لذلك فإن امتداد اختيارها، يبين تجذره في عمق المجال التاريخي الوطني وتشكيله لمرجعية أساسية ساهمت وتساهم في إعادة تأسيس الدولة، وإمكانية الدخول إلى عالم الحداثة والعالمية. وربما كان ذلك هو السبب الذي دفعنا إلى طرح استنتاجين أساسيين: يتضمن **أولهما** مرتكزات بناء الديمقراطية، كإعادة تأسيس الدولة والتحول من حق الشعب إلى حق المواطن، وسيادة القانون، والعدالة الاجتماعية؛ ويتضمن **الآخر** مأسسة المشاركة السياسية. ومن هنا فإننا لا نقلل من مكانة الديمقراطية ضمن الأهداف الوطنية الكبرى (التحرر، التنمية، ترسيخ ثوابت الأمة...)، وبخاصة من خلال فحص القوانين ومدى توفيرها للضمانات القانونية اللازمة لتطبيق المبادئ الدستورية. ومن تلك الضمانات تبرز أهمية استقلال القضاء ومحتوى القوانين ذات العلاقة بالممارسة الديمقراطية، ووضع مبادئ الدستور موضع التطبيق، ومدى فاعلية المؤسسات والآليات الديمقراطية من حيث مستوى المشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية ومدى فاعليتها.

وعلى هذا الأساس، فإنه نظراً لتزايد مكانة وأهمية الديمقراطية ضمن الأهداف الوطنية الكبرى، فإن الفهم الواعي لهذا التزايد يلقي ضوءاً جديداً

على نطاق التوسع التدريجي لمجتمع سياسي جديد يتشكل في خضم الآليات الجديدة المرتبطة بالخوصصة وتطبيق الليبرالية.

ثانياً: القوى صاحبة المصلحة في التحول الديمقراطي

من الطروحات التي أصبحت متداولة في الحقلين السياسي والاجتماعي الجزائريين، ارتباط مستقبل التحول الناجح نحو الممارسة الفعلية للتعددية السياسية بأقطاب التيارات السياسية الثلاثة التي تخبرها الساحة الجزائرية (الإسلامي والوطني والعلماني)، فضلاً عن مدى ممارسة الديمقراطية من قبل جميع قوى المجتمع المدني على الساحة. وعلى رغم اختلاف هذه القوى بخصوص ما ستجنيه من انتهاج الديمقراطية، فإن هناك وعياً متزايداً باتساع نطاق القوى الاجتماعية الحامية للديمقراطية والمنادية بقبول الآخر والاعتراف به، والابتعاد عن فهم بعض القناعات التي تعتبر الانتخابات مجرد وسيلة لتحقيق مزيد من الانتصارات الخاصة، وهذا ما يتناقض - بطبيعة الحال - مع جوهر الديمقراطية كشكل من أشكال التنظيم الاجتماعي يقوم على مبادئ المساواة والشرعية.

ولكن القضية الجديرة بالتأمل هنا هي أن اندفاع الجزائر إلى تطبيق ونقل النموذج الديمقراطي في صورته المطلقة التي سمحت بتعدد الأحزاب دون قيد أو شرط، قد قاد إلى جدل محتدم وعنيف أحياناً عبر مختلف وسائل الإعلام والتجمعات والمظاهرات وولد صراعات مفتوحة وعنفاً رهيباً. وبالنظر إلى ضخامة النتائج المروعة التي أفرزها تصادم مختلف القوى السياسية، فإن ما يدفع اليوم إلى التفاؤل والاطمئنان، هو ذلك الاقتناع المتزايد بأهمية الممارسة الديمقراطية كآلية لصهر التنوع والاختلاف والاقتناع بحق الآخر في الوجود في ظل الدور الناظم لمسار الأحداث من طرف المؤسسات العسكرية التي ينتظر منها أن تكون وفية لقيم المسار الديمقراطي. ومن هنا كان لزاماً علينا أن نحدد بدقة أكثر القوى صاحبة المصلحة في التحول الديمقراطي.

وعلى الرغم من تعدد الآراء والمواقف، واختلافات وجهات النظر حول تحديد هذه القوى الحاضنة لمشروع التحول الديمقراطي في الجزائر، إلا أنه في ظل الوضع الجزائري الراهن المتسم بالتردي في صعده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وفي ظل إعادة صياغة الأوزان النسبية لمختلف القوى الفاعلة على الساحة الوطنية، يبدو جلياً أن المؤسسة العسكرية ستحافظ سنوات

عديدة على مركز الثقل في توجيه مسارات التحول الديمقراطي في المجتمع الجزائري، دون إغفال أهمية القطب العلماني في تطور قوى المجتمع المدني وانتظامها في مؤسسات وتنظيمات مدنية على أساس المصالح الخاصة والمشتركة بينها، ودون انتقاص من إمكانية التيار الإسلامي الذي يأخذ قوته من اتساع قاعدته الشعبية أو استخفاف بالدور الوسطي المنوط بالتيار الوطني في تفعيل الساحة السياسية.

وبهذا الخصوص، تشير المعطيات الواقعية إلى أن الساحة السياسية في الجزائر تنقسم إلى ثلاث قوى أساسية، هي: العلمانية (وتفضل أن تطلق على نفسها اسم الديمقراطية) والوطنية والإسلامية. ولا شك في أن هذا التقسيم يعكس حقيقة ما يجري في الواقع الجزائري، على رغم التداخلات والتقاطعات التي تحدث بين هذه القوة أو تلك. وإذا كان التيار الوطني الإسلامي هو الأكثر شعبية، فإنه يعاني تبعات تباعد فصائله من خط استراتيجي وقلة فاعليته. وأما التيار العلماني الذي لم يستطع توسيع قاعدته الشعبية، فإن ذلك في حقيقة الأمر يرتبط بضعف الرؤية الاستراتيجية للخروج من الأزمة عنده، وبعدم تمكنه من التخلص من طابعه النخبوي الفرانكوفيلي، وبعده الجهوي الذي يتناقض تماماً مع ما يدعيه من توجهات ديمقراطية وعلمانية.

ولا غرو إذن أن نجد القوى الديمقراطية بمختلف أجنحتها وقد أصبحت تطرح أكثر فأكثر مسألة استمالة بناء الفعل الديمقراطي كمشروع تشاركي يقوم على الاجتهاد والإبداع، لا على احتراف الفعل السياسوي العقيم، القائم على تجنيد كل طاقات الأمة لمآرب الزمر والعصابات الضيقة، وعلى توظيف مؤسسات الدولة لصالح أنانيات الأشخاص. ومع تعاظم الاهتمام بالتحول الديمقراطي في بلادنا، أقرت مختلف شرائح المجتمع أحقيتها في الانتقال نحو الديمقراطية لتحقيق مزيد من الحقوق المشروعة والقضاء على الرداءة التي كُرست عشرات السنين، وما زال صانعوها يتغذون من الأزمة الشاملة ويعيشون على ديمومتها. ومع تزايد الضغط الشعبي، يخشى الكثير من القيادات السياسية المعارضة والنقابيين والفاعلين في المجتمع المدني الجزائري من تحول وصفة الإصلاحات الديمقراطية إلى سلاح مضاد لاستمرار الفئات المهيمنة نفسها في حصد الامتيازات. هذه الفئات التي تدعي الوطنية وقيادة التحول الديمقراطي، تحاول إجهاض ما تنادي به في لحظات التأزم البنيوي لنظام الحكم، بغرض الاستمرار في «الاقتيات» من تدعيم الوضع الراهن، وتحويل

القضايا الأساسية إلى سوق للمزايدة كاللغة العربية والأمازيغية والوطنية والإسلام والديمقراطية.

وهكذا، يفرز المجتمع الجزائري في ظل هذه التطورات قوى اجتماعية وسياسية حاضنة لمشروع التحول الديمقراطي، وهي ذات أصول اجتماعية وفكرية وتنظيمية متباينة. وإذا كانت مؤشرات التغيير هذه بادية في الأفق، فإن استمرار التيار «الوطني» في هندسة الخريطة السياسية الجزائرية، محكوم باستمرار الهياكل الراهنة، واستمرار استخدام رموز النظام. بيد أن التآكل الذي بدأ ينخر هذه المرجعيات يجعل من التغيير ضرورة تاريخية، قاطرته القوى المؤمنة بالتعددية والقادرة على المواجهة وتشكيل البديل النشط، بعيداً عن الفساد والتطرف.

ثالثاً: الواقع الراهن للحركة الديمقراطية

لعل من أهم القضايا الجديرة بالعناية في تحليل الوضعية القائمة للحركة الديمقراطية في المجتمع الجزائري، تتصل بالدور المهم الذي لعبه النظام، بعد تحرك الشارع الجزائري في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، في إعادة تشكيل الممارسة من الأحادية إلى التعددية. فالظروف والمحيط الذي انفجرت فيه الأحداث كان نتيجة حتمية لسلسلة من التراكمات التي أفرزت تناقضات غير قابلة للتعايش سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي؛ فكلنا يعلم أن الأزمة التي عرفتها الجزائر منذ بداية الثمانينيات على الصعيدين السياسي والاجتماعي قد أفرزت اضطرابات عديدة، حيث برزت لأول مرة إلى العلن التناقضات السياسية على أعلى مستوى في هرم السلطة، مما انعكس سلباً على الجبهة الاجتماعية التي فسحت المجال لبروز كل التناقضات التي موّهَها من قبل الريع النفطي.

وجدير بالإشارة هنا إلى أن هذه الضغوط قد قادت النظام السياسي القائم على الأحادية الحزبية إلى إقرار العديد من الإصلاحات وإقرار التعددية الحزبية في عام ١٩٨٩ بعد التصويت على دستور جديد. وفي عام ١٩٩٦ أُدخلت بعض التعديلات الدستورية، وتأتي في مقدمتها منع إنشاء الأحزاب على أساس ديني أو جهوي. ويبقى أن نشير إلى أنه في ظرف قصير فور إقرار التعددية الحزبية تم اعتماد ما يربو على ٦٠ حزباً سياسياً، وشهدت الجزائر لأول مرة التعددية السياسية، والصحافة الخاصة، والنقاشات والحوارات المتناقضة على شاشة التلفزيون.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول إن الخريطة السياسية الجزائرية تتجاذبها قوى سياسية فاعلة منضوية تحت لواء العديد من الأحزاب العلمانية والإسلامية والوطنية، وأهم هذه الأحزاب، هي:

١ ـ أحزاب التيار الوطني، وتضم:

أ ـ حزب التجمع الوطني الديمقراطي (RND).

ب ـ حزب جبهة التحرير الوطني (FLN).

٢ ـ الأحزاب الإسلامية، وتضم:

أ ـ حركة مجتمع السلم (حمس) MSP «حماس» سابقاً.

ب ـ حزب النهضة.

ج ـ حركة الإصلاح (المنشقة عن النهضة).

د ـ الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) (حُلت في آذار/مارس ١٩٩٢).

٣ ـ الأحزاب العلمانية، وتضم:

أ ـ جبهة القوى الاشتراكية (FFS).

ب ـ التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD).

ج ـ حزب العمال (PT).

د ـ الحركة الديمقراطية والاجتماعية (MDS) (الحزب الشيوعي سابقاً).

وتحت وطأة السعي لاكتساب السلطة وممارستها، شهدت الساحة الجزائرية صراعات سياسية عنيفة لم تشهدها الساحة العربية من قبل، وهيأت الجو لقيام العديد من التحالفات منها عقد روما، الذي وقعته أهم أحزاب المعارضة، لإنهاء الأزمة الجزائرية[١]. وعلى الرغم من أهمية العقد وعكس بنوده لأساسيات خطاب النظام نفسه، فإن السلطة اعتبرته خيانة وتآمراً على

(١) وكان أهمها الجبهات الثلاث: الإنقاذ والتحرير والقوى الاشتراكية، ممثلة للتيارات السياسية الثلاثة: الإسلامي، والوطني والعلماني. وأما عن بنود هذا العقد (احترام حقوق الإنسان، الانتخابات التعددية، حرية الصحافة، دولة القانون.. رفض الاستبداد، العنف كوسيلة للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها، الاعتراف بالمكونات الثلاثة للهوية الجزائرية..) فهي لا تكاد تختلف عن القواعد والمبادئ التي تمت صياغتها في ندوتي الوفاق الوطني لشباط/فبراير ١٩٩٤ وأيلول/سبتمبر ١٩٩٦ اللتين أشرفت على تنظيمهما السلطة.

أمن البلاد وتدويلاً لتناقضاتها الداخلية. بيد أنه يجب ألا يغيب عن أذهاننا أنه في خضم هذه التحولات، أجري العديد من الانتخابات التعددية كانت بدايتها انتخابات ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، حيث حصلت جبهة الإنقاذ على الأغلبية، أعقبها توقيف المسار الانتخابي، وتلتها انتخابات بلدية وولائية، ثم رئاسية تعددية، وكان آخرها الانتخابات الرئاسية التعددية التي أسفرت عن تشكيل حكومة الائتلاف الراهنة المتكونة من أحزاب إسلامية ووطنية و«ديمقراطية»، وهي: التجمع الوطني، وجبهة التحرير الوطني، وحمس، والنهضة، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

وعلى هذا النحو، يبدو جلياً أن تحليل الواقع الراهن للحركة الديمقراطية في الجزائر من خلال ثقافتها، وبنيتها السياسية والتنظيمية، وجذورها ومكوناتها الاجتماعية والاقتصادية، وممارسة الديمقراطية داخل تنظيماتها، والعلاقة بين فصائلها، وعلاقتها بالسلطة وعلاقاتها الدولية والإقليمية، يقودنا إلى طرح جملة من الاستنتاجات، لعل أهمها:

أ ـ على رغم أن التجربة الديمقراطية تتعثر أحياناً، وتمتزج بالعنف والنكسات السياسية أحياناً أخرى، إلا أن الشواهد الواقعية تؤكد تضمنها لعوامل ترسيخها وتأكيدها، من ذلك مثلاً عدم شخصنة السلطة، ووجود قيادة جماعية للمؤسسة العسكرية، مما يسهل من مهمات توزيع السلطات، والاتجاه نحو مشاركة شعبية أوسع.

ب ـ تعيش الجزائر مخاضاً ديمقراطياً عسيراً، تتبدى بعض مؤشراته في الانفتاح النسبي لوسائل الإعلام المكتوبة (دون السمعية البصرية في غالب الأحيان) على معظم الخطابات السياسية، والانتخابات التعددية، وأسلوب القيادة الجماعية... الخ.

ج ـ يرتبط تعدد القوى والمصالح الاجتماعية من ناحية، وتنوع علاقاتها الإقليمية والدولية (ميل الأحزاب العلمانية نحو المجتمعات الغربية، وميل الأحزاب الإسلامية والوطنية نحو العالم العربي والإسلامي) بتبلور الملامح الأساسية لنضج القوى السياسية الديمقراطية على مستوى التنظيم وعلى مستوى الوعي معاً.

د ـ وجود بعض المعوقات القانونية والمؤسستية والتطبيقية (سنفصل الكلام عنها لاحقاً) المعطلة للمسار الديمقراطي.

فهذا حزب جبهة التحرير الوطني مثلاً ينظر إلى الأزمة الراهنة التي تعرقل المسار الديمقراطي، على أنها تعكس بالدرجة الأولى صعوبة التحول لبلد نال استقلاله بالدم ويريد المرور من الشرعية الثورية والنظام الأحادي إلى نظام تعددي؛ ومن النظام الاقتصادي الموجه إلى نظام ليبرالي. ومع ذلك تجمع أدبيات هذا الحزب أن التعددية والليبرالية هما مكسبان لا رجعة فيهما، وترفض أي لجوء للعنف من أجل الوصول إلى السلطة، وتدعو في الوقت نفسه إلى ضرورة إرساء دعائم وآليات التحول الديمقراطي، وبخاصة الحرية الفكرية والتنظيمية، والمساواة، والتداول السلمي على السلطة، والاحتكام إلى الدستور والقانون الذي يعلو على الجميع.

أما حزب النهضة سابقاً، أو حركة الإصلاح حالياً ذات التوجه الإسلامي، فتستخدم في أدبياتها الحزبية مفاهيم: الشورى والعدل والمساواة والأخوة والإسلام. وعلى رغم الاستخدامات المتكررة لمفهوم الديمقراطية في خطب وتعاملات هذا الحزب، إلا أن الشواهد الواقعية تؤكد ارتباط أنشطته بالجانب الديني ونبذ كل ما هو علماني. وهذا ما جعل مسؤولي هذا الحزب يعتقدون أن مكونات الأزمة الراهنة لن تخرج عن نطاق أخطاء الأحادية، وسوء تنظيم الانتقال إلى الديمقراطية، وتوقيف المسار الانتخابي وممارسة العنف.

وهو إلى جانب ذلك يتفق مع بعض قيادات الجبهة الإسلامية المنحلة في اتهام بعض الأقطاب المتطرفة في التيار العلماني بعدم ديمقراطيتها ونبذها للاختيار الشعبي الحر الذي لا يخدمها وتفضيلها تدخل الجيش لفرض اختيار الأقلية الأيديولوجية، مع التشكيك في ادعائها بعدم اتخاذ الديمقراطية كوسيلة لمحاربة الدين واللغة العربية وإقصاء غير العلمانيين ـ مهما كانت تصوراتهم ـ والذين تتهمهم بالعبثية والمحافظة والأصولية.

ولا تشذ عن هذه الطريقة حركة مجتمع السلم (حمس) ذات التوجه الديني، وإن كانت ممارساتها الإعلامية أكثر ائتلافاً، فقد صك زعيمها مفهوم «الشورى ـ قراطية» كمحاولة لمزج بين ما ورد في الإسلام من أخوة وعدل، وبين ما ينطوي عليه مفهوم الديمقراطية. وغير خاف أن قادة هذا الحزب يعتقدون أن نهج الاعتدال والوسطية والحوار هو البديل الأنسب لإخراج الجزائر من أزمتها وممارسة الشعب لحقه في تحديد مستقبله. وفي هذا الشأن

يعترف رئيس الحركة محفوظ نحناح بأن مفهوم الديمقراطية يثير جملة من الإشكالات الفكرية والسياسية، ويحصر أهمها في تلك المرتبطة بالعلاقة بين الديمقراطية والإسلام من جهة، وبالعلاقة بين الديمقراطية وعقائد الغرب من جهة ثانية، أي علاقة الديمقراطية باللائكية والليبرالية والحداثة... الخ. ولم يمنعه ذلك من اعتبار المفهوم الشائع للديمقراطية والمتمثل في «حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب» أنه مفهوم مثالي غير واقعي لاعتقاده بأن هذه الصورة الكاملة للديمقراطية لم تتحقق على أرض الواقع لا في الماضي ولا في الحاضر، ومن المستبعد جداً - إن لم يكن من المستحيل - أن تتحقق في المستقبل القريب. ولذلك نجده يعتبر أن هذا التعريف يصلح لأن يكون غاية ومطلباً أسمى للديمقراطية أكثر مما يصلح ليكون تعريفاً لها؛ إنها غاية منشودة. وهو من وراء ذلك يرمي إلى نزع المضمون العقائدي والايديولوجي عن الديمقراطية حتى يتسنى له تفادي المحذور الشرعي[٢]. وأمام هذه الاستحالة في واقعية الديمقراطية بمفهومها المشار إليه آنفاً، يعتقد نحناح أن الديمقراطية التي نشاهدها في الدول الديمقراطية في صورة حكم الأغلبية هي الممارسة الأقرب إلى الواقعية، حيث يتميز نظام الأغلبية بميزتين أساسيتين: الميزة **الأولى** هي المساواة التامة بين كل المواطنين دون استثناء؛ والميزة **الثانية** هي حق الانتخاب الذي يمكن أبسط المواطنين من المشاركة في تسيير الشؤون العامة للدولة عن طريق صوته الانتخابي. وبطبيعة الحال فإن ذلك يتطلب قيام مجموعة من المؤسسات بدورها يحددها بنوعين: **أولهما**، المؤسسات المنتخبة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة ودورية، وهي التي تضمن وضع قرارات الحكومة وسياساتها تحت سلطة مسؤولين منتخبين ديمقراطياً. **وثانيهما**، هي تلك المؤسسات التي تكفل الحريات العامة الفردية والجماعية وتضمن ممارستها وحمايتها. وهذه الخصائص والمؤسسات تمثل الدعائم والأركان الضرورية التي يقوم عليها نظام حكم الأغلبية الذي يمثل التجسيد الواقعي الحالي للديمقراطية. ويخلص نحناح من خلال تحليله لمفهوم الديمقراطية ومراجعته لتعريفها، إلى أن خاصية المنهج (الطريقة - الآلية) هي الخاصية الأكثر دلالة على الممارسة الديمقراطية الراهنة، كما تفيدنا الملاحظة والتتبع أن صفة العقيدة الشاملة هي أبعد وأضعف الصفات تعبيراً عن الديمقراطية. ولهذا يفضل

---

(٢) م. رابح، في: **اليوم** (الجزائر)، ١٧/ ١٠/ ١٩٩٩.

استعمال مصطلح «الشوراقراطية» ليزاوج بين الديمقراطية كمنهج وآلية، وبين الشورى كمفهوم سياسي إسلامي يمثل عقيدة وأيديولوجية شمولية. وبهذا يجمع بين النظام الديمقراطي والشريعة الإسلامية السمحة من خلال «دسترتها»، حيث يقول: ان الشروط والمبادئ والمؤسسات التي يتطلبها قيام نظام الحكم الديمقراطي لا تتناقض مع جوهر المقاصد والغايات الكبرى التي جاء بها الإسلام، وبخاصة مع القيم الأساسية التي تحكم الحياة السياسية وعلى رأسها العدل والشورى والحرية، كما أن الديمقراطية ليست فكرة مطلقة بل ممارسة مقيدة بدستور، والشعب يمارس سلطاته بموجب الدستور الذي يمكن تقييده بأحكام الشريعة السمحة التي لا تقر بسيادة لفرد أو جماعة، ولا تعطي حق الوصاية لأحد على أحد(٣).

ومن ناحية أخرى، تشكك الكثير من الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية في نية الإسلاميين في بناء مجتمع عصري يقوم بالفعل على أسس علمية ديمقراطية تتيح للجميع حق المبادرة والمشاركة دون إقصاء أو تهميش. وهذا ما يؤكده الحزب الاجتماعي الديمقراطي (الشيوعي سابقاً) في اقتناعه بعدم الالتقاء المطلق بين الديمقراطية والأصولية، لأن التجربة أثبتت أن الديمقراطية هي كل لا يتجزأ، بمعنى أن القوى السياسية التي تحمل الديمقراطية هي التي تؤمن بها وتمارسها. أما الحركة الأصولية بكل فروع أصولها هي حركة مضادة للديمقراطية من جميع الزوايا: إنسانياً ومؤسسياً وضد المواطنة. إن ما يمكن ملاحظته هو أن الدروس لم تستخلص بعد بالكيفية المطلوبة، حسب ما يراه رضا مالك ـ أحد قادة الأحزاب العلمانية(٤) ـ لأن النظام الريعي البيروقراطي يقف من الحركة الأصولية موقف النظام الهجين الذي يخشى الأصولية من جهة، لأنها تزاحمه في الاستيلاء على الحكم؛ بينما من الجانب الآخر يبدو أنه يخشى الديمقراطية أكثر مما يخشى الحركة الأصولية. ولهذا ينبغي تغيير الدولة في الجوهر وتوفير الشروط السياسية والفكرية والاجتماعية والمؤسسية لتحقيق ذلك. وغير خاف، أن هذا التغيير يمر عن طريق إجراءات صارمة وقاسية، إذ لا بد من رفع تزكية الإسلام السياسي كما هو قائم، وإسقاط النظام الريعي البيروقراطي، كما يجب القضاء على الامتيازات، لأن التسلق في

---

(٣) اليوم، ١٧/١٠/١٩٩٩.

(٤) الخبر (الجزائر)، ١١/١/٢٠٠٠.

المناصب العليا أصبح الآن ليس من أجل خدمة الدولة، بقدر ما هو قصد الاستفادة من الامتيازات التي يوفرها النظام القائم.

ولكن مهما اختلفت الأحزاب الجزائرية في بنيتها وثقافتها، فإن المعطيات الواقعية تشير إلى أن تسلط القدماء ووقوفهم في وجه طموحات الجيل الجديد من المناضلين والسياسيين المستقلين، أدى إلى شيوع ظاهرة الانشقاق داخل التنظيمات السياسية، الأمر الذي يطرح أهمية بروز نخبة جديدة من السياسيين وثقافة سياسية جديدة لدى السلطة ولدى المعارضة على حد سواء، لكي تسمح ببناء وعي جديد يقوم على المنافسة السياسية الشريفة وإعلاء مبادئ التراضي والتوافق والمصلحة الوطنية، ومن ثم إفساح المجال للعبة الديمقراطية كي تأخذ مجراها في ظروف ملائمة ومناسبة. وضمن هذا السياق يعتقد بعض نشطاء الجمعيات المدنية أن مسألة تجدد الطبقة السياسية مرتبطة باستقلالية المجتمع المدني وفصائله عن السلطة. وفي الوقت نفسه، يقر الكثير من المهتمين بالمعضلة الديمقراطية في الجزائر بطرح العديد من القسمات المشتركة التي تجمع الكثير من البلدان العربية. فلا شك في أن غياب الحريات في الوطن العربي من أخطر العوامل التي عقدت مشكلة الأقليات. وبالتالي سمحت للعامل الخارجي أن يوظفها كما يشاء. فالبلدان العربية جميعها لا تريد إقامة نظم ديمقراطية حقيقية، وقد حصلت محاولات هنا وهناك غير أنها تبقى في حاجة إلى دعم. وبعض تلك المحاولات كانت عنيفة، كما هو الحال في الجزائر، وهذه المحاولات في الحقيقة ذات ارتباطات قوية بنضال كل شعب من الشعوب العربية. ففي الجزائر، تم دفع الكثير من أجل تثبيت الحريات وإقرار الحقوق وغيرها، ولكن الديمقراطية ظلت محل احتواء متواصل. كما نجد جل الصحافة غير العمومية، وكذلك الأحزاب السياسية، التي لم تجد مرتعها في الغرب، قد اندرجت في هذا السياق.

إذن، العلاقة واضحة بين مسألة انعدام الديمقراطية ومعضلات البلدان العربية، كالأقليات وعبادة الشخصية وانعدام حرية التعبير والقمع والمراقبة الذاتية وما إلى ذلك.

في ظل هذه التمفصلات والتقاطعات والتناقضات، تحاول الأحزاب السياسية المساهمة في دعم سيرورة التحول الديمقراطي في الجزائر. ففي السنوات الأخيرة نلاحظ أن برامج مختلف الأحزاب السياسية قد تمحورت

حول مقاربة الأزمة من منظور إبراز الإمكانات المادية والبشرية التي تزخر بها البلاد وموقعها الجغرافي والجيوستراتيجي، لتتدرج بعد ذلك إلى وضع برامج لحل مسألة القدرة الشرائية للمواطن وحل مشكلة البطالة والتهميش والفقر، باعتبارها المشاكل الأساسية التي يعانيها المجتمع الجزائري. لذلك تركز هذه الأحزاب من خلال برامجها على وسائل يمكن حصرها في بناء اقتصاد قائم على السوق وإطلاق المبادرة الفردية وتحرير قوى السوق، لكن هذا يتم في اتجاهين متباينين ومترابطين في آن واحد: الاتجاه **الأول** يعطي الأولوية للاستثمارات وضرورة توسيعها إلى القطاعين العام والخاص، ودعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذه الاستثمارات لا بد من أن تتوجه إلى قطاعات الإنتاج الخالقة للشغل. وهذا يتم عبر إعادة هيكلة للقطاع العمومي، وعقلنة الموارد المالية ونفقات الميزانية. أما الاتجاه **الثاني** فيركز على مجال آخر، وهو مجال التداول، ويعطي الأولوية لتحرير التجارة الخارجية، وتنظيم السوق الداخلية.

وعلى أية حال، فإنه على رغم التطور الإيجابي الذي أحدثته التحولات الدولية والمطالب الديمقراطية للمواطنين الجزائريين بقي النظام في موقعه، حيث قام بتحويل مصالحه من الاقتصاد المخطط سابقاً إلى اقتصاد السوق. والدفاع عن هذه المصالح الضخمة يشكل عائقاً ليس أمام نمو قاعدة معارضة فحسب، بل أمام أي إمكانية للمرور إلى اقتصاد عصري منتج، وكذلك بروز طبقة سياسية عصرية.

ولكن القضية التي يجب التأكيد عليها هنا هي أن الأحزاب السياسية الجزائرية على رغم كونها تبدو مغلوبة على أمرها، فهي تعلم أن النظام بحاجة إليها. لذلك، فالظاهر أنها أصبحت أكثر حنكة ومرونة في تعاملها مع النظام وبعضها مع بعض. فالكثير منها أدرك أن عهد الإقصاء والطرح الراديكالي قد ولى وأن الإصلاح أو التغيير بديمقراطية «مقيدة» أو «انخراطية» مرحلة انتقالية ضرورية في ضوء موازين القوى الحالية، وضمن سياج مختلف البنى السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية الحالية. إنها معركة فكرية وسياسية يغذيها التوق الشعبي المتزايد نحو الحرية والرفاهية الذاتية من جهة، والمحيط المعولم الداعي لهما من جهة ثانية.

ولذلك، فإن الوضع الراهن للمسار الديمقراطي في الجزائر يمكن

توصيفه وتشخيصه في تنامي الممارسة النظرية والعملية لآليات الديمقراطية وتحولها إلى مطلب واع لتغيير خريطة النظام القائم، إلى جانب بروز ثقافة سياسية جديدة والشروع في تحديث قنوات التعامل داخلياً وخارجياً.

وهكذا يتضح أن هناك عوامل ذاتية وموضوعية تتبلور تدريجياً وتضع الأسس الأولى والمتينة لتزايد فرص النمو الديمقراطي في ظل الواقع التاريخي لمجتمعنا بما يتضمنه من تطور في مختلف أبنيته.

رابعاً: الإمكانات والفرص المتاحة لتعزيز التحول الديمقراطي

إذا كان التحول الديمقراطي الجاري في الجزائر حالياً نابعاً من كونه خطوة متقدمة على طريق توسيع المشاركة السياسية المرتبطة فعلاً بإنشاء وتعدد المؤسسات التي تعزز المسار الديمقراطي كالأحزاب وجماعات الضغط وجماعات المصالح التي تعمل كوسيط بين المواطن والدولة، فإن مأسسة هذه المشاركة قد بدأت ملامحها ترتسم في الحقل السياسي الجزائري، وبخاصة في ما يتعلق بـ:

١ ـ نقل الممارسة السياسية إلى مستوى العمل المؤسستي وتكريسها في إطار بنية سياسية ديمقراطية واعدة على رغم ما يشوبها من غموض وتناقض في بعض الممارسات.

٢ ـ تأطير الصراع السياسي بين القوى السياسية حول سلطة صنع واتخاذ القرارات السياسية ووضع السياسات العامة، بأطر وآليات مؤسسية سياسية.

٣ ـ التبلور التدريجي لانتشار وتعميق الثقافة المدنية التي تقوم على إقرار الائتلاف الحكومي واقتسام السلطة (التنفيذية بخاصة) بين القوى السياسية واعتماد التعددية السياسية والفكرية وتكريس مبدأ المساواة الذي تجسده دولة القانون.

٤ ـ الاتجاه المتنامي نحو تعيين حدود مجال عمل الدولة وتدخلها (المبالغ فيه نعم ولكن في وضوح)، بحيث بدأت مؤسسات المجتمع المدني تتمتع بهامش ولو بسيط من حرية الحركة بعيداً عن التدخل المباشر من جانب الدولة.

٥ ـ الميل المتزايد نحو جعل العملية السياسية تعبيراً عن مناقشة اجتماعية

سلمية من ناحية، وتكريس مبادئ التراضي والتوافق كقاعدة للمنافسة بين الفاعلين السياسيين من ناحية أخرى.

٦ ـ الانتشار الواسع للصحافة الخاصة غير العمومية على رغم محدودية هامش حريتها وغلبة توجهها الأيديولوجي الدعائي غير العاكس لطبيعة البنية السياسية المتنوعة للمجتمع الجزائري.

٧ ـ التعددية الحزبية والانتخابات الدورية على رغم ما شابها من تحيز الإدارة وطعون التزوير من جهات ذات مشارب سياسية مختلفة، لأن الممارسة مهما كان نوعها تتميز بطابع تربوي تعليمي فعال.

ومما يشجع على هذا البوادر الانتقالية بالاتجاه الصحيح هو إقرار الأحزاب السياسية لأهمية المصالحة الوطنية سواء تلك التي جمعت إلى بين الأحزاب السياسية بعضها مع بعض وخارج تأطير الدولة (عقد روما مثلاً)، أو بينها وبين السلطة (ندوتا الوفاق الوطني مثلاً)، وكانت الغلبة فيها للدعوة إلى المبادئ التالية:

١ ـ الرجوع إلى مبادئ بيان الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤.

٢ ـ رفض وإدانة اللجوء إلى العنف للوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها.

٣ ـ تدعيم مبدأ الانتخابات النزيهة، وحرية التعبير والتنظيم المكفولتين دستورياً.

٤ ـ تشجيع ودعم نشوء وتطور قوى المجتمع المدني وانتظامها في مؤسسات أهلية خاصة ومستقلة عن مراكز القوى السياسية، أو الاقتصادية، أو العسكرية، أو الاجتماعية.

٥ ـ حل المشكلات العالقة مع التيار الديني والبربري بالحوار وبالطرق السلمية.

٦ ـ احترام الدستور، والثوابت الوطنية، وحقوق الإنسان.

٧ ـ إنهاء حالة المفقودين والمعتقلين.

٨ ـ تجسيد الفعل الديمقراطي في الممارسة اليومية.

والحقيقة التي لا مراء فيها أن قليلاً من الأحزاب السياسية تمتلك القدرات والإمكانات التنظيمية والايديولوجية لتسريع وتيرة التحول الديمقراطي الذي لا يمكن الحديث عنه خارج الأحزاب العلمانية براديكالييها ومعتدليها، على رغم قلة قاعدته الشعبية، لأسباب داخلية وخارجية أساساً، ولا خارج الأحزاب ذات التوجه العربي الإسلامي براديكالييها ومعتدليها لأسباب خارجية وداخلية أساساً. . . بل إن التعدد والاختلاف، والتعايش والتنافس السلميين هي مبادئ منطق عقلاني للحرية والعدل والكرامة الإنسانية وللفعل الديمقراطي، بغض النظر عن الأسباب الداخلية والخارجية الموضوعية التي قد تفرض ذلك حيناً وبطريقة قد تكون تعسفية.

إضافة إلى ما سبق هناك الكثير من المؤشرات المشجعة على تعزيز التحول نحو الممارسة الديمقراطية في الجزائر، ومنها:

ـ ذيوع قيم المساواة والإخاء المتضمنة في الدين الإسلامي ومواثيق ثورة التحرير الممجدة للروح الجماعية ونفي الذات والتي جعلت من الشعب هو البطل وليس شخص أو زعيم بعينه.

ـ تجذر روح الانتماء الوطني والاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية، مما يشجع ويدعم المصلحة العامة على المصالح الخاصة.

ـ وجود نخبة مثقفة ومن مشارب مختلفة تفرض التنوع وتثري المقاربات السياسية، وذلك على رغم جنوح بعضها إلى نقل المنافسة الفكرية والسياسية إلى مجال الانتماءات الجزئية.

ـ احتكاك نسبة معتبرة من الجزائريين بما تخبره المجتمعات الديمقراطية في الغرب عن طريق المهاجرين ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة، بالإضافة إلى معايشة الكثير منهم لمتعة حرية التعبير والتنظيم والتنديد بمن يمارسون «الحقرة» بمختلف أنواعها التي تميزت بها بداية التجربة الديمقراطية في الجزائر (١٩٨٩ ـ ١٩٩١)، مما سيجعلهم دائماً يرغبون في التخلص من الحكام غير المرغوب فيهم. وهذا الأمر يعتبر من أساسيات الديمقراطية.

ـ بدأ خطاب السياسيين ينم عن احترام واضح (علانية على الأقل) للقيم الديمقراطية، حيث أصبحت جميع الأحزاب بمختلف توجهاتها الايديولوجية تتبنى تعابير سياسية مثل: التعددية الحزبية، التداول على السلطة، نبذ العنف

كوسيلة للوصول إلى الحكم أو البقاء فيه، حقوق الإنسان، الائتلاف الحكومي.

ـ إذا كانت الانتخابات عموماً ليست كلها ديمقراطية، فإن من أساسياتها حق اشتراك جميع المواطنين فيها، وهو أمر مثبت في النصوص القانونية في الجزائر وأصبح من الصعب تجاوزه نظرياً على الأقل.

ـ حرية الاختلاف في الرأي، ويبدو ذلك جلياً في النقاشات البرلمانية الحرة المنقولة مباشرة على شاشة التلفزة الوطنية. وهذا مؤشر إيجابي على إمكانية تكريس ثقافة الحوار والجدال بالتي هي أحسن.

ـ إن التحسن المستمر لتوازنات الاقتصاد الكلي (موازين المدفوعات والتجارة ونسبة النمو واحتياطي الصرف..) قد يكون ذا تأثير إيجابي في مسار التحول الديمقراطي إذا أحسن استثماره اجتماعياً (ميدانا الإنتاج والتشغيل بخاصة) بوقف تردي قياسات الاقتصاد الجزئي.

وهكذا، في ظل التشكلات والممارسات السياسية والاجتماعية الراهنة، يبدو جلياً أن هناك انطلاقة تبطنها مجموعة من العوامل (الآنفة الذكر) المعززة للتحول الديمقراطي، وفي مقابل ذلك يوجد عدد من العقبات والعوامل المعيقة له، سنتعرض لها بإيجاز في المبحث التالي.

خامساً: العقبات والعوامل المعيقة للتحول الديمقراطي

إن القضية المركزية التي تطرح نفسها بقوة، ومنذ البداية، هي انطواء الإمكانات والفرص المتاحة لتعزيز التحول الديمقراطي الآنفة الذكر على جوانب أخرى معيقة لهذا التحول. بيد أن المشكلات الأساسية التي تواجه هذا التحول عموماً، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١ ـ تواجه قضية المشاركة على مستوييها الكلي والجزئي عقبات عديدة، بعضها قانوني وبعضها سياسي، وبعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي وثقافي، مثل: عدم التوازن بين صلاحيات السلطات الثلاث وهيمنة مؤسسة الرئاسة، قلة تجربة معظم التشكيلات السياسية، تدهور الوضع الاقتصادي، تفشي روح الزعامة والقداسات الشخصية الروحية والثقافية والجهوية والتاريخية في الأوساط الشعبية، فقدان الثقة في النخبة السياسية (بداية في السلطة الحاكمة ليتدرج نحو معظم قيادات المعارضة بشتى اتجاهاتها)، الاختلاف حول مفهوم

وأبعاد وحدود الفعل الديمقراطي الذي يتناسب مع طبيعة المجتمع الجزائري وخصوصيته الحضارية . .

٢ ـ عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يخبره المجتمع الجزائري منذ أكثر من عشرية من الزمن.

٣ ـ تجذر الثقافة الشعبية (الطرقية) المعيقة للتحول الديمقراطي، وانتشار الأمية، وانخفاض مستوى الحس المدني لدى شريحة كبيرة من المجتمع.

٤ ـ تدخل الجيش المباشر وغير المباشر في الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية.

٥ ـ عدم قيام معظم تنظيمات المجتمع المدني بدورها التلحيمي بسبب احتوائها المزدوج من طرف النظام أو أحزاب المعارضة.

٦ ـ إن عدداً معتبراً من المنتخبين ومسؤولي الأحزاب، هم ذوي أصول ريفية ما زالت ترسباتها تصنع تصرفاتهم وسلوكياتهم التي لا تتناسب مع الفعل الديمقراطي المعقلن.

٧ ـ استمرار تململ مسألة الشرعية والتمثيل والاقتراع باللجوء إلى حجج مختلفة.

٨ ـ الخلط بين ثوابت ومقومات النظام. وهنا مكمن الخلل في التجربة الديمقراطية الجزائرية، حيث لا تتضح المعالم ما بين الثوابت وما يجوز الاختلاف فيه، فالقوى السياسية تتصارع حول الثوابت، بل قد تشكك فيها أو تستهين بها، وهذا يعطي للتنافس طابعاً صراعياً دموياً إقصائياً، تدعمه تشكل جماعات متصارعة[٥] تدعي كل منها الشرعية والأولوية في تلبية مطالبها، وعادة بالتركيز على النقد الجارح دون محاولة تقديم بدائل عقلانية تساهم في حل مشكلات المجتمع الجزائري.

---

(٥) تؤكد الشواهد الواقعية تزايد عدد التنظيمات التي قد تؤدي إلى إحداث شرخ في المجتمع نظراً لاستعمالها من طرف جماعات المصالح، فكل تنظيم يبني تصوراته على أساس جملة من الانتماءات الإثنية، والدينية، واللغوية، والتاريخية، والفئوية. . . والدفاع الجذري والعنيف عن مبادئها: أنصار الأمازيغية، اللغة الفرنسية، أنصار التطبيق الفوري للشريعة، تنظيمات الشرعية الثورية (المجاهدون، أبناؤهم، أبناء الشهداء. . .)، بعض التنظيمات الفئوية المسيسة (مثل معظم الجمعيات النسوية)، جمعيات ضحايا الإرهاب، المدافعون عن المعتقلين والمفقودين. . .

٩ ـ الضغوط الخارجية، العربية والأوروبية بخاصة، لم تدفع الجزائر (على الأقل مباشرة) نحو ديمقراطية غير مقيدة بسبب خوفها من انعكاسات فوز التيار الإسلامي على أوضاعها الداخلية، مما جعلها تدعم انقلاب ١٩٩٢ وما نتج منه من تقييد للحياة السياسية. ومن هذه القيود تعميق الدور المحوري الذي ما فتئت تلعبه المؤسسة العسكرية في الجزائر منذ الاستقلال، وسيصعب تجاوز هذا الدور على المديين القريب والمتوسط. وإذا تحقق ذلك فلن يكون إلا بالتدريج وبتقديم ضمانات للعسكريين مقابل فتح أوسع للمجال السياسي.

١٠ ـ من القيود المؤسستية يمكن الإشارة إلى الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها رئاسة الجمهورية، مما يجعلها محل أطماع كل من يرغب في ممارسة الحكم فعلاً ويقلل من شأن المعارضة والانتخابات وباقي المؤسسات في عيون الناخبين والمنتخبين. فانتخابات تشريعية نزيهة نسبياً مع رئاسيات مزورة لن تؤدي إلى نظام سياسي مستقر[(٦)].

١١ ـ إن معاناة الجزائريين من عجرفة و«حقرة» الحكام منذ عهد البايات، مروراً بفترة الاحتلال الفرنسي ووصولاً إلى فترة الاستقلال، جعلهم ينظرون غالباً إلى المسؤولين بتحفظ دائم وريبة شديدة. فبالنسبة لهم «اللي يروح خير من اللي يجي» حتى تصل بهم ذاكرتهم إلى الأمير عبد القادر كشخصية تاريخية تتميز بأوسع إجماع لدى الجزائريين في القرنين الأخيرين، ولا عجب في ذلك لأنها الشخصية الوحيدة التي جمعت بفاعلية بين السيف والعلم، والسياسة والدين، والزهد والمقاومة..

١٢ ـ إن التردي الواضح في مؤشرات الاقتصاد الجزئي وتضخم مجتمع التهميش والفقر، بالإضافة إلى التدهور المستمر في أوضاع الطبقة الوسطى، لن يخدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروريين لعملية التحول الديمقراطي.

١٣ ـ إن الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني وسيطرة الدولة عليه تشكلان

---

(٦) William B. Quandt, *Société et pouvoir en Algérie: La Décennie des ruptures,* traduit de l'anglais par M'hamed Bensemmane; révision linguistique M'hamed Bensemmane (Alger: Casbah, 1999), p. 204.

أحد المعوقات الأساسية للتحول الديمقراطي في الجزائر لأنهما استغلتا في امتصاص غضب الشعب أحياناً وكسب أو قمع المعارضة أحياناً أخرى، الأمر الذي شجع على الفساد الإداري والزبونية السياسية والاجتماعية.

١٤ ـ إن الوضع الإعلامي الشاذ يتسم على العموم إما بتمجيده للسلطة أو بانتقادها في اتجاه واحد، مما لا يساعد على تهدئة الأوضاع وتدعيم الوئام النفسي ـ الاجتماعي، ومن ثمة التحول الديمقراطي الهادئ.

١٥ ـ وأخيراً نجد استمرار مشكلة العنف واستعمال القوة لتصفية الحسابات وتحقيق المصالح الخاصة وتواصل هجرة النخب إلى الخارج (حوالى ٤٠ ألفاً منذ عام ١٩٩٢) والريفيين إلى المدينة، وكذلك استمرار تهميش بعض النخب غير الموالية للنظام وعدم تفعيل دورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وشخصنة العنف وعدم تجاوز «الوئام المدني» بعده القانوني إلى البعد الاجتماعي والنفسي.. كل ذلك لن يمهد الطريق أمام التحول الديمقراطي.

وبناء عليه يمكننا القول إن معالجة هذه القضايا الشائكة تتطلب خوض معركة فكرية وسياسية واقتصادية جدية لإحداث تقارب وأغلبية حول الأهداف الوطنية الكبرى وآليات تحقيقها. ويمكن تدعيم ذلك طبعاً بالعمل على تعزيز ما يقابلها من عوامل التحول الديمقراطي.

سادساً: المداخل الاستراتيجية لتعزيز جهود التحول الديمقراطي

ليس هناك من شك في أن الديمقراطية لا يمكن استيرادها أو تصديرها جملة، بل ينبغي تحليلها، وتحويلها وتفعيلها لتتلاءم والمكونات المحلية التاريخية والحضارية.

وفي هذا السياق، نكرر ما أوردناه في المقدمة، من أن الديمقراطية ليست مفهوماً جاهزاً يمكن تفصيله على أي واقع مع بعض التعديلات والإضافات، أو قضية يمكن الاتفاق حولها وتحديد العناصر التي تشكلها. فآلية الديمقراطية ما هي في الواقع إلا نتاج تراكم تاريخي وثقافي له سلوكياته وقيمه ونظرته للأمور، وهي ليست نهاية التاريخ أو أمراً حتمياً أو مثالياً[(٧)]،

(٧) تطرح الديمقراطية في الغرب خيارات محدودة وإفرازاتها التطبيقية فيها نقائص: مشاركة شعبية ضعيفة، سيطرة جماعات ضاغطة مالية وإعلامية محدودة... مما جعل «تافلر» يتكلم عن «شبه ديمقراطية» =

بل هي أفضل بكثير من الاستبداد. كل هذه العوامل تدفعنا إلى القول بأن من شروط الانتقال الديمقراطي ضرورة قيام ثقافة سياسية لدى السلطة والمعارضة، واقترانها بظهور وعي جديد واتساع نطاق التعليم وانتشار الصحافة... الخ.

وفي الوقت نفسه فإن كل الاستراتيجيات والقرارات المتعلقة بالتنمية تتخذ سياسياً بغض النظر عما إذا كانت تتعلق بالعوامل الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية. لهذا فإن عملية تذويت (Internalisation) آليات الديمقراطية ما زالت غير مكتملة سواء من ناحية المأسسة أو المشاركة، على رغم الجهود المبذولة منذ الثمانينيات لبناء صرح مجتمع سياسي جديد يتشكل في خضم تنامي الضغوط وتعقد المشكلات الداخلية، فضلاً عن الضغوط الخارجية التي تتزايد منذ وقوع الجزائر في حبائل المديونية وحقن الليبرالية عقب حقنة الاشتراكية في دماء النسق الاجتماعي.

ولعل الإشكالية الكبرى التي تطرح نفسها منذ البداية، هي تعدد المداخل الاستراتيجية لتعزيز هذه الجهود المبذولة لإنجاح عملية التحول الديمقراطي. ولذا فإن دراستنا لمحصلة التجربة السياسية المعاصرة وأنماط البنى السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، هي بقصد إلقاء بعض الضوء الكاشف على عملية التحول الديمقراطي وأهم المداخل الاستراتيجية المطروحة في هذا السياق. وفي إطار هذا التعدد يبدو جلياً أن للوعي بالديمقراطية، كآليات اجتهادية لتسيير شؤون البلاد وليس كمذهب دوغمائي فوقي، هو المدخل الذي أصبح متداولاً في مختلف الدوائر السياسية والعلمية. وبالتأكيد فإن تزايد الطلب الشعبي على المشاركة الفعلية في الحياة العامة كخيار لا بديل منه، وقد لوحظ في السنوات الأخيرة تزايد درجة الوعي بضرورة إعداد المناخ الملائم للمنافسة الديمقراطية الحرة، وذلك بفعل خبرته، طيلة السنوات العشر الأخيرة، وحيثيات وتجاوزات وسلبيات الممارسة الديمقراطية

= بسبب الاستخدام الموجه لوسائل الاتصال الحديثة في الهيكلة الانتخابية وعملية سبر الآراء... هذا عند من يستعملها كآلية وليس بديلاً للدين أو خصماً له، فما بالك عند من يستعملها كذلك، لذا وجب استعارتها مع تكييفها محلياً كوسيلة للتداول على السلطة وكقالب لحرية التعبير وكطريقة لحل مشاكل الحكم المعاصرة. انظر: Alvin Toffler et Heidi Toffler, *Créer une nouvelle civilisation: La politique de la troisième vague* (Paris: Fayard, 1995), p. 124.

المقيدة والانخراطية المطبقة في الجزائر، واستمرار تململ مسألة الشرعية والتمثيل والاقتراع. وقد يكون لهذه التجربة بسلبياتها وإيجابياتها أبعاد تلقيحية مقوية للمناعة الذاتية ضد التسلط.

وفي مواجهة الانتقادات العديدة (الموجهة أساساً من طرف بعض الذين هزمهم صندوق الاقتراع) والتي تزعم أن من أسباب انتكاس التجربة الديمقراطية في الجزائر تطبيقها بشكل متسرع مع عدم تهيئة الشروط الاجتماعية والنفسية والثقافية لذلك، حاول بعض معتدلي التيارات السياسية الثلاثة السائدة في البلاد (الإسلامي والوطني والعلماني) طرح العديد من البدائل التي تدور في مجملها حول ضرورة تحقيق تساوق بناء المؤسسات الديمقراطية مع بناء المواطن الديمقراطي وبخاصة دمقرطة الثقافة الشعبية و«مسألة» (Responsible for) النخب الثقافية والسياسية والعسكرية. وهنا يجب التشديد على ضرورة إجراء إصلاحات تدريجية تعمق ثقافة التعدد والاختلاف والاحترام المتبادل والحياة المشتركة، وتسرع وتيرة المشاركة السياسية الفعلية والاقتصادية الناجعة في جزائر الجميع، وليس في جزائر قبلتها نماذج أفغانستان، أو تركيا، أو بعض دول أمريكا اللاتينية... والتي لا يمكن استيرادها أو تقليدها دون دفع فاتورة اجتماعية معدمة.

ومن بين المؤشرات الإيجابية أن من أهم المداخل الاستراتيجية التي أصبحت متداولة في أدبيات الطبقة السياسية في الجزائر، هي تلك المتمحورة حول ضرورة احترام التنوع المجتمعي، كانطلاقة ناجحة للتأسيس العقلاني لديمقراطية تمزج العام بالخاص، وتقر أهمية التعايش السلمي والاقتناع بحق الآخر في الوجود. ومن الطبيعي ألا يتحقق ذلك بطريقة آلية، بل يتطلب البناء الفعلي لمؤسسات ناضجة يتسنى لها في سياق الحركية الديمقراطية تحقيق الوحدة في ظل الاختلاف وتعايش الانتماءات الجزئية. ولسنا بحاجة إلى توضيح الدور، النفسي بخاصة، الذي لعبه ائتلاف أهم أحزاب المعارضة (الجبهات الثلاث) من خلال عقد روما أو الذي يلعبه الائتلاف الحكومي الحالي (بتياراته الثلاثة) في توسيع نطاق التحالفات وصهر الاختلافات التي كانت تشكل حدوداً فاصلة بين التيارات السياسية الفاعلة في الساحة الوطنية. وفي كثير من الأحيان كانت الصفوة بشكليها التقليدي والجديد تلجأ إلى تكريس الانفصام والتوتر على مستوى الأحزاب ومؤسسات المجتمع وتنظيماته المختلفة، مما يصعب من تفعيل أثر الممارسة الإيجابية التعاقدية والائتلافية على

المستوى القاعدي. ولكننا نأمل في أن التغيرات العالمية الجديدة بوسائل اتصالها المعولمة ستفتح المجال أكثر فأكثر للتعامل مع بيئات ثقافية واجتماعية مختلفة، مما سيحد من فعالية الممارسة الجزئية ومن حدة المواجهات.

وهناك شواهد واقعية عديدة على الأقل على المستوى السياسي، تشير إلى التفاف الأحزاب الجزائرية حول ضرورة المحافظة على كرامة الإنسان وصيانة حقوقه وحرياته الأساسية، وقبول تعدد الاتجاهات السياسية، وتفعيل العلاقات الحزبية البينية، واتخاذ بعض المواقف المشتركة ضد انحرافات السلطة على ترسيخ الممارسات الديمقراطية. ومن اليسير تفسير هذه النقطة في ضوء التوترات التي يمر بها المجتمع الجزائري منذ مطلع العشرية الأخيرة. فلقد أصبحت مسائل المصالحة الوطنية والوئام المدني مركز اهتمام الفاعلين السياسيين، لكن المشكلة تبقى في المحتوى المعطى لمثل هذه المصطلحات الجامعة. وهو ما يجب تجاوزه قولاً وفعلاً بتقريب الرؤى والممارسات لكسب المترددين وسد الطريق أمام ثقافة العنف والتسلط.

فالإبحار في مياه الأزمة لا يحتاج إلى المتشائمين الذين يشتكون من ريحها، ولا إلى المتفائلين الذين ينتظرون تغيرها، بل إلى العمليين الذين يضبطون أشرعتها ثم يتوكلون.

المـراجـــع

١ ـ العربيـة

كتب

الأزرق، مغنية. **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير السياسي**. ترجمة سمير كرم. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠.

أوصديق، فوزي بن الهاشمي. **محطات في تاريخ الحركة الإسلامية بالجزائر، ١٩٦٢ ـ ١٩٨٨**. الجزائر: دار الانتفاضة للنشر والتوزيع، ١٩٩٢.

براهيمي، عبد الحميد. **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.

بعلبكي، أحمد. **المسألة الزراعية أو الوعد الراقد في ريف الجزائر**. بيروت؛ باريس: منشورات عويدات، ١٩٨٥.

بن أشنهو، عبد اللطيف. **تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي ١٨٣٠ ـ ١٩٦٢**. ترجمة نخبة من الأساتذة؛ راجعه عبد السلام شحادة؛ دققه وأشرف عليه محمد يحيى ربيع. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٩.

بن نبي، مالك. **شروط النهضة**. ترجمة عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين. بيروت: دار الفكر، ١٩٦٦.

ـــــــ. **مذكرات شاهد القرن: الطفل**. ترجمة مروان القنواتي. بيروت: دار الفكر، ١٩٦٩. (مشكلات الحضارة)

ـــــــ. **مشكلة الثقافة**. بيروت: دار الفكر، ١٩٦٩.

ـــــــ. **ميلاد مجتمع: شبكة العلاقات الاجتماعية**. ترجمة عبد الصبور شاهين. دمشق: دار الفكر، ١٩٨١.

بن نعمان، أحمد. **فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر: الخلفيات، الأهداف، الوسائل، البدائل**. الجزائر: منشورات دحلب، ١٩٩١.

بهلول، حسن. **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**. الجزائر: مطبعة دحلب، ١٩٩٣.

ـــــــ. **الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال**. الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، ١٩٨٤.

ـــــــ. **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة الجزائرية**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٦.

بورقعة، لخضر. **شاهد على اغتيال الثورة**. الجزائر: دار الحكمة، ١٩٩٠.

بوالشعير، سعيد. **النظام السياسي في الجزائر**. الجزائر: دار الهدى، ١٩٩٣.

الجابري، محمد عابد. **المسألة الثقافية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٥. قضايا الفكر العربي؛ ١)

الجزائر، حزب جبهة التحرير الوطني. **الميثاق الوطني**. الجزائر: منشورات المعهد التربوي الوطني، ١٩٧٦.

ـــــــ. ـــــــ. الجزائر: [الجبهة]، ١٩٨٦.

جغلول، عبد القادر. **تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية**. ترجمة فيصل عباس؛ مراجعة خليل أحمد خليل. ط ٢. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢. (السلسلة التاريخية)

الحصري، ساطع [أبو خلدون]. **حولية الثقافة العربية، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨**. القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨. ٦ ج.

حيدوسي، غازي. **الجزائر: التحرير الناقص**. ترجمة خليل أحمد خليل. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٧.

درمونة، يونس. **المغرب العربي في خطر**. القاهرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٥٦.

الرياشي، سليمان [وآخرون]. **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١١)

زايد، أحمد. **البناء السياسي في الريف المصري: تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١.

ــــــ. **علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١. (سلسلة علم الاجتماع المعاصر؛ الكتاب ٤٠)

الزبيري، محمد العربي. **الثورة الجزائرية في عامها الأول**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٤.

ــــــ. **المؤامرة الكبرى أو إجهاض ثورة**. ط ٢. الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، ١٩٩٠.

زكي، رمزي. **الاقتصاد العربي تحت الحصار: دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

ــــــ. **فكر الأزمة: دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي**. [القاهرة]: مكتبة مدبولي، [١٩٨٧].

سعد الله، أبو القاسم. **تاريخ الجزائر الثقافي: من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (١٦ ـ ٢٠م)**. الجزائر: الشركة الوطنية، ١٩٨١ ـ ١٩٨٥.

سعيدوني، ناصر الدين. **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨. ٢ ج. (سلسلة الدراسات الكبرى)
ج١: **العهد العثماني**.

سلطاني، أبو جرة. **الصراع في الجزائر**. الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، ١٩٩٥.

سميح، صالح حسن. **أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي: دراسة علمية موثقة**. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٨.

السويدي، محمد. **علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٠.

سيف الإسلام، الزبير. **الإعلام والتنمية في الوطن العربي**. دمشق: مركز الدراسات الإعلامية، ١٩٨١.

ـــــ. **تاريخ الصحافة في الجزائر**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧١. ٤ مج.

شاكر، محمود. **التاريخ الإسلامي**. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٧٩ ـ ١٩٩٢.

ج ٨: **العهد العثماني**.

شريط، عبد الله. **من واقع الثقافة الجزائرية**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، [د. ت.].

الطالبي، عمار. **كتاب آثار ابن باديس**. الجزائر: دار ومكتبة الشركة الجزائرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٨. ٢ ج.

عبد الله، حسن. **الأقليات في الواقع العربي: الاندماج والتجزئة**. دمشق: دار مشرق ـ مغرب، ١٩٩٥.

عبد الرحمن، عزي [وآخرون]. **عالم الاتصال**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٢.

عبد الكريم، أحمد عزت [وآخرون]. **المجتمع العربي**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٠.

عبد المعطي، عبد الباسط (محرر). **العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.

عنان، محمد عبد الله. **المذاهب الاجتماعية الحديثة**. ط ٢. بيروت: دار الشروق، ١٩٨٠.

عويس، سيد [وآخرون]. **إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي**. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ١٩٨٣.

كامل، نبيلة عبد الحليم. **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٢.

الكنز، علي. **حول الأزمة: ٥ دراسات حول الجزائر والعالم العربي**. الجزائر: دار بوشان للنشر، ١٩٩٠.

ـــــــ [وآخرون]. **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة**. إشراف سمير أمين. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨.
ج ٤: **المغرب العربي**.

الكيلاني، هيثم. **مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبيه السياسي والعسكري**. باريس: مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، ١٩٩٦.

المجذوب، محمد. **دراسات في السياسة والأحزاب: الأحزاب السياسية، التنظيم الحزبي، النظام البرلماني، خطف الطائرات**. بيروت: منشورات عويدات، ١٩٧٢. (قضايا الساعة)

مراح، أحمد. **قضية بويعلي كما عايشها أحمد مراح، أو، كيف يؤدي نظام استبدادي إلى التمرد**. الجزائر: المؤلف، ١٩٩٨.

الهاشمي، طارق علي. **الأحزاب السياسية**. بغداد: دار الكتب الجامعية، ١٩٦٨.

الهرماسي، محمد عبد الباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)

هني، أحمد. **اقتصاد الجزائر المستقلة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩١.

ولد خليفة، محمد العربي. **النظام العالمي: ماذا تغير فيه؟ وأين نحن من تحولاته؟: مدخل لدراسة الهيكلة الجديدة للعالم من الحرب الباردة إلى الأحادية القطبية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٨.

دوريات

الأصفهاني، نبية. «مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق.» **السياسة الدولية**: السنة ١٧، العدد ٦٤، نيسان/أبريل ١٩٨١.

الأطرش، محمد. «المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٠، آب/أغسطس ١٩٩٦.

بركة، الحسن. «توقيف المسار الانتخابي: خلفيات وأبعاد أزمة شرعية.» **الخبر**

(الجزائر): العدد ٩٧٦، -/-/١٩٩٤.

بلحسن، عمار. «المشروعية والتوترات الثقافية... الدولة والمجتمع والثقافة في الجزائر.» **الثقافة**: العدد ٢، ١٩٩٣.

«الثقافة والديمقراطية.» **النصر**: ١٩٨٩/٧/٥.

الجمهورية (الجزائر): ١٩٩٠/١/٢٢.

الحراثي، ميلاد مفتاح. «العلاقات المغاربية ـ الأوروبية سنة ٢٠٠٠.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢٠٩، تموز/يوليو ١٩٩٦.

حزب جبهة التحرير الوطني (الجزائر). «المؤتمر السابع للحزب.» **المجاهد الأسبوعي**: ١٩٩٦.

الخبر: ١٩٩٥/٤/١١؛ ١٩٩٩/٢/٩؛ ١٩٩٩/٣/٤؛ ١٩٩٩/٥/١٣؛ ١٩٩٩/٧/٧؛ ١٩٩٩/٧/٢٤؛ ١٩٩٩/٩/٢٨؛ ١٩٩٩/٩/٢٩؛ ١٩٩٩/١٢/٢٨؛ ٢٠٠٠/١/١١؛ ٢٠٠٠/٢/١٠؛ ٢٠٠٠/٦/١٣؛ ٢٠٠٠/٦/٢٨، و٢٠٠٠/٨/٩.

الخفاجي، عصام. «هوامش.» **جدل**: العدد ٤، ١٩٩٣.

دراسات عربية: السنة ٢٢، العددان ١١ ـ ١٢، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦.

دليو، فضيل. «الصحافة المكتوبة في الجزائر بين الأصالة والاغتراب.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٥٥، أيار/مايو ٢٠٠٠.

رابح، م. في: **اليوم** (الجزائر): ١٩٩٩/١٠/١٧.

رسالة الأطلس (الجزائر): ٢٠ ـ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢؛ ١ ـ ٦ شباط/فبراير ١٩٩٨؛ ٣١ أيار/مايو ـ ٦ حزيران/يونيو ١٩٩٨؛ ٣١ آب/أغسطس ـ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨؛ ٢١ ـ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨؛ ٢٠ ـ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩؛ ١ ـ ٦ شباط/فبراير ١٩٩٩؛ ٢٢ ـ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٩؛ ٦ ـ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩؛ ٢٠ ـ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و٣ ـ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

الزبير، عروس. «الذات الممزقة بين الأنا والآخر: رؤية حول طبيعة الصراع

الثقافي في الجزائر.» **نقد** (الجزائر): العدد ٥، آب/أغسطس ١٩٨٣.

سفاري، ميلود. «الصراع بين الدين والأيديولوجيا غداة الاستقلال.» **مجلة جامعة قسنطينة للعلوم الإنسانية**: العدد ٢، ١٩٩١.

سهيل، ب. «الأموال وراء تكفير الشعب والديمقراطية.» **الخبر**: العدد ٢٣٥٢، -/-/١٩٩٨.

شرابي، عبد العزيز. «النتائج الأولية لنتائج التصحيح الهيكلي في البلدان المغاربية.» **حوليات وحدة البحث، أفريقيا ـ العالم العربي** *(URAMA)*: ١٩٩٦.

الشهاب (قسنطينة): مج ١٢، ج ١، نيسان/ابريل ١٩٣٦.

صالح، ياسر حسن. «بعض الإشكاليات المرتبطة بمفهوم الفئات الهامشية.» **جدل**: العدد ٤، ١٩٩٣.

العالم: شباط/فبراير ١٩٩٩.

العياشي، أحميدة. «الديمقراطية بدون الوعي الثقافي والطريق إلى البربرية.» **الخبر**: -/٨/١٩٩٨.

عيسى، محمود صبري. «النظرية العامة للأحزاب السياسية.» **المجلة المصرية للعلوم السياسية**: تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٢.

غليون، برهان. في: **جدل**: ١٩٩٣.

ـــــ. «منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

ـــــ. «الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين: تحديات كبيرة وهمم صغيرة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢١، العدد ٢٣٢، حزيران/يونيو ١٩٩٨.

فيلالي، صالح. «أيديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية.» **الفكر العربي**: السنة ١٧، العددان ٣ ـ ٤، صيف ـ خريف ١٩٩٦.

قيرة، اسماعيل. «الانتلجنسيا في الوطن العربي.» **النصر**: العدد ١، -/٦/١٩٨٧.

ـــــــ. «الذات العربية الممزقة: التحديات الراهنة والمستقبل.» **شؤون عربية**: العدد ٨٣، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥.

ـــــــ. «الفقراء بين التنظير والسياسة والصراع.» **المستقبل العربي**: السنة ٢١، العدد ٢٤١، آذار/ مارس ١٩٩٩.

كوثراني، وجيه. «إشكاليات دراسة «الثقافة الوطنية» من زاوية تاريخية.» **دراسات عربية**: السنة ١٤، العدد ٧، أيار/ مايو ١٩٧٨.

الكواري، علي خليفة. «مخطط عام لدراسة البلدان العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٣، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦.

لعروق، محمد الهادي. «التحضر في الجزائر.» **إحصائيات**: العدد ٨، ١٩٨٥.

المجلة الجزائرية للاتصال (جامعة الجزائر، معهد علوم الإعلام والاتصال): العددان ٦ ـ ٧، ١٩٩٢.

محمد، عباس. «٧٣ مليون عربي تحت عتبة الفقر.» **النصر**: العدد ١٥١، -/ ١٩٩٧/٩.

المرشد (المعهد الوطني للدراسات والبحوث النقابية، الجزائر): العدد ٢، ١٩٨٦.

المساء (الجزائر): ١٢/ ٣/ ١٩٨٩؛ ١٩/ ٣/ ١٩٨٩، و١٦/ ١٠/ ١٩٨٩.

مصباح، زايد عبيد الله. «اتحاد المغرب العربي: الطموح والواقع.» **المستقبل العربي**: السنة ٢١، العدد ٢٣٦، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٨.

منبر العمال (الجزائر): كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١.

النصر: ١٥/ ١٢/ ١٩٩٧.

الهاشمي، نوري. «إصلاح الإدارة العامة: التأطير ونمط التسيير.» **المساء**: ٢٣/ ٩/ ١٩٩٣.

اليوم: ١٧/ ١٠/ ١٩٩٩؛ ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٠، و٣١/ ٥/ ٢٠٠٠.

ندوات

الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية: بحوث الندوة

الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط ـ الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

الجزائر والعولمة. ملتقى دولي. قسنطينة: جامعة منتوري، ١٩٩٩.

المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي. تحرير أحمد زايد وسامية الخشاب. القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

أطروحات

غربي، علي. «العلاقات الصناعية في مجتمع المصنع.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٨٩).

٢ ـ الأجنبيـة

Books

Agéron, Charles Robert. *Histoire de l'Algérie contemporaine*. Paris: Presses universitaires de France, 1979.

Ansart, Pierre. *Idéologies, conflits et pouvoir*. Paris: Presses universitaires de France, 1977. (Sociologie d'aujourd'hui)

Balta, Paul et Claudine Rulleau. *L'Algérie des algériens, vingt ans après....* Avec la collaboration de Mireille Duteil. Paris: Ouvrières, 1981. (Collection «enjeux internationaux»)

Ben Khedda, Benyoucef. *Les Origines du premier novembre, 1954*. Alger: Dahlab, 1989.

Benbitour, Ahmed. *L'Expérience algérienne de développement, 1962-1991*. Alger: Edition technique de l'entreprise, 1992.

Benissad, Hocine. *La Réforme économique en Algérie, ou, l'indicible ajustement structurel*. 2ème éd mise à jour. Alger: Office des publications universitaires, [1991].

Bennabi, Malek. *Le Problème des idées dans le monde musulman*. Alger: El Bay'yinate, 1990. (Penser le changement)

Boudersa, M. *La Ruine de l'économie algérienne sous Chadli*. Alger: Rahma, 1978.

Boutefnouchet, Mostefa. *Système social et changement social en Algérie*. Alger: Office des publications universitaires, [1986?].

Bouzar, Wadi. *La Culture en question*. Alger: ENAL, 1984.

Boyer, Pierre (archivist). *L'Evolution de l'Algérie médiane (ancien département d'Alger) de 1830 à 1956.* Paris: A. Maisonneuve, 1960.

Calatrava, Ascensión y. A. V. Lorca. *Dependencia Alimentaria en los Países del Magreb: Un Análisis Crítico.* Madrid: Instituto de Cooperacion con el Mundo Arabe, 1989. (Primer informe; 15)

Cubertafond, Bernard. *La République algérienne démocratique et populaire.* Préface de Jean De Soto. [Paris]: Presses universitaires de France, [1979]. (Publications de la faculté de droit et des sciences économiques de Limoges; 8)

Delliou, Foudil. *Las Contradicciones Culturales en el Mundo Islámico: El Caso de Argelia.* Madrid: Complutense, 1988.

Djeghloul, Abdelkader. *Eléments d'histoire culutrelle algérienne.* Alger: ENAL, 1984. (Collection patrimoine)

Duverger, Maurice. *Les Partis politiques.* 9ème éd. Paris: A. Colin, 1976. (Sciences politiques)

Etienne, Bruno. *Abdelkader: Isthme des isthmes (Barzakh al-barazikh).* Paris: Hachette, 1994.

Flacks, Richard. *Youth and Social Change.* Chicago: Markham Pub. Co., [1971]. (Markham Series in Process and Change in American Society)

González Alcantud, José Antonio. *El Clientelismo Politico.* Barcelona: Anthropos, 1997.

Gouldner, Alvin W. *The Coming Crisis of Western Sociology.* London: Heinemann, 1971.

Henni, Ahmed. *Le Cheikh et le patron: Usages de la modernité dans la reproduction de la tradition.* Alger: Office des publications universitaires, 1993.

———. *Essai sur l'économie parallèle: Cas de l'Algérie.* [Algiers]: ENAG éditions, 1991. (Collection économie)

———. *Etat, surplus et société en Algérie avant 1830.* Alger: Entreprise nationale du livre, 1986.

El-Ibrahimi, Ahmed Taleb. *De la décolonisation à la révolution culturelle, 1962-1972.* Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1986.

Ihaddaden, Zahir. *Histoire de la presse indigène en Algérie: Des origines jusqu'en 1930.* Alger: ENAL, 1983.

Julien, Charles André. *Histoire de l'Afrique du nord: Tunisie, Algérie, Maroc.* Paris: Payot, 1969. (Bibliothèque historique)

Kaddache, Mahfoud. *Histoire du nationalisme algérien: Question nationale et*

politique algérienne, 1919-1951. 2ème éd. Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1980-1981. 2 vols.

Kherdjemil, B. *Equilibre dialectique et crise économique*. Alger: Office des publications universitaires, 1987.

Lacheraf, Mostefa. *L'Algérie: Nation et société*. Alger: Sociéte nationale d'édition et de diffusion, 1986.

———. *Ecrits didactiques sur la culture et la société en Algérie*. [Algiers]: Entreprise algérienne de presse, [1988].

Maghrebi, Abdelghani. *La Culture et la personnalité dans la société algérienne de Massinissa à nos jours*. Alger: Entreprise nationale du livre, Office des publications universitaires, 1986.

Mammeri, Mouloud. *Culture savante, culture vécue: Etudes, 1938-1989*. Brimandreis, Alger: Association culturelle et scientifique TALA, 1991.

Marquina, Antonio (éd.). *El Magreb: Concertación, Cooperación y Desafíos*. Madrid: M.A.E., *Agencia Española de Cooperación Internacional, Instituto de Cooperación con el Mundo Arabe, 1993. (Colección «Política Arabe Contemporánea»; 3)*

MEAT. *Demain l'Algérie*. 1995.

Michels, Robert. *Les Partis politiques; essai sur les tendances oligarchiques des démocraties*. [Paris]: Flammarion, [1971].

Montabes-Pereira, Juan and Bernabé López García (dirs). *El Magreb Tras la Crisis del Golfo: Transformaciones Políticas y Orden Internacional*. [Granada]: Universidad de Granada, 1994. (Bibliotecas de Ciencias Políticas y Sociología; 8)

Morodo, Raúl. *La Constitución argelina de 1963*. Madrid: Instituto de Estudios Políticos, 1964.

Mouhoubi, Salah. *L'Algérie et le tiers-monde face à la crise*. Alger: Edition Attarik, 1990.

ONS et DGS. *Annuaire statistique de l'Algérie*. Alger: Reghaia, 1981.

Ouerdane, Amar. *La Question berbère dans le mouvement national algérien, 1926-1980*. [Préface de Kateb Yacine]. Sillery, Québec: Septentrion, [1990].

PEPP. *Women in Top Job*. London: Allen and Unwin, 1971.

Quandt, William B. *Between Ballots and Bullets: Algeria's Transition from Authoritarianism*. Washington, DC: Brookings Institution, 1998.

———. *Société et pouvoir en Algérie: La Décennie des ruptures*. Traduit de l'anglais par M'hamed Bensemmane; révision linguistique M'hamed

Bensemmane. Alger: Casbah, 1999.

Redjala, Ramdane. *L'Opposition en Algérie depuis 1962 (Le PRS-CNDR, le FFS)*. Alger: Rahma, 1991.

Rouadjia, Ahmed. *Grandeur et décadence de l'état algérien*. Préface de Rémy Leveau. Paris: Karthala, 1994. (Les Afriques)

Rouissi, Moncer. *Population et société au Maghreb*. Alger: Office des publications universitaires, 1983.

Safir, Nadji. *Essais d'analyse sociologique*. Alger: Office des publications universitaires; ENAL, 1985. 2 vols.

Sanson, Henri. *Laïcité islamique en Algérie*. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1983. (Collection «recherches sur les sociétés méditerranénnes»)

Stora, Benjamin. *L'Algérie en 1995: La Guerre, l'histoire, la politique: Essai*. Paris: Michalon, 1995. (Collection «idées et controverses»)

Temmar, Hamid M. *Stratégie de développement indépendant: Le Cas de l'Algérie, un bilan*. Alger: Office des publications universitaires, 1983.

Toffler, Alvin et Heidi Toffler. *Créer une nouvelle civilisation: La Politique de la troisième vague*. Paris: Fayard, 1995.

United Nations Development Programme [UNDP]. *Human Development Report, 1997*. Oxford: Oxford University Press, 1997.

Wolfgang, S. Freund (éd.). *La Presse écrite au Maghreb: Réalités et perspectives*. Paris: Université de Paris-2, Institut de recherches et d'études sur la communication; Hamburg; Deutsches Orient-Institut, 1989.

Periodicals

Aïssaoui, Y. «Les Projections de la population féminine, 1990-2020.» *Statistique:* no. 34.

Algérie actualité: 22-28 octobre 1992.

Chalabi, Elhadi. «La Constitution du 23 février 1989: Entre dictature et démocratie.» *Naqd* (Alger): no. 1, octobre-janvier 1992.

Dahmani, A. «L'Etat dans la transition à l'économie de marché, l'expérience algérienne des réformes.» *Cahiers du CREAD:* no. 50, 1999.

Demain l'Algérie: 13/11/1998, et 14/11/1998.

Gourdon, H. «La Constitution algérienne du 28 novembre 1996.» *Monde arabe, Maghreb-Machrek:* no. 156, 1997.

Harbi, M. «Nationalisme algérien et identité berbère.» *Peuples méditerranéens:* juin 1980.

Labica, Georges. «Sur l'idéologie de l'état-nation.» *Naqd:* no. 3, 1992.

Libération: 14/4/1998.

Marouf, Nadir. «L'Algérie pluri-culturelle: Droit à la différence et différence du droit.» *Naqd:* no. 3, 1992.

Le Matin (Alger): 24/2/1999.

Le Monde: 2/8/1965.

Le Monde diplomatique: juillet 1999.

La Nouvelle république: 31/8/1999.

El Watan (Alger): 31/1/2000.

Conferences

13ème conférence des études ottomanes et pré-ottomanes, CIEPO, Vienne, 20-25 octobre 1998.

Democracy without Democrats?: The Renewal of Politics in the Muslim World. Edited by Ghassan Salamé. London: I. B. Tauris, 1994.

Theses

Filali, Kamel. «Sainteté maraboutique et mysticisme (XVI-XVIII siècle).» (Thèse de doctorat, Université de Strasbourg, Faculté des sciences humaines, 1994).

Filali, Salah. «Ideology in a Third World Socialist State: The Algerian Case, 1962-1978.» (Ph. D. Dissertation, University of Leeds, G. B., Department of Sociology, 1992).

Kacha, N. L. «La Situation et les aspirations de la femme algérienne.» (Thèse de 3ème cycle, Paris, Sorbonne, 1979).

فهـــرس

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ ث ـ

ـ ج ـ

- ح -

ـ خ ـ

ـ د ـ

ـ ر ـ

ـ ز ـ

ـ س ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

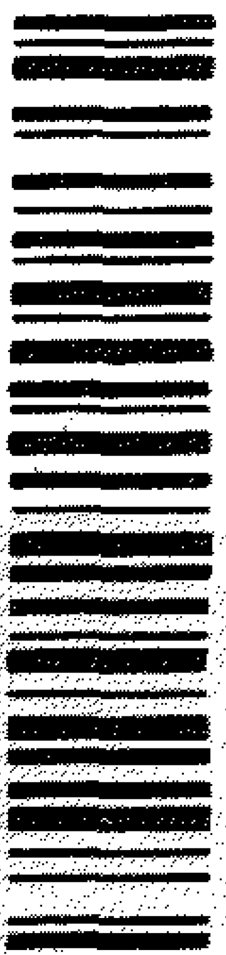
ـ م ـ

هذا الكتاب

تأتي هذه الدراسة في سياق دراسة شاملة يقوم بها مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية في عدد من الدول العربية التي بدأت الانفتاح السياسي، وهذه هي الدراسة الأولى التي يتم إنجازها.

تؤكد أبحاث هذه الدراسة أن نظام الحكم الديمقراطي هو المدخل المتاح للخروج من مأزق الصراعات المدمرة والسبيل إلى تأسيس نظام حكم يرتضيه الجميع، يضمن التنافس السلمي بين القوى السياسية وفق شرعية دستور ديمقراطي وتداول السلطة سلمياً بواسطة الانتخابات الدورية الحرة والنزيهة.

إن المقصود بالديمقراطية في الجزائر ليس القيام بثورة على منظومة القيم الأخلاقية والدينية والاجتماعية للمجتمع، ولكن المقصود هنا هو تلك المبادئ الديمقراطية التي تشكل قاعدة ممارسة السلطة السياسية، والمتمثلة أساساً في: احترام الاختيار الحر للشعب والتداول السلمي للسلطة عن طريق اجراء انتخابات حرة نزيهة، احترام حرية التنظيم والتعبير والمعارضة والتعددية السياسية، احترام الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان والثوابت الوطنية، تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون أي اعتبار عرقي. وأخيراً احترام قوانين الجمهورية واستقلال القضاء.



الثمن:
أو



مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb